المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

تقرير

المخا الإستراتيجي السنوي الرابع

(اليمن 2024)

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية

تقرير المخا الإستراتيجي السنوي الرابع (اليمن 2024)

اشـراف عـام

عـاتــق جـــار اللـه

المحرِّر الرئيسي

إسماعيل السهيلي

هيئـة التحـريـر

إسماعيل السهيلي أنــور الخضري ناصـر الطويـل

معدُّو الأوراق الخلفية

تمـــارا الحـكيـمـــي عـدنـــان هـاشـــم
حســـام السّعيـــدي محـمَّـــد التبـــالـــي
حســـــن مغـلّـــس محـمـــد النـاصـــر
عبدالباســط الشـاجع يحـيـــى العـنـتـــري

ادارة ومتابعـة

رائــد باتيـس نـــوال جـريشـه

مراجعـة وتدقيـق

أنـــور الخضـــري أحمـــد بـــلامـــي

الإخراج الفني

محمـــد فيصـــل

* تشتمل قائمة معدو الأوراق عدد من الخبراء والباحثين تم حجب أسماءهم لظروفهم الخاصة

مـــارس 2025

المحتويات

الفصل الاول : التطورات السياسية والعلاقات الخارجية

التطورات السياسة الداخلية 11
أولاً: السلطة الشرعية والجهات الفاعلة الرئيسة : 11
توحيد القوات العسكرية: 14
الحكومة: 15
المجلس الانتقالي الجنوبي: 18
ثانياً: الحوثيون ومحاولة التحوّل إلى فاعل إقليمي 22
السياسات الاقتصادية: 27
استغلال طوفان الأقصى للتجنيد: 28
ترسيخ الوجود في "محور المقاومة وحلفائه": 28
ثالثاً: العملية السياسية والمفاوضات 30
مفاوضات الإفراج عن الأسرى والمعتقلين: 32
اتفاق خفض التصعيد الاقتصادي: 32
تداعيات التصعيد الإقليمي: 33
الانقسام في مجلس الأمن: 34
مبادرات الوساطة المحلية: 36
العلاقات الخارجية: 36
السعودية القلقة أمنياً، والإمارات المتحفزة إقليمياً 36
السياسات الإيرانية: 39
تصعيد أمريكي ضد الحوثيين: 40
التردد الأوروبي: 41
روسيا والصين: 42
هجمات إسرائيلية: 43

الفصل الثاني : الاقتصـــاد والتنـــميـــة

1- النمو الاقتصادي: 47
2- المالية العامة والدين العام: 52
3- التضخم والتطورات النقدية 59
4- القطاع الخارجي: 66
الآفاق المستقبلية 69

الفصل الثالث : تـطورات الــوضـع العــسكــري والأمني

أولًا: الوضع العسكري..... 74
1- ثباتٌ نسبي في خفض التصعيد..... 75
2- التنافس في بناء القدرات وتعزيز التدريب..... 78
3- تقارب حكومي متعثر لإعادة تكامل القوات المسلحة..... 81
ثانيًا: الوضع الأمني..... 83
1- التوترات المحلية: خطر مستمر يقوِّض ما تبقى من استقرار..... 83
2- النشاط الاستخباري: سباقٌ عسكري وأمني..... 86
3- هجمات الحوثيين الخارجية والاستجابات لها وتداعياتها..... 88
4- الإرهاب: مرحلة جديدة من إعادة البناء وترقُّب الفرص..... 94
5- الجريمة المحلية والجريمة المنظمة العابرة للحدود..... 97
رؤية مستقبلية..... 100

الفصل الرابع : الوضع الإنساني وحقوق الإنسان

تأثر الصراع على المدنيين..... 104
الألغام الأرضية ومخلفات الحرب..... 106
حركة النزوح..... 108
الأمن الغذائي ومعيشة السكان..... 110
التعليم والصحة..... 116
الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب..... 118
حرية الصحافة والإعلام..... 119
رؤية مستقبلية..... 121

الفصل الخامس : التعلـيـم والبحث الـعـلمي

أوَّلًا: التعليم العام:..... 123
ثانيًا: التعليم الجامعي:..... 138
خامسا البحث العلمي:..... 154
رؤية مستقبلية..... 156

الفصل السادس : تـحوُّلات الـهُويَّـة والمجتـمع

أوَّلًا: الهوية الوطنية: معطيات الجغرافيا والاجتماع.. ومتغيِّرات الفكر والسياسة:..... 159
ثانيًا: الهوية الثقافية.. تقويض الداخل وتجريف الخارج:..... 167
ثالثًا: الحراك الاجتماعي الطبقي والمكاني:..... 170
رابعًا: الفعل الاجتماعي المدني والجماهيري:..... 175
رؤية مستقبلية:..... 180

الفصل السابع : قطاعات الخـدمات العامَّـة

أوَّلًا: قطاع الصحَّة العامَّة:..... 183
ثانيًا: قطاع الكهرباء:..... 192
ثالثًا: قطاع الاتِّصالات:..... 200
رؤية مستقبلية:..... 205

الفصل الثامن : أوضاع المرأة والطفل

أوَّلا: وضع المرأة:..... 207
ثانيًا: وضع الطفل:..... 224
رؤية مستقبلية:..... 233

الفصل التاسع : التغيّـُرات المـناخية والبـيـئية

أوَّلا: حالة الطقس والمناخ الدائمة الملازمة للمناطق بحسب تضاريسها وموقعها الجغرافي:..... 238
ثانيًا: تأثيرات التغيُّرات المناخية في اليمن، والآثار الناتجة عن هذه التغيُّرات:..... 239
ثالثًا: رصد وتحليل تأثيرات التغيُّرات المناخية:..... 241
رابعًا: الدور المحلِّي والمساهمات الدولية في مواجهة التغيُّرات المناخية:..... 255
خامسًا: التوقُّعات المستقبلية للتغيُّرات المناخية:..... 257
رؤية مستقبلية:..... 258

الفصل العاشرة : المشهـد الإعلامي والثقافي

أوَّلًا: المشهد الإعلامي:..... 260
ثانيًا: المشهد الثقافي:..... 275
رؤية مستقبلية:..... 279

فهرس الاشكال وأطر والجداول

1- الاشكال

الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو بالأسعار لجارية والحقيقية
الشكل (2 - أ): معدل النمو الحقيقي في اليمن مقارنة مع معدل نمو منطقة الشرق الأوسط والاقتصادات الناشئة والمعدل العالمي
الشكل (2 - ب): معدل النمو الحقيقي لليمن وعدد من الدول العربية التي تعاني من النزاعات أو في طور التعافي الهش بعد النزاعات
الشكل (3): الإيرادات والنفقات العامة والمنح والميزان الكلي (مليار ريال)
الشكل (4): الإيرادات والنفقات العامة والميزان الكلي الصافي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الشكل (5 - أ): تكلفة سلة الغذاء الشهري في كل من عدن وصنعاء 2023م – 2024م (ريال)
الشكل (5 - ب): معدل نمو تكلفة سلة الغذاء الشهري في كل من عدن وصنعاء 2023م – 2024م
الشكل (6 - أ): أسعار الوقود وغاز الطهو المنزلي في عدن وصنعاء (ريال)
الشكل (6 - ب): أسعار دقيق القمح والأرز والسكر في كل من عدن وصنعاء (ريال)
الشكل (7 - أ): سعر الصرف (دولار/ ريال) في مناطق سيطرة الحكومة
الشكل (7 - ب): سعر الصرف (دولار/ ريال) في صنعاء وعدن
الشكل (8 - أ): معدل نمو القروض والسلفيات على الحكومة والعملة المتداولة والمتوسط السنوي لسعر الصرف
الشكل (8 - ب): القروض والسلفيات على الحكومة والعملة المتداولة والمتوسط السنوي لسعر الصرف
الشكل (9): رصيد الحساب الجاري (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)
الشكل (10): الحساب الجاري مع بعض البنود والموازين الفرعية (مليون دولار)
الشكل (11): عدد سفن الشحن والناقلات التي عبرت مضيق باب المندب
الشكل (12 - أ): تراجع مؤشر التنمية البشرية
الشكل (12 - ب): ازدياد عدم المساواة بين الجنسين
الشكل (13): مناطق العنف بين الحكومة والحوثيين عام 2024م
الشكل (14): مناطق هجمات الحوثيين في إسرائيل
الشكل (15): الضربات الإسرائيلية خلال عام 2024م.
الشكل (16): الإحداثيات الأمنية للعامين -2023 2024
الشكل (17): الكادر التدريسي في جامعة حضرموت
الشكل (18): صحة النساء
الشكل (19): نسب النساء النازحات
الشكل (20): الانتهاكات بحق المرأة
الشكل (21): المسؤولين عن الانتهاكات بحق المرأة
الشكل (22): نتائج المرأة والأعمال والقانون 2024
الشكل (23):مؤشر المرأة والأعمال والقانون
الشكل (24): تعليم الأطفال
الشكل (25): الأطفال غير الملتحقين بالمدارس
الشكل (26): الأطفال غير الملتحقين بالمدارس حسب المحافظة
الشكل (27): معاناة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5-17) عامًا
الشكل (28): انتهاكات بحق الأطفال
الشكل (29): الجهات المسؤولة عن انتهاكات الأطفال
الشكل (30): النازحين من الأطفال
الشكل (31): نسبة التغيُّر السنوي في نسبة هطول الأمطار (مقارنة 2023م و2024م)
الشكل (32): عدد الرؤوس المتضرِّرة والمتبقِّية مِن الأغنام والماعز لمحافظات (الحديدة- الجوف- حجَّة)
الشكل (33): متوسِّط درجات الحرارة في اليمن (مقارنة بين 2023م و2024م)

2. الإطارات:

إطار (1): التنبؤ بمعدل نمو الناتج الحقيقي في ظل استمرار الظروف الحالية
إطار (2): الآلية الحوثية الاستثنائية لدفع مرتبات القطاع الحكومي وسداد ودائع صغار المودعين
إطار (3): تحليل حساسية التضخم للمخاطر وتقييم الآثار المحتملة

3- الجـــداول:

الجدول (1): قيمة الريال اليمني مقابل الدولار 2024 - شكل يوضح تهاوي العملة
الجدول (2): الضربات الإسرائيلية على اليمن عام 2024م
الجدول (3): العمليات العدائية لجماعة أنصار الشريعة تجاه القوات الحكومية
الجدول (4): الإحداثيات الأمنية للعامين -2023 2024
الجدول (5): الضحايا المدنيين في: 2024م
الجدول (6): عدد الأسر/الأفراد النازحين خلال 2024م حسب المحافظة
«الجدول (7): إحصائية عدد الطلبة للتعليم الأساسي ونسبة عدد الذكور إلى الإناث في
المحافظات التي تحت سلطة الحكومة الشرعية»
الجدول (8): إحصائية عدد الطلبة للتعليم الثانوي ونسبة عدد الذكور إلى الإناث في المحافظات التي تحت سلطة الحكومة الشرعية
الجدول (9): إحصائية عدد الطلبة للتعليم الأساسي والثانوي الحكومي والأهلي ونسبة كل منهما في امانة العاصمة للعام الدراسي 2024-2025م
«الجدول (10): إعداد المعلمين في التعليم الأساسي في المحافظات التابعة للحكومة الشرعية
للعام 2024م _2025م.
الجدول (11): إحصائية عدد المعلمين في التعليم الثانوي في المحافظات التابعة للحكومة الشرعية للعام 2024_2025
الجدول (12): إحصائية بعدد الطلبة المسجلين الجدد في الجامعات والكليات للعام الجامعي 2023-2024م
الجدول (13): إحصائية بعدد الطلبة المقيدين في الجامعات الحكومية في المناطق التابعة للحكومة الشرعية للعام الجامعي 2023-2024م
الجدول (14): إحصائية بعدد الطلبة الخريجين في الجامعات الحكومية في مناطق الحكومة الشرعية
الجدول (15): عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكلّيات الجامعية الحكومية 2023-2024
الجدول (16):ترتيب الجامعات اليمنية العشر الأولى ضمن تصنيف الويبومتركس (2021 - 2024م)
الجدول (17): ترتيب الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية محليا وعربيا مع مراتب التغير لكل جامعة محليا وعربيا في العامين 2023م و2024م
الجدول (18):المجلات العلمية اليمنية في معامل التأثير العربي
الجدول (19): حركة النزوح الجديد للأسر، للفترة يناير- أكتوبر 2024م
الجدول (20): أعداد المهاجرين العائدين مِن السعودية ولا يحملون وثائق رسمية للهجرة، للفترة يناير- أكتوبر 2024م
الجدول (21): تنازع السلطات على الشركات، وانقسامها بين صنعاء التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، ومدينة عدن التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية.
الجدول (22): مساهمات الجهات الداعمة في مشروع التمكين
الجدول (23): حالة الطقس والمناخ المعتادة والملازمة لكلٍّ مِن المرتفعات الجبلية والمناطق الساحلية والمناطق الصحراوية
الجدول (24): تأثيرات التغيُّرات المناخية في اليمن، خلال عام 2024م
الجدول (25): التغيُّر السنوي في نسبة هطول الأمطار (مقارنة مع 2023م)
الجدول (26): الأمراض التي تفشَّت بسبب الأمطار والفيضانات في 2024م.
الجدول (27): تأثر الثروة الحيوانية
الجدول (28): الارتفاع الملحوظ لمتوسِّط درجات الحرارة لعام 2024م
الجدول (29): الصحف المطبوعة في مناطق السلطة الشرعية
الجدول (30): القنوات الفضائية المملوكة للحكومة الشرعية والقريبة مِنها
الجدول (31):الإذاعات التابعة للحكومة الشرعية
الجدول (32): الصحف المطبوعة التابعة لجماعة الحوثي
الجدول (33): القنوات التابعة لجماعة الحوثي
الجدول (34): الإذاعات التابعة لجماعة الحوثي
الجدول (35): الحملات الرقمية الخاصَّة بالشرعية
الجدول (36): الحملات الخاصة بجماعة الحوثي

مقدِّمة

يسر مركز المخا للدراسات الاستراتيجية أن يقدم إليكم التقرير الاستراتيجي السنوي الرابع لعام 2024، الذي يتضمن تحليلًا شاملًا للتطورات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والإنسانية في اليمن. ويقدم مادة بحثية ثرية بالبيانات، والرسومات التوضيحية، والمعلومات الموثقة، والتحليلات العلمية الرصينة. يستند التقرير إلى منهجية تحليلية تكاملية تجمع بين الأساليب الوصفية والكمية، مع استقراء الاتجاهات المستقبلية لكل فصل من فصوله العشرة والذي اعد كل منها خبير أو باحث مختص بالشأن اليمني.

يستعرض الفصل الأول التطورات السياسية والعلاقات الخارجية ويقدم تحليلا شاملا ومُعمَقا لهذه التطورات، ويرصد ويقيم الاتجاهات الرئيسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتأثيرها على مستقبل البلاد، مع التركيز على الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين.

وأما الفصل الثاني فيسلط الضوء على الأوضاع والتطورات الاقتصادية ويقدم قراءة وتحليل لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، واستشراف الآفاق الاقتصادية والتنموية المستقبلية في ظل ازدياد حالة الاحتقان الشعبي وهشاشة البيئة الاقتصادية والسياسية، وزيادة التوترات الإقليمية، فيما يرصد الفصل الثالث تطورات الوضع العسكري والأمني ويستقرأ الاتجاهات المستقبلية لهذه التفاعلات. ولا يُغفِل أثر الأحداث والتحولات الدولية في التفاعلات العسكرية والأمنية الداخلية، وأما الفصل الرابع فيعنى بالوضع الإنساني وحقوق الإنسان في ظل استمرار الأزمة الإنسانية في اليمن كواحدة من أسوء الأزمات الإنسانية في العالم، ويرصد الوضع الإنساني وحقوق في مجالات عدة تعطي صورة مؤلمة عن قتامة المشهد الإنساني في اليمن، ويستشرف مساراته المستقبلية، فيما يتناول الفصل الخامس واقع التعليم في اليمن بمختلف مراحله الأساسية والثانوية والجامعي والدراسات العليا، وكذلك رصد التطورات في

مجال البحث العلمي، في ظل الانقسام المؤسسي وتعدد في مصادر صنع واتخاذ القرار، ومناهج دراسية مختلفة.

وحيث أن النزاع المسلح الممتد منذ أكثر من عشر سنوات قد افرز اتجاهات فكرية عميقة ومصالح أيدولوجية متغيرة ومتنافسة، وترك بصمات واضحة على المجتمع اليمني فقد تم تخصيص فصل مستقل- الفصل السادس- في التقرير الاستراتيجي لهذا العام لرصد وتناول تحولات الهوية والمجتمع.

أيضا تم في هذا التقرير استحداث فصل مستقل- الفصل السابع- لرصد التطورات الحاصلة في قطاعات الخدمات العامة (الصحة، الكهرباء، والاتصالات) والتركيز على الواقع والتحديات التي تواجهها تلك القطاعات الحيوية. وأما الفصل الثامن فيسلط الضوء على واقع المرأة والطفل في مختلف المجالات ذات الصلة بهاتين الفئتين الضعيفتين في المجتمع اليمني، مع التركيز على استقرأ وتحليل الآثار الأشد وطأة التي راكمها عليهما النزاع المسلح، ومسارات تطوراتها المستقبلية.

وحيث أن اليمن شهدت خلال السنوات القليلة الماضية تغيرات مناخية وبيئية كبيرة ومتزايدة فقد تم في تقرير هذا العام استحداث فصل مستقل- الفصل التاسع- لتناول التغيرات المناخية والبيئية، ورصد مظاهرها وآثارها ، وما ينبغي القيام به لتحقيق الاستجابة الملائمة لمواجهة الآثار الخطيرة لتلك التغيرات وتعزيز القدرة على التكيف.

وأخيرا يتناول الفصل العاشر المشهد الإعلامي والثقافي مركزا على رصد التحولات في المشهد الإعلامي، واستعرض الخارطة الإعلامية وأبرز الحملات الإعلامية الرقمية والسرديات الإعلامية الأكثر حضورا في التناولات الإعلامية.

ختاما نتقدم بخالص الشكر والتقدير للجهات والمؤسسات التي ساعدت في توفير البيانات، وإلى الباحثين والخبراء الذين أسهموا في إعداد هذا التقرير. ونأمل أن يسهم التقرير في دعم صناع القرار والمهتمين بالشأن اليمني بفهم دقيق للمشهد الراهن، ومساراته المستقبلية، والاستفادة من التوصيات التي قدمها كل فصل من فصول التقرير، في اتخاذ قرارات أكثر فاعلية.

أ. عـــاتـــق جـــار الله

رئيس مركز المخا للدراسات الإستراتيجية

مـارس 2025

1

التطورات السياسية والعلاقات الخارجية

مقدمة

امتد الجمود في التطورات السياسية والعلاقات الخارجية الذي اتسمت به الفترة ما بين عامي 2022م و2023م، إلى عام 2024م، حيث النطاق الزمني لهذا التقرير الذي يهدف إلى تقديم تحليل شامل ومُعمَق لهذه التطورات، ورصد وتقييم الاتجاهات الرئيسة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتقييم تأثيرها على مستقبل البلاد، وتقديم معلومات وتحليلات موثوقة تعتمد منهجية تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، لضمان الحصول على صورة شاملة.

التطورات السياسة الداخلية

يركز التقرير على استقصاء وتحليل شامل للتطورات السياسية الداخلية في اليمن خلال عام 2024م، مع التركيز على الوضع السياسي الراهن، وارتباطاته بالوضع الاقتصادي، إلى جانب الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار.

أولاً: السلطة الشرعية والجهات الفاعلة الرئيسة :

أ. مجلس القيادة الرئاسي:

تخللت الانقساماتُ المجلس منذ تشكيله في أبريل 2022م، واستمر على هذا المنوال خلال 2024م، وهو الذي جاء ليمثل التقاسم المبني على تمثيل مكونات مسلحة متعددة سياسيا ومناطقيا، وبما يعكس أيضا توافق المصالح بين دولتي التحالف

الداعم للشرعية الإمارات والسعودية.

خلال العام 2024م، استمر المجلس من دون تنظيم، ولا توصيف وظيفي، ولا مهام واضحة ولا لوائح داخلية تحكم آلية عمله، رغم تقديم اللوائح المنظمة لذلك في مايو 2022م لكن هذه اللوائح لم تتم الموافقة عليها[1]، وبحلول نهاية العام 2024م اجتمع الفريق القانوني المساند للمجلس للمرة الأولى بعد قرابة ثلاث سنوات من تشكيله، وهو ما تجلى في صدور قرارات عكست حجم التباين داخل أعضاء المجلس حول التوجهات المتعلقة بالمبادئ العامة لسياسة الدولة واستراتيجيات الدفاع الوطني والسياسة الخارجية، على سبيل المثال استخدم رئيس المجلس د. رشاد العليمي صلاحياته التنفيذية لتعيين عدد من الموالين له في مناصب رئيسة داخل الحكومة، الأمر الذي أثار استياء الأعضاء الآخرين، بما في ذلك تعيين شايع الزنداني وزيراً للخارجية[2].

واجه العليمي حملات منظمة من المجلس الانتقالي الجنوبي، وتم تهديده وأعضاء المجلس الآخرين الرافضين لتنفيذ مطالب تمنح الانتقالي -الذي يتبنى أجندة انفصالية- السيطرة على مؤسسات الدولة[3]، لذلك ظل رشاد العليمي يعمل من خارج عدن معظم الوقت، ومما يعكس حجم الخلافات والضغوط التي يتعرض لها هو وبقية أعضاء المجلس -مثل طارق صالح وسلطان العرادة من المجلس الانتقالي الجنوبي- أن معظم اجتماعات المجلس عقدت عبر دائرة اتصال مرئية مغلقة عدا اجتماعين في ديسمبر في الرياض، الذي تزامن مع لقاءات بقادة عسكريين ودبلوماسيين سعوديين وغربيين[4]، خاصة بعد سقوط نظام بشار الأسد في سوريا وتراجع نفوذ محور إيران في المنطقة.

---

(1) بعد قرابة ثلاث سنوات من تشكيله.. الفريق القانوني المساند لمجلس القيادة يعقد اجتماعه الأول. المصدر أونلاين، في: 2024/12/25م، متوفر على الرابط التالي: https://almasdaronline.com/articles/307834

(2) التطورات السياسية والدبلوماسية - تقرير اليمن، الفصلي أبريل إلى يونيو 2024م، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 2028/8/25م، متوفر على الرابط التالي: https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/april-june-2024/23190

(3) العليمي يواصل إغضاب الجنوبيين برسائله السياسية، في 2024/4/20 متوفر على الرابط: https://south24.net/news/news.php?nid

(4) مجلس القيادة الرئاسي يناقش استحقاقات وأولويات المرحلة المقبلة، في: 12/25/ 2025، متوفر على الرابط التالي: https://presidentalalimi.net/news1516.html.

لمواجهة الضغوط في عدن وكسب تأييد أوسع لقراراته، تنقل العليمي بين عدة محافظات خارج سيطرة المجلس الانتقالي في زيارات هي الأولى منذ تعيينه رئيساً لمجلس القيادة؛ حيث زار مأرب (شرق اليمن) في نهاية أبريل ومطلع مايو، وقدم خطابا حماسيا للقبائل والقادة العسكريين في المحافظة الغنية بالنفط، واصفاً مأرب بأنها «بوابة النصر الرئيسية في المعركة الوطنية المقدسة نحو استعادة مؤسسات الدولة»[5]، وحظي العليمي باستقبال كبير في مسقط رأسه تعز (وسط اليمن) في أغسطس،[6] واصفاً المدينة بأن لها دور محوري «في المعادلة الوطنية كصانعة للتحولات شمالاً وجنوباً»[7]، كما زار أيضاً محافظة حضرموت (شرق اليمن) في يوليو وهي الزيارة الثانية، وحاول المجلس الانتقالي وممثلوه في مجلس القيادة الرئاسي إرباك الزيارة، مستغلين احتجاجات قبلية تخشى من استئناف تصدير النفط دون ضمان ما تسميه بالحصة العادلة للمحافظة، وتدهور الأوضاع المعيشية، وانهيار منظومة الخدمات العامة واستمرار انهيار العملة المحلية أمام العملات الأجنبية[8].

في زياراته الخارجية، فشل العليمي خلال زيارته الرسمية إلى أبو ظبي في نوفمبر في عقد لقاء مع رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد، ومع ذلك لم يلتقِ بأي مسؤول على الرغم من أن موقعه الرسمي أعلن أن جدول أعماله يشمل إجراء مباحثات مع الرئيس الإماراتي[9]، كما استمر مجلس القيادة الرئاسي في تعزيز شرعيته الدولية بحضور المؤتمرات الإقليمية والدولية مثل: اجتماعات الجامعة العربية، ومؤتمر ميونخ للأمن، واجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

---

(5) 1، 2024/12/President al-Alimi: Marib a victory gate toward ، متوفر على الرابط التالي: https://www.sabanew.net/story/en/110221

(6) 27 2024/8/During rare visit to Taiz، Yemeni leader vows to break Houthi blockade of city. https://www.arabnews.com/node/2569061/middle-east

(7) رئيس مجلس القيادة الرئاسي يؤكد على دور تعز المحوري في المعادلة الوطنية، في: 2024/8/27، متوفر على الرابط : . https://presidentalalimi.net/news1370.html.

(8) تصعيد حلف قبائل حضرموت تجاه زيارة العليمي للمكلا: الأسباب والسيناريوهات، المخا للدراسات الاستراتيجية، في 2024/8/9 متوفر على الرابط: https://is.gd/kRZsf6

(9) رئيس مجلس القيادة يصل أبو ظبي في زيارة رسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، في: 2024/11/29، متوفر على الرابط: https://presidentalalimi.net/news1491.html

استمرت أطراف مجلس القيادة الرئاسي في محاولاتهم الاستفادة من الاهتمام الغربي بتوفير الدعم المادي لمواجهة الحوثيين، ودعا رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي «عَيدَرُوس الزُّبَيدِي» علناً الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة إلى تشاطر المعلومات الاستخباراتية وتوفير الأسلحة والتدريب[10].

توحيد القوات العسكرية:

فشل مجلس القيادة الرئاسي في دمج القوات وإعادة هيكلتها؛ إذ ترفض القوات الموالية للإمارات الانضواء تحت قيادة موحدة، ولم تجر تطورات بشأن «هيئة العمليات المشتركة» التي أُعلِنَ عنها في 2023م، والتي تضمن توحيد القوات. وأصدر مجلس القيادة الرئاسي في يناير أمراً توجيها بدمج العديد من الأجهزة الأمنية والاستخباراتية تحت اسم «الجهاز المركزي لأمن الدولة» خلال فترة ستة أشهر، ولم يحدث أي تغيير بشأن دمج تلك الأجهزة، ومع ذلك فقد أعلن عن إنشاء جهاز متخصص هو جهاز مكافحة الإرهاب ومقره عدن[11]، ويرأسه شلال علي شائع القيادي البارز في المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو أيضا متهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

تفضل القوات الممولة والمدعومة من الإمارات أن تظل مستقلة، ويعتبر «الانتقالي» قواته أساس جيش «الدولة الجنوبية الانفصالية»؛ إذ رفض مراراً طلبات وزارة الدفاع تزويدها بقوائم المقاتلين لديه لضمهم إلى قوائم الرواتب الحكومية[12].

---

(10) الزُّبَيدِي يقلل من ردع الحوثيين جوا في غياب قوة ميدانية، موقع العرب، في: 2025/1/2م، على الرابط: https://2u.pw/kcc4YiX

(11) مجلس القيادة الرئاسي اليمني يصدر قرارا بإنشاء الجهاز المركزي لأمن الدولة، في: 2024/1/5، متوفر على الرابط: https://arabic.news.cn/20240105/be3b80bd4d1344d39f1c827df46bd99d/c.html

(12) التقرير النهائي 2023م - 2024م لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2140 (2014م)، متوفر على الرابط التالي:
pdf/n2425951.pdf/51/259/https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24

في أكتوبر 2024م قالت تقارير: إن مجلس القيادة الرئاسي أقر هيكلة جديدة لوزارتي الدفاع والداخلية والقوات النظامية التابعة للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا دون أي وجود للقوات الموالية للإمارات، حيث تعثرت جهود توحيد التشكيلات العسكرية والأمنية المنضوية تحت إطار المجلس الرئاسي[13].

الحكومة:

في خطوة كانت متوقعة، صدر في فبراير 2024م قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي بتعيين أحمد عوض بن مبارك رئيسا لمجلس الوزراء، على أن يستمر أعضاء الحكومة الآخرون في أداء مهامهم، يأتي ذلك في ظل تحديات سياسية عميقة، وأزمات اقتصادية ومالية حادة، بالإضافة إلى التحديات الأمنية والإنسانية الخطيرة، وخلال العام 2024م فشلت الحكومة في مواجهة هذه التحديات؛ حيث انتشر فيها الفساد وتعمقت التناقضات والخلافات بين الأطراف المكونة لها.

حرص بن مبارك على الظهور بمظهر المسؤول المنشغل، معلناً أنه سيتبنى مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد، وتقديم الخدمات العامة في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومته، ومع ذلك فشل في تحقيق تقدم كبير وواضح في مهامه، واصطدم بعدة ملفات:

- **صراع الصلاحيات مع أعضاء المجلس الرئاسي:** اتسم العام 2024م بصراع صلاحيات حول التعيين بين حكومة بن مبارك ومجلس القيادة الرئاسي الذي يبرر رفض قرارات الحكومة بعدم حدوث توافق بين الأعضاء الثمانية، كما تصاعدت الخلافات بعد أن قام «بِن مُبَارَك» بإيقاف صرف مبالغ مالية اعتمدها رئيس مجلس القيادة من ميزانية الحكومة تحت مسمى «ميزانية تشغيلية» له(14)، ونفت الحكومة تلك التقارير.

(13) المجلس الرئاسي يقر هيكلة جديدة لوزارة الدفاع والقوات النظامية، ديفانس لاين، في: 10/19/ 2024م، متوفر على الرابط التالي: https://defenseliney.com/posts/79

(14) لا خلافات بين العليمي وبن مبارك.. مصدر حكومي يؤكد أن معركة رئاسة الوزراء مع مليشيا الحوثي، ولن تلتفت إلى «الحملات الممولة»، يمن شباب، في 2024/12/4م، على الرابط التالي: https://is.gd/d9Gdua

- **ملف الكهرباء:** مع تعيينه أعلن بن مبارك أن الملف الرئيس لحكومته هو «الكهرباء» حتى لا يأتي الصيف بدون حلّ للمشكلة، لكن الصيف جاء وخرجت فيه التظاهرات الغاضبة لانعدام الخدمات ومنها الكهرباء، ولعل السبب في ذلك أن الحكومة تعتمد على الطاقة المشتراة من شركات القطاع الخاص، المملوك معظمها لقادة في المجلس الانتقالي الجنوبي أو مقربين من الإمارات، لهذا تُعزى أسباب الأزمة إلى شبكة فساد يسيطر عليها قيادات المجلس عبر احتكار السوق، وقد فشلت الحكومة في سداد مديونيتها لهم بسبب ضعف الإيرادات(15)، وقررت الاعتماد على إنزال المناقصات.

- **انهيار العملة:** استمرت العملة الوطنية في الانهيار(16)، ولم تتمكن الحكومة من السيطرة على تهاوي العملة؛ حيث سجلت قيمة الدولار (2.052 ريال) نهاية العام 2024م مقارنة بـ (1.579ريال) في يناير، وقد تسبب ذلك في احتجاجات وإضرابات المحال التجارية(17)، وأصبح راتب الموظف أقل من 50$.

(15) كيف تعاقب شبكة فساد المجلس الانتقالي الحكومة اليمنية بوقود الكهرباء؟! يمن مونيتور، في: 17/ 5/ 2024م، متوفر على الرابط التالي: https://www.yemenmonitor.com/Details

(16) بن مبارك: انهيار العملة يجب التعامل معه كمعركة توازي المعركة العسكرية، الموقع بوست، في: 2024/10/16، متوفر على الرابط: https://almawqeapost.net/news/102601

(17) احتجاجات وإضراب في تعز جراء انهيار العملة، تلفزيون المهرية، في: 2024/10/17م، متوفر على الرابط: https://youtu.be/xhi_htK3GLo

شكل (2) رسم توضيحي لتهاوي العملة

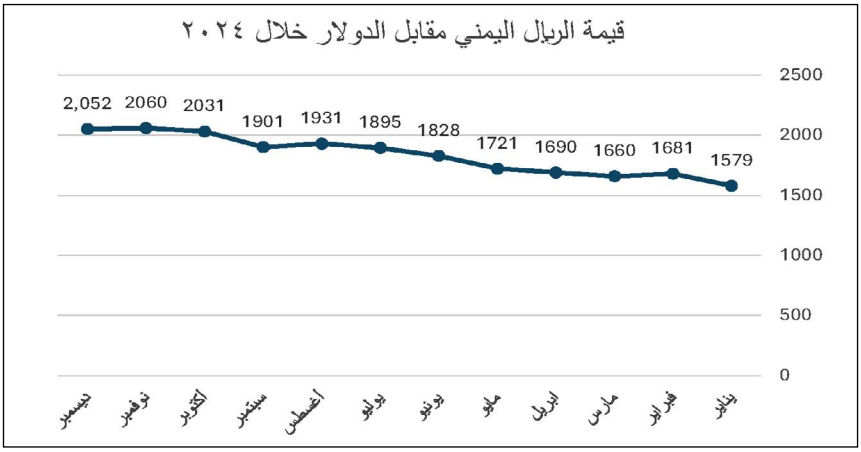

- **حافة الإفلاس والدعم السعودي:** وقفت الحكومة على حافة الإفلاس، وطلب بن مبارك من المسؤولين الحدّ من رحلات العمل غير الضرورية لخفض التكاليف، وبحلول سبتمبر عجزت الحكومة عن تسليم الرواتب للموظفين الحكوميين، ومع انعدام مصادر الدخل الأجنبي، اعتمدت الحكومة على التمويل الخارجي عبر منحة من السعودية قدرها (1.2 مليار دولار) -أعلن عنها في 2023م وتسلمت دفعة أولى- لإسناد الحكومة اليمنية لجهة دفع الرواتب، واستيراد المواد الغذائية، وتشغيل المؤسسات، وقد تسلمت الحكومة ثلاث دفعات خلال 2024م، كل دفعة 250 مليون دولار(18)، ومع استمرار تعثر الحكومة، أعلنت المملكة تسليم الدفعة الأخيرة 200 مليون دولار في نهاية العام ضمن منحة نصف مليار دولار (300 مليون دولار لدعم احتياطي البنك المركزي اليمني).

تقوّض سياسة المَنح التدريجي قدرة الحكومة على إجراء إصلاحات شاملة، ولا تعالج الهبوط المستمر للعملة، ويجعل الحكومة في حالة تطلع دائم للدعم السعودي [19].

(18) اليمن تتسلم الدفعة الرابعة من منحة سعودية، الأناضول، نشر في: 2024/6/13م، على الرابط: https://is.gd/469kKN

(19) وسط تفاقم خلافات المجلس الرئاسي، الرياض ترفض إطلاق الدفعة الأخيرة من المنحة السعودية، في: 2024/12/25 متوفر على الرابط: https://yemeneco.org/archives/95895

المجلس الانتقالي الجنوبي:

استمر في السيطرة على عدن وشبوة والضالع، وأبين وسقطرى ولحج، وعلى الرغم من تراجع نفوذه لصالح الحكومة والأطراف الموالية للسعودية خلال 2024م خاصة في حضرموت، إلا أنه ما يزال قوة مؤثرة بفعل الدعم السياسي والعسكري الذي تقدمه أبو ظبي للمجلس والحلفاء الآخرين وخصوصا قوات العمالقة التي يقودها عبد الرحمن المَحْرَمِي (أبو زرعه)، وقد واجه الانتقالي العديد من التحديات، وسعى لاستغلال الفرص لتعزيز وجوده، وفرض رؤيته للانفصال ويمكن إيجاز ذلك في التالي:

فشل الحصول على التمثيل: على الرغم من حصوله على مكاسب في الحكومة ومجلس القيادة الرئاسي يستمر المجلس الانتقالي في هدف الانفصال، فقد وجه خلال العام 2024م انتقادات للحكومة وهدد بالانسحاب منها مرات عديدة، مؤكدا أنه سيعلن في نهاية المطاف إقامة دولة مستقلة في الجنوب، وحرص على رفع علم الانفصال في المؤسسات الحكومية والمقار الأمنية وتغييب علم الجمهورية اليمنية، وصار المجلس واثقا بقدرته على الحصول على الاعتراف الدولي وتلبية المتطلبات الاقتصادية والسياسية لإقامة دولة انفصالية مستقلة[20].

ولم يتمكن المجلس الانتقالي الجنوبي من فرض اعتباره الممثل الوحيد للمحافظات الجنوبية، حيث يعاني من رفض الكيانات الاجتماعية والسياسية في معظم المحافظات، التي تفضل نظام الأقاليم أو الحكم المحلي واسع الصلاحيات، ففي أكتوبر 2024م سيطر الانتقالي على مبنى السلطة المحلية في محافظة لحج بعد رفض المحافظ رفع علم الانفصال، وكاد يتسبب بمعركة مع قبائل المحافظة التي احتشدت من القرى لمحاصرة المبنى[21].

---

(20) التقرير النهائي 2023-2024 لفريق الخبراء المعني باليمن، المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)، المتوفر على الرابط التالي: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/pdf/n2425951.pdf/51/259/n24

(21) بسبب علم الانفصال.. المجلس الانتقالي يقر باقتحام مبنى السلطة المحلية في لحج، يمن مونيتور، نشر في 2024/10/20، متوفر على الرابط: https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/124942

كما اصطدم الانتقالي مع الكيانات الموالية للسعودية عدة مرات، ففي مارس منح رئيس المجلس الانتقالي «عَيدَرُوس الزُّبَيدِي» أجهزته الضوء الأخضر «دون رجعة فيه لتطهير الجنوب من الخونة والجواسيس» ما أثار مخاوف من اغتيالات لمعارضي المجلس المنتمين للمحافظات الجنوبية[22]، واتهم قيادي في المجلس شركاءهم في الحكومة اليمنية بالعمل على تقليص تأثير المجلس الانتقالي في المحافظات الجنوبية، وتثبيت نتائج حرب 1994م[23]، وخرجت مظاهرات محدودة للمجلس في المهرة وحضرموت تدعو للانفصال[24]، وفي نهاية العام اتهم مؤتمر حضرموت الجامع «المجلس الانتقالي» بمحاولة سلب قرار المحافظة وتعزيز الإقصاء وفرض الهيمنة.[25]

كما شن المجلس الانتقالي حملات متزايدة على الحكومة، وحملها مسؤولية الفشل في تقديم الخدمات، ويعتقد المجلس باعتباره شريكا في الحكومة والقوة الرئيسة في الجنوب أن ضعف أداء الحكومة في تقديم الخدمات العامة سيؤثر على شعبيته، وخاصة في عدن.

- **الحوادث الأمنية وغضب القبائل:** يستمر المجلس الانتقالي وقوات العمالقة الموالية له، في السيطرة الأمنية على معظم المحافظات الجنوبية ذات الكثافة السكانية، وفي حالات عدة أدت تلك الحملات إلى استنزاف الموالين والمؤيدين للمجلس، وقد أثارت قضية اختطاف القائد العسكري المقدم علي عبد الله عَشَّال الجَعدَنِي (المنحدر من قبائل محافظة أبين) في يونيو استياءً شعبياً تطور إلى أن أصبح تحدّ مباشر للمجلس الانتقالي

(22) هل بدأ المجلس الانتقالي مرحلة «اغتيالات جديدة» بعد منح زعيمه الضوء الأخضر «لتصفية الخونة»؟! يمن مونيتور، في: 2024/3/26م متوفر على الرابط: https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/108780

(23) مقابلة عمرو البيض في «حديث العاصمة، تمسك الانتقالي بالثوابت الجنوبية في ظل واقع المستجدات الراهنة»، في: 2024/12/27 متوفر على الرابط: https://youtu.be/Fsjcx1burfA

(24) اليمن: لماذا يلجأ «الانتقالي» للتظاهرات في حضرموت؟ القدس العربي، في: 2024/10/12م، متوفر على الرابط التالي: https://is.gd/uOCQHw

(25) بيان مؤتمر حضرموت الجامع، نشر على الصفحة الرسمية «فيسبوك» في: 2024/12/27 متوفر على الرابط التالي: https://tny.im/tzf92

في أبين وأجزاء من عدن، حيث اختُطف على أيدي مسلحين يُعتقد أنهم تابعون للمجلس الانتقالي، ورغم نفى المجلس علاقته بالاختطاف، إلا أن قبائل أبين التي احتشدت عدة مرات إلى عدن، وهددت الحكومة والمجلس الانتقالي أكدت ضلوع قيادات مرتبطة بـ «عيدروس الزُّبَيدِي» بعملية الاختطاف، وما زال المختطف حتى نهاية العام لم يعرف مصيره.

وقد سلطت القضية الضوء على الاستياء في أبين ولحج وشبوة، تجاه القيادات السياسية والأمنية للمجلس الانتقالي، المنحدرين بشكل أساسي من محافظة الضالع.

وفي ذات السياق استغلت الحكومة حالة الاحتقان ضد المجلس، حيث وجه النائب العام بالنظر في أي انتهاكات متعلقة بالقضية إلى جانب زيارة جميع مراكز الاحتجاز المعروفة في عدن لضمان أن يكون جميع المعتقلين قد تم احتجازهم بموجب القانون، وأوقفت اللجنة الأمنية العليا في يوليو، عددا من قادة وحدة مكافحة الإرهاب المنتمين للمجلس الانتقالي على خلفية تلك القضية.

وفي أغسطس تم تكليف «أبو زَرعَة» بإدارة الأمن ومكافحة الإرهاب لما تسمى «القوات الجنوبية» ذات النزعة الانفصالية، ولعل هذا التكليف كما يبدو محاولة لتحسين سمعة الوحدة المتهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وردا على إنشاء وحدة مكافحة إرهاب تابعة لوزارة الدفاع في الحكومة اليمنية.

الاعتراف الدولي: سعى المجلس الانتقالي الجنوبي للحصول على تعاطٍ وتعامل أكبر من قِبل المجتمع الدولي، وضمن هذه المساعي شارك رئيس المجلس الانتقالي وعضو مجلس القيادة الرئاسي عيدروس الزُّبَيدِي في اجتماعاتِ الجمعية العامة للأمم المتحدة وألقى كلمة اليمن(26)، واعتبرت مناقشاته أمرًا بالغ الأهمية للتواصل الدولي مع الجماعة الانفصالية، لكنه اصطدم بالرفض، بسبب المخاوف الدولية التي ترى أن منح «الانتقالي» شرعية أكبر سيعمق الخلافات داخل المجلس الرئاسي، ويشعل حروباً

(26) كلمة عيدروس الزُّبَيدِي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في: 2024/9/9م، متوفر على الرابط: https://www.facebook.com/watch

صغيرة مع المحافظات الأخرى، كما أن ذلك سيؤدي إلى تفاقم التوتر بين السعودية والإمارات، حيث ترفض الرياض منح الانتقالي أي اعتراف دولي، وهذا الرفض يأتي ضد رغبة أبو ظبي التي تسعى من أجل تحقيق ذلك[27].

وقد حاول المجلس الانتقالي استغلال الهجمات التي يشنها الحوثيون في البحر الأحمر، للحصول على اعتراف وتسليح غربي، وخلال العام بعث المجلس الانتقالي بوفد إلى لندن وواشنطن للمطالبة بتسليحه وتدريبه لمواجهة الحوثيين وتأمين البحر الأحمر[28].

البرلمان والأحزاب السياسية:

تراجع العمل الحزبي في مناطق سيطرة الحكومة، برفض المجلس الانتقالي «عودة العمل السياسي» وانعقاد البرلمان في عدن، وفي نوفمبر 2024م التقت هيئة رئاسة مجلس النواب مع «عيدروس الزُّبَيدِي» لمناقشة عقد جلسات البرلمان في عدن، وبعد يومين من لقاء الهيئة بـ «رشاد العليمي» ومناقشة «خطة المجلس لاستئناف عقد جلساته ومشروع جدول أعمال دورته المقبلة».

وتنبع مخاوف المجلس الانتقالي من انعقاد البرلمان في عدن من مزاعم كونه «يمثل إرث النظام القديم»[29] أو «ترسيخ الحالة السياسية بعد حرب 1994م»[30]، وبدلًا عن ذلك يروج الانتقالي لـ«هيئة التشاور والمصالحة» لتحل محل البرلمان، وهذه الهيئة جاءت ضمن اتفاق نقل السلطة من الرئيس عبدربه منصور هادي، وتتركز مهامها في تجميع المكونات لمساندة للمجلس الرئاسي، وتوحيد وجمع القوى ومنع الصراعات بين القوى المناهضة لجماعة الحوثي والحوار مع الجماعة المسلحة. ويرأسها «محمد الغَيْثِي» القيادي في المجلس الانتقالي، ومع ذلك فشلت هذه الهيئة في القيام بأي مهام خلال عام 2024م.

---

(27) 2024/12/28، 2024/8/Yemen's STC steps up effort to achieve global recognition/31
https://amwaj.media/article/yemen-s-stc-steps-up-effort-to-achieve-global-recognition

(28) UK and US need to arm forces to fight Houthis on the ground and stop Red Sea attacks، 3 2024/3/Yemeni officials say، 2024/12/28

(29) التقرير النهائي 2023-2024 لفريق الخبراء المعني باليمن، مصدر سابق.

(30) مقابلة عمرو البيض، مصدر سابق.

وفي محاولة لرأب الصدع بين المجلس الانتقالي وحزب التجمع اليمني للإصلاح جرى الإعلان عن لقاء وفد من قادة الحزب مع «الزُّبَيدِي» في نوفمبر [31]، وظل المجلس الانتقالي رافضاً لعودة العمل السياسي إلى عدن، ومخرجات الأحزاب التي عقدت اجتماعاتها في عدن عدة مرات[32]، ومع ذلك تمكنت الأحزاب اليمنية من إعلان «التكتل الوطني للأحزاب» برئاسة أحمد عبيد بن دغر (رئيس مجلس الشورى)، ويضم التكتل معظم المكونات اليمنية باستثناء الحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي، ورداً على ذلك وصف قيادي في الانتقالي التكتل السياسي بالفأر الأجرب، وهدد بالانسحاب من الحكومة وإسقاط مجلس القيادة الرئاسي[33]، ورحبت الولايات المتحدة ودول خليجية والدول الأوروبية بالتكتل الحزبي الجديد.

ويعد تشكيل التكتل الوطني خطوة أولى إيجابية، لكنه يظل بحاجة إلى أن يكون ضمن نهج سياسي أوسع بكثير لإحداث فرق حقيقي، بما في ذلك العمل من أجل وصول أوسع من النخبة السياسية عبر المجالس المحلية في المحافظات لإحداث استقرار طويل الأمد في البلاد.

ثانياً: الحوثيون ومحاولة التحوّل إلى فاعل إقليمي

سعت جماعة الحوثي للتحول من فاعل محلي إلى فاعل إقليمي بشن هجمات على السفن في البحر الأحمر والاحتلال الإسرائيلي، وعملت على ترسيخ نفسها ضمن ما سمي «محور المقاومة» الذي تقوده إيران في المنطقة، وفي الوقت نفسه تدثر الحوثيون بمناصرة غزة وزادوا من القمع في مناطق سيطرتهم وتهربوا من العمل الجاد على حل المشكلات الاقتصادية والفساد على الرغم من إعلانهم عن «حكومة جديدة» ضمن رؤية قدمها رئيس الجماعة لما وصفها «التغييرات الجذرية».

(31) الرياض: وفد من حزب الإصلاح يلتقي الزُّبَيدِي في لقاء نادر، نشر في: 2024/11/22م، متوفر على الرابط: https://yemenfuture.net/news/27510

(32) المجلس الانتقالي يرفض مخرجات الأحزاب اليمنية، نشر في: 2024/4/30م، متوفر على الرابط: https://www.yemenmonitor.com/Details

(33) المجلس الانتقالي يهدد بإسقاط مجلس القيادة الرئاسي، نشر في 2024/11/6م، متوفر على الرابط: https://www.yemenmonitor.com/Details

حكومة جديدة وتغيير السياسات العامة:

في 12 أغسطس 2024م أعلن ما يسمى المجلس السياسي الأعلى (هيئة توازي رئاسة الجمهورية مشكلة بالتحالف بين الحوثيين وحزب المؤتمر في صنعاء)، عن حكومة جديدة يرأسها «أحمد غالب ناصر الرهوي» وهو من منطقة يافع السفلى بمديرية خنفر في محافظة أبين جنوب اليمن، وينتمي تنظيميا إلى حزب المؤتمر الشعبي العام، وكان عضوا بالمجلس السياسي الأعلى في صنعاء منذ مارس 2019م.

ويأتي إعلان الحوثيين في ظل أطول تهدئة في الصراع، ومحادثات لإنهاء الحرب، وتنامي حالة من السخط الشعبي في مناطق سيطرتهم بسبب تفشي الفساد وسوء استغلال السلطة، والفشل الذريع في إدارة الحياة اليومية للمواطنين، بالإضافة إلى تصاعد الخلافات داخل الجماعة، وتضرر تحالفاتها الداخلية.

ويبدو أن الهدف من تشكيل تلك الحكومة هو منح السلطة للأكثر ولاء للجماعة، فالحكومة كما المجلس السياسي الأعلى هي بالشراكة مع حلفائهم في «مؤتمر صنعاء» وهي شراكة لم تكن ترضي الحوثيين؛ إذ دائماً ما اعتبروا شركاءهم «أتباعا للنظام السابق» أو «الطابور الخامس»، وفي المقابل يقول حزب المؤتمر إن الأشخاص الموجودين في الحكومة يشاركون بصفتهم الشخصية وليس باسم المؤتمر.

وقد قامت الجماعة خلال العام بإجراء تغييرات جذرية في الوزارات واللوائح الإدارية حيث عكف مكتب زعيم الحوثيين على تحضيرها لأكثر من عام، وتبعاً لذلك ستقوم الجماعة بتغيير اللوائح الإدارية في مؤسسات الدولة بما يتناسب وأيدولوجيتها.

إحكام السيطرة على القضاء:

خلال 2024م قام الحوثيون بإحكام سيطرتهم على المؤسسة القضائية بتمرير قانون السلطة القضائية، واعتبره نادي القضاة –مقره صنعاء– «انقلاب قضائي ممن أطلق على نفسه مجلس الوزراء»، متهما سلطة الحوثيين بمحاولة استعادة نظام

العدالة الذي كان قائما في عهد الإمامة[34]، وقال اتحاد المحامين العرب: إن التعديلات تمثل مساسًا خطيرًا باستقلالية السلطة القضائية[35].

ويلغي القانون الجديد وجود نقابة المحامين، ويجعل السلطة التنفيذية مسؤولة عن منح المحامين الترخيص، كما يقلص صلاحيات مجلس القضاء الأعلى المخوّل وفقاً للدستور بتعيين القضاة والمحاكم ويمنح رئيس المجلس السياسي الأعلى للجماعة أحقية تعيين القضاة والمحاكم دون الرجوع إلى مجلس القضاء الأعلى، وهو ما يشبه المحاكم العسكرية والعرفية في حالة الطوارئ وتعليق الدستور.

كما استبدلت الجماعة أعضاء مجلس القضاء الأعلى بمقربين من الجماعة[36]، وغيّرت رؤساء المحاكم وقامت بتدوير مسؤولي النيابة[37]، وقد بدت الصبغة السلالية واضحة، فمعظم المعينين الجُدد ينحدرون من أسر موالية للجماعة.

توسيع الاختطافات ومزاعم خلايا التجسس:

استبق الحوثيون الذكرى السنوية لقيام النظام الجمهوري 1962م، والتي يحتفل بها اليمنيون في 26 سبتمبر من كل عام، باعتقال مئات الأشخاص، وينظر الحوثيون للاحتفالات على أنها معارضة لحكمهم، وفي ظل استياء شعبي أفرج الحوثيون لاحقاً عن نسبة ضئيلة للغاية منهم بضغط قَبلّي، وبقي المئات في السجون حتى نهاية العام[38].

كما بث الحوثيون اعترافات قسرية لموظفين يمنيين سابقين لدى السفارة الأمريكية بصنعاء، ومسؤولين يمنيين سابقين عملوا مع منظمات دولية بتهمة التجسس لصالح وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي أي أيه)، وجهاز المخابرات

(34) بيان نادي القضاة بشأن الانقلاب القضائي، نشر في 2024/9/11م، متوفر على الرابط: https://tny.im/v1ynl

(35) اتحاد المحامين العرب يدعو للوقوف ضد تعديلات الحوثيين على قانون السلطة القضائية، في: 2024/9/16م، على الرابط: https://tny.im/hRA3s

(36) الحوثيون يعيدون «هيكلة القضاء» بعد يومين من إعلان تعديلاتهم، في: 2024/9/15م، متوفر على الرابط: https://www.yemenmonitor.com/Details

(37) مجلس القضاء التابع للحوثيين يقول إنه غيّر 39 رئيس محكمة، في: 2024/11/26م، متوفر على الرابط: https://www.yemenmonitor.com/Details

(38) آلاف اليمنيين في معتقلات الحوثيين لاحتفالهم بـ 26 سبتمبر، نشر في 2024/10/5م، متوفر على الرابط: https://tny.im/SJOHc

الإسرائيلي (الموساد)، والمشاركة في مخطط واسع استمر عقوداً يهدف إلى أمركة الثقافة اليمنية من خلال المناهج الدراسية والاقتصاد والزراعة والتنمية وحقوق الإنسان[39]، وقد بثت الاعترافات القسرية للمعتقلين على حلقات متتالية كل شهر منذ يونيو، ومن بين الاتهامات أن (سي أي ايه) استهدفت الواقع الاجتماعي في اليمن، ولا سيما فئة الشباب والنساء من خلال برامج ومشاريع تنفذها منظمات المجتمع المدني تعزز الشذوذ الجنسي[40]، واستهداف القبائل اليمنية واستقطاب مشايخ ووجاهات اجتماعية أخرى، ومزاعم باستقطاب الولايات المتحدة لقيادات حزبية سياسية يمنية واستهداف البرلمان ومؤتمر الحوار الوطني (2013م - 2014م)[41].

تزامن بث الاعترافات مع حملة اعتقالات واسعة لنشطاء من المجتمع المدني اليمني وعاملين لدى الأمم المتحدة ومنظمات إغاثية؛ بهدف تعزيز سيطرة الحوثيين على قطاع الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وقاموا بمداهمة مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 13 أغسطس[42]، وبلغ عدد المعتقلين من عمال الإغاثة اليمنيين 130 مختطفاً من 29 منظمة ولا يزالون في سجون الحوثيين[43]، الذين يهددون بإحالتهم إلى محكمة جنائية بتهمة التجسس، ومنعت سلطات الحوثيين جميع العاملين الأجانب في قطاع المعونة والإغاثة من مغادرة صنعاء، واستدعت جميع موظفي الأمم المتحدة المحليين والأجانب لحضور اجتماعات إلزامية بقيادة المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي (سكمشا) التابع للجماعة[44].

---

(39) الخلية التجسسية تكشف عن أساليب ووسائل الاستهداف الأمريكي للمرأة لمسخها عن هويتها، نشر في 2024/7/14م، متوفر على الرابط: https://www.saba.ye/ar/news3348883.htm
اعترافات خطيرة لشبكة التجسس الأمريكية الإسرائيلية حول استهداف القطاع الثقافي في اليمن نشر في 2024/6/29م، متوفر على الرابط: https://www.saba.ye/ar/news3344159.htm

(40) الدراسات والمسوح أحد الأنشطة والوسائل الاستخباراتية للعدو الأمريكي لاستهداف اليمن، في: 2024/7/14م، متوفر على الرابط: https://www.saba.ye/ar/news3348911.htm

(41) اعترافات جديدة للخلية التجسسية تكشف الاستهداف الأمريكي للواقع السياسي في اليمن، في 2024/8/17م، على الرابط: https://www.saba.ye/ar/news3359977.htm

(42) تورك يدين اقتحام مكتب مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان في صنعاء ويجدد الدعوة للإفراج عن الموظفين المحتجزين في اليمن، في: 2024/8/12م، متوفر على الرابط: https://tny.im/bJeOD

(43) Samantha Power، Administrator of the United States Agency for Internati/onal Development، 19/8/31، 2024/12/2024 https://x.com/PowerUSAID/status/1825603127590183275

(44) قرار للحوثيين بحظر سفر جميع الموظفين الدوليين الأجانب، في: 2024/8/5م، متوفر على الرابط: x.com/FaresALhemyari/status/1820536569452736767

استثمر الحوثيون الحرب العدوانية الإسرائيلية على قطاع غزة، لاستخدام تهم الجاسوسية لتوسيع دائرة الاعتقالات الجماعية، خاصة أولئك الذين تطلّب عملهم السابق -أو الحالي- التواصل مع جهات أجنبية، حتى لو كان العمل معهم تحت إشراف الجماعة ونظرها أو مرور عقود من الزمن على تلك المشاريع التي أشرفوا عليها[45]، واختطف الحوثيون في يوليو مسؤولين في سلطتهم كانوا يعملون في السابق مع الأمم المتحدة أو سابقاً لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أو لدى الاتحاد الأوروبي بينهم «علي عباس» مدير مكتب «يحيى الحوثي» شقيق زعيم الجماعة المسلحة[46]، ومدير صحة الأسرة بوزارة الصحة التابعة لسلطة الجماعة «أشرف زبارة»[47].

تهدف حملة الحوثيين ضد الموظفين في المنظمات الدولية لترهيب العاملين في قطاع المعونة والمساعدات واستبدالهم بشخصيات موالية للجماعة، وطالبوا «سكشما» بالإفصاح عن الهيكل الوظيفي لكل منظمة واشتراط أخذ «الموافقة المسبقة» قبل التوظيف[48].

قبل نشر الاعترافات وبالتزامن مع حملة الاعتقالات، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء (التابعة للحوثيين) أحكاماً بالإعدام على 44 شخصا بتهمة التجسس والتخابر[49]

---

(45) كتاب القراءة "الجاسوس الملحد".. تحليل اعترافات نشرها الحوثيون لـ"خلية تجسس المخابرات الأمريكية"، نشر 2024/9/3م، متوفر على الرابط: https://www.yemenmonitor.com/Details
ثنائية الخطر الخارجي والسيطرة الداخلية.. ما وراء إدانة اليمنيين بخلايا التجسس؟! (تحليل خاص) نشر في 2024/9/5 وشوهد في 2024/12/31 على الرابط: https://www.yemenmonitor.com/Details

(46) اعتقال مدير مكتب شقيق زعيم الحوثيين بتهمة التجسس لأمريكا، نشر في 2024/7/7م، متوفر على الرابط: https://www.yemenmonitor.com/Details

(47) الحوثيون يعتقلون مسؤولا صحيا في صنعاء، في: 2024/7/9 وشوهد في: على الرابط: https://x.com/FaresALhemyari/status

(48) ميليشيا الحوثي تضيق الخناق على المنظمات الدولية وتشترط الموافقة المسبقة لإجراءات التوظيف، نشر في 2024/7/22م، متوفر على الرابط: https://almasdaronline.com/articles/298794

(49) Yemen's Houthis sentence 44 to death on charges of collaboration with a Saudi-led coalition، 2024/6/1، 2024/12/31

السياسات الاقتصادية:

استمر الحوثيون في رفض تسليم رواتب الموظفين الحكوميين في مناطق سيطرتهم، ما تسبب في ركود كبير خلال الأعوام الماضية؛ ازداد سوءًا للغاية خلال 2024م مع فقدان الثقة بالمؤسسات المالية في مناطق سيطرتهم، حيث فشل بنك اليمن الدولي في تسليم أموال عملائه، ولم يتمكن اليمنيون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون من سحب أموالهم من حسابات التوفير المصرفية، بسبب رفض البنك المركزي في صنعاء توفير السيولة للبنوك التجارية والحكومية، واندلعت احتجاجات أمام بعض البنوك وفرقت قوات الجماعة المحتجين[50].

وفي مارس طرح البنك المركزي (التابع للحوثيين) عملات معدنية جديدة من فئة 100 ريال، وأدان المجتمع الدولي والحكومة اليمنية المعترف بها دوليا هذه الخطوة، قائلين إن الحوثيين يحاولون إنشاء نظام مالي خاص بهم، وحذروا من أنها ستعمق الانقسام الاقتصادي في اليمن.

وسعى الحوثيون خلال سنوات الحرب إلى بناء نظام اقتصاد حرب بدلاً من الاقتصاد النظامي الرسمي، وعملوا من خلاله على خلق طبقة ريعية من داخل الجماعة منافسة للرأسمال الوطني، ولم تعلن «الحكومة التابعة» لهم الموازنات السنوية للأعوام (2015م – 2024م) ولم يتم الإفصاح عن آليات الإنفاق، واستمر الحوثيون في العمل بقوانين جديدة مثل قانون «الخُمس» الذي يمنح «الهاشميين» الخُمس من ركاز الأرض، بالإضافة إلى قانون حظر «المعاملات الربوية» الذي ينهي اقتصاد السوق الحر.

ولمواجهة المعضلة المتفاقمة بانعدام السيولة، قرر الحوثيون تشريع قانون طارئ

---

(50) وكالة دولية تكشف عن أزمة سيولة في مناطق سيطرة الحوثيين بعد توقف بنك صنعاء عن توفير السيولة للبنوك التجارية والحكومية، نشر في 2024/6/17م، متوفر على الرابط:
https://barran.press/news/topic/3360
اقتصاد: أزمة السيولة في بنوك صنعاء تنذر بتكرار السيناريو اللبناني، في: 2024/5/13م، متوفر على الرابط التالي: https://yemenfuture.net/news/22692

يسمح بصرف جزء من الودائع الموجودة في البنوك، إلى جانب تسليم نصف راتب شهرياً للموظفين الحكوميين مع عدة اشتراطات أبرزها أن يداوم الموظفون في الهيئات الجديدة التي استحدثتها «التغييرات الجذرية» حيث واجه الحوثيون صعوبات في إقناع الموظفين بتحويل إداراتهم[51].

استغلال طوفان الأقصى للتجنيد:

أدى خطاب عبد الملك الحوثي خلال حرب غزة إلى تجنيد عدد كبير من المقاتلين الجدد تحت غطاء «تحرير فلسطين من الأعداء»، ويعتقد على نطاق واسع أنه قد يُزج بهم في معاركٍ مع الحكومة الشرعية، وما فتئ الحوثيون ينخرطون بنشاط في تجنيد وتدريب أفراد في معظم المحافظات الخاضعة لسيطرتهم، وأطلق الحوثيون حملة تجنيد وتدريب واسعة النطاق تحت اسم «طوفان الأقصى».

وعقب سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، تصاعدت مخاوف الجماعة من تحرك خصومهم لدخول العاصمة صنعاء، ما دفع زعيم الحوثيين للتهديد بالمقاتلين الذين جرى تجنيدهم باسم «طوفان الأقصى»[52].

ترسيخ الوجود في "محور المقاومة وحلفائه":

زادت عزلة الحوثيين الدولية مع استمرار هجمات البحر الأحمر، ومع ذلك أنشأوا لأنفسهم دوراً أكبر ضمن «محور المقاومة» المدعوم من إيران لكنهم لم يكونوا ليتجاوزوا أهمية حزب الله اللبناني، لولا ما تعرض له الحزب من ضربات نهاية العام 2024م من اغتيال قياداته السياسية والعسكرية وتدمير قواته.

---

(51) من يحصل على راتبه؟ الفائزون والخاسرون في قانون رواتب الحوثيين، نشر في 2024/12/5م، متوفر على الرابط: https://www.yemenmonitor.com/Details

(52) الحوثي: مستمرون في إسناد غزة وندين العدوان الإسرائيلي على سوريا، نشر في 2024/12/12م، متوفر على الرابط: https://tny.im/PAtZ

وكان فتح جبهة البحر الأحمر بمثابة علامة على اندماج الحوثيين بشكل أكبر في محور الأذرع الإيرانية المسلحة، بمشاركة فاعلة في القيادة والسيطرة للمحور وغرفة العمليات الخاصة بالحرب في غزة، كما استهدف الحوثيون البحرية الأمريكية ونجحوا في إسقاط طائرات بدون طيار أمريكية تحلق فوق اليمن، ويبدو أن الجماعة الانقلابية أصبحت الآن أكثر جرأة وشهرة بفضل ظهورها العالمي بدعم من حملة دعائية فعالة[53].

ودخلت علاقات الحوثيين مع الجماعات المسلحة العراقية فصلًا متطورًا، في مايو 2024م، أعلن الحوثيون وما يسمى «المقاومة الإسلامية» في العراق (تحالف من الميليشيات الشيعية) عن تنسيق العمليات العسكرية ضد إسرائيل، وأعلنوا بشكل مشترك مسؤوليتهم عن بعض الهجمات ضد الموانئ الإسرائيلية في البحر الأبيض المتوسط[54]، وافتتح الحوثيون مكتبًا سياسيًا في بغداد، بينما نظم الشيعة العراقيون حملات لجمع التبرعات لهم، ومن جهة أخرى يتعاون الحوثيون الآن مع حركة الشباب الصومالية التابعة لتنظيم القاعدة، من خلال «أنشطة التهريب» التي تنطوي على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، عبر «إيران» المورد المشترك، يأتي هذا في أعقاب تقارير من المخابرات الأمريكية عن محادثات بشأن تسليم طائرات بدون طيار من قبل الحوثيين إلى حركة الشباب[55].

وكثف الحوثيون اتصالاتهم مع روسيا، فقد اجتمعت الوفود عدة مرات في عام 2024م، وبحسب تقارير عدة يوجد أفراد من الاستخبارات العسكرية الروسية في

---

(53) Beyond the Axis: Yemen's Houthis are Building their 'Network of Resistance.' December 19، 2024. Accessed January 1، 2025. https://rusi.orghttps://rusi.org

(54) al-Jabarni A. A New Axis: Strategic Coordination between the Houthis and Iraqi Factions - The Yemen Review، Quarterly: April-June 2024. Sana'a Center For Strategic Studies. Accessed January 1، 2025. https://sanaacenter.org/the-yemen-review/april-june-2024/22900

(55) Bertrand KBL Kylie Atwood، Natasha. US intelligence assesses Houthis in Yemen in talks to provide weapons to al-Shabaab in Somalia، officials say | CNN Politics. CNN. June 11، 2024. Accessed January 1، 2025. https://www.cnn.com/2024/11/06/politics/us-intelligence-houthis-al-shabaab/index.html

المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون[56]، ويجري الحوثيون محادثات مع روسيا بشأن توريد الأسلحة، وخاصة الصواريخ المضادة للسفن[57]، وقد شاركت موسكو بيانات الأقمار الصناعية حول الشحن مع الجماعة[58]، وروسيا تعمل على توسيع علاقاتها الاستراتيجية مع الحوثيين كوسيلة ضغط ضد الدعم العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة لأوكرانيا، وفي ذات الوقت تحاول تجنب تداعيات ذلك على علاقاتها الإقليمية الراسخة.

ثالثاً: العملية السياسية والمفاوضات

خلال العام 2024م واجه ملف العملية السياسية في اليمن والمفاوضات بين الأطراف عقبات جديدة وجمودا وبطءا في التحركات؛ وقد لعبت الأمم المتحدة دوراً محورياً في هذا الملف، حيث عملت على تيسير الحوار بين الأطراف اليمنية وتقديم مبادرات لحل الأزمة لكنها فشلت في النهاية في الوصول إلى حل مدعوم من الغرب الذي يبدو أن الانقسام فيه يتزايد على غير عادة الملف اليمني الذي يحظى بإجماع في دوائر صنع القرار الإقليمية والدولية مع استمرار الحوثيين في هجمات البحر الأحمر والاحتشاد الدولي المستمر والمتصاعد قبالة السواحل اليمنية، في هذا الجزء، سنتناول بالتفصيل دور الأمم المتحدة في اليمن خلال عام 2024م، مع التركيز على جهود السلام وخارطة الطريق التي جرى الحديث حولها العام الذي سبقه.

---

(56) Exclusive: US intelligence suggests Russian military is advising Houthis inside Yemen. Middle East Eye. Accessed January 1، 2025. https://www.middleeasteye.net/news/exclusive-russian-military-advising-houthis-inside-yemen-us-intelligence-suggests

(57) Exclusive: Iran brokering talks to send advanced Russian missiles to Yemen's Houthis، sources say. Reuters. https://www.reuters.com/worlds-say-2024/24-09-

(58) Exclusive | Russia Provided Targeting Data for Houthi Assault on Global Shipping – WSJ24. 2024/10/. Accessed January 1، 2025. https://www.wsj.com/world/russia-provided-targeting-data-for-houthi-assault-on-global-shipping-eabc2c2b

خارطة الطريق:

ظلت اتفاقية خارطة طريق السلام في اليمن تراوح مكانها دون تقدم، وهي تعكس مشاورات بين الحوثيين والسعودية، حيث بدأ العام 2024م بتحركات متسارعة لتوقيع الخارطة، تلاشي الأمر تدريجياً بحلول نهاية العام، ويرفض المجلس الانتقالي الجنوبي التوقيع على أي اتفاق لم يشارك في مشاوراته، واستمر في محاولة الضغط لتشكيل وفد تفاوض مستقل عن الحكومة[59]، أما الحكومة اليمنية فلم يكن لها موقف واضح، لكنها كررت مراراً أن الحوثيين يتهربون من التوقيع على الخارطة[60]، الرياض قالت عدة مرات: إن الخارطة جاهزة ونتمنى التوقيع عليها عاجلاً[61].

تذبذب موقف الحوثيين من خارطة الطريق إذ شعروا أن الأوضاع الإقليمية تفرض استجابة أكبر لمطالب الجماعة؛ وأن الاتفاق مع الحكومة اليمنية لم يعد مجدياً، وألمحت الجماعة إلى فرض شروط جديدة بينها أن يكون زعيمها عبد الملك الحوثي السلطة السياسية العليا في اليمن فيما يشبه صلاحيات المرشد الأعلى في إيران[62]، وقد تغيّر الأمر عقب تراجع محور إيران مع سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، وأعلنت الجماعة استعدادها لتوقيع خارطة الطريق فوراً، لبدء تسوية سياسية في اليمن[63].

وخلال 2024م أطلق مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة سلسلة من الحوارات السياسية مع الجهات الفاعلة اليمنية كجزء من جهوده المستمرة لبناء الزخم نحو حل

---

(59) Deterrence not working against Houthis، Yemen's Vice President says، 25/9/2024، 2/2/2024 https://www.thenationalnews.com/news/us/2024/09/25/deterrence-not-working-against-houthis-yemens-vice-president-warns/

(60) الرئاسي اليمني يتهم الحوثيين بالتهرب من توقيع خارطة الطريق إلى التصعيد بالبحر الأحمر، نشر في 2024/4/9م، متوفر على الرابط: https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/109539

(61) تصريح جديد لوزير الخارجية السعودي بشأن التوقيع على خارطة الطريق اليمنية، نشر في 2024/7/4م، متوفر على الرابط: https://marebpress.net/news_details.php?sid=204515

(62) The Houthis Are Very، Very Pleased، 2024/3/5، 2024/12/31 https://www.theatlantic.com/international/archive/palestine/677637/

(63) الحوثيون: مستعدون لتوقيع خارطة الطريق فوراً، في: 2024/12/18م، متوفر على الرابط: https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/128989

سلمي وشامل للصراع في اليمن، وقد تضمنت هذه الاجتماعات، التي عقدت في عمّان بالأردن، مناقشات مع ممثلي الأحزاب والكيانات اليمنية ومنظمات المجتمع المدني[64].

مفاوضات الإفراج عن الأسرى والمعتقلين:

ظل هذا الملف يراوح مكانه، ولم يحدث تغييرا يذكر مع فشل جهود الأمم المتحدة، وعلى العكس وسع الحوثيون من حملة اختطافاتهم لتشمل موظفي الأمم المتحدة المحليين وعمال الإغاثة الآخرين، والناشطين السياسيين، واستمرت المناشدات الدولية بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن للإفراج الفوري وغير المشروط عن الموظفين المعتقلين وأعربوا عن قلقهم بشأن إحالة بعض الموظفين إلى «الملاحقة الجنائية»[65].

اتفاق خفض التصعيد الاقتصادي:

تصاعدت حدة الحرب الاقتصادية خلال 2024م لتشمل معركة عنيفة بين فرعي البنك المركزي المنقسم من أجل السيطرة على النظام النقدي والمؤسسات المالية المفككة في البلاد، وأعلن البنك المركزي في عدن التابع للحكومة الشرعية إلغاء تراخيص 6 بنوك في مناطق سيطرة الحوثيين، كما أوقف العمل بشبكات التحويلات المالية المحلية، لإجبار البنوك ومكاتب الصرافة على الانتقال إلى الشبكة الموحدة للأموال (UNMONEY)، واتخذ الحوثيون إجراءات مشابهة ضد البنوك وشركات الصرافة التي توجد في مناطق سيطرة الحكومة، في يوليو وتحت ضغط الأمم المتحدة، وتهديدات الحوثيين بقصف المنشآت الاقتصادية السعودية أعلن مكتب المبعوث الأممي عن «اتفاق خفض التصعيد»، الذي بموجبه اضطرت الحكومة المعترف بها

(64) OSESGY continues political dialogues in Amman to advance Yemen's peace process [EN/AR]، 23 December 2024 Monthly Forecast Posted 1 December 2024 See 31،2024/10/https://reliefweb.int/report/yemen/osesgy-continues-political-dialogues-amman-advance-yemens-peace-process-enar

(65) https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2024/12/yemen-73.php

دوليًا والبنك المركزي إلى التراجع، بعد أشهر من الجهود الرامية إلى تعزيز السيطرة على القطاع المصرفي في اليمن، وعزل المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون ماليًا، ويركز على 4 نقاط[66]:

الأولى: إلغاء القرارات والإجراءات الأخيرة المتخذة ضد البنوك من الجانبين وتجنب إجراءات مماثلة في المستقبل.

الثانية: استئناف رحلات الخطوط الجوية اليمنية من صنعاء إلى الأردن وزيادة عددها.

الثالثة: عقد اجتماعات مشتركة بين الحكومة ومسؤولين حوثيين لمناقشة التحديات التي تواجه الخطوط الجوية اليمنية.

الرابعة: عقد مناقشات على نطاق أوسع بناء على خارطة الطريق.

تداعيات التصعيد الإقليمي:

أبدى المبعوث الدولي هانس غروندبرغ قلقه أكثر من مرة خلال 2024م من تداعيات الحرب في قطاع غزة وتأثيراتها السلبية على جهود الوساطة التي يبذلها، وقال: حتى لو تم توقيع خارطة طريق سياسية، فإن تنفيذها سيكون صعبًا بالنظر إلى الوضع في المنطقة الأوسع[67]، وفي الوقت نفسه، أكد أن الاتفاق بين الجانبين لا يزال ممكنًا.

وفشلت محاولات متعددة لعزل اليمن عن التوترات الإقليمية المزعزعة للاستقرار وإعادة تنشيط العملية السياسية المتوقفة بما في ذلك جهود في مجلس الأمن، ويتهم الحوثيون الولايات المتحدة بمعارضة توقيع اتفاق خارطة الطريق، لكن الولايات المتحدة من جانبها كررت مراراً أن اتفاق السلام مع الحوثيين يجب أن يتضمن وقفاً لهجمات الحوثيين في البحر الأحمر، ورفض الحوثيون هذه الشروط باعتبار الهجمات

(66) «بجهود سعودية» المبعوث الأممي إلى اليمن يتحدث عن اتفاق بين الحكومة والحوثيين على «عدة أمور» نشر في 2024/7/23م، متوفر على الرابط: https://arabic.rt.com/middle_east/1584873

(67) December 2024 Monthly Forecast Posted 1 December 2024
https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2024/12-yemen-73.php

البحرية مرتبطة بالتصعيد الإسرائيلي في قطاع غزة وليس شأناً محلياً، وقال غروندبرغ: في غياب وقف إطلاق النار في غزة والإنهاء الكامل للهجمات في البحر الأحمر وخليج عدن، فإن خطر المزيد من التصعيد لا يزال قائما[68]. كما حذر من تأثير الأحداث الدرامية في لبنان وسوريا[69].

ويبدو أن مآلات الاشتباك القائم في خليج عدن وجنوب البحر الأحمر في طريقها للتأثير على التوازنات السياسية والعسكرية بين الأطراف اليمنية، وعلى مسارات الحرب والسلام في اليمن، وكذلك على الأوضاع السياسية والإنسانية[70]. وتريد الولايات المتحدة الوصول إلى السلام أن يكون مرتبطاً بوقف الحوثيين للهجمات في البحر الأحمر «باعتبار أن هجمات الحوثيين البحرية مرتبطة بأهداف داخلية»، وكانت نائبة المبعوث الأمريكي إليسون مينور قالت في إبريل: إن عملية سياسية تضفي الشرعية تدريجياً على الحوثيين، وهو المسار الأكثر قابلية للتطبيق لمعالجة العوامل الأساسية التي أدت إلى هجمات الحوثيين البحرية[71].

الانقسام في مجلس الأمن:

تعمق الانقسام بشأن اليمن في مجلس الأمن الدولي، وخلال العام 2024م انتقد أعضاء مجموعة الدول الثلاث (فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) تصرفات الحوثيين المزعزعة للاستقرار، في حين أكد أعضاء المجلس مثل الجزائر والصين

(68) Security Council، 79th year: 9603rd meeting، Monday، 15 April 2024، New York
https://digitallibrary.un.org/record/4045401?ln=en&v=pdf

(69) Briefing by Special Envoy Hans Grundberg to the UN Security Council، 11 /12/2024، 2025/1/1
https://osesgy.unmissions.org/briefing-special-envoy-hans-grundberg-un-security-council-2

(70) سياسات الولايات المتحدة تجاه الحرب في اليمن، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، نشر في 2024/2/25م، متوفر على الرابط: https://tny.im/wYT8v

(71) Allison Minor، Solving the Houthi Threat to Freedom of Navigation، 23 /4/2024، 2025/1/1
https://warontherocks.com/2024/04/solving-the-houthi-threat-to-freedom-of-navigation/

وروسيا أن إنهاء الصراع في غزة أمر بالغ الأهمية لحل الأزمة في البحر الأحمر[72]، وقرر مجلس الأمن الدولي رفع أحمد علي عبد الله صالح ووالده من قائمة العقوبات الدولية في يوليو [73].

وتبادلت الولايات المتحدة من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى الاتهامات في مجلس الأمن بشأن عرقلة السلام في اليمن[74]، بينما زعمت الولايات المتحدة أن روسيا تدرس نقل أسلحة إلى الحوثيين، وقالت روسيا إن الضربات الانتقامية التي شنتها بريطانيا وأمريكا ضد الحوثيين تزعزع استقرار الوضع في اليمن[75]، ودعت واشنطن ولندن، المجلس إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لمنع إيران من توريد الأسلحة إلى الحوثيين.

يمكن أن نشهد في وقت قريب نهاية للإجماع الدولي في الملف اليمني، والذي سيخضع لحالة الاشتباك الإقليمي والدولي.

---

(72) See ،2024/11/Briefing on Developments related to Houthi Attacks on Israel 30 briefing-/12/https://www.securitycouncilreport.org/whatsinblue/2024 2025/1/2 on-developments-related-to-houthi-attacks-on-israel.php

(73) Security Council 2140 Sanctions Committee Removes Two Entries from Its Sanctions List/31/7/2024، See 2/1/2025 https://press.un.org/en/2024/sc15781.doc.htm

(74) Russia and China clash with US and UK over attacks on Yemen rebels for strikes on Red Sea ships/15/2024/2، See 2 ،2025/1 https://apnews.com/article/un-yemen-houthis-red-sea-us-russia-1caf7db8248f86efba31884d71a7fa69

(75) See ، ،2024/12/December 2024 Monthly Forecast، Council Dynamics، Yemen،1 https://is.gd/NZSDJT 2025/1/2

مبادرات الوساطة المحلية:

جرى خلال العام فتح عدد من الطرقات، خاصة رفع الحوثيين للحصار عن مدينة تعز، والسماح بتنقل المواطنين بين منطقة الحوبان ووسط المدينة بعد أن أغلقت الطريق منذ 2016م، وجاءت خطوة فتح الطريق الرئيسة لمدينة تعز بعد أن فتح الحوثيون طريق محافظة البيضاء إلى مدينة مأرب، في استجابة لمطالب شعبية بفتح الطرقات الرئيسة، التي تربط المدن والمحافظات في الشمال والجنوب، لتسهيل حركة المسافرين الذي عانوا خلال السنوات الماضية من السفر عبر الطرق الجبلية والصحراوية، ومواجهة مخاطرها التي أودت بحياة المئات من المدنيين رجالا ونساء[76].

ومع ذلك رفض الحوثيون في فبراير مبادرة محافظ مأرب سلطان العرادة فتح الطريق الرئيسية التي تربط مدينة مأرب بالعاصمة صنعاء، عبر منطقة فرضة نهم، وهي أقصر طريق بين المدينتين، كما رفضوا فتح طريق دمت - الضالع.

العلاقات الخارجية:

يناقش هذا القسم من التقرير السياسات الدولية المرتبطة باليمن خلال 2024م وتأثر السياسة الداخلية بالدعم الخارجي، مع تحالفات متغيرة بين القوى الداخلية، حيث حاولت كل جهة استخدام الدعم الدولي والتحوّلات الإقليمية والدولية لتعزيز موقعها.

السعودية القلقة أمنياً، والإمارات المتحفزة إقليمياً

على الرغم من أن السعودية لم تندد بهجمات الحوثيين في البحر الأحمر واستمرت في اعتبارها امتدادا للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (على عكس حلفائها

(76) آخرها فك الحصار عن تعز.. مبادرات لفتح الطرق الرئيسية في اليمن، نشر في: 2024/6/3م، متوفر على الرابط: https://tny.im/uveVg

في واشنطن ولندن) إلاّ أنها خضعت لابتزاز الحوثيين وتهديداتهم[77]، ومارست الضغط على حلفائها في مجلس القيادة الرئاسي للتراجع عن قرارات البنك المركزي لعزل النظام المالي للحوثيين، ما أثبت ضعف الحكومة، فعندما وجه الحوثيون تهديداتهم إلى موانئ ومراكز الاقتصاد السعودي، سارع المسؤولون في الرياض إلى الضغط على قادة المجلس الرئاسي للتراجع عن تلك القرارات[78] وعلى هذا الأساس جرى «اتفاق خفض التصعيد الاقتصادي».

كما تدخلت السعودية أكثر من مرة لحل الخلافات بين أعضاء مجلس القيادة الرئاسي، بما في ذلك تعيين وزير الخارجية «شايع الزنداني»، حيث تم تعيينه دون اتفاق داخل المجلس في مارس [79]، وجرت اجتماعات ديسمبر لأعضاء مجلس القيادة في الرياض، ولقاء المسؤولين الدوليين للتأكيد على وحدة المجلس الرئاسي؛ لكن الخلافات المتدفقة من أروقة الجلسات أكدت أن الرياض تواجه معضلة أساسية في هذا المجلس.

واستمرت السعودية في محاولاتها لإنهاء الصراع من خلال المحادثات المباشرة مع الحوثيين، مع تركيز على الخروج من الحرب، تم تأكيد هذه الجهود من خلال التواصل عبر قناة خلفية، بحثت عدة مسائل بما في ذلك تسليم الرواتب، والحرب في البحر الأحمر، و»خارطة الطريق».

في الوجود العسكري، وعلى الرغم من تخفيفه في السنوات القليلة الماضية، إلا أنه في نوفمبر قتل ضابط وضابط صف سعوديان، في هجوم نفذه منتسب لوزارة الدفاع اليمنية داخل معسكر قوات التحالف بمدينة سيئون التابعة في حضرموت[80]،

(77) شن الحوثيون حملة تهديدات قصوى ضد المملكة ونشروا صوراً لموانئها ومطاراتها باعتبارها أهداف جديدة يستعدون لاستهدافها، الحوثيون يهددون السعودية وينشرون صوراً جوية لأبرز مطاراتها وموانئها، نشر في 2024/7/8م، متوفر على الرابط: https://tny.im/NbVPd

(78) تأجيل مجلس القيادة لقرار الغاء تراخيص البنوك: الأسباب والسيناريوهات، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، نشر في 2024/7/16م، متوفر على الرابط: https://mokhacenter.org/7555/

(79) تعيين وزير الخارجية يختبر وحدة الأطراف في المعسكر المناهض للحوثيين، في: 2024/8/19م، متوفر على الرابط: https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/april-june-202423190/

(80) مقتل عسكريين سعوديين في هجوم باليمن، في: 2024/11/10م، متوفر على الرابط: https://tny.im/nyhEs

الحادثة النادرة وقعت في المنطقة العسكرية الأولى، وسببت غضباً سعودياً كبيراً؛ وأُعلن عن تشكيل لجنة تحقيق يمنية بمشاركة المملكة، وملاحقة القاتل المتورط في الهجوم، بحلول نهاية العام أصدر «رشاد العليمي» قرارات بتغيير قادة المنطقة العسكرية الأولى، حيث تم تعيين اللواء الركن «صالح محمد الجُعَيمَلَانِي» قائداً للمنطقة العسكرية الأولى، وتعيين العميد الركن «علي يحيى الأدبعي» قائدا للواء ١٣٥ مشاة، المتمركز في سيئون، وكان الجندي الذي قَتل الجنود السعوديين ينتمي للواء 135 مشاة[81].

كما استمرت الخلافات السعودية - الإماراتية في التأثير على الديناميكيات الداخلية للمحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة خلال العام، واستمرت قوات درع الوطن المدربة والممولة سعودياً في توسيع وجودها في المحافظات الجنوبية على حساب القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي؛ وبحلول نهاية العام انتشرت هذه القوات في عدن ولحج وأبين والضالع وشبوة ووادي حضرموت؛ وتسلمت بشكل رسمي منفذ الوديعة مع المملكة، وهذا التوسع العسكري أثار غضب المجلس الانتقالي الجنوبي وحلفيه الخارجي المتمثل في الإمارات التي تصر على التمسك بالسيطرة على المناطق الساحلية على بحر العرب وخليج عدن[82]، وقد منعت قوات النخبة -المدعومة والممولة إماراتياً- تشكيلات تتبع «درع الوطن»، من دخول المكلا ومناطق ساحل حضرموت[83]، وهي مناطق تقع ضمن دائرة النفوذ الإماراتي منذ 2016م.

في محافظة أرخبيل سقطرى، أظهرت صور الأقمار الصناعية استمرار الإمارات في توسيع مهبط للطائرات في جزيرة «عبد الكُورِي»[84]، مع تزايد التقارير التي تشير إلى

---

(81) رسميا.. العليمي يقيل قائد المنطقة العسكرية الاولى ويعين خلفا له، في: 2024/12/31م، متوفر على الرابط: https://almasdaronline.com/articles/308361

(82) السهيلي، إسماعيل، تنافس الحلفاء: دراسة سياسات السعودية والإمارات في حضرموت.. مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، في: 2024/9/10م، متوفر على الرابط: https://tny.im/q5tq1

(83) قوات «درع الوطن».. لاعب جديد في مسرح متحرك، في: 2024/6/2م، متوفر على الرابط: https://abaadstudies.org/policy-analysis/topic/60114

(84) An airstrip is being built on a Yemeni island during the ongoing war، with 'I LOVE UAE' next to it 28 2024/3/ https://apnews.com/article/yemen-island-airstrip-houthis-israel-hamas-war-gaza-0ba77bb63497b3239151d4dbd7e78934

أن أبو ظبي اتفقت مع إسرائيل والولايات المتحدة على استخدام قاعدتها العسكرية في سقطرى[85].

السياسات الإيرانية:

استمرت السياسة الإيرانية في اليمن كجزء من استراتيجيتها الإقليمية الأوسع، والتي تهدف إلى تعزيز نفوذها في المنطقة وإضعاف خصومها، ومع ذلك، فإن هذه السياسة واجهت العديد من التحديات، ومن المتوقع أن تشهد تغييرات جوهرية خلال 2025م.

وأبدى صانع القرار العسكري في إيران اهتماماً معلناً بوجود دائم في البحر الأحمر وخليج عدن، ومع شن حلفائهم الحوثيين هجمات على السفن التجارية والعسكرية، وحشد الولايات المتحدة والقوى الغربية للسفن الحربية إلى المنطقة التي تزداد اشتعالاً، صرح اللواء يحيى رحيم صفوي –أحد كبار المستشارين العسكريين للمرشد الأعلى الإيراني– في مارس 2024م أن القوات البحرية والجوية التابعة للحرس الثوري يجب أن تركز على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، باعتبارهما جزءا من العمق الاستراتيجي لإيران وزيادته حتى 5 آلاف كيلومتر[86]، وترى طهران أن وجود قواعد بحرية على مسافات بعيدة لا يقل أهمية عن الطاقة النووية، بل هي أهم بعشر مرات لخلق الردع[87]، وفي مايو قالت وكالة تسنيم: إن تكنولوجيا الأسلحة الإيرانية للصواريخ والطائرات أصبحت في يد الحوثيين[88].

---

(85) Israel and UAE preparing nightmare for Iran، Houthis right on their doorstep – analysis، 2024/7/29، See 2 2025/1/ https://www.jpost.com/israel-news/article-812330

(86) Iranian Military Adviser Emphasizes Continued Red Sea Blockade، 6 2024/3/See 2 2025/1/ https://www.iranintl.com/en/202403060680

(87) Iran looking to set up bases in Syria، Yemen، 26 2016/11/See 2 2025/1/ https://www.newarab.com/news/iran-looking-set-bases-syria-yemen

(88) الگوبرداری رزمندگان یمنی از فناوری موشکی ایران، نشر في 2024/5/29م، متوفر على الرابط: https://tn.ai/3094099

وفي إبريل شارك الحوثيون في هجمات ما سمي بـ «الوعد الصادق» للانتقام الإيراني من إسرائيل رداً على اغتيال قادة من الحرس الثوري في دمشق، الأمر الذي أظهر مستوى التنسيق بين الحوثيين وإيران في محور المقاومة، كما شارك الحوثيون في هجمات أكتوبر، وتشير تقارير إلى ضغط جماعة الحوثي على إيران بعدم تأجيل الرد على مقتل «حسن نصر الله» واغتيال «إسماعيل هنية» في أراضيها[89].

وتعرض محور المقاومة لضربات متتالية خلال العام، من اغتيال «حسن نصر الله» وإضعاف حزب الله اللبناني، إلى إسقاط «بشار الأسد» في سوريا، ما دفع خبراء إلى اعتبار الحوثيين الخيار الواعد للاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، كان الحوثيون قد بدأوا بالفعل بتقديم أنفسهم كقادة إقليميين للمحور واستضافوا معارضين خليجيين موالين لإيران[90].

تصعيد أمريكي ضد الحوثيين:

شكلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تحالفات بحرية لتأمين الممرات الملاحية في البحر الأحمر، واستخدمت الولايات المتحدة تدابير تصعيدية بشكل تدريجي ضد الحوثيين، وفي 10يناير 2024م، اتخذ مجلس الأمن القرار رقم 2722 لسنة 2024م الذي طالب فيه بأن يكف الحوثيون فورا عن جميع الهجمات على السفن التجارية وسفن النقل، وسمح للدول بالدفاع عن سفنها ضد الهجمات[91]، وبعد يومين من القرار بدأت الولايات المتحدة -بمشاركة ضئيلة من بريطانيا- في عملية بوسيدون آرتشر (Poseidon Archer)، بشن هجمات جوية على مناطق سيطرة الحوثيين[92]، بعد الفشل الذريع لعملية «حارس الازدهار» التي أعلن عنها في الشهر الذي سبق

(89) 2025/1/See 2 2024/10/Iran's Strikes on Israel Look Calculated to Shore Up Regional Alliance،2 https://www.nytimes.com/2024/10/02/world/middleeast/iran-israel-hezbollah-strikes.html

(90) الحوثيون مركز إقليمي جديد لتصدير الثورة الإيرانية، صنعاء بدلًا من طهران وبيروت!، في: 2024/4/8م، متوفر على الرابط: https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/109500

(91) القرار (2722) 2024م. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/009/26/pdf/n2400926.pdf

(92) 2025/1/See 2 2024/1/January 22، 2024 Israel-Hamas war، 12 https://tny.im/bsO0i

«بوسيدون آرتشر»، على الرغم من أن قرار مجلس الأمن لا ينص على شن هجمات في البر اليمني، وهو ما أثار غضب كل من روسيا والصين التي اعتبرتها حالة يمكن القياس عليها لاستهداف أراضي بلديهما.

في الواقع، فشلت السياسات الأميركية في كبح جماح الحوثيين ونشاطهم في البحر الأحمر، وفي الداخل كما فشلت الإدارة في تقدير سلوك الحوثيين وترسانتهم وطموحاتهم الإقليمية وعقيدتهم القتالية، فتحوّل موقف الولايات المتحدة خلال عام 2024م من المهادنة مع الحوثيين إلى حالة من المواجهة، فأعادت الجماعة إلى قوائم الإرهاب المحددين بشكل خاص، ووقفت حجر عثرة أمام اتفاق الحوثيين والسعودية، كما بدا واضحاً خلال العام أن إدارة بايدن استهانت بالوضع والحسابات في اليمن، حيث فشلت في تقديرها لأحد التحديات ألا وهو التنافس المحتدم بين حليفتيها الرئيسيين في منطقة الخليج -السعودية والإمارات- في الساحة اليمنية، والذي حال دون توحيد قيادة الحكومة اليمنية، وقدرتها على تقديم نفسها كطرف قوي قادر على ردع الحوثيين[93].

التردد الأوروبي:

أعلن الاتحاد الأوروبي عن عملية أسبيدس (ASPIDES)في فبراير وتقتصر مهمتها على حماية السفن من الهجمات البحرية[94]، وينخرط الاتحاد الأوروبي -كما الولايات المتحدة- في جهود الأمم المتحدة في اليمن، من أجل الوصول إلى اتفاق سلام في اليمن يضمن وقف هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، لكنه في الوقت ذاته لا يناقش ترسانة الحوثيين من الأسلحة المتقدمة التي يمكنه استخدامها في المستقبل كرافعة سياسية لإجبار خصومهم والمجتمع الدولي على تنفيذ مطالب الجماعة وداعمها الإيرانيين.

(93) The New US Administration and Yemen، 2024/11، 7 | 2025/1/See3
https://sanaacenter.org/publications/23732

(94) EUNAVFOR OPERATION ASPIDES، 12 2023/12/See3 2025/1/See3
https://www.eeas.europa.eu/eeas/eunavfor-operation-aspides_en?s=410381

ورافقت «أسبيدس» 250 سفينة فقط، وتصدت لـ 11 هجوماً للحوثيين[95]، وبمقارنته بهجمات الحوثيين التي تصل إلى قرابة 200 هجوم، وأكثر من 22 ألف سفينة سنوياً تمر عبر مضيق باب المندب، فإن العدد يبدو ضئيلاً للغاية، ما يعني أن «أسبيدس» لم تحقق النتائج المرجوة لا في تغيير سلوك الحوثيين، ولا في إعادة حركة الملاحة التجارية عبر البحر الأحمر إلى مستويات ما قبل الأزمة، وهذا يعزز حاجة الأوروبيين للضغط للتوصّل إلى اتفاق سلامٍ دائم، وحثّ الحوثيين على الدخول في المفاوضات بحسن نية[96].

روسيا والصين:

أظهر الحوثيون طموحهم في إدارة سياستهم الخارجية خارج المنطقة من خلال الاتصالات الدبلوماسية مع روسيا والصين؛ حيث أسست روسيا خلال العام اتصالات عميقة مع الحوثيين، فبحسب تقارير بدأت موسكو في تقديم الاستخبارات العسكرية وبيانات الأقمار الصناعية للحوثيين[97]، كما تضمنت المناقشات أيضًا عمليات نقل الأسلحة الروسية المحتملة، بما في ذلك الصواريخ المضادة للسفن[98].

---

(95) 26، 2024/9/MV Sounion tanker safe following attack in the Red Sea، 2025/1/See3
https://www.eeas.europa.eu/eunavfor-aspides/mv-sounion-tanker-safe-following-attack-red-sea_en

(96) 19، 2024/11/Operation Aspides، or the Peril of Low Expectations in Yemen، 2025/1/See3
https://carnegieendowment.org/research/2024/11/operation-aspides-or-the-peril-of-low-expectations-in-yemen?lang=en

(97) 24، 2024/10/Russia Provided Targeting Data for Houthi Assault on Global Shipping، 2025/1/See3
https://www.wsj.com/world/russia-provided-targeting-data-for-houthi-assault-on-global-shipping-eabc2c2b

(98) 30، 2024/9/US Concerned About Russia Supplying Missiles to Yemen's Houthis، 2025/1/See3
https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-09-30/us-concerned-about-russia-supplying-missiles-to-yemen-s-houthis

لم تساعد الصين في عمليات الأمن البحري لتأمين البحر الأحمر من هجمات الحوثيين، على الرغم من تضرر طريق تجارتها، ووجود قاعدة عسكرية لها في جيبوتي التي رفضت الرد على نداءات استغاثة من السفن الغربية التي تعرضت لهجمات.

من غير المعروف أن بكين تقدم المشورة أو تسلح للحوثيين، لكنها غضت الطرف عن جهود الحوثيين لشراء تكنولوجيا الأسلحة من أراضيها، وفرضت أمريكا عقوبات على العديد من الأفراد والكيانات لمساعدتهم الحوثيين في الحصول على تكنولوجيا رئيسية متعلقة بالأسلحة في الصين[99] في تأكيد على معلومات مخابراتية تؤكد ذلك.[100]

مع ذلك تملك الصين وروسيا علاقات جيدة للغاية مع السعودية والإمارات، وتنظران لدول مجلس التعاون باعتبارها شريكة في العديد من القضايا، وعلى الرغم من أنهم ينظرون إلى الحوثيين باعتبارهم مفيدين بشكل متزايد لأهدافهم العالمية، فقد اضطر القادة الروس والصينيون إلى معايرة علاقاتهم مع الحوثيين حتى لا يتسببوا في حدوث خلاف مع الشركاء الإقليميين الآخرين، الذين يرون في الحوثيين تهديداً.

هجمات إسرائيلية:

شهد عام 2024م شن الاحتلال الإسرائيلي 4 هجمات على اليمن في مناطق سيطرة الحوثيين؛ رداً على ما قال الاحتلال: إنها ردة فعل على هجمات الحوثيين على الأراضي المحتلة، هذه الغارات أثارت استجابات دولية متعددة، بما في ذلك تداعيات على مسارات السلام والأمن الإقليمي؛ على الرغم من التهديدات باغتيال قادة الحوثيين من قِبل المسؤولين الإسرائيليين إلا أن «الموساد» -كما المخابرات الأمريكية- يواجه معضلة مخابراتية كبيرة في الوصول للمعلومات المرتبطة بأسلحة وتحركات قادة الجماعة، مع قدرتها على التكيف والمرونة.

---

(99) Treasury Targets Houthi Weapons Procurement and Funding Networks، 19/6/2024، See4/1/2025 https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy2409

(100) Houthis Expand Ties Beyond Iran's Axis، 14/9/2024، See4/1/2025 https://thesoufancenter.org/intelbrief-2024-september-24/

رؤية مستقبلية

يبدو أن اليمن ستعاني في 2025م، من تجميد خارطة الطريق ومباحثات السلام وسيعطى الفعل السياسي والعسكري الحديث الأكبر بين أطراف الصراع خاصة من الحكومة المعترف بها دولياً، حيث تمثل السياسة الخارجية وتأثيرها على اليمن أبرز العُقد التي ستحدد ملامح السياسة الداخلية للأطراف.

بالنسبة للحكومة اليمنية، بدون اتفاق سعودي - إماراتي وضغط أمريكي تتفشى التباينات داخل مجلس القيادة الرئاسي مع احتقان يمكن أن يدفع بالأطراف إلى المواجهات، في الوقت الذي يبدو فيه توحيد القوات بعيد المنال في ظل وجود موقف المجلس الانتقالي الجنوبي الذي سيستمر في محاولة تعزيز شرعيته المحلية والدولية، لكنه غير قادر على إحداث تحوّل كبير في هذا المنظور حتى بدعم من حكومة أبوظبي، ومع استمرار فشل الحكومة الشرعية في تقديم الخدمات وتهاوي العملة الوطنية، سيبقى دور الأحزاب السياسية ضئيلاً في إحداث زخم سياسي داعم للحكومة مع رفض المجلس الانتقالي الجنوبي الدخول في التكتل الوطني للأحزاب.

أما الحوثيون.. مع التحولات الإقليمية الجديدة المرتبطة بتراجع محور المقاومة، فإن وضعهم في المنطقة واليمن يرتبط أكثر بمراجعات صانع القرار الإيراني، وإمكانية إجراء الجماعة مراجعة لعلاقتها مع طهران بناء على المتغيّرات التي حدثت في 2024م، في سياستهم الداخلية لن يتوقف الحوثيون عن التجنيد والاستعدادات لمواجهة الحرب، وربما شن هجمات -يعتقدون أنها استباقية- على مواقع الجيش الوطني، وسيستمرون في تكثيف عمليات الاعتقال والاتهامات بالتجسس لتبرير القمع واستخدامه كورقة ضغط على المجتمع الدولي، وفي ظل هذا الوضع يزداد تدهور الوضع المعيشي -السيء بالفعل- في مناطق الجماعة مع فشل مؤسسات الدولة الخاضعة لسيطرتهم في تحمل أي أعباء إنسانية و اقتصادية في ظل تفشي الفساد والمحسوبية والجبايات ومجهودات الحرب الاقتصادية المفروضة على رجال الأعمال ما يزيد التضخم، كما أن العقوبات الدولية ستدفع البنوك والمنشآت الاقتصادية الكبيرة إما للمغادرة أو الإفلاس ما يمثل عبئاً كبيرا قد يؤدي إلى احتجاجات دائمة ضد الجماعة.

فيما يخص العلاقات الخارجية مع اليمن، فعلى المدى القريب والمتوسط لن تكون أبو ظبي والرياض قادرتان على توحيد رؤيتهما تجاه اليمن دون التعرض لضغوط غربية و إقليمية؛ وستبقى أهدافهما منقسمة داخل البلاد، وفيما تكتسب الحكومة المعترف بها دولياً شرعية أكبر في الخارج بسبب سلوك الحوثيين إلا أنها لن تكون قادرة على

توحيد صفوف مكوناتها، بالمقابل لن يحظى الحوثيون باعتراف خارجي، وحتى في حال تم التوصل لاتفاق سلام سيبقى الغرب في حالة عدم يقين من التزام الحوثيين بعدم استخدام هجمات البحر الأحمر كرافعة سياسية لتحقيق مكاسب داخلية، وتحدد حرب أوكرانيا رؤية روسيا تجاه الحوثيين وإمكانية استخدامهم كورقة ضغط ضمن تكتيكات حرب باردة.

بالنسبة لإيران، يبدو أن المرشد الأعلى «علي خامنئي» يذهب باتجاه إبقاء استراتيجية الدفاع الأمامي وإعادة بناء المحور ولن يجد أمامه سوى الحوثيين قادرين على الانخراط بجدية فيه، لكن اعتبارات عديدة تجعل مع الحوثيين غير قادرين على قيادة المحور بسبب البُعد الجغرافي عن إيران وليست دولة حدودية مع فلسطين والاحتلال الإسرائيلي؛ لتضخيم سردية المحور، وسيخلق ذلك مشاكل أكبر مع السعودية ودول الخليج، وهو أمرٌ لن تحبذه إيران على المدى القريب مع تراجع دورها بانهيار المحور.

ولإنهاء حرب اليمن، فالحل الأمثل هو التوصل إلى اتفاق سلام، لكن ذلك لن يكون دون توحيد معسكر الحكومة اليمنية، واكتساب أراض جديدة من الحوثيين من أجل الضغط على الجماعة المسلحة ودفعها نحو السلام، ولن يحدث ذلك دون وجود قرار يمني خالص يدير الحرب والسلم مع الحوثيين ويكسب احترام الإقليم والعالم ويحصل على دعمها، وحتى ذلك الحين يفترض بالحكومة حل مشكلاتها الاقتصادية وتوحيد قواتها وإعطاء نموذج حكم وإدارة مؤسسات ملهمة للسكان في مناطق الحوثيين والحصول على تأييد قبلي واجتماعي واسع للسلم والحرب، دون وجود هذا النموذج ستبقى النظرة السلبية التي يعززها المسؤولون الحكوميون تجاه أي تقدم عسكري أو سياسي لصالحها ضد الحوثيين.

على دول الإقليم الداعمة للحكومة الضغط لتوحيد قوات الحكومة، وعلى المجتمع الدولي إبقاء حالة الاتفاق في مجلس الأمن فيما يخص اليمن، إن تحويل اليمن إلى صراع في حرب باردة يزيد توتر المنطقة ويدفعها للانفجار، كما ينبغي إزاحة العمل الإنساني والاقتصاد من جهود الضغط على الحوثيين، فهو يزيد من التكلفة الباهظة لأسوأ أزمة إنسانية ولا يعني ذلك أنه سيضغط على الحوثيين ويدفعهم إلى التراجع، إذ تكشف ردة أفعالهم عدم اكتراثهم بالسكان في مناطق سيطرتهم.

2

الاقتصاد والتنمية

مقدمة

يسلط هذا التقرير الضوء على الأوضاع والتطورات الاقتصادية في اليمن خلال العام 2024م، والتي مثلت امتدادا لحالة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد طوال عقد من الزمن، وامتدادا للأزمة المركبّة التي خلفها حظر المليشيات الحوثية لصادرات النفط منذ أواخر العام 2022م، واستيلائها على موارد الحكومة اليمنية، ويقدم التقرير قراءة وتحليلا لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى استشراف الآفاق الاقتصادية والتنموية المستقبلية في ظل ازدياد حالة الاحتقان الشعبي وهشاشة البيئة الاقتصادية والسياسية وصعوبة ممارسة الأنشطة والأعمال الاقتصادية، وزيادة التوترات الإقليمية.

1- النمو الاقتصادي:

انكمش الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال العام 2024م بنسبة 13% مقارنة بالعام الماضي وبنسبة 31% مقارنة بعام 2022م حيث بلغ 16,192 مليون دولار(أكتوبر 2024م) مقارنة ب 23,534 مليون دولار عام 2022م، بينما انخفض الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1% خلال العام 2024 وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي[1]، ليواصل بذلك مسار الانكماش الاقتصادي منذ عام 2014م أي منذ استيلاء جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء وحتى عام 2024م باستثناء الأعوام 2018م، 2019م و 2022م، ويأتي هذا التراجع استمرارا للتراجع في الناتج المحلي الحقيقي عام 2023م والذي بلغ -2% [2] عقب النمو الإيجابي في عام 2022م -باستثناء الربع الأخير- والذي

(1) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024م.

(2) توقع خبراء صندوق النقد الدولي في اكتوبر 2023 أن يبلغ حجم التراجع في الناتج المحلي الحقيقي (-0،5 %) بيد أن المعدل الفعلي بلغ (-2%) وفقا للبيانات الفعلية للصندوق المنشورة هذا العام.

بلغ 1,5% وذلك نتيجة لاستمرار مليشيا الحوثيين في منع تصدير النفط بالقوة، ويوضح الشكل أدناه معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية والجارية.

شكل (3) الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو بالأسعار الجارية والحقيقية

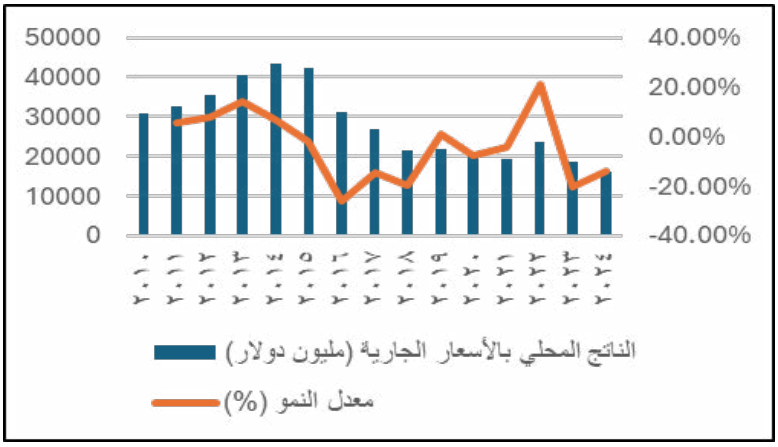

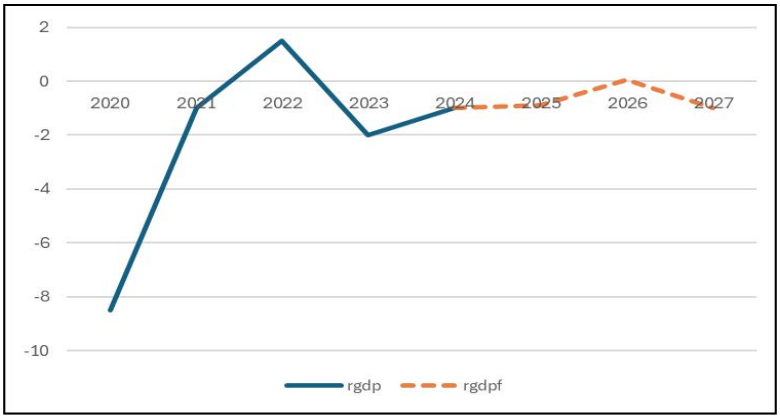

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024م.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الناتج المحلي الحقيقي نموا إيجابيا خلال العام القادم 2025م يبلغ 1,5% غير أن تحقق ذلك يبقى مرتبطا بمدى التقدم في الملفين السياسي والعسكري.

إطار(1) التنبؤ بمعدل نمو الناتج الحقيقي في ظل استمرار الظروف الحالية.

تقدم تنبؤات صندوق النقد الدولي سيناريو متفائل للنمو الاقتصادي الحقيقي في اليمن وذلك بمعدل نمو إيجابي 1.5% لعام 2025، و5.5% لعام 2029، غير أن إمكانية تحقيق نمو إيجابي تبقى مرتبطة بشكل وثيق بالتطورات السياسية والوضع العسكري في البلاد، ونتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي الحقيقي تدهورا أكبر في العام القادم بنحو-0,9% مع تحسن طفيف في العام الذي يليه وبقاء معدل النمو سلبيا للأعوام التالية في حال بقيت الأوضاع السياسية والعسكرية الحالية على حالها كما هو موضح في الشكل أدناه.

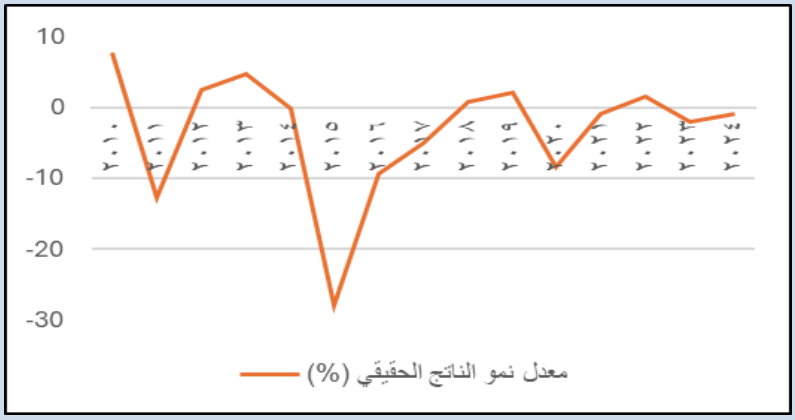

المصدر: إعداد الباحث

من جهة أخرى انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية عام 2024م إلى 464 دولارا مقارنة بـ 551 دولارا عام 2023م، و1579 دولارا عام 2014م، وبلغ حجم الانكماش في الناتج المحلي الحقيقي نحو 50% منذ اقتحام جماعة الحوثي العاصمة صنعاء كما تراجع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي بنحو 54% [3]، وبالمقارنة مع مجموعة من الدول التي شهدت ظروفا اقتصادية شبيهة بظروف اليمن قبل اندلاع النزاع في 2011م، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان يمكن أن يزيد بثلاثة أضعاف عما هو عليه بعد النزاع حتى عام 2018م [4].

شكل (4 -أ) معدل النمو الحقيقي في اليمن مقارنة مع معدل نمو منطقة الشرق الأوسط والاقتصادات الناشئة والمعدل العالمي

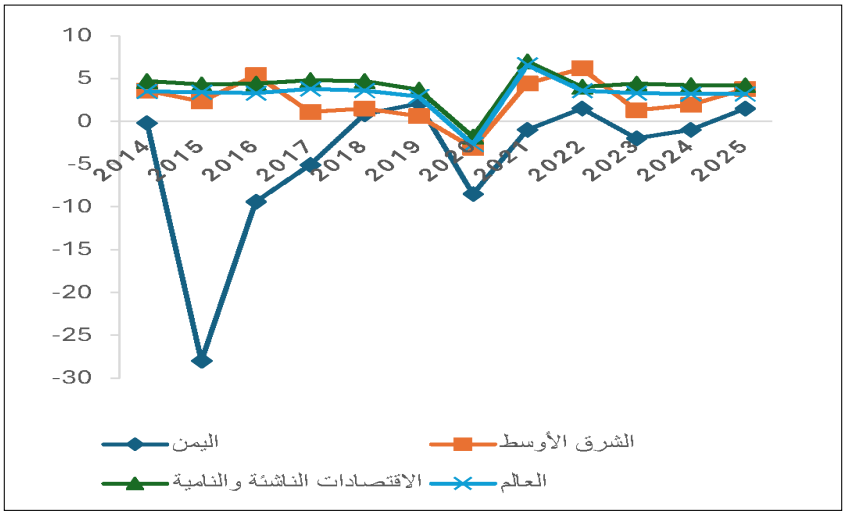

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024م

(3) البنك الدولي، تقرير مرصد الاقتصاد: التعامل مع التحديات المتنامية، خريف 2024م.

(4) روبرتا غاتي، وجيسيكا توريس، ونيللي الملاخ، وجيانلوكا ميلي، وديبغو فاوريس، ومنة الله إمام موسى، وإلياس سوفانوف، 2024م. النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أكتوبر/تشرين الأول)، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، DOI: 10.1596/978-1-4648-2181-3. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي IGO 3.0 CC BY.

شكل (4 -ب) معدل النمو الحقيقي لليمن وعدد من الدول العربية التي تعاني من النزاعات أو في طور التعافي الهش بعد النزاعات

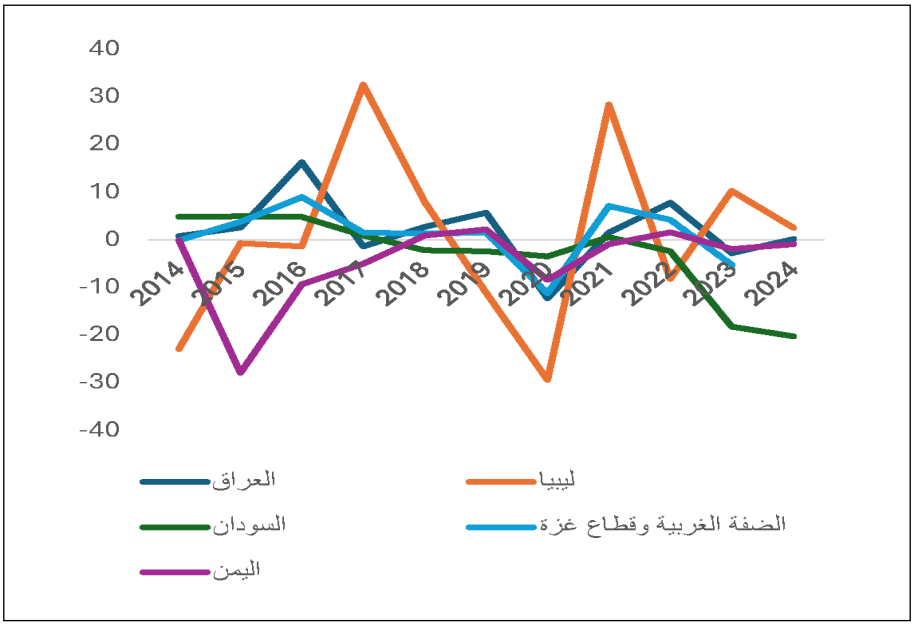

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024م

ومع تصاعد العنف في البحر الأحمر واستمرار الحوثيين في فرض الحصار على إنتاج وتصدير النفط، والتعنت فيما يخص تسوية النزاع، فإن تحقيق نمو اقتصادي إيجابي في المدى القصير (3-6 شهور) يبدو أمرا صعبا، كما أن سيناريو تصاعد العنف وانفراط عقد الهدنة العسكرية لا يزال يلوح في الأفق حاملا معه إمكانية تدهور اقتصادي أوسع لا سيما إذا طال أمد المواجهات، ويوضح الشكل (-2أ) معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لليمن مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وبالاقتصاديات الناشئة والنامية والعالم، كما يوضح الشكل (-2ب) معدل النمو الحقيقي لليمن وعدد من الدول العربية التي تعاني من النزاعات أو في طور التعافي الهش بعد النزاعات.

2- المالية العامة والدين العام:

بلغ حجم العجز في الموازنة العامة للدولة 262.9 مليار ريال بنهاية سبتمبر 2024م حيث بلغت الإيرادات العامة 1,434.6 مليار ريال والنفقات العامة 1,697.5 مليار ريال لنفس الفترة[5]، وكان العجز قد بلغ 1,775.8 مليار ريال عام 2023م حيث بلغت الإيرادات 855.5 مليار ريال والنفقات العامة 2,975.2 مليار ريال[6]، ويعود الفضل في تقلص العجز في الموازنة العامة إلى المنحة المقدمة من المملكة العربية السعودية والتي تستهدف دعم الموازنة العامة؛ حيث بلغ حجم الدعم عام 2024م نحو 750 مليون دولار[7] ويمثل الدفعة الثانية والثالثة والرابعة من منحة الدعم السعودية المعلن عنها في أغسطس 2023م والبالغة 1.2 مليار دولار وكانت السعودية قد أودعت الدفعة الاولى من المنحة والبالغة 267 مليون دولار (حوالي 351 مليار ريال يمني) في أغسطس 2023م[8]، كما أودعت السعودية الدفعة الرابعة من الدعم بقيمة 200 مليون دولار في ديسمبر 2024 [9] إلى جانب وديعة جديدة قيمتها 300 مليون دولار للبنك المركزي، غير أن العجز في الموازنة دون احتساب المنح يتجاوز 1,150 مليار ريال حتى نهاية سبتمبر 2024م، وقد انخفضت الإيرادات العامة حتى سبتمبر 2024م – باستثناء المنح[10]- بنحو 36% مقارنة بإيرادات عام 2023م، وبنسبة 73% تقريبا مقارنة بإيرادات عام 2022م متأثرة بالحظر الحوثي على صادرات النفط، وكذا بسبب تراجع الإيرادات الجمركية والضريبية على الواردات والتي تقلصت لصالح الحوثيين مع ازدياد وتيرة الاستيراد من ميناء الحديدة مقارنة بالموانئ التي تسيطر عليها الحكومة، ولا توجد بيانات منشورة حول حجم الإيرادات والنفقات التي تجنيها جماعة الحوثيين.

---

(5) البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات النقدية والمالية، سبتمبر 2024م.

(6) البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، 2023م.

(7) البنك الدولي، تقرير مرصد الاقتصاد: التعامل مع التحديات المتنامية، خريف 2024م.

(8) الجزيرة نت، بقيمة 1.2 مليار دولار.. السعودية تقدم دعما اقتصاديا جديدا لليمن، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/EIcaYo7

(9) وكالة سبأ للأنباء، رئيس مجلس القيادة يشيد بالدعم السعودي الجديد للموازنة العامة والبنك المركزي، متوفر على الرابط التالي: https://www.sabanew.net/story/ar/122424

(10) تم تقدير قيمة المنح عام 2024م بالريال اليمني بناء على متوسط سعر الصرف خلال فبراير ويونيو 2024 ولا تشمل الدفعة الرابعة من منحة دعم الموازنة.

شكل (5) الإيرادات والنفقات العامة والمنح والميزان الكلي (مليار ريال)

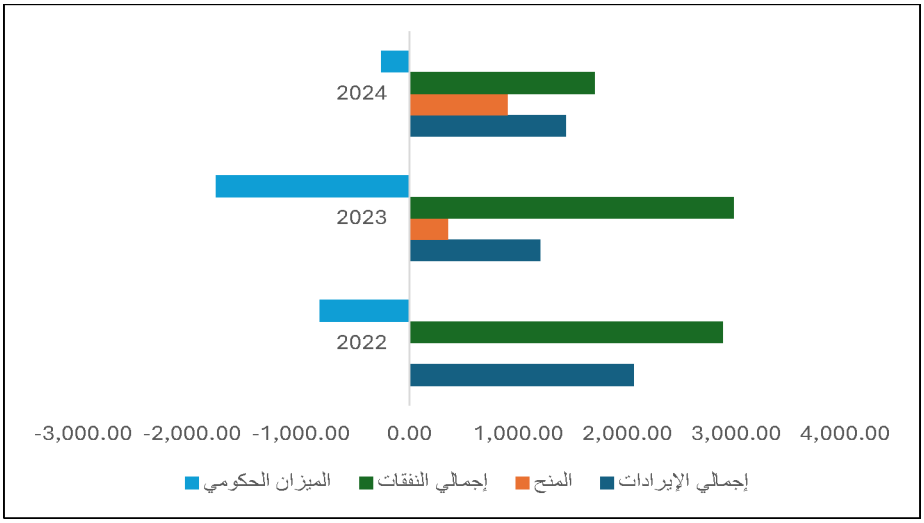

المصدر: البنك المركزي اليمني، البنك الدولي، حسابات الباحث. بيانات 2024م تغطي الفترة من يناير إلى سبتمبر.

وتراجعت نسبة النفقات العامة حتى سبتمبر 2024م بنحو 42%- مقارنة بالنفقات العامة في 2023م، بينما انخفضت قيمة العجز في الميزان الكلي بنهاية سبتمبر 2024م بنحو 85% مقارنة بالعجز عام 2023 وباستثناء المنح من كلا العامين 2023م و2024م (سبتمبر) فإن قيمة العجز قد انخفضت بنسبة 45% فقط، وتتركز النفقات الحكومية في الإنفاق على المرتبات والأجور والإعانات والمنافع الاجتماعية وفوائد الدين والتي بلغت 780.3 مليار ريال و 1,210.5 مليار ريال و 553.6 مليار ريال خلال عام 2023م على التوالي، ومثل الإنفاق على الأجور والمرتبات نحو 40% من حجم النفقات العامة خلال النصف الأول من العام 2024م [11]، وكذلك ما يزال الإنفاق على الإعانات مرتفعا وخاصة على قطاع الكهرباء، وقد نفت وزارة المالية وجود أي توجه للحكومة إلى عدم صرف المرتبات أو صرف نصف مرتبات عوضا عن دفعها كاملة[12] بعد أن تأخرت

(11) البنك الدولي، تقرير مرصد الاقتصاد: التعامل مع التحديات المتنامية، خريف 2024م.
(12) وزارة المالية اليمنية: وزارة المالية تؤكد التزام الحكومة بصرف رواتب موظفي الدولة وعدم المساس به، متوفر على الرابط: https://mof-yemen.net/news/407

الحكومة في دفع المرتبات، وتم تداول شائعات حول عجز الحكومة عن دفع فاتورة المرتبات والأجور خاصة مع تأخر إيداع الدفعة الرابعة من المنحة السعودية وتدهور قيمة سعر الريال أمام الدولار إلى مستويات غير مسبوقة[13]، وبلغت نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي حتى سبتمبر 2024م بلغت 7,4% مقارنة ب 6%، و9,5% في عام 2023م، 2022م على التوالي، بينما مثلت النفقات العامة نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب 12% في كل من 2022م و 2023م، وبلغ بذلك العجز في الميزان الحكومي الكلي 3,5%- من الناتج المحلي الإجمالي حتى سبتمبر 2024م مقارنة ب 6-% عام 2023م و 2-% عام 2022م ويعزى الانخفاض إلى زيادة حجم الإيرادات بما فيها المنح عام 2024م مقارنة بعام 2023م وكذلك بسبب انمكاش الناتج المحلي، من جهة أخرى ارتفع حجم الدين المحلي حتى نهاية سبتمبر 2024م بنسبة 3,47% مقارنة بعام 2023م؛ حيث بلغ حجم الدين العام المحلي 6,445.60 مليار ريال، وقد مثل الاقتراض من البنك المركزي المصدر الأساسي للدين المحلي حيث بلغت مديونية الحكومة للبنك المركزي 6,021.9 بنهاية سبتمبر 2024م وبنسبة 93,3% من حجم الدين المحلي وبزيادة قدرها 208.90 مليار ريال، من جهة أخرى ارتفع رصيد المديونية الخارجية لهيئة التمويل الدولية إلى 1,224.6 مليون دولار بنهاية عام 2023م وبزيادة قدرها 6.1% مقارنة بالعام السابق.[14] وقد ارتفعت خدمة الدين بنحو 71 % خلال النصف الاول من عام 2024م، وفقا للبنك الدولي حيث تستمر الحكومة في دفع فوائد الديون طرف هيئة التنمية الدولية حتى تستمر التمويلات التنموية لليمن وقدر حجم الدين الخارجي حتى نهاية عام 2021م بنحو 6.6 مليار دولار[15]، وكان رصيد الدين العام الخارجي شاملا الأقساط والفوائد قد بلغ 7245.6 مليون دولار نهاية 2013م. في سياق متصل أشار تقرير الشفافية المالية صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2024م، إلا أن الحكومة اليمنية لم تنشر بيانات حول الموازنة أو الحسابات الختامية أو التقارير المتعلقة بالديون والوضع المالي للشركات الحكومية خلال فترة معقولة كما

(13) الجزيرة نت، أزمة مالية تخنق الحكومة اليمنية تهوي بالريال وتقطع الكهرباء، متوفر على الرابط: https://rb.gy/nd039i

(14) البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات النقدية والمالية، سبتمبر 2024م، والتقرير السنوي 2023م.

(15) البنك المركزي اليمني، التقرير نصف السنوي، 2021م.

أن النفقات العسكرية والأمنية لا تخضع لرقابة السلطات التشريعية في البلاد، وحث التقرير الحكومة على الالتزام بالشفافية ونشر المعلومات المالية[16].

إطار(2) الآلية الحوثية الاستثنائية لدفع مرتبات القطاع الحكومي وسداد ودائع صغار المودعين

أصدر الحوثيون في ديسمبر2024م [17] ما أسموه بـ "قانون بشأن الآلية الاستثنائية المؤقتة لدعم فاتورة مرتبات موظفي الدولة وحل مشكلة صغار المودعين" والذي يستهدف وفقا للحوثيين بشكل رئيسي معالجة مشكلة انقطاع مرتبات الموظفين العموميين وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الشهري بين موظفي وحدات الخدمة العامة، وتقوم فكرة الآلية على إنشاء حساب خاص طرف فرع البنك المركزي في صنعاء الذي يقع تحت سيطرة الحوثيين ليمثل وعاء لجمع إيرادات مالية تحت تصرف وزارة المالية (التابعة لسلطة الحوثيين) على أن يتم توريد إيرادات من حساب الحكومة العام بعد تغطية الالتزامات الحتمية الشهرية، وكذلك نسبة مساهمة يتم فرضها على جهات حكومية مختلفة بقرار من وزير المالية بالإضافة إلى تحويل موارد صندوق المعلم الذي أنشأه الحوثيون سابقا إلى حساب الآلية الاستثنائية، وكذلك نسبة لا تتجاوز20% من النفقات والتعزيزات الشهرية التي تصرفها الحكومة لوحدات الخدمة العامة، ونسبة لا تتجاوز10% من تكلفة البرامج الاستثمارية لوحدات القطاع العام بالإضافة إلى المبالغ المرتجعة من حساب الآلية نفسها، ونص القرار على أن يتم صرف مرتب كامل لبعض الوحدات الهامة مثل البرلمان والقضاء الحوثيين، ونصف مرتب شهريا على الأقل للوحدات التي ليس لديها موارد ذاتية تغطي مرتبات واجور العاملين فيها وكذلك نصف مرتب كل ثلاثة أشهر لموظفي الجهات التي لديها موارد ذاتية تغطي مرتبات موظفيها ولديها نفقات تشغيلية تفوق مواردها، وينص القانون أيضا على صرف المرتبات وفقا للكشوفات المقرة من قبل وزارة الخدمة المدنية ووفقا لكشوفات الانضباط الوظيفي وتبرأ ذمة الحكومة بعد ذلك ولا تمثل المبالغ الموردة من الجهات والوحدات الحكومية قروضا على الحكومة ويلغي القانون أية قوانين

(16) وزارة الخارجية الامريكية، تقرير الشفافية المالية 2024م- اليمن، متوفر على الرابط: https://www.state.gov/reports/2024-fiscal-transparency-report/yemen/

(17) وكالة سبأ للأنباء التابعة للحوثيين، تاريخ الاطلاع: 2024/12/30. متوفر على: https://www.saba.ye/ar/news3410582.htm

أو تشريعات تعارضه، وتعيد هذه الآلية إلى الأذهان قرار الحوثيين بخصوص صرف المرتبات على هيئة بطائق سلعية عام 2017م والتي فشلت فشلا ذريعا؛ حيث تعد هذه الآلية ارتجالية وغير قانونية تستهدف بدرجة رئيسية التلاعب بحقوق الموظفين العموميين واستبدال حقهم في المرتبات بقوائم جديدة أعدتها الجماعة وتخضع لمزاجها وشروطها، حيث تنص الآلية على تبرئة ذمة الحكومة من أية مرتبات خارج هذه القوائم، وعلى الرغم من نص القانون على أن الآلية تستهدف تحقيق العدالة إلا أنها تقسم الموظفين العموميين إلى ثلاثة فئات وتحدد صرف المرتبات بناء على ذلك في مخالفة واضحة لمبادئ العدالة وتربط الأجور بطبيعة المهمة التي يقدمها الموظف بدلا عن كونها حقا للموظف نظير خدماته في أجهزة ووحدات القطاع العام المختلفة بغض النظر عن طبيعة القطاع الذي يعمل به، كما أن حكومة الحوثيين تستهدف مد يدها إلى كافة الشركات ووحدات القطاع الحكومي والاستيلاء على مواردها تحت ذريعة سداد المرتبات لعامة الموظفين دون الالتزام بتقييد المبالغ كديون على الحكومة الأمر الذي يقود إلى الاستيلاء على موارد مؤسسات القطاع العام والشركات المملوكة للدولة، وعلى الرغم من نص الآلية على تحويل موارد صندوق المعلم الذي سبق و أنشأته الجماعة لصالح آلية دفع المرتبات الجديدة إلا أن الجماعة لم تعر اهتماما خاصا للمعلمين والمعلمات، والذين يمثلون واحدة من أعلى نسب الحرمان من المرتبات والأجور، وبما يمثل تحايلا جديدا على المعلمين والمعلمات، وتعطي الآلية لوزير المالية الحق المطلق في تحديد المساهمات على الوحدات الحكومية والتصرف المباشر في الموارد دون الرجوع إلى الجهات التشريعية، واستغلت الجماعة الآلية لتمرير ضريبة مقطوعة جديدة على السلع الكمالية والسلع التي ليس لها مثيل ينتج محليا، وكذلك فرض ضريبة الدخل على المرتبات التي تفوق 25 ألف ريال يمني أي ما يعادل نحو 47 دولارا، ويحاول الحوثيون فرض و اقع جديدا فيما يخص مرتبات الموظفين العموميين يقوم بالأساس على القوائم التي يقدمونها والتي تشمل الكثير من عناصرهم الذين تم إحلالهم محل الموظفين العموميين سواء المهجرين منهم أو النازحين أو المنقطعين عن العمل نتيجة سوء الوضع المعيشي استعدادا لأية مفاوضات جديدة تأخذ بالاعتبار مشكلة انقطاع مرتبات الموظفين العموميين وتحاول الجماعة بهذه الآلية إسدال الستار على المطالبات بصرف المرتبات وفقا لقوائم الخدمة المدنية لعام 2014م، وفيما يخص المودعين فقد حددت الجماعة سقفا يبلغ 100,000 ريال للمودعين المستثمرة أموالهم في أذون الخزانة شريطة ألا يتجاوز مبلغ الوديعة 20 مليون ريال وفقا لوثيقة مسربة ومنسوبة لفرع البنك المركزي في صنعاء الذي يديره الحوثيون، وبذلك يحتاج المودع قرابة 16 عاما ونصف لاسترداد أصل مبلغ الوديعة.

من جهة أخرى وفي مسار الإصلاحات الاقتصادية أعلن مجلس القيادة الرئاسي عن إعادة تشكيل الهيئة العليا لمكافحة الفساد، وإعادة تشكيل الهيئة العليا للإغاثة وإنشاء هيئة لرعاية جرحى الحرب وأسر الشهداء، وكذلك إعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وتشكيل اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات، والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات[18] غير أن مسار الإصلاحات الاقتصادية وخاصة الهيكلية منها ما يزال يواجه العديد من الإشكالات وعلى رأسها إمكانية تطبيق الإصلاحات من عدمه بسبب الظروف السياسية الهشة[19].

شكل (6) الإيرادات والنفقات العامة والميزان الكلي الصافي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

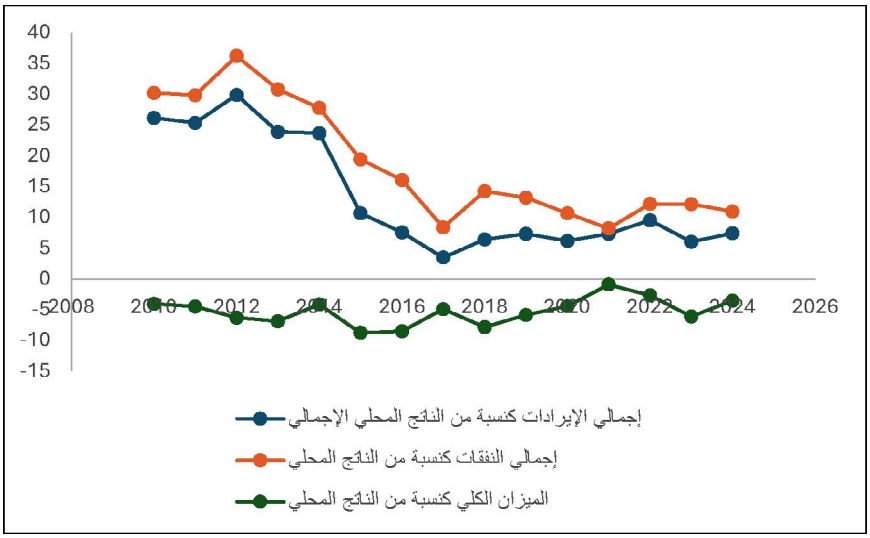

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي، اكتوبر 2024م.

(18) وكالة الانباء اليمنية سبأ: مجلس القيادة الرئاسي يوجه بإصلاحات شاملة لتحسين كفاءة مؤسسات الدولة، تاريخ الاطلاع: 2024/12/25م، متوفر على الرابط: https://www.sabanew.net/story/ar/122271.

(19) انظر للمزيد، التقرير الاستراتيجي السنوي لمركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 2023م.

ولا توجد بيانات دقيقة حول الإيرادات التي استولت عليها جماعة الحوثيين خلال عام 2024م، وكانت جماعة الحوثي قد استولت على نحو 1,8 مليار دولار عام 2019م[20]، ، إلا أن الموارد التي تجنيها الجماعة منذ توقيع الهدنة في إبريل عام 2022م في ازدياد مستمر نتيجة حصول الجماعة على مصادر إيراديه جديدة، حيث تشير التقديرات إلى خسارة الحكومة نحو 700 مليار ريال خلال الفترة منذ توقيع الهدنة وحتى منتصف يونيو 2023م[21] في صورة خسائر ضريبية وجمركية نتيجة تحول الاستيراد إلى ميناء الحديدة، والتي تحولت بدورها لجماعة الحوثي، وقد قدرها تقرير لجنة الخبراء المعنيين باليمن بنحو 1,34 ترليون ريال خلال الفترة إبريل 2022م-يونيو2024م [22]، من جهة أخرى فرضت الجماعة مجموعة من الجبايات الجديدة خلال عام 2024م فقد تم فرض ضرائب على قطاع الدواجن لتجني المليشيات نحو 18 مليار ريال شهريا فقط من العاصمة صنعاء وفقا لتقديرات، وجاء ذلك بعد فرض الجماعة ضريبة على أعلاف الدواجن المستوردة عام 2020م لترتفع أسعار الدواجن في مناطق سيطرة الجماعة بنحو 100% عام 2024م، كما فرضت الجماعة ضريبة بنسبة 100% على قطاع الملبوسات والمنسوجات المستوردة، ويجني الحوثيون نحو 120 مليار ريال من قطاع الاتصالات[23]، ومرر الحوثيون ضريبة جديدة فيما أسمي بالآلية الاستثنائية لدفع المرتبات حيث فرض الحوثيون ضريبة مقطوعة غير محددة النسبة على السلع الكمالية كما أشرنا سابقا، وحصلت الجماعة على 12 مليار ريال من خلال سك عملة معدنية فئة 100 ريال، وأشار فريق الخبراء المعنيين باليمن إلى حصول الحوثيين على دعم خارجي من إيران والعراق عبر شركات تهريب معقدة، وكذلك عن معلومات غير مؤكدة تشير إلى حصول الحوثيين على نحو 180 مليون دولار شهريا لقاء تأمين مرور سفن بعض وكالات الشحن عبر البحر الأحمر، وما تزال 100 مليون

(20) تقديرات فريق الخبراء المعني باليمن، تقرير عام 2021.

(21) انظر تصريحات محافظ البنك المركزي اليمني، تأريخ الاطلاع: 2025/01/02م، متوفر على الرابط: https://almasdaronline.com/articles/275852

(22) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن لعام 2024.

(23) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تقرير اليمن، التطورات الاقتصادية، تاريخ الاطلاع: 2025/01/02م، متوفر على الرابط: https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/july-sept-2024/23777

دولار وهي أرصدة شركة النقل الجوي الوطنية (اليمنية) تحت سيطرة الحوثيين، من جهة أخرى أشار تقرير لجنة الخبراء أيضا إلى جني الحوثيين مبالغ مالية كبيرة جراء تهريب المخدرات والآثار[24]، ولم تتوقف إجراءات مصادرة الأموال الخاصة خلال عام 2024م حيث وضعت المليشيات يدها على اثنتين من شركات الأدوية وصادرت أرباح المساهمين فيها والتي قدرت عام 2022م ب 240 ألف دولار[25]. وتذهب غالبية النفقات الحوثية لأغراض عسكرية.

3- التضخم والتطورات النقدية

ارتفع معدل التضخم خلال النصف الأول من عام 2024م بنسبة 23,75% مقارنة بالنصف الأول من عام 2023م، وكان معدل التضخم قد بلغ 17,85% عام 2023 مقارنة ب 9% عام 2022م وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء في عدن (2014م= 100)، وكان معدل التضخم في شهر أغسطس 2024م قد سجل ارتفاعا بمقدار 3.64% على أساس شهري[26]، وشهدت أسعار السجائر ارتفاعا في الأسعار يفوق بقية الفئات السلعية ضمن سلة أسعار المستهلك وبنسبة79% خلال النصف الأول من عام 2024م تليها اللحوم بنسبة 36,57% ثم فئة السكر ومنتجاتها بنسبة 33% فالقات بنسبة 27,66%، وبلغ معدل تضخم إيجارات المنازل نحو 68% بنهاية عام 2023م بينما بلغ 10% خلال النصف الأول من عام 2024م مقارنة بالنصف الأول من عام 2023م، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ التضخم 16,3% عام 2024م، وكان الصندوق قد أعاد تقييم التضخم لعام 2023م في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2024 إلى 0,9% بعد أن توقع أن يبلغ 14,6% في تقرير أكتوبر 2023م، وعلى كل فإن آخر بيانات فعلية وفرها الصندوق هي تلك الخاصة بعام 2022م حيث بلغ التضخم

(24) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن لعام 2024.
(25) المصدر أونلاين: الحارس القضائي للحوثيين.. أداة لنهب ممتلكات اليمنيين، تاريخ الاطلاع: 2025/1/02م، متوفر على الرابط: https://almasdaronline.com/articles/296629.
(26) الجهاز المركزي للإحصاء، عدن، نشرات متعددة.

29,5% [27]، ويرجع الاختلاف في التقدير إلى اختلاف سنة الأساس وآلية حسابات الرقم القياسي للأسعار بين الصندوق والجهاز المركزي للإحصاء حيث يعتمد الأخير على مسح ميزانية الأسرة لعام 2014م في تحديد الأوزان الترجيحية للسلع، وكذلك يعمم الأسعار في عدن لتحديد معدل التضخم على المستوى الوطني، وعلى النقيض من ذلك أشار تقرير للبنك الدولي[28] إلى انخفاض مستوى التضخم في مناطق سيطرة الحكومة خلال النصف الأول من عام 2024م معللا ذلك إلى انخفاض التمويل التضخمي من البنك المركزي للحكومة وانخفاض النفقات العامة الحكومية ليسجل 3,1% واصفا ذلك بأنه مثير للإعجاب على الرغم من تدهور سعر صرف الريال أمام الدولار وزيادة الضغوط على الميزان التجاري بسبب توقف صادرات النفط، وأشار التقرير إلى انخفاض معدل التضخم في مناطق سيطرة الحوثيين بنحو 9,6% خلال الفترة نفسها مدفوعا بقلة العرض النقدي بسبب نقص السيولة ومع ذلك أشار التقرير إلى أن الوضع في مناطق سيطرة الحوثيين قد يكون أسوأ مما يبدو عليه وأن عدم توفر بيانات دقيقة وشاملة قد يعوق التوصل إلى حسابات دقيقة لمعدل التضخم وغيره من المؤشرات الاقتصادية.

شكل (5 -أ) تكلفة سلة الغذاء الشهري في كل من عدن وصنعاء 2023م – 2024م (ريال)

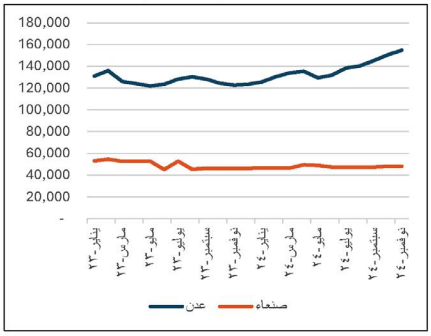

شكل (5 -ب) معدل نمو تكلفة سلة الغذاء الشهري في كل من عدن وصنعاء 2023م – 2024م

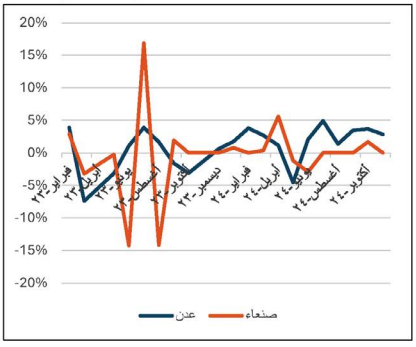

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نظام معلومات السوق والإنذار المبكر- اليمن

(27) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر، 2023 و2024م.
(28) البنك الدولي، تقرير مرصد الاقتصاد: التعامل مع التحديات المتنامية، خريف 2024م.

من جهة أخرى ارتفعت تكلفة سلة الغذاء في مناطق سيطرة الحكومة عام 2014م (عدن) حيث بلغت في الأسبوع الأخير من نوفمبر 2024م 154,538 ريالا (76 دولارا أمريكيا: 1 دولار= 2046 ريال) مقابل 48,167 ريالا (90:88 دولارا أمريكيا: 1 دولار= 530 ريال) في مناطق سيطرة الحوثيين (أمانة العاصمة)، وشهدت مناطق سيطرة الحوثيين تقلبات حادة في معدل النمو الشهري لتكلفة سلة الغذاء مقارنة بمناطق سيطرة الحكومة خاصة في النصف الأول من عام 2023م [29]، كما هو موضح بالشكل (-5ب) وتتأثر كلفة الغذاء بدرجة رئيسية بتقلبات سعر الصرف في مناطق سيطرة الحكومة، وانعكست الفوارق في قيمة الريال في كل من مناطق سيطرة الحكومة ومناطق سيطرة مليشيات الحوثي على أسعار السلع الغذائية والوقود حيث إن الفجوة في بعض الأسعار تتجاوز ثلاثة أمثال باستثناء أسعار غاز الطهو المنزلي حيث إن السعر في مناطق سيطرة الحوثيين يقترب كثيرا من السعر في مناطق سيطرة الحكومة للاسطوانة 18-20 ل/كجم على الرغم من الفارق في قيمة الريال، وكان الحوثيون قد حظروا غاز الطهي المحلي في شهر مايو 2023م ولجأوا إلى الاستيراد من الخارج في خطوة تهدف إلى حرمان الحكومة من الموارد (شكل 6، أ، ب).

شكل (6 -أ) أسعار الوقود وغاز الطهو المنزلي في عدن وصنعاء (ريال)

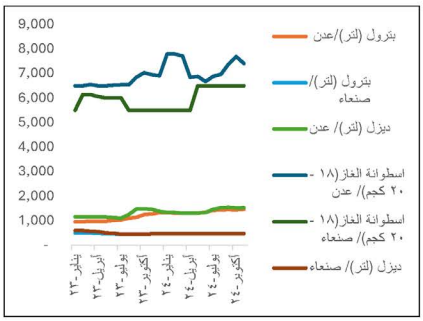

شكل (6 -ب) أسعار دقيق القمح والأرز والسكر في كل من عدن وصنعاء (ريال)

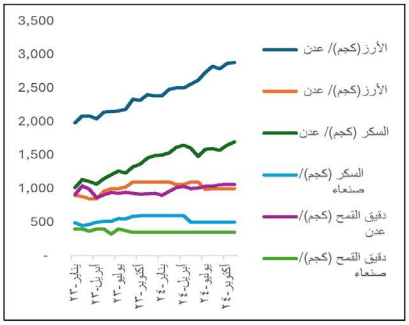

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نظام معلومات السوق،والإنذار المبكر- اليمن

(29) نظام معلومات السوق والإنذار المبكر- اليمن، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تاريخ الاطلاع: 2025/01/02م، متوفر على الرابط التالي: https://www.fao.org/neareast/news/stories/details/early-warning-system-protects-crops-and-farmers-in-yemen/ar

وعلى صعيد التطورات النقدية فقد استمر الانقسام المالي والنقدي خلال العام 2024م، وتدهور سعر صرف الريال أمام الدولار في مناطق سيطرة الحكومة بشكل قياسي خلال العام 2024م حيث بلغ 2,064 ريالا للدولار في نوفمبر 2024م مقارنة ب 1,505 ريالا في نوفمبر 2023م و 1,084 ريالا في نوفمبر 2022، وبلغ متوسط شهر سبتمبر 1,905.40 ريالا للدولار)، جدير بالذكر أن حظر الحوثيين للعملة المصدرة من قبل البنك في عدن قد أدى إلى تقسيم الاقتصاد بشكل تام وظهور نظامي صرف وسياسات مختلفة[30]، ويعود التدهور في قيمة الريال إلى الضغوط الكبيرة على الريال نتيجة توقف صادرات النفط الأمر الذي فاقم من العجز في الميزان الحكومي والميزان التجاري، وكان الحوثيون قد فرضوا حظرا بالقوة على الصادرات النفطية عقب استهدافهم للموانئ النفطية عام 2022م[31]، وشهد سعر الصرف في مناطق سيطرة الحوثيين شبه استقرار خلال عام 2024م حيث تراوح بين 527 و 530 ريالا للدولار وتعتمد جماعة الحوثيين سعر صرف ثابت مستفيدة من انخفاض المعروض النقدي وشحة السيولة وانخفاض الطلب وكذلك من تحويلات المغتربين وبرامج الدعم والإغاثة الإنسانية.

(30) الجزيرة نت، الحوثيون يمنعون التداول بالعملة الجديدة والمساءلة القانونية لمن يحوزها، تاريخ الاطلاع: 2025/01/03م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/Bdjd

(31) العربي الجديد، استهداف الحوثيين للموانئ النفطية يكلف اليمن مليار دولار، تاريخ الاطلاع: 2025/01/7م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/hM8VFRZI

إطار(3) تحليل حساسية التضخم للمخاطر وتقييم الآثار المحتملة

المخاطر	تقييم الآثار المحتملة		القنوات والمؤشرات
توقعات التضخم	التوقعات بارتفاع معدل التضخم بناء على المعلومات الحالية قد تدفع بالأسعار نحو الارتفاع	↑	مسح التوقعات (حاليا غير متوفر)، التوقعات الصادرة عن الجهات والمؤسسات الاقتصادية الدولية
المتغيرات الاقتصادية المحلية	استمرار الفجوة السلبية في معدل النمو، وانخفاض المنح الخارجية، واستمرار الحظر على الصادرات النفطية، قد تقود إلى ارتفاع التضخم مدفوعا بتدهور قيمة الريال.	↑	مؤشرات النمو الاقتصادي، المنح الخارجية، المفاوضات والتطورات السياسية والعسكرية
التصعيد العسكري محليا	عودة الحرب والهجمات العسكرية تقود إلى تفاقم الوضع المعيشي وارتفاع معدلات التضخم	↑	المواقف الإقليمية والدولية بخصوص المفاوضات السياسية
المخاطر الجيوسياسية	استمرار المخاطر السياسية والنزاعات في المنطقة وخاصة في البحر الأحمر والضربات على البنية التحتية تقود إلى ارتفاع تكاليف السلع المستوردة وتكاليف الشحن وتؤثر على سلاسل الإمداد.	↑	مؤشرات النزاع ومؤشرات الاستقرار السياسي
أسعار الغذاء والنفط	استمرار الحرب الروسية الأوكرانية والأزمات المناخية وموجات الجفاف. قرارات الدول المصدرة للنفط	↑ ↔	مؤشرات أسواق الغذاء والطاقة ومؤشر أسعار الغذاء
الطلب والعرض الموسمي	ارتفاع الطلب المتعلق بالمواسم (رمضان-الأعياد الدينية، المواسم الزراعية). زيادة العرض بسبب مواسم هطول الأمطار، وانخفاض الطلب الدوري، تقود إلى تخفيض الأسعار	↑ ↓	مؤشرات الواردات، وتحويلات المغتربين، ومعدل هطول الأمطار والتقلبات الجوية
المتغيرات الاقتصادية الدولية	انخفاض معدلات الفائدة الأمريكية، التأثير على المنح الدولية وتحويلات العاملين، التضخم المستورد. يعتمد الأثر على نوع المتغيرات الاقتصادية.	↔	المؤشرات الاقتصادية الدولية والإقليمية

المصدر: إعداد الباحث

وشهد العام 2024مم تصعيدا فيما يتعلق بالجانب المالي والنقدي بعد اتخاذ البنك المركزي في عدن قرارات وإجراءات هدفت لفرض رقابة على كامل القطاع المالي والبنكي وخاصة عقب سك الحوثيين لعملة معدنية فئة 100 ريال وتصنيف الجماعة كجماعة إرهابية من قبل بعض الدول، وأوقف البنك المركزي في عدن بعض البنوك وشركات ومحلات الصرافة عن العمل نتيجة عدم الامتثال لقراراته فيما اتخذ الحوثيون قرارات مماثلة[32].

شكل (7-أ) سعر الصرف (دولار/ ريال) في مناطق سيطرة الحكومة

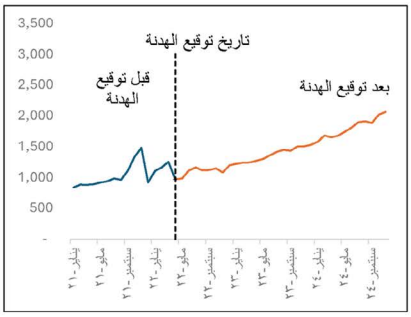

شكل (7-ب) سعر الصرف (دولار/ ريال) في صنعاء وعدن

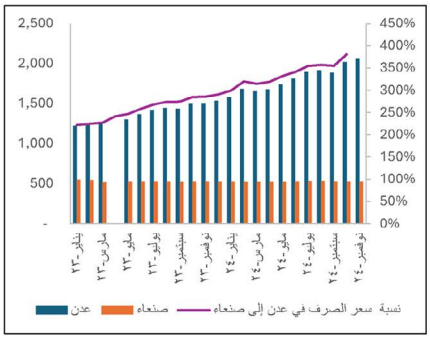

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نظام معلومات السوق،والإنذار المبكر- اليمن، وحسابات الباحث

وعلى صعيد السياسة النقدية للبنك المركزي فقد أبقى البنك المركزي على الحد الأدنى لسعر الفائدة على الودائع بالريال عند 15% وترك تحديد سعر الفائدة على القروض إلى البنوك والتي تحدده بناء على تنافسيتها في السوق، كما أصدر البنك سندات أذون خزانة بآجال مختلفة ويستهدف البنك معدل تضخم بين 15-20%، من جهة أخرى استمر البنك المركزي في عام 2024م في تقديم مزادات بيع العملة الصعبة لغرض تمويل استيراد السلع الأساسية ونفذ آخر مزاد في نهاية أغسطس 2024، وبلغ حجم العملة الصعبة المباعة في المزادات 2.026.8 مليون دولار خلال الفترة من نوفمبر

(32) تداعيات التصعيد الاقتصادي في اليمن والسيناريوهات المستقبلية، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، تقدير موقف، يونيو 2024.

2012م وحتى أغسطس 2024م، وتمكن البنك من خلال ذلك من تقليص السيولة النقدية من الريال بنحو 2,600 مليار ريال[33]، وحصل البنك على وديعة جديدة من السعودية قدرها 300 مليون دولار لدعم قدراته في الحفاظ على قيمة العملة والاستقرار الاقتصادي بنهاية ديسمبر 2024. وسجلت المديونية والسلفيات على الحكومة طرف البنك المركزي أعلى معدل عام 2015م (قبل قرار نقل البنك المركزي إلى عدن) حيث بلغت الزيادة نحو 100% وارتفعت القروض والسلفيات عام 2016م بمعدل 46%، وبمعدل 31% و 19% و 14% عام 2018م، و2020م، و 2022م على التوالي، وبلغ حجم معدل نمو القروض والسلفيات على الحكومة 3% حتى سبتمبر 2024م، من جهة أخرى سجلت العملة المتداولة خارج البنوك أعلى معدل ارتفاع عام 2018م حيث بلغ 37% وكان معدل النمو قد بلغ 26% و 36% خلال عامي 2016م و 2017م على التوالي، من جهة أخرى كان أعلى معدل نمو في المتوسط السنوي لسعر صرف الدولار مقابل الريال عام 2017م والذي بلغ 53% يليه عام 2018م بمعدل زيادة بلغ 46% ثم 2021م بمعدل 40% وبلغ حجم معدل نمو سعر صرف الدولار أمام الريال 28% حتى سبتمبر 2024م (شكل 8-أ). ويمكن ملاحظة انخفاض النقود المتداولة خارج البنوك إبان فترة منح المزادات (عبر منصةRefinitiv) وكذلك انخفاض معدل نمو متوسط سعر صرف الدولار- ريال عام 2022م، وانخفاض القروض والسلفيات وكذلك النقود المتداولة خارج البنوك خلال عام 2024م، ويبدو أن المضاربات والتلاعب في السوق يلعب دورا في تدهور قيمة الريال مؤخرا، وإن اقتراض الحكومة من البنك يقود إلى أثر معاكس لأثر المزادات، خاصة إذا ترافق ذلك مع زيادة العملة المتداولة، وبدون وجود مصدر مستدام لتأمين النفقات الحكومية فأن العجز في الميزان الحكومي سوف يلقي بظلاله السلبية على قيمة الريال، كما أن العجز في الميزان التجاري بدوره يقود إلى الضغط على الريال وخاصة إذا تزامن ذلك مع انخفاض التدفقات المالية إلى البلاد وعلى رأسها تحويلات المغتربين والمنح.

(33) البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات النقدية والمالية، سبتمبر 2024.

شكل (8-أ) معدل نمو القروض والسلفيات على الحكومة والعملة المتداولة والمتوسط السنوي لسعر الصرف

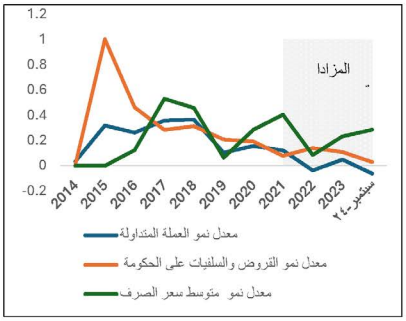

شكل (8-ب) القروض والسلفيات على الحكومة والعملة المتداولة والمتوسط السنوي لسعر الصرف

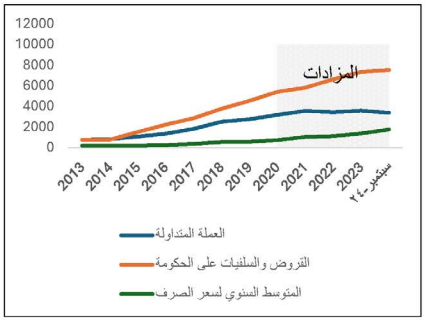

المصدر: البنك المركزي اليمني، نشرات مختلفة، وحسابات الباحث

4- القطاع الخارجي:

من المتوقع أن يزداد عجز الحساب الجاري عام 2024م إلى -25% (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة ب 20% عام 2023م وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي[34]، وقد ازداد حجم الواردات خلال النصف الأول من عام 2024م بنسبة 11% مقارنة بالنصف الأول من عام 2023 على الرغم من التوترات في البحر الأحمر[35].

شكل (9) رصيد الحساب الجاري (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)

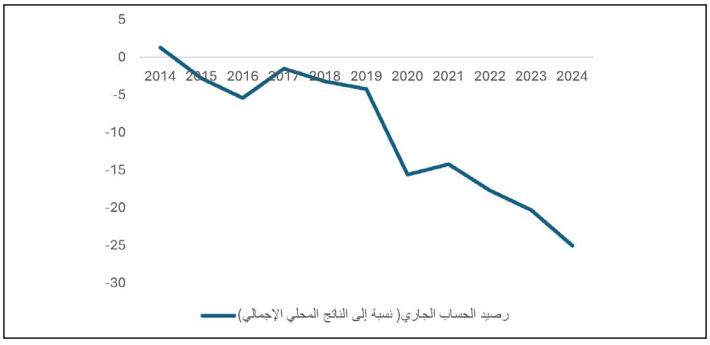

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024م

(34) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024

(35) البنك الدولي، تقرير مرصد الاقتصاد: التعامل مع التحديات المتنامية، خريف 2024.

وكان الحساب الجاري قد حقق عجزا بمقدار 3,518 مليون دولار عام 2023م مقارنة ب 4,186 مليون دولار عام 2022م، وقد توقفت الصادرات النفطية تمام عام 2023م عقب الهجمات الحوثية على الموانئ النفطية بعد أن بلغت قيمتها 990.3 مليون دولار حتى أكتوبر 2022م وبنسبة 44% من إجمالي الصادرات، بينما ازدادت الصادرات غير النفطية بشكل طفيف حيث بلغت 1,256 مليون دولار مقابل 1,250.7 مليون دولار عام 2022م، كما تراجعت الواردات من السلع والخدمات إلى 13,839 مليون دولار عام 2023م مقابل 15,018 مليون دولار عام 2024م، وبنسبة 7.8-%، وقد انخفضت الواردات من المشتقات النفطية إلى 2,930 مليون دولار عام 2023م بعد أن سجلت 3,766 مليون دولار عام 2022م وبنسبة 22%، وانخفضت الواردات من السلع الأساسية بنحو 200 مليون دولار عام 2023م مسجلة 4,802 مليون دولار، وبلغت الواردات من السلع الأخرى نحو 6,107 مليون دولار، وسجل ميزان الدخل والتحويلات ارتفاعا عام 2023م حيث بلغ 9,065 مليون دولار مقارنة ب 8,591 مليون دولار عام 2022م أي بمعدل زيادة بلغ 5,5%، حيث ازدادت تحويلات العاملين في الخارج بشكل طفيف عام 2023م حيث بلغت 6,025 مليون دولار مقابل 6 مليار دولار عام 2022م وبنسبة زيادة قدرها 32% عن العام 2019م كما زادت نسبة السحوبات على المنح بنحو 10% [36]. يعاني الميزان التجاري من عجز متزايد باستمرار وخاصة مع توقف الصادرات النفطية، وضعف الصادرات غير النفطية، كما أن المنح والهبات قد تتراجع خلال السنوات القادمة الأمر الذي يقود إلى ضغوط أكبر على الحساب الجاري. وكانت الاحتياطيات الأجنبية بدورها قد تراجعت إلى 1,37 مليون دولار في سبتمبر 2014م بانخفاض بلغ نحو 15% مقارنة بنهاية العام 2023م أي بما يغطي فقط 10% من فاتورة الواردات لعام 2024م، وبالنسبة للحساب الرأسمالي والمالي فقد سجل صافي فائض وقدره 907 مليون دولار عام 2023م ويشمل هذا الحساب الاستثمارات المباشرة والقروض، وكان قد بلغ 208 مليون دولار عام 2022م، ويتوقع البنك المركزي انخفاض الفائض إلى 93 مليون دولار فقط بنهاية عام 2024م، ويوضح الشكل (9) أهم التطورات في الحساب الجاري خلال الفترة من 2019م – 2023م مع توضيح بعض البنود والموازين الفرعية.

(36) البنك المركزي، التقرير السنوي، 2023م.

شكل (10) الحساب الجاري مع بعض البنود والموازين الفرعية (مليون دولار)

المصدر: البنك المركزي، التقرير السنوي، 2023م.

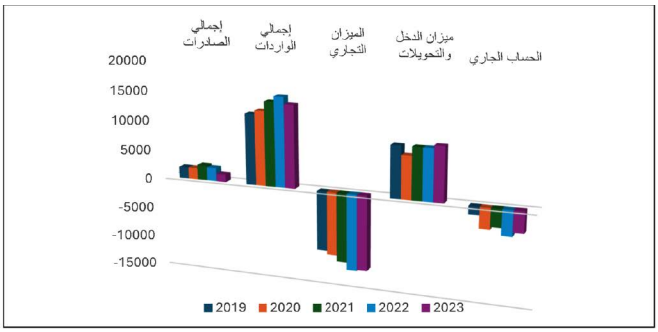

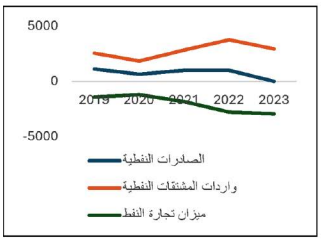

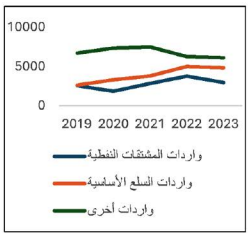

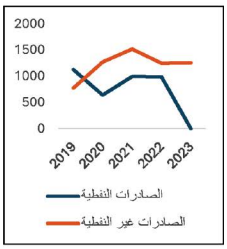

رؤية مستقبلية:

تعد اليمن واحدة من أكثر البلدان التي تعاني من أزمات معقدة ومعدل خطورة مرتفع وفقا لتصنيف مشروع تقييم القدرات ACAPS [37] نتيجة الحرب التي شنتها جماعة الحوثيين عام 2014م والنزاع الذي نتج عنها حتى اليوم، كما أن نسبة المخاطر المركبَة في اليمن تزيد بنحو 80% عن «البلد الرائد» وهو الاقتصاد الأكثر تقدما الذي تسعى الدول النامية إلى اللحاق به، وتعد اليمن بهذه النسبة واحدة من أعلى البلدان التي تواجه مخاطر متعددة نتيجة الحرب، حيث انكمش النمو الاقتصادي الحقيقي بنحو 50% مقارنة بمستواه قبل الحرب، وازدادت مؤشرات الفقر والبطالة حيث قدرت بعض التقارير معدل الفقر ب 74%، ويحتاج ملايين اليمنيين إلى المساعدات الإغاثية فنصف السكان يعانون من نقص في الغذاء ويلجئون إلى تقليص الوجبات اليومية، كما أن طول فترة الحرب والتطورات في الإقليم قد ألقت بظلال سلبية على اليمن حيث تتناقص المساعدات الإغاثية فقد أعلن برنامج الغذاء بأن الفجوة في تمويل الغذاء تصل إلى 68% خلال الشهور الستة المقبلة.

وتعاني اليمن من الفوضى الاقتصادية وهشاشة المؤسسات وسيطرة المليشيات على أجزاء من البلاد، واستمرار الخروقات للهدنة العسكرية وسقوط الضحايا من المدنيين بالإضافة إلى زيادة حجم الاحتجاجات والشغب في بعض أجزاء البلاد نتيجة ضعف دور القانون وانتشار العنف وصعوبة الأوضاع المعيشية، ووفقا لمشروع بيانات مواقع وأحداث الصراعات المسلحة فقد شهدت اليمن نحو 9,631 حدثا ذو طابع أمني أو احتجاجي خلال الفترة من إبريل 2022م وحتى ديسمبر 2024م أي خلال فترة الهدنة، وقد توزعت الأحداث على النحو التالي: المعارك: 2,476، الانفجارات أو العنف عن بعد: 5,373، أعمال الشغب: 22، العنف باتجاه المدنيين: 1,735، والاحتجاجات: 25. من جهة أخرى بلغ حجم الأحداث والهجمات في البحر الأحمر من

(37) البنك الدولي، نشرة مختصرة حول رأس المال البشري: الجمهورية اليمنية، 2021.

قبل الحوثيين نحو 436 حدثا خلال الفترة من 2023/10/19م وحتى 2024/12/12م، وخلال سبتمبر 2024م ارتفع التأمين الإضافي على عبور السفن عبر البحر الأحمر من 0,7% إلى 2% من قيمة حمولة السفينة ويتوقع أن تزيد الضربات الإسرائيلية التي استهدفت ميناء الحديدة من تكلفة التأمين وأن تعقد عمليات الشحن إلى اليمن بشكل أكبر. وما تزال المنطقة مرشحة لمزيد من العنف، وإمكانية دخول أطراف خارجية جديدة في النزاع في اليمن وتحول اليمن إلى مسرح لحرب بالوكالة يصاحبها تدهور في الحياة الاقتصادية وفي إمكانية التعافي مستقبلا.

وعلى صعيد آخر فقد ازدادت الإشكالات التي تواجه القطاع الخاص في اليمن، خاصة مع التعسفات التي يواجهها القطاع من قبل مليشيات الحوثي، وزيادة حجم الجبايات والضرائب، وازدياد التعقيدات التي تواجه ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وكذلك بسبب المزاحمة للقطاع الخاص التقليدي من قبل أسماء تجارية جديدة تعمل كواجهة لجماعة الحوثيين والاقتصاد الموازي الذي تبنيه، وأخرى استفادت من الحرب والفساد وربطت أعمالها بالتطورات السياسية الجديدة الواقعية، وتأثر القطاع الخاص بشدة بسبب انقسام السلطات النقدية بحكم الأمر الواقع حيث يمثل قطاع الخدمات قطاعا نشطا للقطاع الخاص، وخاصة بعد تجميد الحوثيين للودائع والامتناع عن سداد أصول الدين والفوائد على أذون الخزانة، وأدى الركود الاقتصادي إلى تسريح القطاع الخاص لنحو 55% من إجمالي القوة العاملة، كما أن إغلاق الحدود السعودية قد أدى إلى خسارة تراكمية تقدر بنحو 80% من قيمة صادرات القطاع الخاص، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالأوضاع القانونية وحرية التنقل والاستيراد والتصدير، ومصادرة الحوثيين لكثير من المشاريع والشركات والاستيلاء عليها عنوة، ويمثل القطاع الخاص المحرك الأساسي للاقتصاد في اليمن والمصدر الرئيسي لخلق الوظائف، وغياب المناخ الاستثماري يشجع على هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج.

من جهة أخرى سجل معدل التنمية البشرية تراجعا مستمرا خلال سنوات الحرب، حيث بلغ معدل التراجع 15% عام 2022م مقارنة ب عام 2013م ويعكس ذلك تراجع مؤشرات التعليم والصحة والدخل.

شكل (11) عدد سفن الشحن والناقلات التي عبرت مضيق باب المندب

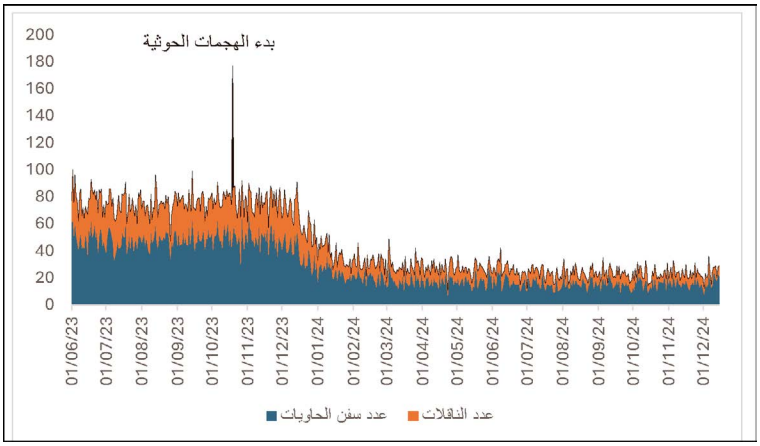

المصدر: منصة الأمم المتحدة: مرصد الموانئ (PortWatch)

وكذلك فقد ازداد مؤشر عدم المساواة بين الجنسين خلال نفس الفترة مما يعني صعوبات أكثر على المرأة في التمكين والحصول على فرص العمل[38]، وقد تراجعت العديد من مؤشرات التنمية خلال سنوات الحرب وفقا للمسح العنقودي متعدد المؤشرات 2022م-2023م[39]، حيث بلغ معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة 21% ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 41% مع تفاوت كبير بين المحافظات بالنسبة لهذا الأخير فقد بلغ 85% و 58% و 64% في كل من صعدة والجوف وريمة على

(38) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تاريخ الاطلاع: 2025/01/05م، متوفر على الرابط: https://hdr.undp.org/data-center/specific-country-data#/countries/YEM

(39) الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2022-2023، بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف).

التوالي، وبلغت نسبة الأطفال في سن 12-23 شهرا والذين لم يتلقوا التحصين 30%، وفيما يتعلق بالتعليم فأن نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم المبكر فقط 1% بينما نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي تبلغ 75% والتعليم الثانوي 34%، وتقل النسبة بين الأسر الفقيرة إلى 14%، ويستكمل 53% من الطلاب الملتحقين بالمرحلة الأساسية التعليم الأساسي و36,5% من الملتحقين بالمرحلة الثانوية تعليمهم الثانوي، وتبلغ نسبة عمالة الأطفال 16%، وبلغت حالات الزواج قبل سن 15 عاما 6% وقبل سن 18 عاما 30%.

وتكشف هذه البيانات عن تراجع خطير وذو نتائج وخيمة على التنمية في اليمن

شكل (12 -أ) تراجع مؤشر التنمية البشرية

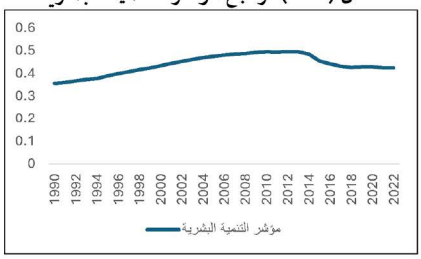

شكل (12 -ب) ازدياد عدم المساواة بين الجنسين

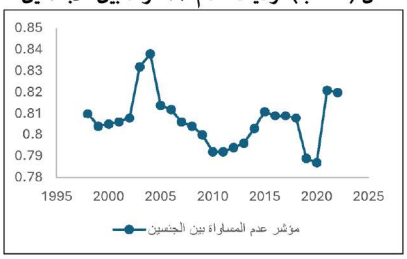

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتزداد الفاتورة المباشرة وغير المباشرة للحرب مع طول أمد النزاع وبقاء البلاد في حالتها الراهنة حيث لا حرب ولا سلم وإنما دولة هشة وممزقة وغير قادرة على التحرك قدما نحو مسار التنمية والتعافي الاقتصادي.

وأمام هذه التطورات السلبية والتراكمية فإن الحاجة إلى إنهاء انقلاب جماعة الحوثي والحرب وتحقيق السلام العادل الذي يضمن استعادة الدولة وإعلاء دور القانون وعودة مؤسسات الدولة للعمل ضمن حكم جمهوري ديمقراطي لا مركزي تبدو أكثر إلحاحا، وسوف تمثل البداية لمرحلة تنموية واقتصادية طويلة وشاقة.

(40) البنك الدولي، نشرة مختصرة حول رأس المال البشري: الجمهورية اليمنية، 2021.

3

تطورات الوضع العسكري والأمني

مقدمة

يستعرض هذا الفصل التفاعلات العسكرية والأمنية خلال عام 2024م، منطلقًا من خلفيات مُرشدة رسمتها أحداث العام السابق، وقد مثَّلت معظم أحداث هذا العام امتدادًا حتميًّا لها، سواءً في المساق العسكري أم الأمني، والتفاعلات السياسية بوصفها محيطًا عامًّا لها، ولا يُغفِل أثر الأحداث والتحولات الدولية في التفاعلات العسكرية والأمنية الداخلية، ثم يختم بخاتمة تتضمن أبرز النتائج ويرسم الاتجاهات المستقبلية لهذه التفاعلات.

أولًا: الوضع العسكري

يُعَد عام 2024م ثالث عام للهدنة الإنسانية بين الحكومة اليمنية الشرعية المعترف بها دوليا، ومعها التحالف العربي، وبين جماعة الحوثي، منذ الإعلان عنها في 2 أبريل 2022م، وقد حدثت خلاله العديد من وقائع العنف المسلح والتطورات العسكرية بين الجانبين، لكنها أقل حدة من وقائع العامين السابقين، باستثناء شهري نوفمبر وديسمبر اللذين شَهِدا تصعيدًا متقطعًا في مدينة تعز وريفها، ومناطق أخرى منها ومن الحديدة، خصوصًا الخوخة المخا، وجميعها تخضع للقوات المشتركة المحسوبة على الحكومة، وكان لانشغال الحوثيين بهجماتهم على الشحن البحري، خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، منذُ أكتوبر 2023م، دورٌ رئيس في تراجع حدة العنف بين الجانبين. وتفصيلًا لذلك فقد اتَّسم الوضع العسكري لهذا العام بمجموعة من السِّمات.

1- ثباتٌ نسبي في خفض التصعيد

رغم تعثُّر تمديد الهدنة الإنسانية للفترة الثالثة، في أكتوبر 2022م، إلا أنها ظلت صامدة، وحققت الحد الأدنى من غرضها، المتمثل في خفض التصعيد محليًّا ووقفه خارجيًّا، فلم يشهد عام 2024م، مواجهات مسلحة عنيفة وطويلة، على نحو ما كان سائدًا قبل هذه الهدنة، عدا ما يوصف بخروق وقف إطلاق النار، التي تكررت في معظم نقاط التماس، في جبهات كلٍّ من: الحديدة (الساحل الجنوبي منها)، وتعز، ومارب، والضالع، ولحج، وصعدة، وشبوة[41]، ونَجَم عن هذا العنف آثار تدميرية في البنية التحتية العامة والمدنية، ووقوع مئات القتلى من المقاتلين من الجانبين، إذ تشير بعض من المصادر إلى أن قتلى الحوثيين أمام القوات الحكومية خلال هذا العام نحو(516) مقاتلا[42]، ولم تفرِّق هجمات الحوثيين بين ما يُعَد هدفًا عسكريًّا وبين الأعيان المدنية التي تحضر المساس بها قوانين وأعراف الحروب، وذلك ما خلَّف قُرابة (153) قتيلًا، وأزيدَ من (180) جريحًا(43)، وأبرزت أحدث هذا العام أن الهجمات بالطائرات الانقضاضية غير المأهولة، والصواريخ، والمدفعية، ومحاولات التسلُّل، والاشتباكات المتقطعة بالأسلحة، ونشر الألغام، كانت أبرز تفاصيل المشهد العنيف، وتقنيات خرق اتفاق وقف إطلاق النار الذي تضمنته الهدنة الإنسانية.

قدَّم الحوثيون إحصاءات مبالِغة بشأن مجريات خروق وقف إطلاق النار، وضحاياها، وآثارها التدميرية، في مسعى لإثارة النقمة تجاه الحكومة اليمنية، لا سيما بعد موقفهم العسكري المناصر لغزة، في مقابل الموقف الدبلوماسي والمتواضع للحكومة، والتي التزمت ضبط النفس في الوقت ذاته، أمام استفزازات الحوثيين في مناطق التماس، حتى لا يُسجل ذلك عليها، بأنها تقاتل الحوثيين الذي تفرغوا لدعم غزة أمام العدوان الإسرائيلي، حيث أعلن الحوثيون، نهاية هذا العام، عن وقوع نحو

(41) «إحاطة المبعوث الأممي الخاص هانس غروندبرغ إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة»، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، في: 2024/12/11، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/JiRZE

(42) الحوثيون يعلنون مقتل ثمانية من عناصرهم في مواجهات مع الجيش اليمني»، يمن مونيتور، في: 2024/12/14م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/IsFqx

(43) «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المُنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)»، مجلس الأمن، ص40، و41، 2024/10/11م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/jrKa1

(1015) خرقًا لإطلاق النار، ورصد نحو (384) قصفًا بريًّا، ونحو (33) قصفًا جويًّا، ووفاة نحو (44) شخاصًا، وإصابة قرابة (418) شخصًا من المواطنين، ومن المهاجرين الصوماليين والإثيوبيين المتجهين إلى الأراضي السعودية[44].

وما تزال الألغام الأرضية تشكل أسوأ وسيلة يلجأ إليها الحوثيون في حصار المدن والطرقات غير الخاضعة لهم، إضافة إلى الألغام التي خلَّفتها الحرب قبل الإعلان عن الهدنة الإنسانية، ولعل أبرز مثال على ذلك، حالُ قرية الشقب بمحافظة تعز، التي تقع على خطوط المواجهة بين قوات الحوثيين والقوات الحكومية، حيث تعج أراضيها، والطرق المؤدية إليها، بالألغام الفردية، التي تسبَّبت في وقوع نحو (79) حادثة، ولقي حتفه فيها نحو (49) شخصًا، وأُصيب نحو(66) شخصًا، في الفترة (1 أغسطس 2023- 31 يوليو 2024)[45].

يضم الشكل (1): المناطق الداخلية المتوترة بين الحكومة والحوثيين، ومستوى هذا التوتر، خلال عام 2024.

شكل (13): مناطق العنف بين الحكومة والحوثيين عام 2024م.

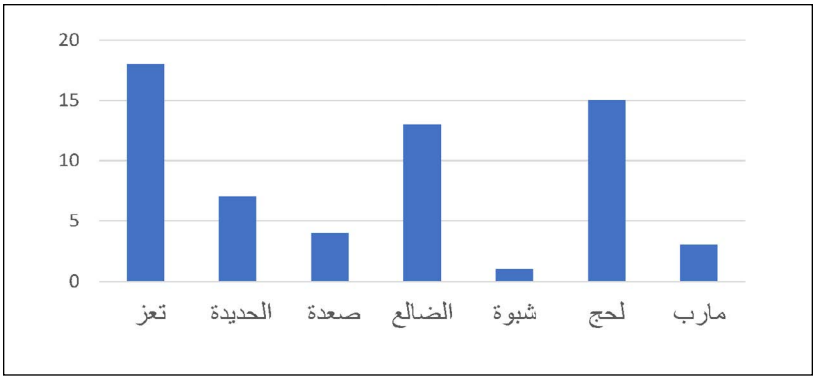

(44) «خلال العام المنصرم 2024، شرطة محافظة صعدة ترصد خروقات تحالف العدوان الأمريكي الإسرائيلي»، وزارة الداخلية (طرف الحوثيين)، في: 2025/1/6م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/1nvy7

(45) "Yemen Events of 2024 ،World Report 2025" ،**Human Rights Watch** ،18/1/2025 ،access 30/1/2025 at: https://bitly.cx/ONcn

عقب إعادة فتح الطرقات في تعز (الحَوْبان- المدينة)، والبيضاء - مأرب، خلال شهري يونيو ويوليو، لجأ الجانبان إلى إجراءات دفاعية بالقرب منها، وتمثلت في نشر القوات، وحفر الخنادق والأنفاق، ومن جانبٍ كثف الحوثيون نشاط الطيران غير المأهول فوق هذه المناطق، وظلت النظرة العسكرية تجاه الطرقات قائمة، لما تشكِّلُه من أهمية استراتيجية بالنسبة إلى تدفُّق القوات، وأمنها وسلامتها وإمداداتها، لذلك استمرت طريق صنعاء - مارب (عبر فرضة نِهم) مغلقة، رغم قيام عضو مجلس القيادة الرئاسي، محافظ محافظة مارب، سلطان العرادة، ورئيس هيئة الأركان العامة، الفريق صغير بن عزيز، بإعادة فتح هذه الطريق في فبراير، إلا أن الحوثيين قصفوا الجنود المرابطين في النقطة العسكرية التي استحدثت، ما تسبَّب في قتل جندي وإصابة ثلاثة آخرين.

خلال النصف الثاني من عام 2024، كشف عن قيام الحوثيين بتجديد أنظمة أنفاق أرضية وجبلية قديمة تابعة للجيش، قبل الحرب الراهنة، وبناء منشآت جديدة متكاملة، في صنعاء وصعدة، ووردت أسماء لمناطق تضم هذه المنشئات في صنعاء، وهي: قاعدة الحفا العسكرية، ودار الرئاسة، ومجمع التلفزيون، والقاعدة الخاصة بصواريخ سكود في جبل عطَّان، مع الإشارة إلى استحداث منشأتين تحت الأرض، وتطوير منشأة خاصة بتخزين العتاد العسكري، وأن أعمال الشق والتطوير بدأت في النصف الأول من عام 2023م، وفي أواخر عام 2022م، شرع الحوثيون في بناء منشأة جديدة في وادٍ بالقرب من معقلهم التاريخي بصعدة، وأكدت ذلك صور بالأقمار الصناعية، التقطت مطلع 2024م، كاشفةً عن ثلاثة مداخل لأنفاق جبلية تتيح دخول مركبات النقل الثقيل الكبيرة[46].

أفاد سكَّان محليون في صنعاء وصعدة، وأخيرًا في الحُديدة، توسُّع الحوثيين في استحداث مثل هذه الأنفاق، خلال عامي 2023م - 2024م، وهذا التوجه إنما يُشير إلى مخاوف الحوثيين من المستقبل، والاستعداد له، لما لهذه المدن من أهمية عسكرية وأمنية واقتصادية، بوصفها مُثلَّث القوة الذي يستندون عليه، فصنعاء العاصمة

(46) Fabian Hinz، "Yemen's Houthis are going underground"، International Institute for Strategic Studies (IISS)، 5/4/2024، access 22/1/2025، at: https://bitly.cx/e8twD

السياسية والتاريخية، ومركز البُنى الرئيسة للدولة، فيما الحديدة مع موانئها الثلاثة، تمثِّل المصدر الداعم لخزينة الحرب؛ حيث يدخل، عبرها، إلى البلاد نحو 70 % من الواردات"[1]، أمَّا صعدة فهي المركز العَقَدي والنخبوي والقيادي لسلطة الحوثيين، والمصدر الأول لمقاتليهم.

2- التنافس في بناء القدرات وتعزيز التدريب

طيلة عام 2024م، ظلت مظاهر الاستعراض بالقوات والأسلحة حاضرةً لدى الجانبين، وتجلى ذلك في العروض العسكرية الميدانية، خلال المناسبات الوطنية والدينية، وعبر إجراء التمرينات التكتيكية، وتخريج دفعات من الدارسين في الكليات العسكرية ومعاهد تأهيل القادة والأفراد[2]، وفي هذا الشأن، بدا الحوثيون أكثر حضورًا، وذلك في مسعى منهم لترسيخ الصورة التي أبرزوا فيها أنفسهم لعشر سنوات مضت، بأنهم الأقوى عتادًا، والأكثر جنودًا، لقد ضاعفوا ذلك، واستمروا عليه، منذ الإعلان عن الهدنة الإنسانية في إبريل 2022م، باتباع بروباغندا (إعلام مضلِّل) مُحْكمة، ادعوا خلالها بصناعة الصواريخ الفرط صوتية، والمنظومات الصاروخية الباليستية، والطائرات الانقضاضية غير المأهولة، وغواصات من هذا النوع[3].

مع دخول هذا العام، كشفت مصادر بريطانية عن تلقي نحو (200) شخص من الحوثيين، تدريباتٍ عسكرية في أكاديمية خامنئي للعلوم والتكنولوجيا البحرية، بمدينة زيباكار المشاطئة لبحر قزوين، تحت إشراف ورعاية الحرس الثوري الإيراني، وأن أول دفعة تخرَّجت عام 2020[4]، وهناك معلومات بأن ضباطًا وجنودًا آخرين تلقَّوا تدريبات لدى حزب الله العراقي، وأن ضباطَ ارتباطٍ حوثيين انتُدبوا لهذا الغرض، ولتنسيق

---

(1) What the battle for Hudaydah means for Yemen's children: 8 things you need to know"،" UNICEF، 2018، access 24 /1/2025، at: https://bitly.cx/Z0zP7

(2) مثال: التمرين الذي أجراه الحوثيون في الساحل الغربي، والموسوم بالآية القرآنية «ليسوءوا وجوهكم»، وذلك في 7 أكتوبر، ومثَّل ذلك محاكاةً لحرب المدن.

(3) تجدر الإشارة إلى أن هذه التقنيات لم تستخدم في المواجهات المسلحة الداخلية عام 2024م.

(4) Houthi rebels who attacked British ship trained at elite Iranian academy"، The Telegraph،" 10\1\2024، seen in 11\12\2024، at: https://bitly.cx/vSxzs

التعاون المشترك لإثارة الشواغل الأمنية في المجال البحري لليمن وفي بحر العرب؛ حيث قُتل خلال أغسطس، ضابط حوثي برتبة عقيد، يُدعى حسين عبد الله مستور (أبو جهاد)، بضربة شنتها الطائرات الأمريكية على منطقة جرف الصَّخر العراقية، ويُعتقد أنها كانت تضم معامل لتصنيع الطائرات الانقضاضية غير المأهولة[5].

اعتمد الحوثيون، في بناء قدراتهم العسكرية وزيادة كفاءتها، سياسةً اقتصادية صارمة تقوم على توجيه مجموعة من الموارد العامة خدمة لها، وفقًا لمفهوم اقتصاد الحرب، وتمثل ذلك في العائدات المتحصلة من الشركة اليمنية للاتصالات، التي خُصِّص دعمها للقوة الصاروخية، وقوات الدفاع الساحلي، وكذلك عائدات مختلفة لمناشط غير مشروعة، مثل الاتجار في المخدرات، والأسلحة، والآثار والممتلكات الثقافية والتراثية، والضرائب الجائرة، والأموال المتأتية من مصادرة أملاك الخصوم، والرسوم غير القانونية على شركات الشحن البحري، مقابل المرور الآمن لسفنها في البحر الأحمر وخليج عدن، دون تعرضها لهجماتهم البحرية، التي قُدِّرت، شهريًّا، بنحو (180) مليون دولار أمريكي، وهناك مصدر خارجي لتدفق الأموال، ممثَّلا في التبرعات المالية التي يقدمها أفراد وكيانات محلية في عدة دول، من أبرزها العراق[6].

ألزم الحوثيون إدارات المدارس تحصيل مبالغ مالية تُدفع، شهريًّا، كدعم لوحدة الطيران المسيَّر، التي تمثِّل، حاليًّا، قواتهم الجوية، ولعل مما أكَّد ذلك تضمُّن سندٍ مالي مبلغًا قدرهُ (20956250) ريالًا، وذلك ما يساوي (21) مليون ريالٍ يمني تقريبًا، كذلك شكَّل الحوثيون لجنة خاصة بزيادة الإيرادات المالية، والتخطيط للإنفاق العسكري، وربطوا اللجنة بخبير عسكري لبناني يُدعَى أبو رضوان، الذي ينتمي إلى قوات الرضوان بحزب الله اللبناني[7].

(5) «مقتل قيادي حوثي في ضربة أميركية استهدفت العراق»، الشرق الأوسط، في: 2024/8/5، متوفر على: https://bitly.cx/RNT4

(6) مجلس الأمن، مرجع سابق، ص 31 37-.

(7) المرجع السابق، ص32.

في إطار التدريب، نفَّذ الحوثيون مشروعات تكتيكية بالذخيرة الحية، في مناطق داخلية صحراوية وأخرى جبلية، واستخدموا خلالها أنواعا من أسلحة المشاة، مثل المدفعية الرشاشة، وأسلحة مضادة للدبابات، والقناصات، ومدفعية الميدان، والدبابات، والطائرات غير المأهولة، وقد ازداد هذا الوضع مع اشتداد الضربات الأمريكية والإسرائيلية، خلال النصف الثاني من عام 2024م؛ فقد نفَّذوا أواخر أكتوبر مناورة بحرية، عرضوا خلالها غواصات صغيرة غير مأهولة، وزوارق تقليدية، وطوربيدات، وألغامًا بحرية، في محاكاة لمعركة دفاعية تتصدى لأي إبرار بحري محتمل، وأجبروا برلمانيين، وموظفي القطاع العام، والأكاديميين، على الانخراط في برامج تدريبية قتالية، تهميدًا لأي تعبئة قد تفرضها مواقف عسكرية ناشئة، كذلك ضاعفوا نشاط دوراتهم الثقافية الرامية إلى صهر الفرد، فكريًّا، قبل دمجه كاملًا في صفوفهم.

وبالنسبة لقوات الحكومة اليمنية ثمة تقدم في مجالات بناء القدرات، وتعزيز التدريب لدى هذه القوات؛ حيث رشُحَت أنباءٌ من مصادر عدَّة، أن السعودية زوَّدت الحكومة، عددًا من الطائرات الحربية، وأتاحت إجراء التدريب عليها من قبل مجموعة من الطيارين والمهندسين، داخل أراضيها، وبإشراف مدربين أمريكيين[8]، وقد تردَّد ذلك عقب الزيارة التي قام رئيس هيئة الأركان العامة إلى واشنطن، في أواسط نوفمبر، ونقاش، خلالها، مع الجانب الأمريكي، إعادة النظر في استئناف المساعدات العسكرية التي كانت تقدم إلى اليمن، قبل تجميدها جراء الانقلاب الحوثي عام 2014م.

نفَّذت برامج تدريب عديدة خلال عامها التدريبي 2024م، كان من أبرزها ما يلي:

- تخريج الدفعة الثانية عشرة التأهيلية للضباط بالمنطقة العسكرية السابعة (دفعة الشهيد العميد ناجي عايض)[9].

(8) «خاص| القوات الحكومية اليمنية تسلمت طائرات حربية من السعودية»، عربي، في: 21، 2024/11/30، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/LqRah

(9) ينظر: «رئيس هيئة الأركان العامة يشهد تخرج الدفعة الـ12 تأهيل ضباط بالمنطقة العسكرية السابعة»، رئاسة مجلس الوزراء، 2024/11/12، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/Ie0p

- تخريج كل من: الدفعة الخامسة (قادة الكتائب)، والدفعة الحادية عشرة التأهيلية للضباط، بالمنطقة العسكرية الثالثة.
- تخريج الدفعة السابعة التأهيلية للضباط الجامعيين، في كلية الدفاع الجوي بمأرب.

في هذا الشأن، يثير التدريب الذي يُشرف عليه المجلس الانتقالي الجنوبي (انفصالي)، والمستقل عن قيادة وزارة الدفاع، هواجس مقلقة لدى أطراف أخرى في الحكومة، بوصفه سلوكًا منفلتًا يعزز الانقسامات داخل الجيش والشرطة والمخابرات، ويشير إلى تبييت نوايا سيئة تجاه وحدة البلاد واستقرارها؛ حيث لوحظ تخريج ضباط، وتأهيل قادة، في كليات وأكاديميات عربية وأجنبية، ممن يجاهرون بالنزعة الانفصالية، ويمارسون ذلك واقعيًّا، ولا أدلَّ على ذلك من ارتداء الزي العسكري الانفصالي في الكليات والمعاهد العسكرية، والمعسكرات، والمقرات الحكومية، والاحتفالات الوطنية التي يحضرها وزير الدفاع، وغياب شعارات الدولة اليمنية، مثل العَلَم والشارات.

3- تقارب حكومي متعثر لإعادة تكامل القوات المسلحة

التزمت الكيانات الحكومية حدًّا مقبولًا من ضبط النفس فيما بينها، خلال عام 2024م؛ إذ لم يشهد تصعيدًا ميدانيًا مسلحًا من قِبل المجلس الانتقالي الجنوبي تجاه القوات المنخرطة في هيكل وزارة دفاع الحكومة، كما حصل في شبوة وأبين خلال عام 2022م، وثمة خطوات جيدة، وإن بدت بطيئة، اتخذتها اللجنة الأمنية والعسكرية المشتركة لتحقيق الأمن والاستقرار، وذلك لما من شأنه إعادة تكامل القوات المسلحة[10]، وقد تمثَّل ذلك في تشكيل فريق تنفيذي تشترك فيه الحكومة وهذه اللجنة، للإشراف

(10) تضمَّن إعلان نقل السلطة من الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى مجلس القيادة الرئاسي في 7 أبريل 2022، توصيفًا لمهمة اللجنة وأُطرها، ثم جاء قرار مجلس القيادة الرئاسي في 30 مايو، من العام نفسه، وحدد قوامها ودورها.

على التدابير المالية والإدارية التي أوصت بها اللجنة، وعلى رأس ذلك إدخال نظام البصمة في كافة التشكيلات العسكرية والأمنية، منعًا للازدواج الوظيفي[11].

ما تزال التباينات قائمة داخل القوات الحكومية المكونة من تشكيلات مسلحة معظمها مستقلة عن قيادة وزارة الدفاع، وهي تحديدًا القوات التابعة، تبعية كاملة، للمجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات العمالقة الجنوبية، وقوات درع الوطن ذات الأغلبية السلفية الجنوبية، وهذه الأخيرة رغم دعمها سعوديًّا، ومن قِبل رئيس مجلس القيادة، رشاد العليمي، إلا أنها واجهت، هذا العام، تحديًّا في التموضع في حضرموت (الساحل)، وهي ليست المحاولة الأولى التي تتعثر فيها، فقد حاولت ذلك العام الماضي، وكان في مواجهتها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات النخبة الحضرمية.

يبدو أن نجاحها في تسلُّم الإدارة الأمنية لمنفذ الوديعة البري على الحدود السعودية، في أغسطس من هذا العام، قد أغرى قيادتها بمحاولة التمدد مرة أخرى نحو ساحل حضرموت، وذلك ما لم تحققه، لكنها في المقابل، نجحت في الاستحواذ على الإدارة الأمنية للطريق الرابط بين شبوة والعَبر بحضرموت، والتمركز في الأجزاء الشمالية الغربية لشبوة، ومناطق أخرى منها محاذية لمحافظة مارب، وانتزَعت من قوات المنطقة العسكرية الأولى مواقع داخلية بين مارب وحضرموت[12].

خلال هذا العام، تصاعد صيت المقاومة الشعبية، عبر المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية، الذي قدَّم للقوات الحكومية والمقاومة، في مارب وتعز، أشكالًا من الدعم اللوجستي، وسيارات الخدمات الطبية، والوحدات السكنية (كرفانات) للمعاقين إعاقة كاملة من مقاتلي المقاومة المقيمين بمارب، وقد تكفَّل المجلس بذلك، بوصفه كيانًا تنظيميًّا انخرط فيه معظم مجالس المقاومة المناوئة للحوثيين في البلاد، وتشير هذه العودة إلى التأهُّب الشعبي المبكر لإسناد للقوات الحكومية، تحسُّبًا لأيّ مواجهة

(11) «رئيس الوزراء يعقد في عدن اجتماعاً باللجنة العسكرية والأمنية»، مجلس الوزراء، 2024/11/25م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/LTdzl

(12) للمزيد حول هذه القوات، ينظر: «تقرير المخا الاستراتيجي السنوي الثالث، اليمن 2023»، المخا للدراسات الاستراتيجية، (إبريل، 2024)، ص78.

مسلحة جديدة قد تنشب مع الحوثيين[13].

اختُتِم عام 2024م بإصدار رئيس مجلس القيادة الرئاسي «رشاد محمد العليمي» عدة قرارات في إطار تدوير الوظيفة العامة، في القوات المسلحة، وقد تضمَّنت تعيين العميد الركن صالح محمد عبدربه الجُعيملاني قائداً للمنطقة العسكرية الأولى، قائدًا للواء (37) مدرع، وترقيته إلى رتبة لواء، وذلك بدلًا عن اللواء الركن صالح محمد طيْمِس، كذلك تعيين العقيد الركن علي يحيى الأدبعي قائدًا للواء (135) مشاة، وترقيته إلى رتبة عميد، بدلًا عن العميد الركن يحيى علي أبو عوجاء[14]، غير أنَّ أبعادًا أخرى كانت وراء هذه القرارات، ومنها إزاحة هذه القيادات عن هذه المنطقة ووحداتها؛ حيث مثَّل وجودهما طيلة سنوات الحرب الماضية محور جدل بين القوى السياسية المكونة للحكومة، وكان هذا التغيير، كما يبدو، حلًّا وسطًا ومقبولًا.

ثانيًا: الوضع الأمني

تجلى الوضع الأمني خلال عام 2024، في مجموعة من الشواغل الأمنية ذات الطابع العسكري التي أثارها الحوثيون، في البحر الأحمر، وخليج عدن، وفي المناشط غير المشروعة لفواعل العنف الأخرى، كالجريمة المنظمة العابرة للحدود، والجريمة المحلية، والتنظيمات الإرهابية خصوصًا جماعة أنصار الشريعة، وقد برز ذلك في عدة وقائع.

1- التوترات المحلية: خطر مستمر يقوِّض ما تبقى من استقرار

احتلت محافظة البيضاء صدارة المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، التي ساد فيها العنف بين الحوثيين وبين المواطنين، وعبرت عن الاحتقان السياسي الحاصل

(13) يقود هذا المجلس الشيخ حمود سعيد المخلافي، وقد أعلن عن قيام المجلس في مارب، في يوليو 2023. ينظر: «مأرب: الدائرة الإنسانية للمجلس الأعلى للمقاومة الشعبية تدشن مشروع دفء الشتاء للجهات»، المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية، ديسمبر 2024، متوفر على الرابط: https://bitly.cx/qpG5U

(14) «رئيس مجلس القيادة يصدر عدداً من قرارات التعيين في المؤسسة العسكرية»، الموقع الرسمي للرئيس د. رشاد العليمي، 2024/12/31م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/VefK6

فيها، والسلوك القمعي لسلطة الحوثيين، والانتهاكات التي طاولت الحقوق والحريات، ولم ينقطع الرفض الشعبي تجاه الحوثيين في هذه المحافظة، منذ اجتياحهم لها على ظهور الدبابات والمدرعات، وتحت مظلة الطيران الأميركي، فضلًا عن الطيران اليمني، بعد سيطرتهم على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014.

من أبرز وقائع هذا العنف، ما حصل، خلال شهر مارس، من حصار لقرية الحفرة، على خلفية مقتل شقيق مشرف الحوثيين في رداع، وذلك ثأرًا لجريمة قتل وقعت عام 2023م، حيث حوصر منزل الجاني ثم فُجِّر بعبوات ناسفة، ما أودى بحياة نحو (19) شخصًا من سكان المنازل المجاورة، واعتقال آخرين كرهائن حتى إحضار مطلوبين على ذمة الأحدث، وفي أغسطس قام مسلحون حوثيون ممن يتمركزون في نقطة أمنية في قرية حُمَّة صِرار، بمديرية ولد ربيع، بإطلاق النار على مواطن أعزل كان مارًّا بالنقطة، مستقلًّا دراجته النارية، وتعرُّض صديق له، حاول إسعافه، لوابل من الرصاص أزهقت روحه، وعقب ذلك دارت مواجهات مسلحة بين أهالي القرية وأفراد النقطة الذين لجأوا إلى مئذنة مسجد القرية، والتحصن فيها، ثم تطور الوضع إلى قيام الأهالي بإحراق المئذنة، ما أسفر عن وفاة أربعة مسلحين وإصابة آخر منهم، ووقوع عدد من الجرحى من الأهالي.

في حدث آخر، وخلال أكتوبر، سحب الحوثيون الأفراد الأمنين من نقاط التفتيش الثابتة عند مداخل محافظات: إب، وذمار، وصنعاء، والجوف، وإدماجهم ضمن الدوريات المتحركة، في ظل مخاوفهم من نُشوب فوضى داخلية، إثر تصاعد الاحتمال بتعرضهم لاكتساح بري واسع من قبل القوات الحكومية، مدعومةً بشركائها الإقليميين والدوليين، وعلى رأس ذلك السعودية، والإمارات، وأمريكا، وجاء ذلك نتيجةً لتصاعد هجمات الحوثيين تجاه الشحن البحري، ومهما كانت رواية الحوثيين مغايرة بشأن هذا الإجراء، فإن ذلك سلوك أمني يقوم على مخاوف حقيقية، فقد عَزَوا الأمر إلى الاحتياج للأفراد، لتعزيز المهام الاعتيادية للدوريات الأمنية على طول هذه الطرقات.

وشهدت محافظات أخرى تحت سيطرة الحوثيين، أحداثًا أمنية جنائية، لكنها لم تخلُ من بُعد سياسي، تخللها إلصاق التهم السياسية بالمناوئين، وتضييق الفرص أمام من يحاول مزاحمتهم في السلطة والثروة، وكان من بين أشهر الوقائع الجنائية، مقتل

شيخ قَبَلي من محافظة إب، يُدعى صادق أحمد أبو شَعر، أواخر شهر نوفمبر، ونتيجةً لسيادة المحسوبيات والعصبيات الطائفية والمناطقية، ظلَّ الجناة طلقاء، وبحماية مدير قسم شُميلة، علوي الأمير، ولم يُبَتْ في المسألة بعد مُضي أزيد من شهرين.

على الجانب الحكومي، خلَّف المقتل الغامض للمقدم علي عشال الجعدني، بعد اختطافه، في منتصف يونيو، ارتدادات شعبية في كل من محافظة أبين التي ينتمي إليها، ومدينةُ عدن التي قضى فيها، وإزاء ذلك وجِّهت الاتهامات إلى العقيد يُسْران المقطري الذي يعمل مديرًا لجهاز مكافحة الإرهاب، فرع عدن، الخاضع لسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي؛ لضلوعه في إخفاء بعض من المتهمين في القضية التي باتت قضية رأي عام، وحملت الرقم (119) لعام 2024م، وقد عُدَّ يُسران المقطري وعددٌ من المتورطين في القضية، مطلوبين للعدالة، وهم سبعة أفراد: يُسران حمزة المقطري، وسميح عيدروس النورجي، وبكيل مختار الأصبحي، وسامر سالم الجندب، وأحمد محمد زيدان، وتمام محمد حسن (البطة)، محمود عثمان الهندي[15].

كانت وزارة الداخلية قد خاطبت، في أغسطس، الإنتربول الدولي «المنظَّمة الجنائية للشرطة الجنائية» The International Criminal Police Organization (INTERPOL)، طالبةً التعاون معها في جلب المتهم الأول الذي استقر في أبوظبي، بعد هروبه من عدن في 16 يونيو، ولا يبدو أن ذلك يُجدي شيئًا، لا سيما أن رئيس الإنتربول إماراتي الجنسية، وهو اللواء أحمد ناصر الريسي، وقد دعت النيابة الجزائية المتخصصة في عدن، المتهمين السبعة إلى للمثول أمام المحكمة خلال شهر من تاريخ نشر الإعلان آخر ديسمبر 2024.

الواقع أن قضية قتل وإخفاء المقدم علي عشَّال، فتحت أبوابًا طالما ظلت موصدة أمام قضايا الاغتيالات التي طالت عشرات من الوجاهات السياسية والدينية والعسكرية في عدن، خلال التسع السنوات الماضية، وجعلت المجلس الانتقالي الجنوبي، والقادة العسكريين والأمنيين المنتمين إليه، تحت طائلة القانون، ويبدو أنه لن يُطوى ملف القضية ومثيلاتها؛ لأن التحقيقات والمحاكمات قد تكشف خبايا أمنية وجنائية لا حصر لها.

(15) «إيجاز صحفي| نتائج التحقيقات في قضية اختطاف المقدم علي عشال»، قناة عدن المستقلة، 2024/08/01م، متوفر على الرابط: https://bitly.cx/DuUf

2- النشاط الاستخباري: سباقٌ عسكري وأمني

شهد النشاط الاستخباري، الأمني والعسكري، لدى الحوثيين، تطورًا ملحوظًا في ظل الشكوك التي تساورهم إزاء نوايا خصومهم في جانب الحكومة وأصدقائها الإقليميين والدوليين، وظهر ذلك في سياقين، أولهما: العمل الاستخباري في مناطق سيطرة الحكومة، وثانيهما: قمع ما قد يكون نشاطًا استخباريًّا موجهًا نحوهم وتقف خلفه الحكومة، أو افتعال مثل ذلك، بوصفه سلوكًا أمنيًّا معتادًا لدى السلطات البوليسية القمعية، وقد أعلنوا أواسط عام 2024م، القبض على ما أطلق عليها خلية تجسُّسية وُصِفت بأنها تتبع «القوة 400»، في الفترة التي اشتدت فيها هجمات الحوثيين على الشحن البحري، والهجمات الأمريكية والبريطانية المعاكسة لها.

استغل الحوثيون هذه الوقائع في إيهام المجتمع بأنهم مستهدفون بحرب أخرى تشنها الحكومة، وبخلايا تجسُّسية تقف وراءها الحكومة وأصدقائها، وأن ذلك كان نتيجةً لموقفهم العسكري تجاه غزة ومحور المقاومة الذي يضم إيران، والمقاومة الإسلامية في العراق، وحزب الله اللبناني، وسورية، ففي 30 مايو، شنُّوا حملات اعتقال واسعة، طالت ما لا يقل عن (17) شخصًا من الأكاديميين، وموظفي المنظمات المحلية والدولية، وموظفين سابقين لدى سفارات أجنبية، وذلك بتهمٍ أمنية كيدية[16]، وفي سبتمبر لاحقت أجهزتهم الشُّرطية والمخابراتية شبابًا ونساءً ممن خرجوا في تظاهرات احتفالية بالذكرى الثانية والستين لثورة 26 سبتمبر 1962م، إضافة إلى ملاحقة من أبدوا رفضهم للممارسات القمعية التي تستهدف الحقوق والحريات السياسية والفكرية، ومبادئ وقيم النظام الجمهوري.

في المقابل، كثفت الحكومة دور أجهزتها الأمنية لمواجهة ذلك؛ حيث أعلنت الأجهزة الأمنية في عدن، في سبتمبر، القبض على خلية تجسُّسية، وإحالتها إلى القضاء، لإدانتها بالعمل لمصلحة هيئة الاستخبارات العسكرية بوزارة الدفاع التابعة للحوثيين، منذ عام 2018م، وكان من مهامها مراقبة نشاط مطار عدن، وتحركات رئيس مجلس

(16) Human Rights Watch.

القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، وبقية أعضاء المجلس، ورئيس الحكومة، وفي ديسمبر أعلنت قوة دفاع شبوة عن وقوع اشتباكات بينها وبين خلية أمنية، وانتهت بإلقاء القبض على أفرادها.

في مجال إنفاذ القانون بحق المنخرطين هذا النشاط، وقفت المحكمة العسكرية بالمنطقة العسكرية الثالثة، على القضية التي أُدِينت فيها خلية مكونة من ستة أعضاء، لنشاطهم الاستخباري في محافظات مارب، وشبوة، وحضرموت، والمهرة، وكان قد نُسب إلى رئيس الخلية، قيامه بالإشراف على اغتيالات طالت ضباطًا في الجيش والمقاومة الشعبية، عبر تعاونه مع القيادي الحوثي قاسم الحُمران، المُكلَّف بملف المحافظات الجنوبية، وفي 10 ديسمبر أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في عدن، أحكامًا بحق خلية أمنية تضم (16) فردًا، اتهموا بالعمل لمصلحة جماعة الحوثي.

لا يزال الجدل قائمًا بشأن وقوع الاتصالات وقاعدة بيانات الهوية الشخصية للمواطنين اليمنيين في قبضة الحوثيين، بوصفه سببًا رئيسًا للانكشاف الأمني والاستخباري للحكومة، ولمواجهة ذلك، سعت وزارة الداخلية لانضمام الجمهورية اليمنية إلى دليل المفاتيح العام (Photon Key Distribution (PKD بمنظمة الطيران المدني الدولي "إيكاو" International Civil Aviation Organization (ICAO) ثم اعتماد الهوية الشخصية اليمنية، وجواز السفر دوليا، منذ منتصف سبتمبر. ومع نهاية هذا العام أوقفت الوزارة التعامل بالبطاقة الشخصية القديمة، واعتماد البطاقة الذكية (الرقمية)، التي ترتبط بتطبيقات إلكترونية تتيح التحقق من هوية الشخص بواسطة بصمتي الإصبع والوجه[17].

(17) «وزارة الداخلية تعلن اعتماد الهوية ووثائق السفر اليمنية دولياً بانضمامها إلى دليل المفاتيح بمنظمة (الإيكاو)»، رئاسة مجلس الوزراء، في: 1/9/2024، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/0Rvc

3- هجمات الحوثيين الخارجية والاستجابات لها وتداعياتها

تُمثِّل هجمات الحوثيين تجاه إسرائيل والشحن البحري، أبرز حدث أمني، محلي وإقليمي، سادَ عام 2024م، وامتدادًا للعام السابق 2023م، ولأهمية ذلك سيجري إثارته في السياقات التالية:

أ- تطور الهجمات ووسائلها

استمرت هجمات الحوثيين الخارجية خلال عام 2024م، متخطية العام السابق في مسرح عملياتها، وأهدافها، ووسائلها، وكثافتها النارية، حيث طالت الهجمات المجال البحري والقاري لإسرائيل، مع التركيز على ميناء إيلات (أم الرَّشراش) في خليج العقبة، وصولًا إلى منطقة النَّقَب، وتل أبيب (يافا)، وعسقلان، وغيرها من المناطق الساحلية الإسرائيلية المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، ففي المسرح البحري تركزت الهجمات في جنوبي البحر الأحمر وصولًا إلى خليج عدن، وأقل من ذلك في بحر العرب والبحر الأبيض المتوسط، وعَقِب الضربات الأمريكية البريطانية المشتركة على الحديدة وصنعاء، خلال يناير، باتت سفن الدولتين في صدارة الأهداف البحرية للحوثيين[18].

أمَّا وسائل هجمات الحوثيين، فتنوعت بين الصواريخ الباليستية، والصواريخ الكروز، والطائرات الانقضاضية غير المأهولة، والزوارق التقليدية، والزوارق السطحية غير المأهولة، والصواريخ أرض- سطح (البحرية)، وكان الجديد في هذه الأسلحة الغواصات الصغيرة غير المأهولة، إلا أنه لم يثبُت، فعليًّا، استخدامهم لأيٍّ منها في أغراض عسكرية، وإلى ذلك، الصواريخ الفرط صوتية، مثل الصاروخ «حاطم-2»، الذي كشفوا عنه خلال يونيو، فيما كان أول إطلاق لصاروخ من هذه الفئة، الصاروخ «فلسطين-2»، الذي استهدف مدينة تل أبيب، في 15 سبتمبر، قاطعًا نحو 2040 كلم، خلال 11 دقيقة ونصف الدقيقة، وبسرعة تجاوزت خمسة أضعاف سرعة الصوت، لكنه سقط في منطقة حراجية شرقي المدينة[19].

---

(18) للمزيد ينظر: علي الذهب، «اليمن في الطوفان: مشاركة الحوثيين في إسناد غزة والعسكرة الأجنبية للبحر الأحمر»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في: 2024/12/3، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/sWWI

(19) تبلغ سرعة الضوء 340.29 م/ث، وتسمَّى هذه القيمة « 1 ماخ». والصواريخ التي سرعتها خمسة أضعاف سرعة الصوت تُسمَّى «فرط صوتية». وكلمة فَرْط تعني: كِثْرة. فيُقال: من فَرْط تعلُّقِه بالمسجد الحرام لا يبرحه. وتمتاز بمناورتها العالية، وقدرتها على تغيير مساراتها، تحاشيًا لاكتشافها أو اعتراضها.

ومما يجدُر ذكره أنه في 19 يوليو، هاجم الحوثيون تل أبيب، بطائرة، غير مأهولة، أوقعت قتيلًا واحدًا، وبعضًا من الجرحى، واستدعى ذلك أول ضربة إسرائيلية على موانئ الحديدة، في اليوم التالي للهجوم، أمَّا أماكن إطلاق المقذوفات نحو إسرائيل وعلى السفن، فتنوعت بين مناطق سواحل محافظة الحُديدة، والمناطق الداخلية الهضبية، خصوصًا البيضاء، وذمار، وصنعاء، وصعدة.

فيما يلي أبرز السفن التجارية التي تعرضت لأضرار بالغة خلال عام 2024م[20]:

- السفية «روبيمار» Rubymar، وهي ناقلة بضائع سائبة ترفع عَلم «بليز» Belize، ولم يكن لها أي علاقة بإسرائيل(21)، واستهدفت السفينة في 18 فبراير، ثم غرقت مطلع الشهر الموالي قُبالة الحديدة، وعليها شُحنة من الأسمدة قدرها22 ألف طن.
- السفينة «أم أس سي سكاي2 « MSC Sky II، وكانت ترفع علم دولة «ليبيريا»، أصيبت في 5 مارس بأضرار طفيفة، جرَّاء تعرضها لمقذوفات صاروخية، أثناء إبحارها جنوب شرقي باب المندب، بنحو 170 ميلاً، لكنها واصلت الإبحار إلى ميناء جيبوتي.
- السفينة «ترو كونفيدنس»True Confidence ، وهي ناقلة بضائع سائبة، ترفع علم دولة «بربادوس»، تعرضت، في 6 مارس، لأضرار مادية، ووفاة ثلاثة بحارة، وإصابة أربعة آخرين، فيما أُجلي بقية طاقمها دون أضرار.
- السفينة «سونيون» SOUNION، التي ترفع علم دولة «اليونان» تعرَّضت لاستهداف ناري مباشر، ثم إشعال النار في سطحها، بعد أيام من توقفها، وذلك خلال أغسطس، ولحسن الحظ أنها لم تَغرق، وإلَّا لأحدثت تلوثًا بحريًّا واسعًا؛ كونها ناقلة نفط كبيرة، وقد قُطِرَت من موقع الحادثة خلال الشهر الموالي.

(20) كانت أول سفنية استهدفها الحوثيون، هي ناقلة السيارات «غالاكسي ليدر» Galaxy Leader، التي اختطفت في 19 نوفمبر 2023، وقد جرفتها الأمواج لتجنح في شاطئ الصليف بحلول يناير 2025. وفي يوم 22 منه، أُطلق سراح الطاقم المكوَّن من 25 بحارًا، بواسطة عُمانية.

(21) بليز (Belize)هي «هندوراس» سابقًا، وهي مملكة دستورية، تقع شمالي أمريكا الوسطى. وهي ومثلها من الدول، تتيح لمُلَّاك السفن، من أي دولة، رفع علمها بمقابل مالي، وعادةً ما يكون الأقل بين أعلام الدول المتاحة، من ناحية الضرائب المستحقة، مع إمكانية اختيار طاقم السفينة من أي جنسية. ويُسمَّى هذا الوضع «أعلام المواءمة»، ويعني: أعلام المنفعة.

- بحلول ديسمبر قدَّرت صحيفة معاريف الإسرائيلية، عدد مقذوفات الحوثيين التي طاولت إسرائيل، أنها بلغت نحو 200 صاروخ، ونحو 170 طائرة انقضاضية غير مأهولة، ومع دخول الأسبوع الأول من أكتوبر 2024م، بلغت السفن المستهدفة، نحو (193) سفينة تجارية، وخلال عام، تقريبًا، على بدء الحوثيين هجماتهم على إسرائيل، أي في الفترة (18 أكتوبر 2023م - 8 أكتوبر 2024م)، كشف الحوثيون عن نحو (1000) صاروخ وطائرة غير مأهولة، جرى إطلاقها خلال هذه الفترة(22).

يوضح الشكل (3) المناطق التي استهدفتها هجمات الحوثيين، في إسرائيل، وكثافة هذه الهجمات.

شكل (14): مناطق هجمات الحوثيين في إسرائيل

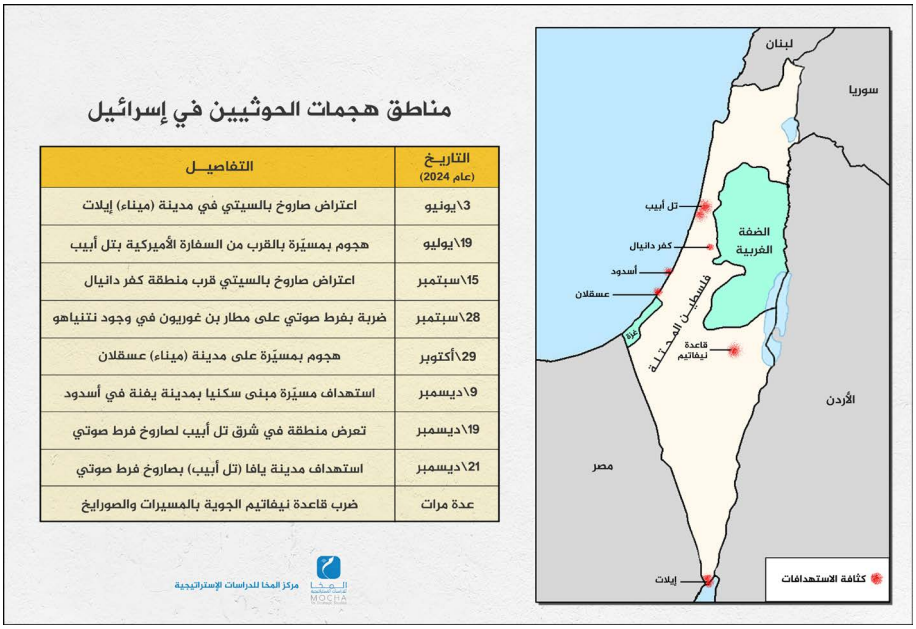

(22) «كلمة عبد الملك الحوثي زعيم جماعة أنصار الله اليمنية»، العربي– أخبار (يوتيوب)، في: 2024/10/6م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/2cmE5a

ب- تنوع الاستجابات الخارجية للهجمات

برزت الاستجابات الدولية تجاه هجمات الحوثيين، خلال عام 2024م، أعنف من عام 2023م، وتجلى ذلك في قيام الولايات المتحدة وبريطانيا، في 12 يناير، بشن سلسلة هجمات متوالية على مواقع عسكرية لدى الحوثيين، في الحديدة، وصنعاء، بعد يومين من صدور قرار مجلس الأمن الدولي، الذي دان هذه الهجمات، وحق الدول الأعضاء في المجلس، ومسئوليتها في الدفاع عن أصولها البحرية. وسُمِّيت العملية، لحظة انطلاقها، «سهم بوسيدون» Poseidon Archer، فيما كان هدفها تقويض قدرات الحوثيين التي تهدد الشحن البحري، وكانت أستراليا داعمًا، غير مباشر، للعملية، وكذلك نيوزيلندا التي أبدت استعدادها لتقديم الدعم في الضربات التالية للضربة الأولى[23].

استمرت ضربات الولايات المتحدة خلال هذا العام، دون انقطاع، بمعدل ثلاث ضربات، شهريًّا، في البر الرئيس لليمن، وأزيد من ذلك في المجال البحري، ومع تراجع هجمات الحوثيين البحرية، لمصلحة هجماتهم نحو إسرائيل، خلال النصف الثاني من هذا العام، استمرت وتيرة الضربات الأمريكية الجوية، وفقًا لمبدأ «الفعل ورد الفعل»، ثم استخدمت الولايات المتحدة القاذفة الاستراتيجية «بي-2» (B-2) لأول مرَّة في هجماتها على اليمن، في 17 أكتوبر، مستهدفةً خمسة مواقع عسكرية محصنة تحت الأرض، وتخزَّن فيها الصواريخ والطائرات غير المأهولة، وتقنيات عسكرية أخرى، وقد تباهى وزير الدفاع الأمريكي «لويد أوستن» (Lloyd Austin)، بهذا الهجوم واصفًا إياه بأنه عَرضٌ فريدٌ لقدرات بلاده على الوصول إلى ما يُعَد أمرًا صعب المنال، وإن كان ذلك محصّنًا تحت الأرض[24].

في 19 فبراير أُعلن، رسميًّا، عن انطلاق عملية «أسبيدس» Aspides، التي اضطلع بها الاتحاد الأوروبي، في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، وبوصفها إجراءً

---

(23) Ashley (Ash) Stanley Ryan، "Australia، New Zealand، and Operation Poseidon Archer: Some International Law Questions"، Australian and New Zealand Association of International Law، (ANZSIL)، January، 2024، access 12/1/2025، at: https://bitly.cx/076yG

(24) Oren Liebermann، Natasha Bertrand and Haley Britzky، "US B-2 bombers strike Iran-backed Houthis in Yemen"، U.S. Department of Defense، 17/10/2024، access at: https://bitly.cx/E4pi9 ،2025/1/22

دفاعيا تجاه تهديدات الحوثيين البحرية، وقادت إيطاليا هذه العملية خلال الفترة الأولى لها، وانحصرت المواجهة فيما دون البر اليمني الخاضع الحوثيين، خلافًا لعملية «حارس الازهار» التي شمل نشاطها الدفاعي والهجومي، مصادر تهديدات الحوثيين في البر والبحر، منذ إعلان الولايات المتحدة عن العملية في 19 ديسمبر 2023م.

في 20 يوليو، هاجم الطيران الإسرائيلي مناطق استراتيجية في محافظة الحديدة، عبر العملية التي أُطلق عليها اسم "الذراع الطويلة"، وطاولت ميناء مدينة الحديدة، وصهاريج النفط في الميناء، ومحطة توليد كهرباء المدينة ومطارها. وتوالت الضربات الإسرائيلية بتوالي هجمات الحوثيين، حتى بلغت حتى نهاية ديسمبر، أربع ضربات. ويتضمن الجدول (1) تفصيلًا وصفيًّا وكميًّا لها.

جدول (1): الضربات الإسرائيلية على اليمن عام 2024م.

م	مكان الاستهداف	وسائط الاستهداف	آثار الهجمات	التاريخ
1	ميناء الحديدة ومطارها، ومحطة توليد كهرباء الحديدة.	طائرات نفاثة "إف-15"، و "إف-35". وطائرات "بوينغ 707" لتزويد الطائرات المقاتلة بالوقود جوًّا.	تدمير جزئي للمرافق الثابتة للميناء، والمطار، وآلياتهما. إحراق 37 خزانا نفطيا في الميناء.- وفاة 6 أشخاص وجرح 80 آخرين.	20 يوليو
2	ميناءا الحديدة ورأس عيسى. محطات الكهرباء لبخارية برأس كتنيب/ الحديدة.	الوسائط نفسها	وفاة 5 أشخاص، وجرح 44 آخرين.	29 سبتمبر
3	محطتا كهرباء حِزْيَز وذَهْبان المركزيتين بصنعاء. مينائي الصَّلِيف ورأس عيسى، شمالي الحديدة. ميناء مدينة الحديدة.	الوسائط نفسها	تدمير 70 % من القدرة التشغيلية لموانئ الحديدة. منها: أربعة لنشات، هي: حجة، وأبو علي، و21 سبتمبر، والطير. وفاة 11 شخصًا.	19 ديسمبر
4	مطار صنعاء، وميناء الحديدة.	25 طائرة مقاتلة	تدمير برج المطار، وتدمير طائرتين مروحيتين. وفاة 6 أشخاص. إصابة 40 شخصًا.	26 ديسمبر

يوضح الشكل (15) الضربات الإسرائيلية الأربع على مناطق سيطرة الحوثيين خلال عام 2024م.

شكل (15): الضربات الإسرائيلية خلال عام 2024م.

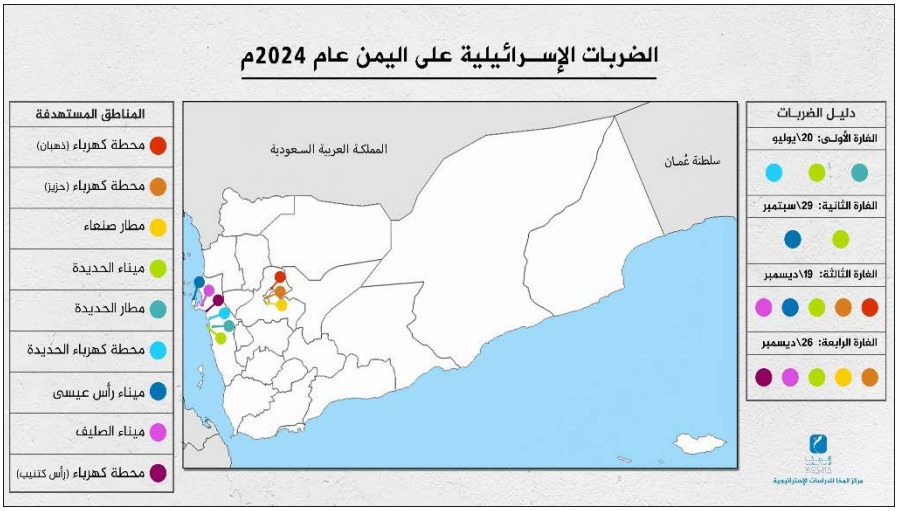

ثمة من قيَّم الضربات الأمريكية- البريطانية، والإسرائيلية، على مناطق الحوثيين، بأنها لم تُحدث أثرًا تدميريًّا كبيرًا في قدراتهم العسكرية، وأنها إنما أضرت بالبنى والهياكل الحكومية، التي تُشكِّل، في جانبٍ منها، داعمًا لاستمرار تهديداتهم تجاه الشحن البحري، لكن النفي هنا غير دقيق؛ لأن الحوثيين وضعوا ثقلهم الاستخباري والإعلامي لحجب نتائج الضربات، والتكتم عليها، ومنع الحصول على أي معلومات تفيد في تقييم أثرها، وخلال ذلك حافظوا على وتيرة تهديداتهم البحرية وغيرها، وحرموا خصومهم من أي شعور بالزهو، أو التقييم الدقيق لأي ضربة وجِّهت إليهم.

لفت السقوط المتكرر للطائرات الأميركية غير المأهولة، «أم كيو-9 الحصادة» (MQ-9 Reaper)، النظر إلى النشاط التجسُّسي لهذه الطائرات، وصعوبة الحصول على المعلومات من المصادر الأرضية، فخلال عام 2024م، أعلن الحوثيون عن إسقاط 12 طائرة من هذا النوع، في المناطق المشاطئة للبحر الأحمر، وفي هذا البحر نفسه، فيما أُسقط البعض الآخر في مارب، والجوف، والبيضاء، وصعدة، وإجمالًا فقد بلغ عدد ما أُسقط منها منذ عام 2017م، وحتى نهاية يناير 2025م، نحو 16 طائرة.

4- الإرهاب: مرحلة جديدة من إعادة البناء وترقُّب الفرص

بحلول الأسبوع الأول من مارس، دخلت جماعة أنصار الشريعة، مرحلة جديدة استهدفت إعادة البناء التنظيمي، وترتيب الأولويات والمواقف تجاه خصومهم المحليين والخارجيين، وتجاه أي تحول سياسي أو عنيف قد ينشأ في البلاد مستقبلًا، وفي مقدمة هؤلاء الخصوم الحكومة، والكيانات السياسية والمسلحة المنخرطة فيها، علاوة على الحوثيين، وقد تجلَّت ملامح هذه المرحلة فيما يلي:

- تراجع العنف في معاقل الجماعة عن عام 2023م، والاتجاه نحو إعادة تنظيمها، وبناء قدراتها، والانفتاح والتحالف البراجماتي مع الحوثيين، وفي هجماتهم على الشحن البحري، فضلًا عن تبادل الأسرى، ووقف العنف بين الجانبين[25].

- القيادة الجديدة للجماعة بعد وفاة زعيمها السابق، خالد سعيد با طرفي؛ حيث تسلَّمها سعد بن عاطف العولقي الذي ينتمي إلى محافظة شبوة الخاضعة، كليًّا، للحكومة، والتي تجاور محافظة البيضاء الخاضعة للحوثيين، والملاحظ أن الإعلان عن الوفاة جاء دون وصفه بالشهيد، دلالةً على أن الوفاة لا تقف وراءها عدائيات من خارج الجماعة أو التنظيم، وكان ذلك في العاشر من مارس[26].

- وفاة عناصر قيادية في الجماعة، ومن ذلك سليمان بن داؤود الصنعاني، في حادث سير على الطريق الرابطة بين شبوة وأبين، في شهر سبتمبر، ووفاة قيادي آخر في الجماعة، متأثرًا بحريق شبَّ في منزله، بإحدى قرى محافظة مارب.

- إعلان الجماعة عن إعدام 11 شخصًا، بتهمة التجسُّس لمصلحة

(25) مجلس الأمن، مرجع سابق، ص12، و13.

(26) تولى خالد باطرفي قيادة الجماعة في فبراير 2020م، خلفا لقاسم الريمي، الذي قتل في غارة بطائرة أمريكية غير مأهولة، في العام نفسه.

أجهزة مخابرات الحكومة والولايات المتحدة، والإمارات والحوثيين، في نهاية ديسمبر، وجاء هذا ردًا على المطالب المتكررة لأُسر هؤلاء، بشأن معرفة مصيرهم المجهول منذ بضعة سنوات، وقد أورد بيان اللجنة الأمنية التابعة لأنصار الشريعة، أسماء هؤلاء الأشخاص، وكان من بينهم الصحافي محمد المقري الذي انقطعت أخباره عام 2015م، بالتزامن مع سيطرة الجماعة على الساحل الشرقي لحضرموت، وعاصمته مدينة المكلا.

- إعدام الجماعة جنديًّا تابعًا للواء الثامن عمالقة، يُدعَى وَهْب أحمد عمر جواس، لقيامه بالتخابر مع المجلس الانتقالي الجنوبي، ودولة الإمارات التي تدعمه، وذلك في نوفمبر 2024م، وجاء هذا الإعلان بعد بعضة أشهر من نشر اعترافات له تنسب إليه ضلوعه في مقتل قياديين اثنين، هما: سعيد أحمد لَشْعب الكازمي، وشاكر صالح شعيب الكازمي.

يتضمن الجدول (2) العمليات العدائية لجماعة أنصار الشريعة تجاه التشكيلات المسلحة التابعة للحكومة.

جدول (2): العمليات العدائية لجماعة أنصار الشريعة تجاه القوات

م	الحدث	الموقع	التاريخ
1	استهداف مركبة عسكرية، تابعة للواء السادس دعم وإسناد، بالمجلس الانتقالي الجنوبي، بواسطة عبوة ناسفة، قتلت ضابطين وجرحت تسعة أفراد.	وادي عومران - مودية (أبين)	يناير
2	خطف أربعة مدنيين بعمليتين منفصلتين، وفرضُ 100 ألف ريال سعودي فدية لتحريرهم.	شبوة	فبراير
3	قتل جنديين، وجرح خمسة آخرين، بهجوم على مركبة عسكرية.	وادي عومران	مارس
4	قصف موقع للواء الثالث دعم وإسناد بالمجلس الانتقالي الجنوبي، عبر طائرة انقضاضية غير مأهولة.	وادي عومران	أغسطس
5	قتل 16 جنديا وإصابة 20 جنديًا في عملية انتحارية، بسيارة مفخخة، طاولت مقر إمداد وتموين اللواء الثالث دعم وإسناد، بالمجلس الانتقالي الجنوبي.	مودية	أغسطس
6	تعرض مدرعة لكمين، وقوع سبعة جنود من قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، بين قتيل وجريح.	أمصرة- وادي عومران	نوفمبر
7	استهداف مرفق للتحكم بالطائرات غير المأهولة، تابعة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي.	أبين	نوفمبر
8	مقتل جندي من قوات الحزام الأمني بالمجلس الانتقالي الجنوبي، بعملية قنص.	البغيرة- مودية	ديسمبر
9	مقتل أربعة عسكريين من لجنة لصرف رواتب اللواء الخامس مشاة التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي، أثناء سير اللجنة إلى مقر اللواء في عزان بشبوة، وانتهاب 300 ألف ريال سعودي.	خبر المراقشة، خنفر، أبين	ديسمبر

5- الجريمة المحلية والجريمة المنظمة العابرة للحدود

ارتبط الوضع الأمني خلال هذا العام (2024م)، بالتوتر السياسي بين أطرافه الداخلية والخارجية، وبرز ذلك بوصفه إفرازًا طبيعيًّا لهذه الحالة، إضافة إلى ما تولَّد عن التفاعلات المجتمعية، والاقتصادية، وارتبطت العديد من جرائم التهريب في مناطق الحكومة بجماعة الحوثيين أو بالتجار المشتغلين في السلع المهربة، وتبرز النزاعات القبلية بوصفها إرثًا ثقيلًا خلفته الحكومات السابقة طيلة سبعة عقود، وهي، حاليًّا، تستغل من قبل نافذين على طرفي النزاع، لمقاصد سياسية، وقد تصاعد دخانها هذا العام في كل من مارب، وعَمْران، والجوف.

تمثل مشكلات الجنسيات الوافدة، خصوصًا القادمين بطرق غير مشروعة من دول القرن الإفريقي، شاغلًا أمنيًّا جديًّا، نتج عنه العديد من الجرائم، وتعقد سبل المواجهة بتدفقهم المستمر عبر منافذ التهريب البحرية، خصوصًا الساحل الغربي (منطقة ذوباب)، وسواحل شبوة، فقد أعلنت المنظمة الدولية للهجرة، مطلع نوفمبر، عن تسلُّل نحو (18035) مهاجرًا إلى البلاد، فيما كان العدد المسجل في الشهر السابق نحو (6364) مهاجرًا، وأن الزيادة كانت ما نسبته 183%، ومع نهاية 2024م، بلغ إجمال الوافدين منهم نحو (40462) مهاجرًا، معظمهم انطلقوا من جيبوتي والصومال[27].

مع تزايد بؤر التوترات الدولية والإقليمية، برز نشاط جديد لعصابات محلية ودولية تمارس الاتجار في البشر، عن طريق استقطاب الشباب، وتجنيدهم كمرتزقة في صفوف الجيش الروسي، للقتال أمام الجيش الأوكراني، وتبين أن وراء الأمر أشخاص ينتمون إلى جماعة الحوثي، ممن يقميون في عُمان، وأن الشباب تعرضوا للخداع، عبر إغرائهم بالحصول على وظائف في روسيا، وليس الانخراط في القتال هناك[28]، وأحدث انكشاف الأمر ضجة إعلامية كبيرة؛ نظرًا إلى كونها جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية، رُتِّب لها في أكثر من دولة، وهي: اليمن، وعُمان (مكان إبرام العقود والسفر)، وروسيا، وفي اتجاه آخر، ثمة إشارات إعلامية إلى انخراط عدد محدود من اليمنيين في القتال الدائر بالسودان، إلى جانب قوات الدعم السريع المعادية

---

(27) «اليمن- تسجيل مراقبة التدفق، المهاجرون غير اليمنيين واليمنيون العائدون من المملكة العربية السعودية في نوفمبر 2024»، المنظمة الدولية للهجرة، في: 2024/11/3، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/Cj1go

(28) «بعد الكوريين الشماليين.. كيف وصل مرتزقة من اليمن إلى روسيا؟»، الحرة، 2024/11/25م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/7PV6

للحكومة، حيث عرض مبعوث السودان لدى الأمم المتحدة، الحارث إدريس، هويات سفر يمنية، ولجنسيات أخرى، عُثر عليها داخل آليات عسكرية معطوبة، في إحدى مناطق الاشتباكات بولاية الخرطوم.

في سابقة لم تشهدها السنوات الثلاث للهدنة في اليمن، قُتل ضابطان سعوديان، بمدينة سيئون، على يدي جندي من قوات المنطقة العسكرية الأولى، أثناء ممارستهما نشاطهما الرياضي بمعسكر قوات التحالف، ولا يزال الجاني فارًّا من قبضة العدالة، منذ وقوع الجريمة في أوائل نوفمبر الماضي وحتى مطلع فبراير 2025م، وفي أواخر ديسمبر تعرّض مواطن روسي للاختطاف بمنطقة المعجلة، بمحافظة أبين، إلا أن قوات أمنية تمكنت من تحريره، وقبضت على بعض من الجناة، ومع دخول عام 2025م، كشفت وزارة الداخلية في عدن، عن إحصاءات لنشاطها الأمني في مكافحة الجريمة، عام 2024، وأنها سجَّلت نحو (20641) جريمة جنائية، ضُبط منها (13619) جريمة[29].

يبين الجدول (3) الإحداثيات الأمنية لهذا العام مع المقارنة بالعام الماضي 2023.

جدول(3): الإحداثيات الأمنية للعامين -2023 2024

م	البيـــــــان	العام 2023	العام 2024
1	الجرائم المسجلة.	16539	20641
2	المضبوط من الجرائم المسجلة.	10484	13619
3	جرائم مدورة إلى العام الموالي (غير مضبوطة).	6053	7022
4	الحوادث غير الجنائية,	940	1108
5	الأشخاص المقبوض عليهم من المطلوبين أمنيًّا.	15713	1386
6	قِطَع الأسلحة المقبوض عليها.	8139	21796
الإجمـال		**57868**	**65572**

(29) «وزارة الداخلية: ضبط أكثر من 13 ألف جريمة جنائية بالمحافظات المحررة خلال 2024»، قناة اليمن الفضائية، 2025/1/30م، متوفر على الرابط: https://bitly.cx/phtL8

يوضح الشكل (16) الإحداثيات الأمنية للعام الحالي 2024، مع مقارنتها بعام 2023م.

شكل (16): الإحداثيات الأمنية للعامين 2023- 2024

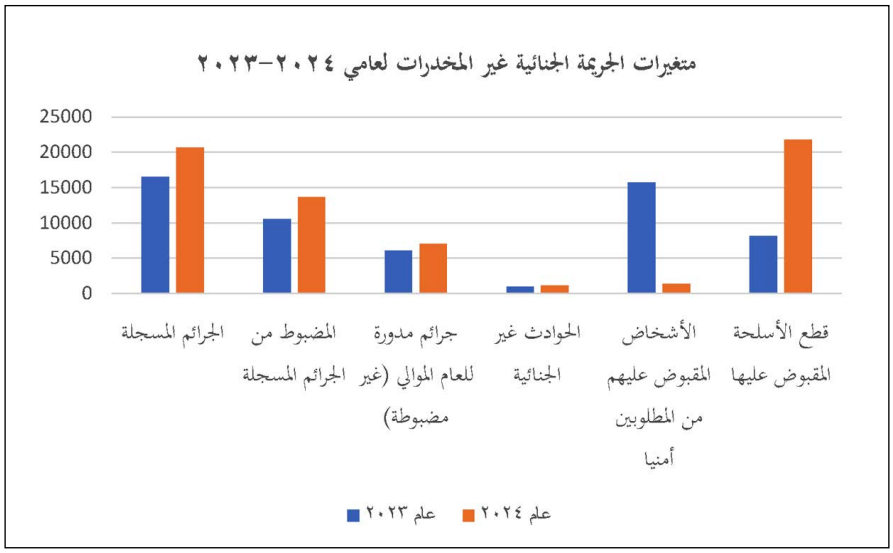

تشير الاستجابات الأمنية إلى صحوة أجهزتها، لكنها صحوة تالية للجريمة وليس سابقة لها، أو مرافقة لها، بما يحد منها، فقد كشفت وقائع كثيرة تمكُّن أجهزة الشرطة والمخابرات لدى الحكومة أو الحوثيين، من إلقاء القبض على شبكات وأفراد منخرطين في جرائم جنائية كثيرة، وإلقاء القبض على مرتكبي جرائم بعد فرارهم، وثمة ما يفيد بالسيطرة الأمنية على قطاعات من السواحل الواقعة شرقي باب المندب؛ منعًا لتدفق المهاجرين غير الشرعيين، وهي مناطق التسلل المشهورة[30]. ورغم التحديات التي تواجه قوات خفر السواحل، في جانب القدرات البحرية، فإن ثمة دعمًا بريطانيًّا وأمريكيًّا لها، سواء بالوسائل أو التدريب، لكن ذلك لا يغني عن أي دور تقوم الحكومة، راهنًا أو إذا ما حالفها الاستقرار ومستقبلًا؛ لأن ما تقدمه هذه الدول، أو غيرها، لا يخلو من مصالح، وهي، بالطبع، مقدَّمة على المصالح الوطنية.

(30) المرجع نفسه.

رؤية مستقبلية

تجلَّى عام 2024م في اليمن، متأثرًا بالعام الذي سبقه، لكنَّ تفاعلاته الأمنية الخارجية، كانت أكثر صخبًا من سابِقه؛ نظرًا إلى الدور الذي لعبه الحوثيون، في مهاجمة الشحن البحري، وإطلاق المقذوفات الصاروخية، وغيرها، تجاه إسرائيل، ضمن جهود محور المقاومة الذي تقوده إيران أمام عدوان إسرائيل على غزة، وكذلك ما تلقَّوه من ضربات أمريكية - بريطانية، وضربات إسرائيلية، دمَّرت بُنى تحتية استراتيجية، كالموانئ ومعداتها، وصهاريج النفط فيها، ومحطات توليد الكهرباء في الحُديدة وصنعاء، علاوة على المرافق والمنشئات العسكرية المكشوفة، ومثلها التي تقع تحت الأرض.

أحدث العنف الحوثي الخارجي، اعتقادات باستئناف الاقتتال الداخلي، وتصاعَد ذلك خلال النصف الأخير من 2024م حيثُ عزَّز كل طرف قدراته، وأعاد تموضعه العسكري في المناطق المرشحة للتصعيد، مع تأثر الحالة الأمنية والاستخبارية بهذه الاعتقادات، وانعكاس ذلك على حقوق المواطنين وحرياتهم، وبشكل أكبر مناطق سيطرة الحوثيين، التي تعرَّض سكانها للاعتقالات التعسفية، والإخفاءات القسرية، والملاحقات، والقتل، والتشريد، وتشديد القبضة الأمنية، وقد أضاف ذلك أعباءً أمنية إلى الأعباء التي تفرضها الحالة الأمنية الاعتيادية، عبر فواعلها المختلفة، ممثلة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، والجريمة المحلية، ونشاط فصائل القاعدة.

بانقضاء الشهر الأول من عام 2025م، يبدو أنه لا تزال هواجس استئناف الحرب في اليمن قائمة، رغم توقف العدوان على غزة، وتوقف هجمات الحوثيين الخارجية، ويستند هذا التوجه إلى مجموعة من الدوافع، ويمكن التمييز بين اثنين من سيناريوهات العودة إلى العنف؛ أولهما: العنف الواسع، وثانيهما: العنف المحدود، ويشير الأول إلى الحرب الواسعة التي تهدف إلى القضاء على الحوثيين، ضمن هدف خارجي أوسع يرمي إلى تحطيم وكلاء إيران، كما بدأ ذلك في لبنان وسورية، ويشير

الثاني إلى إزاحة الحوثيين عن الساحل الغربي، وإضعاف نفوذهم داخليًّا، وإجبارهم على تسوية سياسية مع بقية الأطراف اليمنية.

يتقدم الدو افع المحفزة لسيناريو العنف، عودة العدوان الإسر ائيلي على غزة، تحت أي سبب، والجروح الغائرة التي أحدثتها هجمات الحوثيين على الشحن البحري وإسر ائيل، والتداعيات الإنسانية والسياسية والاقتصادية المتوقعة للتصنيف الأمريكي بأنهم منظمة إرهابية أجنبية؛ إذ أن من شأن ذلك إثارة السخط الشعبي تجاههم، وتضعضع قوتهم، وتراجع قدرتهم على المواجهة، لا سيما إذا ما تطورت الأزمة بين إيران وبين إسر ائيل والولايات المتحدة إلى عنف مسلح مفتوح، ويواجه هذا السيناريو عدة تحديات، يتصدرها انعدام الثقة بين أطراف مكونات الحكومة، خصوصًا بشأن مستقبل البلاد بعد التغلب على الحوثيين، ويرتبط بهذا العامل تعارض أجندات القوى الخارجية الداعمة لهذه الحكومة، فضلًا عن أن بعضًا من هذه القوى منشغلة بحصتها في مكاسب التحولات السياسية والجيوسياسية التي طرأت على لبنان وسورية، وحسابات هذه القوى تجاه قضاياها الداخلية الحساسة التي قد تَضعف قبضتها عليها، جراء دعمها لهذا السيناريو أو انخراطها فيه، وهذا السيناريو، خصوصًا الفرع الثاني منه، متوقع ويمكن التعامل مع تحدياته بما يضمن نجاحه.

السناريو الثاني يتمثل في تجميد العنف أو تأجيله. وهو السيناريو الأكثر وضوحًا، بالنظر إلى تحديات السيناريو السابق، وقناعة القوى الخارجية الداعمة للأطراف اليمنية، بأن ما تحقق من مكاسب لها، تعد أفضل مما يمكن توقعها، ولا يزال هناك تفاؤل بإمكانية تطويع الحوثيين بعيدًا عن الهيمنة الإير انية، والحاجة إلى بقائهم كأداة لتعزيز هذه المكاسب، لا سيما أنهم يجدون أن حدود نفوذ سيطرتهم الحالية مقبولة خارجيًّا، ويمكن الاتفاق بشأنها دون الحاجة لاستئناف الحرب، ويدعم ذلك سقوطُ الأزمة اليمنية في سُوق الصفقات الإقليمية والدولية.

4

الوضع الإنساني وحقوق الإنسان

مقدمة

بعد مضي أكثر من عشر سنوات من النزاع المسلح في اليمن، لا يزال اليمنيون يعيشون تداعيات سنوات الحرب الطويلة، ورغم تراجع حدة الصراع العسكري بعد أبريل 2022م، فقد استمرت أوضاع البلد في الانحدار نحو الأسواء في معظم نواحي الحياة، بسبب انهيار الاقتصاد واستمرار الحرب الاقتصادية بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي الانقلابية، وجمود العملية السياسية، وعدم التوصل إلى حلول مستدامة تنهي الأزمة في اليمن.

وفي عام 2024م، حسب تقديرات الأمم المتحدة ما تزال الأزمة الإنسانية في اليمن تُعتبر واحدة من أسوء الأزمات الإنسانية في العالم، فأكثر من 80% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، ولا يزال أكثر من نصف السكان (18.2 مليون شخص) يحتاجون إلي المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية، فيما يعاني تقريباً 17.6 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد، بينهم نحو 2.7 مليون امرأة حامل ومرضعة، ونحو 5 مليون طفل دون الخامسة يعانون من سواء التغذية الحاد الوخيم، و39% من الأطفال في سن الدراسة لا يرتادون المدارس، فيما يفتقر ما يقارب 90% من السكان إلى الحصول على الكهرباء التي توفرها الحكومة، ولا يحصل 49% من السكان على كمية كافية من المياه، ولا يزال هناك 4.5 مليون شخص (بنسبة 14% من السكان) نازحين داخليًا، نزح منهم 31% من الأسر النازحة أكثر من مرة، يعيشون في المخيمات أو منازل مستأجرة خارجها[(1)].

(1) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، لمحة حول الأحتيجات الإنسانية في اليمن عام 2024م، في: يناير 2024م، ص4،5، 14، 19، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/3e71jwyV

وفي الجانب الحقوقي ونتيجة لاستمرار الصراع بأشكال مختلفة؛ فقد واصلت أطرف الصراع في اليمن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان، شملت الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري، والتعذيب والإهمال الطبي، وتعرض الصحفيون والناشطون في مجال حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني للمضايقة وسوء المعاملة؛ كالاحتجاز لفترات طويلة دون محاكمة، أو صدور أحكام تعسفية بحقهم.

وطالبت خطة الاستجابة الإنسانية في عام 2024م بمبلغ 2.7 مليار دولار أمريكي من أجل الوصول إلى 11.2 مليون فرد[(2)]، وبنهاية العام تلقت الخطة مبلغ 1.36 مليار دولار فقط بنسبة 50.2% من المبلغ المطلوب[(3)]، مقارنة بمبلغ 1.7 مليار دولار في عام 2023، ومبلغ 2.2 مليار دولار في عام 2022م، ومثل تراجع التمويل الدولي عائقاً أمام مواجهة الازمة الإنسانية في اليمن، اضطرت معه العديد من المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية إلى تقليص انشطتها الإنسانية، إغلاق العديد من برامج المساعدات.

تأثر الصراع على المدنيين

استمر سقوط ضحايا مدنيين في عام 2024، نتيجة عدم التمسك الجدي بالهدنة واستمرار الأعمال القتالية في عدد من مناطق التماس مثل؛ تعز والضالع والحديدة ومأرب والبيضاء وغيرها، وحسب «مشروع رصد الأثر المدني للصراع» (CIMP) فقد بلغ عدد الضحايا المدنيين في اليمن خلال الفترة من 1 يناير إلى نهاية مايو 2024م، عدد (446) ضحية، قُتل منهم (166) شخص (من بينهم 26 طفلا، و19 امرأة)، وجرح منهم

(2) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، خطة الاستجابة الإنسانية اليمن، يناير 2024، ص5، متوفر على الرابط التالي: http://dtke.2.vu/p

(3) Yemen: Humanitarian Response Plan (YHRP) 2024 - Funding Status، 31 December (seen on: 3 /2/2024، 2025). https://cutt.ly/Xe71llRh

(280) شخصا (من بينهم 59 طفلا، و18 امرأة)[(4)].

وسجلت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (NCIAVR) خلال العام 2024م حدوث (564) واقعة استهداف مدنيين في عموم محافظات الجمهورية سقط فيها (647) ضحية بين قتيل وجريح، أودت بحياة (214) قتيلاً؛ بينهم (27) طفلاً و(6) نساء، فيما أصيب (433) جريحا؛ بينهم (74) طفلاً و(52) امرأة[(5)]، وهو أقل بنسبة 27% عما كان عليه في 2023م البالغ (882) ضحية بين قتيل وجريح[(6)].

جدول رقم (4) الضحايا المدنيين في: 2024م

بـيـــــــان	قتلى	جرحى	إجمالي
الضحايا من الأطفال	27	74	101
الضحايا من النساء	6	52	58
الضحايا من الرجال	181	307	488
إجمالي الضحايا المدنيين	214	433	647

المصدر: اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (NCIAVR)

فيما بلغ عدد ضحايا القصف الأمريكي الإسرائيلي البريطاني على اليمن (420) ضحية منهم (106) قتلى، و(314) جريحا، وأضرار مادية بمئات الملايين من الدولارات،

(4) http://dtke.2.vu/q.(2025/2/Civilian Impact Monitoring Project: January to May 2024، (seen on: 3

(5) اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (NCIAVR)، الملخص الصحفي عن أعمال اللجنة للعام 2024م، 1 يناير 2025م، متوفر على الرابط التالي: https://www.nciye.org/?p=2922

(6) اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (NCIAVR)، بيان صحفي عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق للعام 2023م، 1 يناير 2024م، متوفر على الرابط التالي: https://www.nciye.org/?p=2521

طالت بنى تحتية لم يتم إصدار أي بيان بشأن إجمالي قيمة هذه الخسائر[(7)].

وفي الآثار على الممتلكات العامة والخاصة، رصدت منظمة رايتس رادار خلال الفترة الممتدة من يناير 2024م حتى نوفمبر 2024م، حدوث 477 حالة اعتداء على الممتلكات العامة والخاصة منها 99 حالة اعتداء على الممتلكات الخاصة، تصدرت جماعة الحوثي قائمة الجهات الأكثر انتهاكاً بارتكابها 398 حالة اعتداء على ممتلكات عامة وخاصة، عدد العامة منها 88 حالة، وتتحمل تشكيلات محسوبة على الحكومة الشرعية لكنها لا تخضع لسيطرتها المسؤولية عن 66 حالة اعتداء على ممتلكات عامة وخاصة، عدد العامة منها 16 حالة، وتتحمل الحكومة المعترف بها دوليا المسؤولة عن 8 حالات اعتداء على ممتلكات خاصة، فيما تم تسجيل 5 حالات اعتداء على ممتلكات عامة وخاصة على جهات مجهولة[(8)].

الألغام الأرضية ومخلفات الحرب

لا تزال اليمن واحدة من أكثر دول العالم تلوثاً بالألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، واحتلت المرتبة الثالثة من حيث أعلى عدد الضحايا على مدار السنوات العشر الماضية[(9)].

وتقدر مصادر حكومية وحقوقية، أن عدد الألغام المزروعة في البلاد منذ بدأ الحرب تصل لأكثر من مليوني لغم، بخلاف مخلفات الحرب غير المنفجرة، وكانت وثقت «منظمة مواطنة لحقوق الإنسان» في الفترة من يناير 2016م وحتى مارس 2024م، حدوث 537 واقعة ألغام، تتحمل جماعة الحوثي، المسؤولية عن 512 واقعة

(7) الجزيرة، بعد عام.. أبرز هجمات واشنطن ولندن على اليمن وحصيلة الضحايا، 2025/1/12م، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/Je71cukH

(8) منظمة رايتس رادار، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان رايتس رادار ترصد ارتكاب أطراف الصراع لأكثر من 2368 انتهاكاً، 10 ديسمبر 2024م، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/se7XbzKD

(9) UNOPS، Supporting humanitarian mine action in Yemen، 26 September 2024، (seen on: 3/2/2025) https://cutt.ly/ie71boog

منها (بنسبة 96% من الوقائع) فيما تتحمل بقية الأطراف المسئولية عن 25 واقعة (بنسبة 4% أو أقل) تتوزع على بقية الأطراف الأخرى[(10)].

وفي عام 2024م سجلت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (NCIAVR)، سقوط (196) ضحية بين قتيل وجريح، بسبب الألغام الأرضية والعبوات الناسفة والذخائر غير المنفجرة، بينهم (40) طفلاً و(11) امرأة [(11)]، مقارنة بسقوط (358) ضحية بين قتيل وجريح في عام 2023م، بينهم (18) امرأة و (79) طفلاً[(12)].

واحتلت محافظة الحديدة رأس القائمة في عدد ضحايا الألغام والعبوات الناسفة والذخائر غير المنفجرة، بتسجيلها نصف عدد الضحايا تقريباً على مستوى البلد، فقد سجلت بعثة الامم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (أنماها) في محافظة الحديدة خلال العام 2024م سقوط (92) ضحية في صفوف المدنيين، ثلثهم تقريباً كان من الأطفال بعدد (31) طفل و(4) نساء، قتل منهم (32) فرد (بينهم 7 أطفال و3 نساء)، وجرح (60) فرد (بينهم 24 طفل و1 امرأة)[(13)].

وتُعد الحديدة من أكثر المحافظات اليمنية تلوثاً بالألغام والمتفجرات، نتيجة القتال العنيف خلال السنوات الماضية واستمرار الصراع على طول خطوط المواجهة جنوب المحافظة، وما زالت هي ومحافظات أخرى مثل: مأرب وتعز والجوف ملوثة بشدة بالألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار.

وفي وضع شبه التهدئة العسكري القائم، تعتبر الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار هي السبب الأول لقتل المدنيين، وتمتد أثارها -بخلاف تعريض حياة المدنيين للخطر- إلى مجالات أخرى مهمة؛ فهي تؤثر على النشاط الاقتصادي، بسبب

---

(10) منظمة مواطنة، حقول الموت: الضحايا المدنيين لوقائع الألغام الأرضية 2016-2024، 28 في: نوفمبر/تشرين الثاني، 2024، متوفر على الرابط التالي: http://dtke.2.vu/1

(11) اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (NCIAVR)، الملخص الصحفي عن أعمال اللجنة للعام 2024م، مرجع سابق.

(12) نفس المرجع السابق.

(13) موقع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحُديدة، متوفر على الرابط التالي: https://:tinyurl.com/5xuc7mb

تلوث مسافات شاسعة من الأراضي الزراعية بالألغام والذخائر غير المنفجرة، كما تؤثر على الرعي والتنقل والصيد وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل، وتحد في نفس الوقت من إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، كالمرافق الصحية والتعليمية، وتشكل أيضا عائقا رئيسيا أمام عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، فضلا عن الآثار النفسية للأسر التي تفقد معيلها بسبب الألغام، أو التعرض للإعاقة الدائمة.

حركة النزوح

تعد اليمن سادس دولة عالمياً من حيث عدد النازحين داخلياً، وترتبط حركة النزوح صعوداً وهبوطاً بدرجة حدة الصراع العسكري، وظهر عامل جديد سبب حركة واسعة للنزوح المؤقت تمثل في التغيرات المناخية الشديدة، على أن الصراع المسلح لا يزال السبب الرئيسي للنزوح الدائم، وقد عبر 86% من 7.645 أسرة نازحة تم استطلاعها في جميع أنحاء اليمن أن السبب الرئيسي لنزوحها مرتبط بالصراع والمخاوف من عودته [(14)]، وترفض العديد من الأسر النازحة العودة إلى مناطقها الأصلية خوفا من عودة الحرب مجدداً، بالإضافة إلى ما تمثله الألغام ومخلفات الحرب من تهديد مستمر للأمن والسلامة، وبدون تسوية سياسية شاملة ومستدامة، وتطهير مناطقهم من الألغام ومخلفات الحرب ستظل مشكلة النزوح قائمة.

يوجد في اليمن ما يقارب 4.56 مليون نازح داخليًا، أي 14% في المائة من عدد السكان، ما يجعل اليمن تمثل رابع أكبر أزمة نزوح داخلي على مستوى العالم[(15)]، تمثل النساء والأطفال حوالي 80% منهم، وتعول النساء حوالي ربع الأسر النازحة 26% تقريباً، يقيم حوالي 1.5 مليون نازح في 2,382 موقعا للنزوح الجماعي، موزعة بين

(14) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، لمحة حول الأحتيجات الإنسانية في اليمن عام 2024م، مرجع سابق، ص52، 65.

(15) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأزمة اليمنية: تسع سنوات من الصراع والضغوط الاقتصادية والتحديات البيئية تدفع الأسر النازحة إلى حافة الهاوية، 29 مارس 2024م، متوفر على الرابط التالي: http://dtke.2.vu/2

مناطق الحكومة المعترف بها والمناطق التي تحت سيطرة جماعة الحوثي، بينما يقيم بقية النازحين في منازل مستأجرة أو مع عائلات مضيفة [(16)].

ويعتبر النازحون هم الفئة الأكثر ضعفاً المتضررون من استمرار الصراع، وتتركز أعلى معدلات الضعف في مخيمات النازحين، حيث يعانون من احتياجات مرتفعة تتعلق بالمأوى والغذاء والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة وغيرها من الاحتياجات، في ظل عجزٍ حكومي وتقصير أممي عن توفير احتياجاتهم الإنسانية، خصوصاً بعد إيقاف الأمم المتحدة بعض برامجها الإنسانية الموجهة للنازحين؛ فقد رصدت الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين في اليمن في الفترة من 1 يناير إلى 30 سبتمبر 2024م، نزوح (2,658) أسرة (14,314) فردًا، كنازحين جدد لأول مرة، لم يحصل منهم على مساعدات الاستجابة الطارئة (RRM) سوى أقل من 20% فقط [(17)].

ورصدت مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في اليمن في الفترة من 1 يناير 2024م إلى 4 يناير 2025م، نزوح 3,678 أسرة (22,068 فردًا)، مقارنة ب 9,958 أسرة (59,748 فرد) في العام 2023م، ويوضح الجدول التالي توزع حركة النزوح حسب المحافظات في مناطق الحكومة المعترف بها [(18)]:

جدول رقم (5) عدد الأسر/الأفراد النازحين خلال 2024م حسب المحافظة

المحافظة	عدد الأسر النازحة	عدد الأفراد
مأرب	1,661	9,966
الحديدة	886	5,316
تعز	780	4,680
لحج	281	1,686

(16) أوتشا، لمحة عن الاحتيجات الانسانية في اليمن عام 2024، مرجع سابق، ص22،33.

(17) الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، تقرير تتبع النزوح في اليمن سبتمبر 2024، 16 نوفمبر 2024م، متوفر على الرابط التالي: http://dtke.2.vu/3

(18) IOM، Yemen- Rapid Displacement Tracking Update (29 December 2024 - 4 January 2025)، 6 January 2025، (seen on: 3/2/2025). http://dtke.2.vu/4

الضالع	57	342
شبوة	8	48
حضرموت	5	30
الإجمالي	**3,678**	**22,068**

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة[(19)]

واللافت للنظر أن عام 2024م والأعوام الثلاثة الماضية، شهد نزوح أعداد كبيرة من السكان لأسباب متعلقة بتغير المناخ، وتشير التقديرات إلى نزوح (531,006) شخصًا خلال عام 2024م، نزح منهم (492,877) فردًا بنسبة 93% بسبب الظواهر المناخية المتطرفة، مثل الأمطار الغزيرة والسيول والأعاصير، بينما نزح (38,129) فردًا، بنسبة 7% بسبب الصراع المسلح[(20)]، ونزح في عام 2023م أكثر من 314 ألف شخص (44.835 أسرة)، نزح منهم نحو 235 ألف شخص بنسبة 76% بسبب الظواهر المناخية، بينما نزح ما يقارب 75 ألف شخص بنسبة 24% بسبب الصراع[(21)].

الأمن الغذائي ومعيشة السكان

أدت الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد، الناتجة عن الاثر التراكمي الطويل للصراع، واستمرار تآكل بيئة الأعمال بسبب التدهور السريع في قيمة العملة والتضخم في المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دوليًا، ونقص العملة في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي؛ والذي انعكس على تردي الأوضاع المعيشية وحالة انعدام الأمن الغذائي للسكان.

ووفقا للبنك الدولي، فقد ارتفعت نسبة الفقر في اليمن حتى أغسطس 2024م

(19) منظمة الهجرة الدولية، التقرير الأسبوعي 26 ديسمبر/كانون الأول -2021 يناير/ كانون الثاني 2022، مرجع سابق.

(20) Rapid Response Mechanism-First Line Response: RRM Annual Snapshot (Jan-Dec 2024), Jan 2025m. (seen on: 3/2/2025). http://dtke.2.vu/5

(21) أوتشا، لمحة عن الاحتياجات الانسانية في اليمن عام 2024، يناير 2024، مرجع سابق، ص15.

إلى 74% من السكان، مقارنة ب 49% من السكان في عام 2014م وعانت أكثر من 50% من الأسر اليمنية من نقص حاد في الغذاء [(22)]، وزاد عدد اليمنيين الذين يعانون من عدم الأمن الغذائي خلال 2024م (حتى أكتوبر) بمقدار مليون شخص إضافي، ليرتفع العدد الإجمالي إلى حوالي 18.6 مليون شخص يعانون من هذه المشكلة، وزاد عدد الأشخاص الذين يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 2024م بنسبة 6% مقارنة بالعام السابق [(23)].

وكان برنامج الغذاء العالمي في تقريره لشهر نوفمبر 2024م، قد حذر من وضع الأمن الغذائي في اليمن، الذي وصفه إنه بات «مثيراً للقلق بشكل خطير»، وذكر التقرير أن معدل انتشار الاستهلاك غير الكافي للغذاء في مناطق الحكومة المعترف بها بلغ 64% من الأسر، وفي مناطق جماعة الحوثي بلغ 59%، وقد تجاوزت كل محافظات اليمن ال «22» عتبة «مرتفع جدًا» في الاستهلاك غير الكافي (الشديد) للغذاء بنسبة ≤ 20% من السكان، باستثناء مدينة صنعاء والمحويت، وسُجلت الذروة في محافظات الضالع ولحج وشبوة وريمة والجوف، ويمثل ذلك أحد أعلى مستويات التدهورات المسجلة خلال السنوات الأخيرة[(24)].

ومن العوامل الرئيسية المسببة لهذا الوضع (بالإضافة إلى عوامل أخرى)؛ ندرة الأنشطة المدرة للدخل وفقد الوظائف؛ وكان فقدان الوظائف أكثر وضوحًا في المناطق التي تحت سيطرة جماعة الحوثي؛ فقد أبلغ ما يقارب 71% من الأسر (التي تم استطلاعها) في مناطق سيطرة الحوثيين عن فقدان الدخل، مقابل نحو 60% في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، مما يشير إلى قيود أكبر على الوصول إلى فرص الدخل في مناطق سيطرة جماعة الحوثي [(25)].

---

(22) البنك الدولي، تقييم الفقر والإنصاف في اليمن 2024م، متوفر على الرابط التالي: http://dtke.2.vu/6

(23) WFP and FAO. Hunger Hotspots: FAO–WFP early warnings on acute food insecurity: June to October 2024. p.21. (seen on: 3/2/2025). http://dtke.2.vu/7

(24) WFP. Yemen Food security update. December 2024. 29 Dec 2024. p.1. (seen on: 3/2/2025). https://cutt.ly/Qe7XhkYF

(25) FAO. Yemen HFM Snapshot November 2024. December 19. 2024. p.1. https://cutt.ly/ee7XlQSL

الأمن الغذائي ومعيشة السكان في مناطق الحكومة اليمنية

استمر تردي الأوضاع المعيشية للسكان في مناطق الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا خلال 2024م، بشكل أسواء من العام السابق، فقد عانى حوالي 52% من الأسر في هذه المناطق من الاستهلاك غير الكافي للغذاء معظم شهور العام[26].

ويعود الجزء الأكبر من استمرار الأزمة الاقتصادية والإنسانية في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً إلى استمرار التدهور الحاد في الإيرادات العامة، بسبب استمرار الحصار الذي يفرضه الحوثيون على صادرات النفط والغاز منذ أواخر 2022م، بالإضافة إلى قرار جماعة الحوثي حظر شراء الغاز المنزلي القادم من محافظة مأرب إلى مناطق سيطرتهم، واستبداله بالغاز المستورد من الخارج عبر ميناء الحديدة[27]، وتحويل مسار الواردات التجارية لليمن مع الخارج من ميناء عدن إلى موانئ الحديدة ورأس عيسى، وهو ما حرم الحكومة من عوائد جمركية كبيرة(*)[28][29].

وحسب البنك الدولي فقد انخفضت الإيرادات المالية للحكومة في النصف الأول من عام 2024م بنسبة 42%[30]، وتقدر الحكومة اليمنية أنها خسرت خلال ال 30 شهرا الماضية بسبب توقف صادرات النفط والغاز أكثر من 6 مليارات دولار من

---

(26) FAO، Yemen HFM Snapshot December 2024، 02 January 2025، P.1 http://dtke.2.vu/e

(27) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، المستجدات الإنسانية في اليمن - العدد 9، ديسمبر 2024، ص2، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/me7Xh1rX

(28) المستجدات الإنسانية في اليمن - العدد 9، ديسمبر 2024، 27 (OCHA مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ص 2، متوفر على الرابط التالي : https://cutt.ly/me7Xh1rX

(29) على سبيل المثال: زادت الواردات من الوقود والسلع والغذاء عبر مينائي الحديدة ورأس عيسى في عام 2023 بنسبة 41% مقارنة بالعام السابق، بينما انخفضت الواردات عبر موانئ عدن بين يناير وأغسطس 2023 بنسبة 61% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، أنظر: البنك الدولي، المرصد الاقتصادي، خريف 2023، مرجع سابق.

(30) البنك الدولي، اليمن يواجه تحديات اقتصادية متزايدة مع استمرار الصراع وتصاعد التوترات الإقليمية، بيان صحفي،2024/31/10م، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/ke7XjpiZ

ايراداتها[(31)].

وأثر الانخفاض في الموارد العامة للدولة على قدرة الحكومة على الانتظام في دفع مرتبات والمعاشات التقاعدية لموظفي القطاع العام، وحد من التوسع في الانفاق الحكومي على الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والتعليم والصحة وغيرها، ما سبب في عودة المظاهرات وأعمال العنف في تلك المناطق: في عدن والمكلا وتعز، احتجاجاً على غلاء الأسعار وتردي الأوضاع الاقتصادية.

كما أدى ذلك إلى انهيار متوالي في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية على مدار العام، فقد وصل سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية نهاية ديسمبر 2024م إلى 2,055 ريال يمني مقابل دولار أمريكي وأحد، مقارنة ب 1,515 ريال/دولار في ديسمبر 2023م[(32)]. وخسر الريال اليمني من قيمته مقابل الدولار الأميركي 26% على أساس سنوي، و72% على مدى الخمس سنوات السابقة[(33)]، وبنسبة تزيد عن 800% مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة[(34)].

وفي بلد كاليمن تستورد ما يقارب 85% من حاجاتها الغذائية والسلعية من الخارج؛ ارتفعت أسعار المواد الغذائية مع ارتفاع سعر صرف الدولار بمستويات قياسية، وأصبحت معها أغلبية الأسر غير قادرة على تحمل تكلفة الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، في ظل نقص المداخيل وتراجع فرص العمل.

وظهر التدهور المتوالي للوضع المعيشي في مناطق الحكومة اليمنية من خلال

(31) البنك المركزي اليمني، تصريح لمحافظ البنك المركزي «أحمد غالب المَعْبَقِي»، 24 أكتوبر 2024م، متوفر على الرابط التالي: https://cby-ye.com/news/746

(32) REACH، Yemen Joint Market Monitoring Initiative (JMMI)، MARKET OVERVIEW، December، 2024، (seen on: 3 January/2025/2). http://dtke.2.vu/m ، http://dtke.2.vu/j

(33) WFP، Yemen Food Security Update، December 2024، Op. cit، p3.

(34) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، المستجدات الإنسانية في اليمن - العدد 9، مرجع سابق، ص2.

الارتفاع المتوالي لتكلفة سلة الغذاء الدنيا (MFB) طوال عام 2024م([35]*)، فقد أرتفع متوسط قيمة سلة الغذاء الدنيا من 123,417ريال في يناير 2024، إلى 143,200 ريال (68 دولارًا أمريكيًا) في شهر أكتوبر ثم إلى 159,275ريال في ديسمبر 2024م([36])، بزيادة أكثر من 25٪ عن شهر ديسمبر من العام الماضي، وشهدت مأرب والضالع أعلى ارتفاع سنوي في تكلفة سلة الغذاء الدنيا بين المحافظات في تلك المناطق([37]).

ووفقا للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) عانى خلال الفترة بين أكتوبر 2023 وفبراير 2024م، في مناطق الحكومة المعترف بها حوالي 4.56 مليون شخص أو 45% من السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة وأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، بينهم أكثر من 1.3 مليون شخص في حالة طوارئ (المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل)، ويمثل ذلك تدهوراً كبيراً مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق ([38]).

الأمن الغذائي ومعيشة السكان في مناطق سيطرة جماعة الحوثي

في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون يعاني 13.2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك 4.7 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد (مستوى الطوارئ).

وقد حافظ سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي في تلك المناطق على

---

(35) * تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء (MFB)، وهو الحد الأدنى لتكلفة الطعام الذي تحتاجه الأسرة للبقاء على قيد الحياة لمدة شهر.

(36) REACH، Yemen Joint Market Monitoring Initiative (JMMI)، MARKET OVERVIEW، December، October، 2024، ، (seen on: 3 January/2/2025). http://dtke.2.vu/j http://dtke.2.vu/n، http://dtke.2.vu/m

(37) WFP Yemen Food security update Dec 2024، Op. cit، p.1.

(38) WFP and FAO، Hunger Hotspots، Op. cit، p.21،

استقراره عند 533 ريال يمني/دولار أمريكي على مدار العام، بسبب إجراءات الرقابة والتدابير الاقتصادية الصارمة، لذلك ظلت تكلفة سلة الغذاء الدنيا في أكتوبر 2024م عند 46,247 ريال يمني (87 دولارًا أمريكيًا)، مقارنة ب 44,900 ريال في يناير من نفس العام[(39)]. وهي بهذا أعلى بنحو 19 دولاراً عن مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً[(40)].

في ديسمبر 2024م، وفقا لمؤشرات نتائج انعدام الأمن الغذائي كانت نسبة الاستهلاك غير الكافي للغذاء في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون 43% من السكان، وعلى الرغم من التحسن الطفيف في هذه المناطق، إلا أن الوضع المعيشي العام كان لا يزال سيئاً، على غرار مناطق الحكومة الشرعية، حيث عانت حوالي نصف الأسر من انعدام الأمن الغذائي، وأكثر من 20٪ من السكان من الحرمان الشديد من الغذاء الكافي[(41)].

وساهمت عدد من العوامل في مناطق سيطرة جماعة الحوثي في استمرار التردي الاقتصادي وتراجع مستوى معيشة السكان؛ ناتجة عن التباطؤ الاقتصادي، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وصعوبات تتعلق بتوافر السيولة النقدية في الأسواق[(42)]، بالإضافة الى تناقص فرص العمل وكسب الرزق في ظل عدم صرف مرتبات الموظفين الحكوميين بشكل منتظم، وتراجع المساعدات الغذائية الخارجية نتيجة إيقاف برنامج الغذاء العالمي لمساعداته الغذائية في جميع المناطق التي تحت سيطرة الجماعة، منذ ديسمبر 2023م، والذي أثر على حوالي 9.5 مليون شخص، ولاسيما على الأسر الفقيرة التي تعتمد على المساعدات الغذائية بشكل أساسي، ولم يعد برنامج المساعدات الغذائية الطارئة لبرنامج الأغذية العالمي للعمل في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي إلا في سبتمبر 2024م[(43)].

---

(39) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، المستجدات الإنسانية في اليمن - العدد 9، مرجع سابق، ص3.

(40) تقرير الرصد المشترك لليمن: تحديث شهري حول مخاطر أزمة الأمن الغذائي والتغذوي، التقرير رقم 6، 29 نوفمبر 2024م، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/8e7Xk0o5

(41) FAO، Yemen HFM Snapshot December 2024، Op. cit، p2.

(42) WFP، Yemen Food security update، Dec 2024، Op. cit، p.1،

(43) Ibid، p.2.

التعليم والصحة

بعد حوالي عقد من الصراع، لايزال قطاع التعليم في اليمن متضرراً بشكل كبير من الصراع، وبحسب بيانات الأمم المتحدة في أكتوبر 2023م، فإن 2,426 مدرسة قد تضررت جزئيا أو كليا أو تم استخدامها لأغراض غير تعليمية[(44)]، وسجلت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (NCIAVR) في العام 2024م، حوالي 16 حالة اعتداء على مدارس ومعاهد تعليمية [(45)].

ويُقدر اليوم وجود اثنان من كل خمسة أطفال في عمر المدرسة، أي ما يعادل أكثر من 4.5 مليون طفل في اليمن خارج المدرسة، والذي ما يمثل 39% من الأطفال في سن الدراسة[(46)]، وكان التسرب بين الأطفال النازحين بمقدار الضعف (بنسبة 58%)، فيما يعاني ما يقارب 1.3 مليون طفل نازح من التعلم في فصول مكتظة، والمعلمين المثقلين بالأعباء وغير المجهزين بالأدوات التعليمية اللازمة [(47)].

ويثير هذا الرقم الكبير للتسرب من التعليم مخاوف جدية حول مستقبل البلد، فمن المعروف أن التعليم يشكل ركيزة أساسية للتنمية والاستقرار على المدى الطويل، ولإمكانات التعافي ونهوض البلد مجدداً.

ويعود تسرب الأطفال من المدارس لأسباب في معظمها اقتصادية وأمنية؛ ففي دراسة استقصائية قامت بها «منظمة إنقاذ الطفولة» على مدى العامين الماضيين حول التسرب من التعليم في اليمن، شملت عينة من 1068 أسرةً و528 من مقدمي الرعاية في جميع أنحاء البلاد؛ وصلت الدراسة إلى أن 44% من حالات التسرب من المدارس تعود إلى حاجة الأسرة الى مصدر دخل للعيش، و20٪ تعود إلى عدم قدرة

(44) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، المستجدات الإنسانية في اليمن - العدد 1، يناير- فبراير 2024، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/Xe7XzUug

(45) اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (NCIAVR)، الملخص الصحفي عن أعمال اللجنة للعام 2024م، مرجع سابق.

(46) أوتشا، لمحة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن عام 2024، مرجع سابق.

(47) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، المستجدات الإنسانية في اليمن - العدد 6، أغسطس- سبتمبر م2024، ص2، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/Ze7Xz1NX

الأسرة تحمل تكاليف المدرسة، و14٪ من حالات التسرب ارتبطت بانعدام الأمن في الطريق من وإلى المدرسة[(48)].

ولا يختلف الأمر كثير فيما يتعلق بالصحة؛ التقديرات الصادرة عن الأمم المتحدة تشير إلى أن 55% من المرافق الصحية تضررت خلال سنوات الصراع، وتعمل فقط 45% منها على تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية، وافتقار معظمها للأدوية والمستلزمات الطبية الضرورية[(49)].

وعادت للتتفشى من جديد خلال السنوات الأخيرة الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها بأخذ اللقاحات مثل: الكوليرا والحصبة والخناق وحمى الضنك وشلل الأطفال وغيرها[(50)]، وكان الأطفال والنساء وكبار السن هم أكثر فئات المجتمع تضررًا من تلك الأمراض.

وشهدت اليمن في 2024م أسواء أزمة صحية تعرضت لها فيما يتعلق بالانتشار السريع والواسع لمرض الإسهال المائي الحاد (الكوليرا)، حيث وصلت حالات الاشتباه بالإصابة بالكوليرا إلى مئات الحالات يومياً، بمقدار 500-1,000 حالة كل يوم[(51)]، وتم تسجيل في الفترة من يناير حتي ديسمبر 2024م أكثر من ربع مليون حالة اشتباه بالإصابة بالكوليرا، نتج عنها وفاة 861 شخصاً، ومثل ذلك 35% من العبء العالمي للكوليرا، و18% من الوفيات المبلغ عنها عالمياً، تركزت أغلب الإصابات في المناطق الشمالية من البلاد، وتحديداً في محافظات الحديدة وحجة وعمران وذمار، وشكل الأطفال دون الخامسة من العمر، وكبار السن، ربع العدد الإجمالي للحالات المصابة[(52)].

---

(48) Save the Children International، Hanging in the Balance: Yemeni Children's Struggle for Education، Publication year: 2024. https://cutt.ly/De7XxpcK

(49) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصحة العامة (يناير-يونيو 2024)، 23 أكتوبر 2024م، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/8e7XxWdt

(50) أوتشا، لمحة عن الاحتيجات الانسانية في اليمن عام 2024، مرجع سابق.

(51) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، المستجدات الإنسانية في اليمن - العدد 3، مرجع سابق، ص1.

(52) . مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، المستجدات الإنسانية في اليمن - العدد 9، مرجع سابق، ص1؛ أنظر أيضاً: منظمة الصحة العالمية، اليمن تسجل أعلى معدل إصابة بالكوليرا على مستوى العالم، 23 ديسمبر 2024، ص1، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/Ae7Xcroq

ووفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية فقد ارتفعت حالات مرض شلل الاطفال في اليمن، في الفترة من 1 يناير حتى 25 أغسطس 2024م إلى 33 حالة، مقارنة بثماني حالات فقط في 2023م، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 313% مقارنة بالعام السابق، وبذلك تصدرت اليمن حالات الإصابة بهذا المرض بنسبة 89% من إجمالي الحالات المسجلة في الإقليم[(53)].

كما تم تسجيل من بداية العام حتى ديسمبر 2024م حوالي 1,051,287 حالة اشتباه بالإصابة بالملاريا، و13,739 حالة اشتباه بالإصابة بحمى الضنك[(54)].

ويعود السبب في عودة تفشي أمراض كان اليمن قد أستطاع التخلص منها في السابق أو تراجع حجم الإصابة بها إلى الضعف الذي أصاب البنية التحتية الصحة خلال سنوات النزاع المسلح، وتراجع جودة وانتشار خدمات الصحية العامة المقدمة للناس، وارتفاع مستويات سوء التغذية خصوصاً لدى الأطفال دون الخامسة وكبار السن، وعدم القدرة على الوصول في كثير من المناطق إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، بالإضافة إلى ضعف حملات التطعيم للوقاية ضد هذه الأمراض، وتعرضها للتشويه والتشكيك في جدواها والغرض الحقيقي منها من قبل مسؤولين في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، وحسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات هناك نحو70% من الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ثلاث سنوات لم يحصلوا على جرعة كاملة من اللقاحات الأساسية الموصى بها في جدول التحصين الوطني[(55)].

الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب

تصدر الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب قائمة الانتهاكات في عام 2024م، فقد تم تسجيل خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2024م حدوث (914) حالة حجز واعتقال تعسفي، منها (720) حالة احتجاز، و(171) حالة اخفاء قسري، و(23) حالة تعذيب تصدرت القائمة جماعة الحوثي بارتكاب (863) حالة انتهاك،

(53) منظمة الصحة العالمية، نشرة شلل الأطفال التابعة لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، العدد 1351، الأسبوع 34، 26 أغسطس 2024م، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/7e7XcmMV

(54) منظمة الصحة العالمية في اليمن، حملة إدارة مصادر اليرقات تحمي 4 ملايين يمني من الأمراض التي ينقلها البعوض، 2 ديسمبر 2024م، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/te7XvRlk

(55) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS) نتائج الاستبيان الكاملة، ص24، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/Ce7XvMSe

توزعت بين (685) حالة احتجاز، و(160) حالة إخفاء قسري، و(18) حالة تعذيب، والتي بلغت ذروتها بقيام الجماعة باحتجاز أكثر من 70 من موظفي المنظمات المحلية والدولية في مناطق سيطرتها في يونيو 2024م، واعتقال أكثر من 428 شخصاً، تزامناً مع الاحتفالات بالعيد الـ 62 لثورة 26 سبتمبر 1962م.

وتتحمل التشكيلات المحسوبة على الحكومة الشرعية لكنها لا تخضع لسيطرتها (يُقصد بها المجلس الانتقالي، وقوات حراس الجمهورية القوات المشتركة) بارتكاب (34) حالة، منها (25) حالة احتجاز، و(6) حالات إخفاء قسري، و(3) حالات تعذيب، فيما تتحمل الحكومة المعترف بها دوليا مسؤولة عن (17) حالة منها (13) حالة احتجاز، وحالتي إخفاء قسري، وحالتي تعذيب، وتتحمل التنظيمات المتطرفة المسئولية عن حالتي اختطاف، واحدة منها إخفاء قسري، وتتحمل جهات مجهولة المسئولة عن (9) حالات اختطاف، منها (3) حالات إخفاء قسري، ويتحمل الانفلات الأمني المسؤولية عن حالتي اختطاف[(56)].

حرية الصحافة والإعلام

لا زالت اليمن تُعد وأحدة من أخطر البلدان على العاملين في مجال الصحافة والإعلام، وقد تم تصنيفها وفقاً لمؤشر التصنيف العالمي للحريات الصحفية في عام 2024م في المرتبة 154 من بين 180 دولة شملها التصنيف[(57)].

وخلال السنوات العشر الماضية، وثق مرصد الحريات الإعلامية (مرصدك) ما يقارب 2600 انتهاك ضد الصحفيين في اليمن؛ كان الحوثيون هم الأكثر انتهاكًا لحرية الصحافة بـ 1,881 انتهاكًا، تضمنت حجب أكثر من 200 موقع إخباري، تلتها الحكومة المعترف بها بعدد 342 انتهاكًا[(58)].

(56) منظمة رايتس رادار، مرجع سابق.
(57) منظمة صحفيات بلا قيود، حرية الصحافة في اليمن 2024: واقع مرير وأفق مظلم، 2 كانونالثاني/ يناير 2025، ص4، 5، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/ae7XbIpO
(58) "مرصدك" يوثق 98 انتهاكا ضد الحريات الإعلامية خلال عام 2024، 1 يناير، 2025، متوفر على

وفي عام 2024م، سجلت نقابة الصحفيين اليمنيين، (101) حالة انتهاك تجاه الحريات الصحافة والإعلام في اليمن؛ توزعت بين (27) حالة اختطاف وملاحقة وحجز للحرية، لايزال (6) صحفيين خلف القضبان (4 صحفيين لدى جماعة الحوثي، وصحفيين أثنين لدى المجلس الانتقالي الجنوبي)، و(23) حالة تهديد وتحريض على صحفيين، و(19) حالة محاكمات واستدعاءات وتحقيقات قضائية مع صحفيين، و(11) حالة اعتداء بالضرب وشروع في القتل واقتحام مقار إعلامية ومنازل صحفيين وسياراتهم، و(7) حالات منع ومصادرة مقتنيات صحفيين ومصورين صحفيين، و(6) حالات لظروف اعتقال سيئة (ارتكب منها الحوثيون 4 حالات والمجلس الانتقالي الجنوبي حالتين)، و(4) حالات حجب وإغلاق لوسائل إعلام ومواقع الكترونية، و(3) حالات إيقاف قنوات إعلامية ومرتبات ونشاطات إعلامية؛ من ضمنها إيقاف نشاط نقابة الصحفيين اليمنيين في عدن من قبل المجلس الانتقالي، و(1) حالة إعدام صحفي، تم تنفيذها بحق الصحفي محمد قائد المقري المخفي لدي تنظيم القاعدة بجزيرة العرب منذ أكتوبر 2015م، وبذلك ارتفع عدد القتلى الصحفيين خلال العشر السنوات الماضية إلى (46) قتيل.

وتتحمل المسؤولية عن هذه الانتهاكات؛ جماعة الحوثي بارتكاب (45) حالة انتهاك بنسبة، 44.6٪ من إجمالي الانتهاكات، والحكومة المعترف بها دوليا بارتكاب (31) حالة انتهاك بنسبة 30.7٪، والمجلس الانتقالي الجنوبي بارتكاب (11) حالة انتهاك بنسبة 10.8٪، و(6) حالات بنسبة 5.9٪ تتحمل المسؤولية عنها جهات مجهولة، ويتحمل الطيران الأمريكي المسؤولية عن حالتين بنسبة 2٪، بقصف إذاعتي ريمة والحديدة FM، وتتحمل السلطات المصرية المسؤولية عن حالتي ترحيل لصحفيين بنسبة 2٪، ويتحمل كلا من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وشركة تقنية المانية، ووسيلة إعلامية ووجاهة اجتماعية المسؤولية عن حالة واحدة بنسبة 1٪ لكل منها[(59)].

الرابط التالي: https://marsadak.org/annualreport-ar1/24-

(59) نقابة الصحفيين اليمنيين، تقرير الحريات الصحفية في اليمن للعام 2024م، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.ly/qe7XnfcX

رؤية مستقبلية

اتضح في هذا الفصل مدى تدهور الوضع الإنساني وحقوق الإنسان في اليمن، وأنه يقف خلف تدهور الأوضاع الإنسانية عدد من العوامل الناتجة عن استمرار الصراع؛ يأتي في مقدمتها انهيار الاقتصاد والحرب الاقتصادية بين أطراف الصراع، وانقسام المؤسسات المالية الاقتصادية، والتدهور الحاصل في البنية التحتية الصحية والتعليمية وغيرها.

ومن الواضح أن هناك خلل في استخدام المساعدات الإنسانية الخارجية فمثلاً تُقدر المساعدات الإنسانية الخارجية لليمن خلال التسع سنوات السابقة تقريباً بأكثر من 25 مليار دولار أمريكي، ومع ذلك لا يزال عدد المحتاجون للدعم والحماية والنازحون الفقراء في المخيمات هو نفسه تقريباً (بانخفاض بسيط لا يكاد يُذكر)، ويشير ذلك إلى خلل في منهج استخدام هذه المساعدات.

ويبدو أنه مع استمرار الأسباب المحركة للصراع في اليمن ستستمر الأوضاع الإنسانية والحقوقية في التردي، والسيناريو الأكثر احتمالاً خلال العام 2025م هو استمرار وضع الجمود السياسي وبقاء الوضع سياسياً على ما هو عليه، وبالتالي استمرار التدهور في الأوضاع الاقتصادية والإنسانية والحقوقية، وسيمثل تدهور الأوضاع المعيشية والأمن الغذائي للسكان الأخطر الأكبر مستقبلاً مع استمرار الانهيار السريع للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية في مناطق الحكومة المعترف بها، الناتج عن الحرب الاقتصادية بين أطراف الصراع، ومنع الحكومة من العودة لتصدير النفط والغاز، لذلك من الضروري في مناطق الحكومة الشرعية المعترف بها العودة الى تصدير النفط والغاز سريعاً لدعم الإيرادات العامة و إيقاف تدهور العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي، وإصلاح الهياكل الحكومية و اتخاذ إجراءات جادة لمحاربة الفساد في المؤسسات الحكومية.

ومع عدم وجود أفق واضح ومؤكد لانتهاء الحرب تصير الحاجة ملحة للتحول من الحلول الترقيعية المؤقتة قصيرة المدى إلى التوجه لحلول أكثر استدامه، بمعنى بدلا من جعل الناس (الفئات الضعيفة والأشد فقرا في المجتمع والأسر النازحة) مستهلكين فقط للمساعدات الغذائية والنقدية، وفي انتظار ما يأتيهم منها بصورة دورية للبقاء على قيد الحياة؛ لذا يجب العمل على استخدام أموال المساعدات أو توجيه جزء رئيسي منها لإحداث تغييرات أكثر استدامة في حياة المستفيدين لتمكنهم من حياه كريمة تغنيهم عن الحاجة الدورية للمساعدات العينية مستقبلاً، وتحويلهم من مستهلكين إلى منتجين اقتصادياً وإدماجهم في سوق العمل فمن شأن ذلك أن يقلل من عدد المحتاجين والفقراء المعتمدين على المساعدات في المجتمع على المدى الطويل، ويقلل من الاعتماد على المساعدات الخارجية المتضائلة.

التعليم والبحث العلمي

5

التعليم والبحث العلمي

مقدمة

امتدادا لسنوات الحرب العشر الماضية ما زال التعليم في اليمن يعاني من انقسام تام، ويواجه انهيارا شاملا في كافة مراحله و أنواعه، وفي ظل الانهيار المطرد في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة والحساسة، ترسم التقارير المحلية والإقليمية والدولية صورة قاتمة للتعليم والبحث العلمي، فقد أُغلِقَت العديد مِن هذه المرافق التعليمية، أو أعطبت بصورة كلية أو جزئية، وتضاعفت حدَّة التداعيات الخطيرة على التعليم ومخرجاته منذ بداية الحرب، فأكثر مِن (1.25) مليون موظَّف حكومي فقدوا رواتبهم وباتوا دون دخل[1]، وفي مقدِّمتهم العاملين في قطاع التعليم العام والجامعي.

وفي هذا التقرير سيتم تناول واقع التعليم في مختلف مراحله الأساسية والثانوية والجامعي والدراسات العليا، وكذلك رصد التطورات في مجال البحث العلمي باليمن خلال عام 2024م.

أوَّلًا: التعليم العام:

يجد المتتبع لواقع التدريس في معظم المؤسسات التعليمية أن معظمها ما زال تسلك الطرق التقليدية التي ترتكز على المحاضرة، واقتصار عملية التعليم على الفصل الدراسي الذي يتلقى فيه الطلبة الدرس، وبالتالي ما زلنا بعيدين كثيرا عن جودة التعليم، ونسبة توافر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في اليمن حتى 2030م، في ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة على النحو التالي[2]:

(1) أزمة التعليم في اليمن والسياسات المقترحة لمواجهتها، أحمد البحيري، مركز الدراسات والإعلام التربوي، تعز- اليمن، في: 2018م.

(2) مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في اليمن 2024م، الجهاز المركزي للإحصاء- عدن بالتعاون

- ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول 2030م.

- نسبة الأطفال والشباب في الصف الثاني والثالث وفي نهاية المرحلة الابتدائية وفي نهاية المحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في القراءة والرياضيات بحسب الجنس.

- معدل إكمال الدراسة في التعليم (الابتدائي- الإعدادي - الثانوي).

- نسبة الشباب والبالغين الذين تتوفر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات بحسب نوع المهارة؛ حيث بلغت نسبة الأطفال الذين أكملوا المرحلة الابتدائية عام 2022م، (68% بنسبة 84،3% في الحضر و61،7% في الريف) وبلغت نسبة الذين أكملوا المرحلة الإعدادية (52،8% بنسبة 69،4% في الحضر و45،7% في الريف) وبلغت نسبة الذين أكملوا المرحلة الثانوية (36،5% بنسبة 50،4% في الحضر و29،8% في الريف).

الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي:

أحدثت الحرب الممتدة منذ أكثر من عشر سنوات تراجعًا كبيرًا في معدَّلات الالتحاق بالتعليم بكل انواعه، وتظهر سجِّلات الالتحاق أنَّ 61% فقط مِن الأطفال في سنِّ الدراسة يزاولون تعليمهم، مِن بينهم (1.3) مليون طفل نازح، يضطرُّون إلى التكيُّف مع الفصول المكتظَّة والمعلِّمين المثقلين بالأعباء وغير المجهَّزين[3].

مع (منظمة اليونيسيف ومنظمة الأغذية العالمي وكذا منظمة الأغذية والزراعة العالمية «الفاو» ومنظمة اليونبس وصندوق الأمم المتحدة للسكان).

(3) المجتمع الإنساني يناشد المانحين مساعدة ملايين المحتاجين في اليمن، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، في: 2024/2/1م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/10vwgLCD

والجدولان التاليان يوضحان عدد الطلبة في التعليم الأساسي والثانوي في المحافظات التي تحت سلطة الحكومة الشرعية بحسب الإحصائية السنوية الصادرة من قطاع التعليم بديوان الوزارة- عدن- للتعليم الأساسي للعام الدراسي 2024-2025م.

جدول رقم (18) إحصائية عدد الطلبة للتعليم الأساسي ونسبة عدد الذكور إلى الإناث في المحافظات التي تحت سلطة الحكومة الشرعية[4]

م	المحافظة	إجمالي عدد الطلبة في المرحلة الأساسية					
		ذكور	نسبة الذكور	إناث	نسبة الإناث	إجمالي	النسبة العامة
1	عدن	63139	47.15%	70780	52.85%	133919	6.10%
2	لحج	125932	53.66%	108740	46.34%	234672	10.69%
3	ابين	5499	10.31%	47849	89.69%	53348	2.43%
4	شبوة	74960	53.89%	64130	46.11%	139090	6.34%
5	المهرة	15880	50.48%	15577	49.52%	31457	1.43%
6	سقطرى	7708	50.12%	7672	49.88%	15380	0.70%
7	تعز	218604	52.22%	200016	47.78%	418620	19.07%
8	الضالع	56419	52.81%	50416	47.19%	106835	4.87%
9	مأرب	124589	49.95%	124840	50.05%	249429	11.36%
10	حضرموت الوادي	66216	55.49%	53107	44.51%	119323	5.44%
11	حضرموت الساحل	74580	50.30%	73695	49.70%	148275	6.76%
12	الجوف	23250	79.69%	5925	20.31%	29175	1.33%
	الإجمالي	**856776**		**822747**		**1679523**	**76.52%**

(4) الجدول من إعداد الباحث بموجب بيانات تم الحصول عليها من وزارة التربية والتعليم – عدن – 2024م

كما هو موضح في الجدول السابق فقد بلغ إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس في المرحلة الأساسية في المحافظات التي تحت سلطة الحكومة الشرعية: (1679523).

حيث بلغت نسبة الذكور إلى الإناث في (محافظة عدن) (52.85% الى 47.15%) لصالح الإناث، وفي (محافظة أبين) بلغت نسبة الذكور إلى الإناث (89.69% الى 10.31%) لصالح الإناث أيضا وفي محافظة مارب كذلك كانت النسبة في عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي (50.05% الى 49.95%) لصالح الإناث بينما في بقية المحافظات الموضحة في الجدول كانت النسب المئوية لعدد الملتحقين بالتعليم الأساسي تنزع لصالح الذكور على الإناث، ولكن بنسب متقاربة عدا في محافظة الجوف كانت النسبة مرتفعة لصالح الذكور والتي بلغت (79.69% الى 20.31%).

وهي نسب معقولة خصوصا أن اليمن تمر بمرحلة حرب أدت إلى تسرب كثير من الطلاب الذكور لأسباب متعددة ولّدتها ظروف الحرب وارتفاع نسبة الفقر التي أدت بدورها إلى التحاق كثير من الأطفال بالعمل لإعانة أسرهم والخروج من المدارس، وخصوصا في الأماكن التي توجد فيها مخيمات للنزوح بسبب الحرب الدائرة منذ أكثر من عشر سنوات إلا أن النسبة المستغربة هي في محافظة (لحج) والتي قد تكون الأعداد المدونة في الإحصائية غير دقيقة.

جدول رقم (19) إحصائية عدد الطلبة للتعليم الثانوي ونسبة عدد الذكور إلى الإناث في المحافظات التي تحت سلطة الحكومة الشرعية[5]

م	المحافظة	إجمالي عدد الطلبة في المرحلة الثانوية					
		ذكور	نسبة الذكور	إناث	نسبة الإناث	إجمالي	النسبة العامة
1	عدن	14951	63.60%	8558	36.40%	23509	7.92%
2	لحج	19893	57.65%	14613	42.35%	34506	11.63%
3	ابين	8809	62.45%	5296	37.55%	14105	4.75%
4	شبوة	12264	64.19%	6841	35.81%	19105	6.44%
5	المهرة	2060	43.17%	2712	56.83%	4772	1.61%
6	سقطرى	1771	47.59%	1950	52.41%	3721	1.25%
7	تعز	38011	49.95%	38087	50.05%	76098	25.65%
8	الضالع	11555	61.41%	7261	38.59%	18816	6.34%
9	مأرب	21279	52.76%	19056	47.24%	40335	13.59%
10	حضرموت الوادي	9159	37.24%	15434	62.76%	24593	8.29%
11	حضرموت الساحل	14706	48.35%	15709	51.65%	30415	10.25%
12	الجوف	3604	53.35%	3151	46.65%	6755	2.28%
	الإجمالي	**158062**		**138668**		**296730**	**100.00%**

وكما هو موضح في الجدول السابق فقد بلغ إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس في المرحلة الثانوية في المحافظات التابعة للحكومة الشرعية: (296730)؛ حيث بلغت نسبة الذكور إلى الإناث في (محافظة المهرة) (56.83% إلى 43.17%) لصالح الإناث.

(5) الجدول من إعداد الباحث بموجب بيانات تم الحصول عليها من وزارة التربية والتعليم – عدن – 2024م.

وفي (محافظة سقطرى) بلغت نسبة الذكور مقابل الإناث (50.05% الى 49.95%) لصالح الإناث وفي محافظة تعز كذلك كانت النسبة في عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي (50.05% إلى 49.95%) لصالح الإناث، ولكن بنسبة ضئيلة جدا تكاد تكون مناصفة.

وفي حضرموت الوادي كانت نسبة الملتحقين الثانوي (62.76% الى 37.24%) وفي حضرموت الساحل (51.65% الى 48.35%) بينما في بقية المحافظات الموضحة في الجدول كانت النسب المئوية لعدد الملتحقين بالتعليم الأساسي تنزع لصالح الذكور على الإناث، ولكن بنسب متقاربة ومعقولة عدا في محافظة عدن ارتفعت النسبة لصالح الذكور والتي بلغت (63.60% الى 36.40%) مع أنها كانت في التعليم الأساسي لصالح الإناث بصورة مقبولة وقد يكون إدخال غير دقيق في البيانات أو أنه تسرب مرتفع نوعا ما من مواصلة دراسة الثانوية.

وهي نسب معقولة في ظل الظروف السيئة التي تعاني منها اليمن والتي أدت إلى تسرب كثير من الطلاب الذكور لأسباب متعددة أهمها الحرب وارتفاع نسبة الفقر التي أدت بدورها إلى التحاق كثير من الأطفال بالعمل لإعانة أسرهم والخروج من المدارس وخصوصا في الأماكن التي توجد فيها مخيمات للنزوح بسبب الحرب الدائرة منذ عشر سنوات وفيما يتعلق بأعداد الطلَّاب والطالبات في المحافظات التي تسيطر عليها جماعة الحوثي لم يكن من المتيسر الحصول على بيانات إحصائية للعام 2024م؛ نظرا لعدم التجاوب ما عدا مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة صنعاء فقد تحصل الباحث بصعوبة على إحصائية من مكتب الشيخ التربية والتعليم بأمانة العاصمة صنعاء للعام الدراسي 2024م – 2025م، وهي موضحة في الجدول التالي[6]:

(6) الجدول من إعداد الباحث بموجب بيانات تم الحصول عليها من مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة صنعاء – 2024م.

جدول رقم (20) إحصائية عدد الطلبة للتعليم الأساسي والثانوي الحكومي والأهلي ونسبة كل منهما في امانة العاصمة للعام الدراسي 2024-2025م

م	المرحلة	إجمالي عدد الطلبة في المرحلة الأساسية والثانوي					
		حكومي	النسبة	أهلي	النسبة	إجمالي	النسبة العامة
1	**الأساسي**	317476	52.07%	292264	47.93%	609740	82.60%
2	**الثانوي**	82725	64.39%	45757	35.61%	128482	17.40%
	الإجمالي	**400201**		**338021**		**738222**	**100.00%**

من خلال الجدول السابق يتضح أن عدد الطلاب في المدارس الحكومية والأهلية بحسب المراحل الدراسية للتعليم الأساسي والثانوي على النحو التالي:

فقد بلغ إجمالي الملتحقين بالتعليم الحكومي (400201) وكان عدد الطلاب في المرحلة الأساسية: 317476 وعدد الطلاب في المرحلة الثانوية: 82725 وفي التعليم الأهلي: 338021 حيث كان عدد الطلاب الملتحقين في مرحلة التعليم الأساسي: 292264 وفي المرحلة الثانوية: 45757 بإجمالي: 738222 طالب وطالبة، حيث إن الإحصائية لم تظهر عدد الطلاب حسب الجنس (ذكور وإناث) فتعذر المقارنة بينهما في نسب الالتحاق ومقارنته بالأعوام السابقة.

ومن خلال الجدول يتضح أن هناك انخفاضا في أعداد الملتحقين بالتعليم في أمانة العاصمة عموما، مع ارتفاع عدد الملتحقين بالمدارس الأهلية وتفضيلها على الحكومية رغم الظروف المادية الصعبة التي تعاني منها الأسر اليمنية وهذا يعني أن هناك عزوفا كبيرا لدى معظم المواطنين عن إلحاق أبنائهم بالمدارس الحكومية وتفضيل الأهلية لأسباب عده منها:

قلة المعلمين غير المؤهلين في المدارس الحكومية بسبب انقطاع الرواتب عنهم منذ عشر سنوات وإيقاف التوظيف في أمانة العاصمة وغيرها من المحافظات الخاضعة

لسيطرة جماعة الحوثي، وكذلك بسبب التحكم الشديد والقمع الذي تمارسه الجماعة الحوثية على المعلمين والطلاب وفرضها لأنشطة مصاحبة تمجد الجماعة وتعادي النظام الجمهوري وأهداف ثورة 26 سبتمبر ورموزها، ناهيك عن التغيير الكبير والممنهج الذي حدث للمناهج التعليمية بما يتوافق ومشروع الجماعة وفكرها الطائفي والسلالي الذي تعتنقه وتفرضه على بالقوة حتى على من يخالفها في الفكر والتوجه، وكذلك استخدام المدارس الحكومية كمعسرات للتحشيد والدعاية لصالح الجماعة وفكرها السلالي والطائفي، ومع أن الأمر قد وصل إلى المدارس الأهلية إلا أنه بصورة أقل نوعا ما.

المعلمون:

مع أن المعلمين هم الذين يقدمون وينقلون المعرفة والمهارات إلى الطلاب، وهم ركن أساسي في العملية التعليمية، إلاّ أن أوضاع المعلمين اليمنيين تزداد تدهورا بعد أكثر من عشر سنوات من النزاع المسلح، فبحسب «قمَّة تحويل التعليم» لـ تحليل بيانات الالتزامات الوطنية في المنطقة العربية، فيما يخصُّ الحاجة لـ(دعم الصحَّة العقلية) للمعلِّمين، وإلى تزويدهم بالدعم النفسي والاجتماعي، لم تقدم الحكومة اليمنية أيَّ التزام بتحسين حياة المعلِّمين وظروف العمل والوضع الاجتماعي[7]، وقد أشار تقرير الجهاز المركزي للإحصاء -عدن- يونيو 2024م أن نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات اللازمة بحسب المستوى التعليمي من كلا الجنسين، لمرحلة ما قبل الابتدائية (53،89) والمرحلة الابتدائية (59،49) الإعدادية (58،81) والثانوية.

وفي إحصائية رسمية بعدد المعلمين والمعلمات في المحافظات التي تتبع الحكومة الشرعية للمرحلتين (الأساسية والثانوية) والتي حصل عليها الباحث وكما هي موضح في الجدولين التاليين والذي أعدهما الباحث:[8]

(7) «قمَّة تحويل التعليم».. تحليل بيانات الالتزامات الوطنية في المنطقة العربية، اليونسكو، 2023م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/OfQBId7x

(8) الجدول من إعداد الباحث بموجب بيانات تم الحصول عليها من وزارة التربية والتعليم – عدن – 2024م.

جدول رقم (21) إعداد المعلمين في التعليم الأساسي في المحافظات التابعة للحكومة الشرعية للعام 2024م _2025م.

م	المحافظة	عدد معلمي المرحلة الأساسية في المحافظات التي تحت سلطة الحكومة الشرعية ونسبة الذكور والإناث على مستوى كل محافظة					
		ذكور	نسبة الذكور	إناث	نسبة الإناث	الإجمالي	نسبة المحافظة
1	عدن	829	23.41%	2712	76.59%	3541	4.91%
2	لحج	6216	78.26%	1727	21.74%	7943	11.01%
3	ابين	3643	61.84%	2248	38.16%	5891	8.17%
4	شبوة	3461	75.49%	1124	24.51%	4585	6.36%
5	المهرة	997	44.99%	1219	55.01%	2216	3.07%
6	سقطرى	148	63.25%	86	36.75%	234	0.32%
7	تعز	18751	80.57%	4523	19.43%	23274	32.27%
8	الضالع	2184	75.05%	726	24.95%	2910	4.03%
9	مأرب	2007	68.43%	926	31.57%	2933	4.07%
10	حضرموت الوادي	2742	60.00%	1828	40.00%	4570	6.34%
11	حضرموت الساحل	6838	55.62%	5457	44.38%	12295	17.05%
12	الجوف	1628	93.89%	106	6.11%	1734	2.40%
	الإجمالي	**49444**	**68.55%**	**22682**	**31.45%**	**72126**	**######**

جدول رقم (22) إحصائية بعدد المعلمين والمعلمات في التعليم الثانوي في المحافظات التابعة للحكومة الشرعية 2024م – 2025م.[9]

م	المحافظة	عدد المعلمين الذكوروالإناث على مستوى كل محافظة للمرحلة الثانوية					
		ذكور	نسبة الذكور	إناث	نسبة الإناث	الإجمالي	نسبة المحافظة
1	عدن	388	39.39%	597	60.61%	985	10.09%
2	لحج	1789	69.86%	772	30.14%	2561	26.23%
3	ابين	496	80.39%	121	19.61%	617	6.32%
4	شبوة	550	78.01%	155	21.99%	705	7.22%
5	المهرة	301	71.16%	122	28.84%	423	4.33%
6	سقطرى	10	66.67%	5	33.33%	15	0.15%
7	تعز	229	94.63%	13	5.37%	242	2.48%
8	الضالع	413	85.15%	72	14.85%	485	4.97%
9	مأرب	532	75.78%	170	24.22%	702	7.19%
10	حضرموت الوادي	866	75.04%	288	24.96%	1154	11.82%
11	حضرموت الساحل	1041	62.60%	622	37.40%	1663	17.03%
12	الجوف	157	74.41%	54	25.59%	211	2.16%
	الإجمالي	**6772**	**69.36%**	**2991**	**30.64%**	**9763**	

يتبين من خلال الجدولين السابقين معدل النقص الحاد في عدد المعلمين مقارنة بأعداد الطلاب بالمدارس في المرحلتين الأساسية والثانوية، ويرجع ذلك إلى عزوف

(9) الجدول من إعداد الباحث بموجب بيانات تم الحصول عليها من وزارة التربية والتعليم – عدن – 2024م.

كثير من المعلمين عن مهنة التدريس لتدني أجور المعلمين الذي لا يكاد يصل الى ما يعادل 50 دولار في الشهر وكذلك انقطاعها لعدة أشهر، بالإضافة إلى قلة الخريجين من كليات التربية وتوقف التوظيف في العشر سنوات الأخيرة لسد الفجوة وتعويض الفاقد من المعلمين في كافة المدارس خلال سنوات الحرب سواء كان في الريف أو المدن على حد سواء.

وبالنسبة للمحافظات التي تخضع لسيطرة جماعة الحوثي تعذر الحصول على إحصائيات رسمية عن إعداد المعلمين والمعلمات في المرحلتين الأساسية والثانوية للعام 2024م نظرا لعدم التجاوب بأي شكل من الأشكال.

ومن الجدير ذكره بان التعليم في اليمن قد تأثَّرا سلبيا وبشكل كبير نظرًا للانخفاض الشديد والحاد في أعداد المعلمين والمعلمات لعدة أسباب منها وأولها عدم التوظيف منذ عام 2014م وكذلك عدم تلقِّي ما يُقارب (155,312) معلِّمًا رواتبهم أو الحوافز المستحقَّة لهم، إذ يحتاج المعلِّمون إلى تلك الرواتب والدعم مِن أجل الحفاظ على بيئة تعليمية آمنة وشاملة ومنصفة ومتواصلة، للفتيان والفتيات، في سنِّ المدرسة[10].

التسرب من المدارس:

أشارت تقارير أمميَّة عن وضع التعليم في اليمن إلى أنَّ التعليم أخذ اتِّجاها تنازليًّا منذ 2014م، أدَّى إلى أن يكون (6) ملايين طالب ما بين متسرِّب عن التعليم ومتضرِّر، وبات التعليم حلمًا صعب المنال داخل الأسرة اليمنية[11]، وأنَّ أكثر مِن (4.5) مليون طفل يمني، في سنِّ الدراسة، أي ما بين 5 إلى 17 عامًا، غير ملتحقين بالتعليم، ولا يذهبون إلى المدارس، وأوضح التقرير أنَّ الأطفال غير الملتحقين بالتعليم يمثِّلون 39%

(10) متوفر على الرابط التالي: OTCH، Humanitarian Programme Cycle 2023 Issued December 2022، Humanitarian needs over view Yemen، at: https://2u.pw/xrDLzqj

(11) إلى أين وصل وضع التعليم في اليمن، علي عبد الجواد، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، في: 2023/1/29م، متوفر على الرابط التالي https://rcssegypt.com/13098

مِن إجمالي الأطفال في سنِّ الدراسة[12].

وتؤكِّد التقارير والدراسات العلمية التي تقارن حالة الدول سنويًّا لغرض وضع خطط تؤدِّي إلى التحسُّن المستمر، أن انقلاب 2014م أدَّى إلى تحوُّل (17) مليون شخص يمني إلى حالة الجوع، وفقًا لأحدث إحصائية للبنك الدولي (2023م)، وهذا ينعكس بدوره على تدهور العملية التعليمية[13].

وكشفت خطَّة الاستجابة الإنسانية التابعة للأمم المتَّحدة -في يناير 2024م- أنَّ زيادة تسرُّب الطلَّاب مِن المدارس أو عدم التحاقهم بالتعليم سيؤدِّي إلى وقوعهم في براثن الاستغلال في العمالة، أو تجنيدهم في الصراع المسلَّح[14].

كما تظهر سجِّلات الالتحاق بالتعليم في اليمن أنَّ 61% فقط مِن الأطفال في سنِّ الدراسة يزاولون تعليمهم، مِن بينهم (1.3) مليون طفل نازح، يضطرُّون إلى التكيُّف مع الفصول المكتظَّة والمعلِّمين المثقلين بالأعباء وغير المجهَّزين[15].

وبرغم ارتفاع معدلات القبول في التعليم الأساسي، إلَّا أنَّ نسب التسرُّب من التعليم كبيرة، وتعدُّ الأعلى على مستوى الدول العربية، إذ تقدَّر بحوالي 30.5% مِن التلاميذ الملتحقين بالتعليم الأساسي[16]

وأظهرت إحصائية حديثة 2024م أن أكثر من 15 ألف طالب تسربوا من مراحل التعليم المختلفة في محافظة تعز خلال النصف الأول من العام الدراسي الحالي، بالتزامن مع مواصلة المعلمين الإضراب الشامل للمطالبة بزيادة رواتبهم، ولا تزال

---

(12) تقرير لمكتب الأمم المتَّحدة لتنسيق الشئون الإنسانية ((UNOCHA متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/xrDLzqj

(13) اليمن عرض عام، البنك الدولي، متوفر على الرابط التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview

(14) انظر: Yemen: Humanitarian Response Plan (HRP) 2024 (January 2024)، at: https://2u.pw/VZ1X6Yj

(15) المجتمع الإنساني يناشد المانحين مساعدة ملايين المحتاجين في اليمن، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، في: 2024/2/1م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/10vwgLCD

(16) عادل الشرجبي – مرجع سابق.

العملية التعليمية متوقفة في عاصمة المحافظة والمناطق الريفية الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية بسبب الإضراب، ويطالب المعلمون بإعادة النظر في رواتبهم، التي تساوي حالياً أقل من 50 دولاراً، حيث يُراعى في ذلك الزيادة الكبيرة في أسعار السلع، وتراجع قيمة العملة المحلية أمام الدولار، كما يطالبون بصرف بدل الغلاء الذي صُرف في بعض المحافظات[17]

ووفق بيانات وزعتها مؤسسة «ألف» لدعم وحماية التعليم، فإنه وفي ظل الظروف الصعبة التي يمر بها قطاع التعليم في مدينة تعز وعموم مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، ازدادت تداعيات انقطاع الرواتب والإضراب المفتوح الذي دعت إليه نقابة المعلمين، مع إحصاء تسرب أكثر من 15 ألفاً و300 حالة من المدارس خلال النصف الأول من العام الدراسي الحالي2024.[18]

وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قد ذكرت منتصف عام 2024، أن أكثر من 4.5 مليون طفل في اليمن خارج المدرسة بسبب تداعيات سنوات من الصراع المسلح[19].

وذكر التقرير أنَّ المعاناة في الجانب التعليمي تتضاعف مع وجود (4.5) مليون طفل تقريبًا خارج المدرسة، مِنهم 47% فتيات، والعديد مِن الأطفال النازحين، وأكثر مِن (6,426) طفل مِن ذوي الإعاقة، أو مِن مجتمع المهمَّشين، وكلّ مَن أصبح وصوله إلى المدرسة محدودًا بسبب مجموعة مِن العوائق المؤسَّسية والاجتماعية

---

(17) متوفر على الرابط التالي: https://aawsat.com/%D8%A7%D984%D8%B9%D%84%D9%85-%D8%A7%D9%8%B9%D8%A7%D981-%84%D9%15-%D8%A3%D9-8A/5098181%8%B1%D8%A8%D98A-%86%D9%85%D9%8A%D9%84%D8%A8-%D9%%D8%B7%D8%A7%D98A-%D8%AA%D8%B9%D8%B2-%D8%AA%D8%B3%D8%81%D9%%D984-%84%D8%A7%D9%88%D8%A7-%D8%AE%D9%%B1%D8%A8%D98A-%84-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%81%D8%B5%D9%%D988%D8%A7%D8%AD%D8%AF%%D9

(18) متوفر على الرابط التالي: https://al-omana.net/news235561.html

(19) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قد ذكرت منتصف عام 2024م، متوفر على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/interview

والأمنية والمادية والمالية، ما أدَّى إلى محدودية التعليم، وارتفاع معدَّلات الأمِّية، وتفاقم دائرة الفقر. وأوضح التقرير أنَّ مِن أعظم أسباب تراجع التحاق الأطفال بالتعليم عوائق ناجمة عن السنوات الطويلة مِن الصراع المسلَّح الذي تسبَّب في حدوث تدهور اقتصادي جعل الآباء غير قادرين على تحمُّل تكاليف التعليم الخاصَّة بأبنائهم[20]

تغيير المناهج الدراسية:

قامت جماعة الحوثي في مناطق سيطرتها بتحريف وتفخيخ تلك المناهج وتجريفها من خلال تغيير محتواها وتحويله إلى محتوى مدمر لعقول النشء (دينيا ووطنيا واجتماعيا وثقافيا) وكان من نتائج تلك التغييُّرات المدخلة في المناهج الدراسية أنها فاقمت وضع التعليم بصورة أكبر وزادت في تمزيق النسيج الاجتماعي بصورة أكبر مما هو عليه عن طريق اذكاء النعرات الطائفية وتمجيد السلالية.

وقد فرضت جماعة الحوثي تغييرات أحادية الجانب على المناهج الدراسية في مناطق سيطرتها، بما يخدم مشروعها (السلالي- الطائفي) عبر دروس ومقررات في مناهج التعليم العام شملت مواد علوم القرآن والتربية الإسلامية واللغة العربية والتربية الوطنية والتاريخ، تغييرات كلها تعبّر فقط عن إيديولوجيا جماعة الحوثي والترويج لسياساتهم وفكرهم وقد قامت الجماعة باستخدام المدارس الخاصَّة والعامَّة، وبشكل واسع، لإقامة فعاليَّاتها الدينية والسياسية التي تخدم مشروعها حيث أدَّى كل ذلك إلى استمرار ضعف مخرجات التعليم[21].

(20) OTCH، Humanitarian Programme Cycle 2023 Issued December 2022، Humanitarian needs over view Yemen، at: https://2u.pw/xrDLzqj

(21) التغييرات التي طرأت على المناهج الدراسية في مناطق سيطرة الحوثيين (النسخة الأولى 2021م)، منصة صدق اليمنية، متوفر على الرابط التالي: https://www.mwatana.org/posts/education-day2024

البنية التحتية:

يعدُّ قطاع التعليم في اليمن مِن أكبر القطاعات الخدمية التي تعرَّضت للتدمير الجزئي أو الكلّي، خلال فترة الحرب الممتدة منذ أكثر من عشر سنوات، وفي تقرير البنك الدولي القُطري، الصادر في مايو 2023م، عن قطاع التعليم في اليمن والأضرار التي لحقت به جرَّاء النزاع المسلَّح، فإنَّ 3% مِن المدارس مدَّمر، و32% أصيب بتضرَّر جزئي، و61% غير متضرَّرة، و4% غير معلوم وضعها[22].

وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)2024/12 ان الصراع المستمر في اليمن أدى الى تضرر اكثر من (2426) مدرسة، مما أثر بشكل كبير على البيئة التعليمية للأطفال في البلاد[23].

جودة التعليم

في مؤشِّر جودة التعليم العالمي، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) لعام - 2023م، وكذلك 2024 اعتبرت اليمن خارج التصنيف، لافتقارها لمعايير الجودة في التعليم[24]. كما انها ظهرت في ذيل قائمة الدول في مؤشِّر "ليجا توم" للازدهار، ومكوِّناته الفرعية، للعام المنصرم وكان التعليم أحدها[25].

---

(22) متوفر على الرابط التالي: Yemen Country Economic Memorandum – 2022، at:
https://documents1.worldbank.org/curated/en/099050923091537357/pdf/P1782620 3eb7ac0030b5540af4456d0dd7c.pdf

(23) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)2024/12م، متوفر على الرابط التالي:
https://shorturl.at/fT3B5

(24) متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/WUrYAGy
https://en.royanews.tv/news/2880515-06-2021/

(25) متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/cRYGKUO The 2023 Legatum Prosperity Index، at:
كما يمكن الرجوع إلى: https://www.dhaman.net/wp-content/uploads/2022/06/Climate-E-2023.pdf https://2u.pw/6j9MEtx7

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى تدني جودة التعليم في اليمن وإخراجها من التصنيفات العالمية تدهور حالة المعلمين وعدم تلقِّيهم رواتبهم بشكل منتظم أو أي حوافز مستحقَّة أو زيادة في الرواتب خلال العشر السنوات الأخيرة، وقد أظهرت تقارير للعام 2024م، أنَّ اليمن في جميع المؤشِّرات التعليمية إمَّا صفر، أو لا يوجد تقدُّم، أو لا توجَّد بيانات الاتِّجاه[26].

ثانيًا: التعليم الجامعي:

وسيتم تناوله من خلال المؤشرات التالية:

الالتحاق بالتعليم الجامعي:

وفق المعلومات والبيانات الإحصائية الأولية التي تم الحصول عليها من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني – في الحكومية الشرعية بعدن، والذي شمل الجامعات والكليات الجامعية في القطاعين الحكومي والخاص حتى نهاية 2024م، فإن عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات كان كما هو موضح في الجدول التالي:[27]

(26) سجل أداء هدف التنمية المستدامة رقم 4 (تقرير مرحلي عن المعايير الوطنية)، وقد ظهر في التقرير بيانات وإحصاءات ثريَّة عن التعليم، تمَّ فيه تصنيف التقدُّم الذي أحرزته الدول، وشارك في التقرير إحصائيين محترفين مِن (152) دولة، متوفر على الرابط التالي:
885e-43f5-a5eb-f9263799a4be-https://unesdoc.unesco.org/search/967a64c1

(27) الجدول من إعداد الباحث وفق بيانات رسمية تم الحصول عليها من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني عدن – 2024م.

جدول رقم (23) إحصائية بعدد الطلبة المسجلين الجدد في الجامعات والكليات للعام الجامعي 2023-2024م

م	الجامعة	النوع	المحافظة	عدد المسجلين
1	جامعة تعز	حكومي	تعز	5500
2	جامعة حضرموت	حكومي	حضرموت	8043
3	جامعة سيئون	أهلي	حضرموت	3249
4	جامعة شبوة	حكومي	شبوة	1032
5	الجامعة الوطنية – تعز	أهلي	تعز	984
6	جامعة الجند للعلوم والتكنولوجيا	أهلي	تعز	906
7	جامعة العلوم والتكنولوجيا-عدن	أهلي	عدن	579
8	جامعة المهرة	حكومي	المهرة	572
9	جامعة السعيد	أهلي	تعز	558
10	كلية المجتمع التقنية -تعز	حكومي	تعز	557
11	جامعة العلوم والتكنولوجيا-حضرموت	أهلي	حضرموت	466
12	الجامعة الوطنية – عدن	أهلي	عدن	443
13	جامعة العلوم والتكنولوجيا – تعز	أهلي	تعز	412
14	جامعة العادل	أهلي	عدن	343
15	جامعة العرب	أهلي	حضرموت	324
16	جامعة خليج عدن الدولية	أهلي	عدن	285
17	جامعة العطاء للعلوم والتكنولوجيا	أهلي	تعز	263
18	جامعة الريان	أهلي	حضرموت	260
19	جامعة عدن الألمانية الدولية -عدن	أهلي	عدن	258
20	جامعة الرواد	أهلي	تعز	247
21	جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية - سيئون	أهلي	حضرموت	236
22	جامعة الريادة	أهلي	عدن	232
23	جامعة الحكمة – تعز	أهلي	تعز	230
24	جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية - عدن	أهلي	عدن	218
25	الجامعة الإسلامية العالمية	أهلي	لحج	169

26	جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية - شبوة	أهلي	شبوة	168
27	جامعة العلوم والتكنولوجيا -مأرب	أهلي	مأرب	140
28	الجامعة الوسطية الشرعية للعلوم الإسلامية والإنسانية	أهلي	حضرموت	133
29	جامعة الأوائل الحديثة	أهلي	حضرموت	133
30	جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية – المكلا	أهلي	حضرموت	94
31	الجامعة الحديثة للعلوم والتكنولوجيا	أهلي	تعز	78
32	جامعة أرخبيل سقطرى	حكومي	سقطرى	69
33	الجامعة اللبنانية الدولية	أهلي	عدن	55
34	جامعة ابن خلدون	أهلي	عدن	43
35	جامعة الأحقاف	أهلي	حضرموت	35
36	جامعة الايمان	أهلي	حضرموت	24
37	جامعة الامام الشافعي للعلوم الشرعية	أهلي	سيؤون	22
38	كلية ردفان للقران وعلومه	أهلي	لحج	12
إجمالي الطلاب في الجامعات الحكومية				**15773**
إجمالي الطلاب في الجامعات الأهلية				**11599**
الإجمالي العام				**27372**

يبين الجدول السابق عدد الطلاب المسجلين في الجامعات والكليات الواقعة في المحافظات التي تخضع للحكومة الشرعية (حكومي وأهلي) للعام الجامعي 2023م – 2024م عدد المسجلين والذي بلغ الإجمالي (2737) طالب وطالبة، حيث كانت أكبر نسبة التحاق في جامعة حضرموت المكلا حيث بلغ عدد المسجلين (8043) طالب وطالبة، وقد يعود ذلك إلى الاستقرار الذي يسود المحافظة، بينما جاءت في المرتبة الثانية في عدد المسجلين جامعة تعز بعدد (5500) طالب وطالب وهذي يعني أن تعز في تعافي أمني واجتماعي رغم وجودها على خط التماس مع المليشيات التابعة لجماعة الحوثي، وأقل نسبة التحاق كانت في كلية ردفان للقران وعلومه بمحافظة لحج بعدد ضئيل وقدره (12) والملفت أن جامعة إقليم سبأ لم تظهر ضمن إحصائية الوزارة التي

تم الحصول كما هو واضح في الجدول السابق، بينما ظهرت في إحصائية الوزارة في أعداد الطلاب المقيدين في الجامعات الحكومية لمرحلة البكالوريوس كما سياتي في الجدول اللاحق.

ومن خلال تحليل الجدول السابق رقم (6) والموضح فيه عدد الطلبة المسجلين في الجامعات والكليات الواقعة في نطاق الحكومة الشرعية للعام الجامعي 2023م _ 2024م ووفق البيانات التي حصل عليها الباحث من قطاع الشؤون التعليمية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي – عدن، يتضح الآتي:

حضرموت احتلت النسبة الأعلى بين عدد المسجلين في الجامعات والكليات الحكومية والأهلية بنسبة 47.7% وتأتي محافظة تعز في الترتيب الثاني بنسبة 35.6% ويبدو أن النسبة المرتفعة التي حصلت عليها محافظة حضرموت تعود لجملة من العوامل التي ساهمت في ارتفاع نسبة الإقبال على التعليم الجامعي ولعل من أهم تلك العوامل تنوع وندرة التخصصات العلمية التي أتاحتها جامعة حضرموت بالإضافة إلى عامل الدور الإيجابي الذي شكله تجار حضرموت في دعم الجامعة، ويمثل عامل الاستقرار واستباب الأمن في المحافظة واحد من العوامل التي تقف وراء زيادة إقبال الطلبة على الالتحاق بركب التعليم الجامعي بالمحافظة بشكل ملحوظ.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الجامعات الأهلية وفرت مساحة استيعاب كبيرة لخريجي الثانوية العامة في كل المحافظات وبنسبة وصلت إلى (42.4%) من إجمالي عدد المسجلين في مختلف الجامعات الحكومية والأهلية، وهي نسبة تشير إلى المساهمة الكبيرة التي يقوم بها القطاع الخاص في توفير فرص التعليم العالي للطلبة الخريجين، ومع ارتفاع النسبة المحددة أعلاه تزداد مسئولية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمختلف قطاعاتها وهيئاتها في العمل على ضمان جودة العملية التعليمية وتوفر الشروط والبيئة الجامعية في الجامعات الأهلية وتعزيز الرقابة للتأكد من توافر الشروط والمعايير القانونية، مع ضرورة توفر استراتيجية للتعليم العالي تلبي احتياجات سوق العمل اليمني ومتطلباته.

والإحصاءات تشير إلى الدور الكبير الذي ما زالت تقوم به الجامعات الحكومية في التعليم الجامعي واستقطاب خريجي الثانوية العامة، حيث يوضح الجدول أعلاه استيعاب الجامعات الحكومية لما نسبته (57.6%) من إجمالي الطلبة الملتحقين في ركب التعليم الجامعي.

ففي جامعة صنعاء 2024 كان الإقبال في التعليم الجامعي حسب تصريح رئيس الجامعة المعين من قبل جماعة الحوثي، فإن الجامعة تستقبل سنويا ما بين 17- 20 ألف طالب وطالبة، وأوضح أن عدد طلاب الجامعة المسجلين وصل إلى 85,000 طالب وطالبة نسبة كبيرة منهم هم طلبة النظام العام، وأشار أن الجامعة فتحت أكثر من 130 برنامج ماجستير ودكتوراه[28].

ونظرا لتدني الإقبال على التعليم الجامعي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، فقد تم تخفيض معدل القبول في الجامعات في معظم التخصصات النظرية والتطبيقية، فمثلا وصلت معدلات القبول بجامعة العلوم والتكنولوجيا بصنعاء إلى 55% وفي تخصص الطب والجراحة (78%)[29].

(28) https://www.26sep.net/index.php/newspaper/26interview/74911-26-251

(29) https://ust.edu.ye/ust1444/

جدول رقم (23) إحصائية بعدد الطلبة المقيدين في الجامعات الحكومية في المناطق التابعة للحكومة الشرعية للعام الجامعي 2023 - 2024 م

م	الجامعة	عدد الطلاب		عدد الطالبات		الإجمالي العام لعدد الطلبة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	الإجمالي
1	جامعة عدن	16560	70.59%	6901	29.41%	23461
2	جامعة تعز	19281	60.15%	12772	39.85%	32053
2	جامعة حضرموت	6809	55.28%	5508	44.72%	12317
3	جامعة سيئون	415	48.37%	443	51.63%	858
6	جامعة أبين	393	44.41%	492	55.59%	885
7	جامعة شبوة	1346	85.79%	223	14.21%	1569
8	جامعة لحج	610	57.28%	455	42.72%	1065
9	جامعة المهرة	577	41.39%	817	58.61%	1394
10	جامعة إقليم سبأ	12604	75.28%	4139	24.72%	16743
الإجمالي		**58595**	**64.86%**	**31750**	**35.14%**	**90345**

جدول رقم (24) إحصائية بعدد الطلبة الخريجين في الجامعات الحكومية في مناطق الحكومة الشرعية

م	الجامعة	عدد الطلاب		عدد الطالبات		الإجمالي العام لعدد الطلبة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	الإجمالي
1	جامعة عدن	2550	63.65%	1456	36.35%	4006
2	جامعة تعز	1449	65.24%	772	34.76%	2221
2	جامعة حضرموت	1358	50.77%	1317	49.23%	2675
3	جامعة سيئون	488	52.42%	443	47.58%	931
6	جامعة أبين	42	38.53%	67	61.47%	109
9	جامعة المهرة	91	39.39%	140	60.61%	231
10	جامعة إقليم سبأ	424	58.89%	296	41.11%	720
الإجمالي		**6402**	**58.77%**	**4491**	**41.23%**	**10893**

ضعف الإقبال على التسجيل في كليات التربية رغم شدة الاحتياج

منذ الانقلاب على الحكومة الشرعية هنالك ضعف شديد في التسجيل بجميع اقسام كليات التربية حتى وصل الأمر إلى اقفال عدد من الأقسام وكل ذلك يرجع لعدة أسباب منها:

إيقاف توظيف خريجي كليات التربية منذ عشر سنوات، وتشهد كلية التربية بجامعة عدن تدهورًا غير مسبوق في إقبال الطلاب على الالتحاق بأقسامها المختلفة، في مؤشر ينذر بأزمة خطيرة تهدد مستقبل التعليم في العاصمة المؤقتة عدن ومحافظات الجنوب عمومًا، وقد كانت الكلية قبل الحرب تستقطب أعدادًا كبيرة من الطلاب، حيث كان يضم كل قسم من أقسامها الـ 15 أكثر من 100 طالب وطالبة، في كل قسم، إلا أن الوضع الحالي بات مقلقًا، إذ لا يتجاوز عدد الطلاب الملتحقين بجميع الأقسام 90 طالبًا وطالبة.[30]

وأغلقت كلية التربية بجامعة شبوة ثلاثة أقسام دراسية بشكل نهائي، نتيجة ضعف الإقبال عليها، وقالت العمادة إن قرار إغلاق أقسام اللغة العربية، والتاريخ، والجغرافيا، جاء بعد انخفاض ملحوظ في أعداد الطلاب الملتحقين بهذه الأقسام خلال العامين الماضيين 2023-2024، حيث لم يتقدم أي طالب للتسجيل في تلك التخصصات، وعزت العمادة أسباب هذا الانخفاض إلى التجنيد العسكري، وتوقف التوظيف الحكومي، وازدياد صعوبة الحصول على وظيفة حكومية بعد التخرج، وأشارت أن تلك الأسباب أدت لفقدان الشباب الدافع لاستكمال دراستهم في تخصصات قد لا توفر لهم فرص عمل مناسبة، كما أن ازدياد ظاهرة الهجرة من اليمن، خاصة بين الشباب، بحثًا عن فرص أفضل للحياة والدراسة والعمل، دفعت إلى تناقص أعداد الطلاب بشكل عام، وأكدت العمادة أن إغلاق هذه الأقسام الدراسية يُمثل خسارة فادحة للتعليم في محافظة شبوة، ويُنذر بمستقبل قاتم للشباب، خاصةً في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها اليمن.[31]

(30) متوفر على الرابط التالي: https://www.alayyam.info/news/9Z8957DV-2Q7WYZ-9EEF

(31) متوفر على الرابط التالي: https://almahriah.net/local/37942

أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم:

وفيما يخص عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم والموفدين للدراسة في الخارج في الجامعات الحكومية التابعة للحكومة الشرعية، فإنه وفقا لإحصائية تم الحصول عليها من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- عدن حتى نهاية 2024م كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (25): يوضِّح عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكلِّيات الجامعية الحكومية 2023-2024 [32]

م	اسم الجامعة	معيد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	استاذ	موفد	الإجمالي بدون الموفدين
1	جامعة عدن	737	501	687	315	190	51	2430
2	جامعة تعز	542	35	243	193	81	156	1094
3	جامعة حضرموت	196	206	133	161	97	0	793
4	جامعة سيئون	54	30	31	21	14	0	150
5	جامعة ابين	144	72	94	17	14	25	341
6	جامعة لحج	99	134	156	56	41	24	486
7	جامعة شبوة	68	49	56	15	5	0	193
8	جامعة الحديدة	342	56	255	111	25	--	789
9	إقليم سبأ	35	23	119	24	1	54	229
10	المهرة	14	40	13	7	8	8	82
الإجمالي		**2182**	**1083**	**1655**	**889**	**467**		**6587**

(32) قطاع الشؤون التعليمية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي- عدن.

يلاحظ في الجدول السابق قلة أعداد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية الحكومية التابعة للحكومة الشرعية مقارنة بعدد الطلاب في الجامعات رغم العزوف عن الالتحاق بالتعليم الجامعي، وقد يعود ذلك لأسباب عده أولها ندرة التعيين خلال العشر السنوات الأخيرة بسبب الحرب والوضع الاقتصادي المتردي والفساد المستشري داخل الجامعات.

ومِن جهة أخرى، فإنَّ ما هو موجود من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، المذكورين في الجدول السابق، والذين يؤدُّون واجباتهم التدريسية، أقلُّ مِن ذلك بكثير، فهناك نزيف حاد في الكوادر الأكاديمية، إذ أنَّ كثيرًا مِن المبتعثين لا يعودون إلى اليمن، وبعض الأساتذة يحصلون على تفرُّغ، ولا يعودون بعد انتهاء التفرُّغ، ولا يتردد عن مغادرة الجامعات كل مَن توفَّرت له أي فرصة للهجرة، ومَن تبقَّى أصابه الجمود المهني، حيث بات البحث عن أعمال أخرى هدفًا يسبق هدف تطوير الأداء المهني، وذلك لسدِّ احتياجاتهم المعيشية، فالجامعات لم تعد توفُّر مرتبات أو مخصصات مالية تغطي نفقات الحياة اليومية لأعضاء هيئة التدريس، كما أن مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل خارج اليمن تكاد تكون شبه منعدمة، ما يحول دون تجديد وتحديث معارفهم وخبراتهم.

وبالنسبة لأعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي فقد تعذر الحصول عن اعداد رسمية نظرا لعدم التجاوب من قبل المسؤولين عن الإحصائيات أو البيانات في الجامعات أو في وزارة التعليم العالي التابعة للجماعة، مع العلم أن أعضاء هيئة التدريس في هذه المناطق يمثِّلون العدد الأكبر مِن أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجمهورية عمومًا.

ويعاني التعليم الجامعي في مناطق سيطرة الحوثي قلَّة وتناقص شديد في أعداد أعضاء هيئة التدريس مقارنة بعدد الجامعات، وكذلك مقارنة بأعداد الطلَّاب، كما هو الحال في مناطق الحكومة الشرعية، وربما اشد، خصوصًا منذ سيطرة الجماعة على مؤسسات الدولة في صنعاء وبقية المحافظات منذ عام 2014 وحتى نهاية 2024م.

ترتيب الجامعات اليمنية في التصنيفات العالمية للجامعات:

المقصود بتصنيف الجامعات هو قوائم بأسماء الجامعات مرتبة ترتيبا تنازليا، حيث يعتمد هذا الترتيب على مجموعة من المعايير والمؤشرات المختلفة، يعتبر تصنيف الجامعات من أبرز المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على جودة أداء الجامعة، وقدرتها على تعزيز مكانتها محليا وإقليميا ودوليا[33].

هناك كثير من التصنيفات العالمية للجامعات، تتباين هذه التصنيفات تبعا لأهدافها، وشمولية معاييرها، وسمعتها العالمية، وسوف نركز هنا على ترتيب الجامعات اليمنية ضمن بعض التصنيفات التي ظهرت فيها وهي:

• ترتيب الجامعات اليمنية ضمن تصنيف ويبومتركس (Webometrics)

هذا التصنيف يصدر عن المركز الوطني للبحوث بمدريد في إسبانيا، مرتين في السنة (يناير ويوليو) من كل عام، ويصنف الجامعات وفقاً لأنشطتها، وتميز ابحاثها المنشورة على الإنترنت، وكذلك وفقا لباحثيها وكوادرها، ويمكن اعتبار التصنيف مؤشراً لالتزام الجامعات بالاستفادة من الإنترنت لعرض ما لديها.

وبالنسبة للجامعات اليمنية في هذا التصنيف، فقد ظهرت 49 جامعة حكومية وأهلية في العام الماضي 2023م، وازداد عددها هذا العام إلى 53 جامعة حكومية وأهلية 2024م، والجدول التالي يبين ترتيب العشر الجامعات اليمنية الأولى ضمن هذا التصنيف خلال الفترة 2021-2024م:

(33) فتحية العلايا واخرون، واقع الجامعات اليمنية ضمن التصنيفات العالمية للجامعات وسُبل تطويرها، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، مجلد 3، عدد 3، 2024م، صفحة 183-209.

جدول رقم (15) يوضح ترتيب الجامعات اليمنية العشر الأولى ضمن تصنيف الويبومتركس (2021 - 2024م)[34]

الترتيب / الجامعة	2021م		يوليو 2022م		يوليو 2023م		يناير 2024م		يوليو 2024م		تغير الترتيب عالميا خلال الفترة
	محليا	عالميا	محليا	عالميا	محليا	عالميا	محليا	عالميا	محليا	عالميا	
صنعاء	1	4311	1	4271	2	3893	1	3562	1	3672	639
العلوم والتكنولوجيا	2	4395	2	4561	1	3698	3	4409	2	3864	531
تعز	3	5327	3	4842	3	4742	2	4279	3	4874	453
عدن	5	5991	5	5464	4	5085	--	--	4	4987	1003
ذمار	6	6084	8	5790	7	5362	6	4869	5	5313	771
حضرموت	7	6274	4	5028	5	5089	5	4747	6	5366	908
الحديدة	4	5811	7	5699	6	5303	4	4746	7	5706	105
اب	8	7376	6	5637	8	5525	7	5016	8	5724	1652
الرازي	10	13568	--	--	--	--	8	5377	9	6090	
البيضاء --		--	10	10923	10	9564	10	7615	--	--	
الملكة أروي	--	--	9	6888	--	--	9	5732	10	6630	
سبأ	--	--	--	--	9	9007	--	--	--	--	
تونتك	9	13188		--	--	--	--	--	--	--	

(34) الجدول من إعداد الباحث بالرجوع إلى عدة مصادر منها: - www.webometrics.info/en/aw/Yemen
أحمد القدسي واخرون، مرجع سابق https://taiz.edu.ye/DefaultDET.aspx?SUB_ID=141431
فتحية العلايا وآخرون، مرجع سابق.

يتضح من الجدول السابق أن سبع جامعات هي صنعاء والعلوم والتكنولوجيا وتعز وذمار وحضرموت والحديدة وإب حافظ على الظهور الدائم (خمس مرات) من بين العشر الجامعات الأولى على المستوى المحلي في هذا التصنيف خلال الفترة (2021-2024م)، بينما غابت جامعة عدن مرة واحدة (يناير 2024م)، وثلاث جامعات (الرازي- الملكة أروي - البيضاء) ظهرت ثلاث من خمس مرات من بين العشر الأولى، خلال نفس الفترة، وجامعتين (سبأ-توتنك) ظهرتا مرة واحدة من خمس مرات من بين العشر الأولى على المستوى المحلي خلال الفترة (2021م 2024-م).

ونلاحظ أيضا من الجدول السابق () تفاوتت مواقع ترتيب الجامعات اليمنية خلال السنوات (2021م - 2024م) في هذا التصنيف على المستوى المحلي فالمرتبة الأولى والثانية محليا في هذا التصنيف تسيطران عليهما جامعتي صنعاء، والعلوم والتكنولوجيا خلال الفترة (2021م - 2024م) ما عدا مرة واحدة أخذت جامعة تعز الترتيب الثاني (يناير 2024م)، وأيضا جامعة تعز تكاد تحتكر الترتيب الثالث (4 مرات من 5)، وجامعة عدن ما بين الترتيب الرابع والخامس (مرتين لكل منهما)، وجامعة الحديدة تتنقل ما بين الرابع والسادس والسابع، وجامعة إب تتنقل ما بين السادس والسابع والثامن، وجامعة الرازي تتنقل ما بين الثمن والتاسع والعاشر، وجامعة الملكة أروى تتنقل ما بين التاسع والعاشر، وجامعتي سبأ وتونتك ظهرتا مرة واحدة لكل منهما في الترتيب التاسع، كل ذلك حسب الترتيب المحلي من بين العشر الجامعات الأولى خلال الفترة (2021م 2024-م).

من الجدول السابق أيضا نلاحظ التحسن في ترتيب الجامعات اليمنية عالميا في هذا التصنيف خلال الفترة (2021م 2024-م) ما عدى جامعة الملكة أروي.

• ترتيب الجامعات اليمنية في التصنيف العربي للجامعات RU

يُنشر هذا التصنيف من قِبل مجلس التصنيف العربي للجامعات، المنبثق عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، واتحاد الجامعات العربية، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية، ويهدف هذا التصنيف إلى تحسين مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي.

صدر أول مرة عام 2023م وشمل 115 جامعة من 16 دولة عربية، ظهرت 12 جامعة يمنية، ثلاث حكومية فقط، وتسع جامعات أهلية، وحصلت جامعة تعز على المركز الأول يمنيا والترتيب 39 عربيا.

وفي هذا العام 2024م استكملت 180 جامعة من 16 دولة عربية، وظهرت في هذا التصنيف ١٧ جامعة يمنية منها ٦ جامعات حكومية، و١١ جامعة أهلية، حيث حصلت جامعة تعز على الترتيب الأول يمنيا والترتيب ١٩ عربيا، والجدول التالي يوضح ترتيب الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية محليا وعربيا مع مراتب التغير لكل جامعة محليا وعربيا في العامين 2023م و2024م.

الجدول رقم (16) يوضح ترتيب الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية محليا وعربيا مع مراتب التغير لكل جامعة محليا وعربيا في العامين 2023م و2024م[35].

م	الجامعة	2023م		2024م		مراتب التغيير	
		محليا	عربيا	محليا	عربيا	محليا	عربيا
1	تعز	1	39	1	19	صفر	20
2	العلوم والتكنولوجيا (عدن)	2	59	2	25	صفر	34
3	الرازي	12	109	3	51	9	58
4	صنعاء	--	--	4	53		
5	تونتك	5	87	5	86	صفر	1
6	ذمار	--	--	6	89		
7	عدن	--	--	7	96		
8	حضرموت	3	66	8	100	5-	44-
9	السعيد	6	96	9	103	3-	7-
10	الإماراتية	--	--	10	105		
11	سيئون	10	105	11	111	1-	6-
12	الملكة أروى	8	98	12	132	4-	34-
13	الحضارة	--	--	13	144		
14	أزال	11	107	14	156	3-	49-
15	الناصر	9	102	15	158	6-	56-
16	الريان	7	97	16	159	9-	62-
17	الاندلس	--	--	17	177		
18	العلوم والتكنولوجيا (صنعاء)	4	73	--	--		

(35) الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على موقع التصنيف على الرابطين: - https://aaru-ranking.univ=&sort=0 https://&86%85%D9%8A%D9%84%D9%azurewebsites.net/ranking?id=1&country=%D8%A7%D988%%87%D9%85%D9%84%D8%AC%D9%aaru-ranking.azurewebsites.net/ranking?id=10&country=%D8%A7%D98A%D8%A9&univ=&sort=0%86%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%D8%B1%D9

نلاحظ من الجدول السابق أن زيادة في عدد الجامعات التي ظهرت في هذا التصنيف من 12 جامعة عام 2023م (3 حكومية و9 أهلية) إلى 17 جامعة (6حكومية و11 أهلية) عام 2024م، بمعنى آخر مضاعفة الجامعات الحكومية مع زيادة صغيرة في الجامعات الأهلية، وأيضا نلاحظ أن الجامعات التي ظهرت عام 2023م حافظت على ظهورها عام 2024م ما عدى جامعة العلوم والتكنولوجيا (صنعاء).

ومن جهة أخرى نلاحظ تقدم في الترتيب المحلي لجامعة الرازي فقط، وثبات ثلاث جامعات (تعز- العلوم والتكنولوجيا عدن – تونتك) في نفس ترتيبها المحلي للعام الماضي، وتراجع لسبع جامعات (حضرموت- السعيد- سيئون- الملكة أروي- أزال- الناصر-الريان)، وعلى المستوى العربي تقدمت أربع جامعات يمنية هي الرازي (58 مرتبة)، والعلوم والتكنولوجيا عدن (34 مرتبة)، وتعز (20 مرتبة)، وتونتك مرتبة واحدة فقط، وتراجعت على المستوي العربي نفس السبع الجامعات التي تراجعت على المستوى المحلي.

خامسا البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي أحد الأدوار الأساسية للجامعات، والبعد الأساسي في التنمية المستدامة، وله الدور المهم في تطوُّر الدول، والأساس الذي يُقاس عليه مدى تقدُّم المجتمع وتطوُّره، وهناك علاقة قويَّة بين الإنتاج البحثي وتنمية المجتمع، ومِن الملاحظ أنَّ الإنتاج العلمي في الجامعات اليمنية منخفض، مِن خلال النظر إلى قلَّة الأبحاث المنشورة في المجلَّات العلمية المحكَّمة، ومحدودية المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية.

ولمعرفة دور الجامعات اليمنية في البحث العلمي 2024م فبالعودة إلى مؤشِّري البحث العلمي والإبداع والابتكار في التصنيف العربي للجامعات في دورته الأولى، حصلت الاثنا عشر جامعة اليمنية المشاركة على متوسِّط في مؤشِّر البحث العلمي مقداره 8% مقارنة بـ23% للجامعات العربية الداخلة في التصنيف، والتي بلغت (180) جامعة. وحصلت الجامعات اليمنية على 8% أيضًا في مؤشِّر الإبداع والابتكار، مقارنة بـ 19% للجامعات العربية الداخلة في التصنيف، ومِن ذلك يتَّضح أنَّ متوسِّط ما حصلت عليه الجامعات اليمنية متدني عن المستوى العربي ومدني جدا عن المستوى العالمي[36].

وقد حصلت جامعة تعز على 76،6 من 400 درجة في البحث العلمي، وفي الابتكار والابداع حصلت على 17،4 من 150 درجة، والجامعة الثانية جامعة العلوم والتكنلوجيا عدن حصلت في البحث العلمي على 67،2 من 400 درجة، وفي الابتكار والإبداع حصلت على 13،5 من 150 درجة، والثالثة جامعة الرازي حصلت في البحث العلمي على 52.5 من 400 درجة وفي الابتكار والإبداع حصلت على 14.9 والرابعة جامعة صنعاء حصلت في البحث العلمي على 41.8 من 400 درجة وفي الابتكار والابداع حصلت 28.1 [37].

وبالنسبة للمجلَّات المفهرسة اليمنية فقد بلغ عددها (9) مجلَّات، بنسبة 33%، وتتوزَّع ما بين مؤسَّسات حكومية وأهلية، بواقع (12) مجلَّة للجامعات الحكومية، وبنسبة 44%، مقابل (14) للجامعات الأهلية، وبنسبة 52%، ومجلة

(36)) قطاع التخطيط بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي- عدن-، مرجع سابق.

(37) https://aaru-ranking.azurewebsites.net/ranking?id=10&country=%D8%A7%D98A%D8%A9+%D8%88%D8%B1%D9%87%D9%85%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%A9&univ=&sort=0%86%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%%A7%D9

واحدة مشتركة بين مؤسَّستين حكومية وأهلية، وبنسبة 4%.

جدول رقم (17) المجلات العلمية اليمنية في معامل التأثير العربي

م	اسم المجلة	الجهة الصادرة عنها	معامل التأثير العربي	الترقيم الدولي
1	مجلة الدراسات الاجتماعية	جامعة العلوم والتكنولوجيا _ صنعاء	2.71	525x_2312
2	مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية	مركز جزيرة العرب للبحوث والتقييم _صنعاء	2.61	742x_2707
3	مجلة أبحاث	كلية التربية _ جامعة الحديدة _ الحديدة	2.52	107x_2710
4	المجلة الدولية لتطوير التفوق	جامعة العلوم والتكنولوجيا _ صنعاء	2.51	4563_2415
5	الآداب	كلية الآداب _جامعة ذمار _ذمار	2.33	2708_6216
6	مجلة منارات الامن	مركز بحوث الشرطة _ أكاديمية الشرطة _ صنعاء	2.21	2708_6216
7	مجلة جامعة عدن الالكترونية للعلوم الأساسية والتطبيقية	جامعة عدن _ عدن	2	0684_2708

وقد تصدَّرت جامعة العلوم والتكنولوجيا جميع الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية مِن حيث عدد المجلَّات المفهرسة، حيث تمَّ رصد خمس مجلَّات للجامعة، أي ما نسبته 18.5% مِن المجموع الكلِّي للمجلَّات اليمنية؛ ويليها جامعة عدن بواقع أربع مجلَّات، وبنسبة تقترب مِن 15%؛ ثمَّ جامعة ذمار بواقع ثلاث مجلَّات، وبنسبة 11%؛ يليها جامعة الأندلس بواقع مجلَّتين، وبنسبة تزيد عن 7%؛ ثمَّ بقيَّة الجامعات والمراكز بواقع مجلَّة واحدة لكلٍّ مِنها، وهي (صنعاء، تعز، القلم، الحديدة، حضرموت، سبأ، وأكاديمية الشرطة، الرازي، الحضارة، الريَّان، البيضاء، السعيد، مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، مركز أبحاث الشرطة)[38].

(38) مكانة المجلات العلمية اليمنية لدى معامل التأثير العربي ومعامل أرشيف العربي: دراسة تحليلية للفترة 2015م- 2022م، خليل الخطيب ومحمد مطهر، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2023م.

رؤية مستقبلية

ما يزال التعليم بمراحله المختلفة يعاني الكثير مِن المشاكل والتحدّيات المختلفة والمتنوّعة بسبب الحرب والانهيار الاقتصادي والانقسام في النظام التعليمي وتدهور البنية التحتية للمؤسسات التعليمية فضلا عن الوضع المعيشي السيئ للمعلمين والمشتغلين بالعملية التعليمية على امتداد محافظات اليمن، ففي التعليم العام تظهر التقارير والإحصاءات استمرار تزايد أعداد الطلّاب المتسرّبين مِن المدارس، واستمرار تدهور المعيشة بسبب انقطاع الرواتب عن المعلِّمين والمعلِّمات وضآلتها حتى إنها لا تكفي بأبسط متطلبات الحياة، وكذلك استمرار التغيير في المناهج الدراسية مِن قبل جماعة الحوثي في صنعاء، ما أدَّى إلى انهيار التعليم، وعليه فإنَّ الحاجة ملحَّة وفورية لإنقاذ التعليم، وتأهيل وتطوير البنى التحتية، وتطوير مهارات المعلِّمين وتحسين معيشتهم ولو بحدها الأدنى، لتحقيق تحسن في النظام التعليمي، لذلك يتطلَّب الأمر تعاون مشترك بين الحكومة والمنظَّمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص مِن أجل دعم وتطوير التعليم.

وفيما يخصُّ التعليم الجامعي يواجه الطلاب صعوبات في الحصول على التعليم العالي بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية، فقد انعكست ظروف الحرب على كل جوانب نظام التعليم العالي باليمن، ولعلّ ذلك يظهر بوضوح في انخفاض معدل التحاق الطلاب بالجامعات والذي بلغ في السنوات الأخيرة أرقامًا حرجة خاصة في الكليات الإنسانية، هذا الوضع السيئ يمتد لأعضاء هيئة التدريس سواء في مناطق سيطرة جماعة الحوثي؛ حيث يعمل غالبيتهم بدون مرتَّبات، ويعاني أعضاء هيئة التدريس في مناطق الحكومة الشرعية مِن ضعف مرتَّباتهم.

وفي مجال البحث العلمي اتضح أنه بشكل عام يواجه ضآلة في حجم البحوث ذات الجودة، التي تربط الدراسات العلمية بالتنمية، وكذلك نشر الأبحاث العلمية في المجلات المتميزة ونوعيتها والاتجاهات البحثية للجامعات اليمنية، لذلك فمن الأهمية بمكان والذي ينبغي التأكيد عليه أن تساهم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في إعداد برامج ودراسات تمس جوهر المشكلات المجتمعية، وتضع الحلول والمعالجات اللازمة التي ينتظرها لمجتمع.

ويبدو أنه مالم يتم معالجة حالة تردي وتدهور التعليم والبحث العلمي في اليمن فإنه قد يصل النظام التعليمي عامة لحالة الانهيار وهذا يتطلب تدخلا عاجلا من الجهات اليمنية المختصة والمؤسسات والمنظمات العربية والدولية الداعمة لتحقيق تحسينات حقيقية في المنظومة التعليمية والبحثية، وتوفير البيئة التعليمية المناسبة بما في ذلك وضع معالجات عاجلة لتحسين وضع المعلمين في المدارس وأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات ودعمهم وتمكينهم وتحفيزهم ماديا ومعنويا، وصولا لإنهاء الانقسام في وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي.

6

تحوُّلات الهُوِيَّة والمجتمع

مقدِّمة:

يتَّسم المجتمع اليمني بالتعدُّد تبعًا لتنوُّع تاريخه السياسي، وتضاريسه وبيئاته الجغرافية، بين الجبل والساحل والصحراء، ومناطق داخلية شبه معزولة، ومناطق مفتوحة شديدة الاتِّصال بالمؤثِّرات الخارجية[1]. وقد انعكس ذلك على محاولات بناء الدولة التي عرفتها اليمن قديمًا وحديثًا، والتي كانت وما زالت تصطدم بواقع سياسي واتِّجاهات فكرية ومصالح متغيِّرة ومتنافسة، تترك بصمات واضحة على التغيُّرات الاجتماعية وتحوُّلات الهوية[2].

وكاد اليمنيون أن يحسموا هذه الإشكالية، في مؤتمر الحوار الوطني، الذي عقد بصنعاء في 2013م/2014م، بمخرجات أقرَّت بالتنوُّع السكَّاني، واجتهدت في عملية ترتيب انصهارها في قالب وطني جامع، لكنَّهم اصطدموا حينها بتصعيد سياسي وعسكري ضدَّ قطاعات مِن الجيش اليمني ومؤسَّسات الدولة، ومناطق واسعة في شمال اليمن، وبلغ ذروته في 21 سبتمبر 2014م، بانقلاب جماعة الحوثي على السلطة الشرعية، وتعطيل مسار البناء وفقًا لمخرجات الحوار الوطني[3]. وهكذا شهدت اليمن صراعًا مسلَّحًا منذ عام 2014م، تشابك فيه النزاع المحلِّي مع الأطماع الإقليمية والدولية، وتنامت فيه أزمة إنسانية متعدِّدة الأوجه، ألقت بظلالها في تكريس التحوُّلات على مستوى الهوية والمجتمع. ويحاول هذا الفصل إلقاء نظرة على تفاعلاتها خلال عام 2024م.

---

(1) التطور التاريخي للهوية الوطنية اليمنية، د. صادق عبده قائد، وزارة الثقافة، صنعاء- اليمن، 2004م: ص90.

(2) إشكالية الهوية في اليمن ودورها في الصراعات، د. فضل الربيعي، مجلة العلوم الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد- العراق، العدد (36)، يوليو 2016م: ص-15 22.

(3) أزمة الهوية في اليمن وتداعياتها على مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي، د. عادل دشيلة، المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية، في: 2019/11/13م: ص-2 6، متوفر على الرابط التالي: https://asamcenter.com/1311201904/

أوَّلًا: الهوية الوطنية: معطيات الجغرافيا والاجتماع.. ومتغيِّرات الفكر والسياسة:

تعرَّف الهُويَّة بأنَّها مزيج مِن الخصائص الاجتماعية والثقافية، التي يتقاسمها الأفراد، في نطاق جغرافي ما[4]. وتتشكَّل الهُويَّة اليمنية مِن فسيفساء الجغرافيا والدين واللغة والتاريخ والتراث المشترك[5]. وقد شهد عام 2024م استمرارًا متصاعدًا لتنازع الهُويَّات المتعلِّقة بهوية الدولة الواحدة، وانبعاثها بعمقها الجغرافي والاجتماعي.

«الانتقالي» ونزعة الهوية الجنوبية:

رغم تمثيل «المجلس الانتقالي الجنوبي» في مجلس القيادة الرئاسي إلَّا أنَّ رئيسه، عيدروس الزبيدي، عادة ما يُهدِّد بالانسحاب مِن المجلس وإعلان دولة مستقلَّة في الجنوب، ويرفض انعقاد مجلس النوَّاب في عدن، ويُعيق ضمَّ وحداته العسكرية والأمنية إلى القوَّات الموحَّدة لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية[6].

ويُظهر «الانتقالي» توجُّهه الانفصالي علنًا، وبشكل صارخ، خلال اجتماعاته التنظيمية وفعاليَّاته الجماهيرية[7]، وفي المناسبات الوطنية، كذكرى ثورة 14 أكتوبر[8]، ويمنع الاحتفال بذكرى الوحدة اليمنية في 22 مايو[9]، ويجعل الأولى مؤطِّرة

---

(4) تعريف الهوية، محمد أبو حليف، موضوع نت، في: 2021/3/27م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/25ctI7o

(5) الهوية اليمنية.. المفهوم والتحديات، د. خالد عجلان، حكمة يمانية، في: 2023/2/3م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/Itg8rcP

(6) التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن للفترة سبتمبر 2023م- يوليو 2024م، مجلس الأمن الدولي، في: 2024/9/6م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/mZ2eae8A

(7) تنافس الحلفاء: دراسة سياسيات السعودية والإمارات في حضرموت، د. إسماعيل السهيلي، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: 2024/9/10م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/qzttHEh9

(8) أبناء حضرموت في مليونيه الهوية الجنوبية يجددون التمسك بالاستقلال واستعادة الدولة، موقع المجلس الانتقالي الجنوبي، في: 2024/10/14م، متوفر على الرابط التالي: https://stcaden.com/posts/27133

(9) الانتقالي يصدر إعلانًا فاجعًا بذكرى الوحدة، العربي نيوز، في: 2024/5/21م، متوفر على الرابط التالي: https://al-arabinews.com/news7746.html

للهوية الجنوبية، والثانية رمزًا لما يعتبره «الاحتلال الشمالي للجنوب»، ويرفض قيام أيَّ تكوين جنوبي سياسي أو اجتماعي آخر كي يظلَّ منفردًا بادِّعاء تمثيله الجنوب بجميع محافظاته[10]. كما أعلن رفضه في نوفمبر الماضي لإنشاء «التكتُّل الوطني للأحزاب والمكوِّنات السياسية»[11]، لأنَّه يرى في هذا التكتُّل تعبيرًا عن الهوية الجامعة للدولة اليمنية الواحدة.

ويُؤصِّل «الانتقالي» نزعته الانفصالية برفع العلم الشطري لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، التي ذابت شخصيَّتها الدولية مع شخصية الجمهورية العربية اليمنية، في وحدة اندماجية بدولة واحدة هي الجمهورية اليمنية، وذلك عام 1990م؛ وأيضًا يُؤصِّل «الانتقالي» نزعته الانفصالية بفرض نشيد مستحدث لمَا يُسمِّيه «الدولة الجنوبية»[12]، مع أنَّ النشيد الوطني الحالي للجمهورية هو ذاته نشيد دولة الشطر الجنوبي سابقًا. ويسعى «الانتقالي» لترسيخ الثقة بشرعية تمثيله للجنوب، مِن خلال تقديم نفسه شريكًا للمجتمع الدولي في محاربة «الإرهاب»، مستغلًّا عمليَّات الحوثيين في البحر الأحمر لترويج ذلك[13].

وعلى النقيض مِن «الانتقالي»، فإنَّ هناك عدَّة تكتُّلات جنوبية تقف إلى جانب الهُويَّة اليمنية الجامعة في إطار دولة اتِّحادية، ومِن أهمِّها الائتلاف الوطني الجنوبي، الذي يدعم المطالب الشعبية بتحقيق مبدأ الشراكة العادلة في كلِّ جغرافيا اليمن[14].

---

(10) تنافس الحلفاء دراسة سياسيات السعودية والإمارات في حضرموت، د. إسماعيل السهيلي، مرجع سابق: ص10.

(11) المجلس الانتقالي الجنوبي يصدر بيانًا بخصوص مخرجات ما سُمِّي «التكتل الوطني للأحزاب والمكونات السياسية»، موقع المجلس الانتقالي الجنوبي، في: 2024/11/5م، متوفر على الرابط التالي: https://stcaden.com/posts/27389

(12) برعاية الرئيس الزبيدي.. تخرج دفعة جديدة من كلية النفط والمعادن في شبوة، موقع المجلس الانتقالي الجنوبي، في: 2024/10/17م، متوفر على الرابط التالي: ttps://stcaden.com/posts/27196

(13) المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن يكثف جهوده لتحقيق اعتراف به على المستوى الدولي، جورجيو كافيرو، أمواج ميديا، في: 2024/8/31م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/X9JqQ15M

(14) اليمن «الائتلاف الوطني الجنوبي» يحذر من حالة التصدع داخل صفوف الشرعية، يمن شباب نت، في: 2024/8/13م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/ZiWi06Hq :

«جماعة الحوثي».. مفهوم خاصٌّ للهُويَّة الإيمانية:

مِن أهمِّ تحوُّلات الهويَّة في اليمن قيام جماعة الحوثي بتقديم مفهوم خاصٍّ للهُويَّة تسعى لصبغ المجتمع اليمني به، وهو «الهوية الإيمانية»، التي تُعرِّفها بأنَّها العودة إلى الأصول الدينية والثقافة القرآنية كإطار للهوية المجتمعية والسياسية، ويندرج تحتها مفهوم الدولة، بمعنى أوسع هو الأمَّة، فهي تقدِّم نفسها كحاملة لمشروع قرآني تنويري لإصلاح واقع الأمَّة، غير المرتبط بالجغرافيا، بل بنظريَّتها السياسية (الولاية). ومفهوم الدولة العصرية يتنافى مع تحقيق شرعيَّتها، لأنَّ الجماعة تحكم وفقًا لما تُسمِّيه «الاصطفاء الإلهي»، بحسب معتقدها الذي يجعل تداول الحكم حقًّا حصريًّا في «البطنين»، الحسن والحسين، ولدي علي بن أبي طالب، وذريَّتهما أبد الدهر، وتختزل جماعة الحوثي الهُويَّة الوطنية في إطار نظرية الولاية لديها، لذلك تعتبر النظام الإيراني امتدادًا لولاية الرسول محمَّد (صلَّى الله عليه وسلَّم)، ووصيه على بن أبي طالب[15]. وتعزِّز الجماعة ذلك الارتباط بإطار مفاهيمي آخر، هو «محور المقاومة» الذي تتزعَّمه إيران[16]. ولعلَّ ما يُعزِّز التبعية في هذه الهُويَّة الايمانية إقدام إيران على تعيين سفير لها في صنعاء، بشكل يخالف البرتوكول الدولي، إذ تتعامل مع جماعة غير معترف بها دوليًّا، منذ 2014م[17]، كرسالة واضحة بأنَّ الجماعة هي امتداد فكري وتنظيمي لإيران.

وكردِّ فعل على هذا التحوُّل في الهُويَّة اليمنية الذي تسعى له جماعة الحوثي ظهر تيَّار سُمِّي «الأقيال»[18]، الذي يسعى إلى التعبئة الاجتماعية باللجوء إلى التاريخ، ويتَّخذ مِن مفردة «الأقيال» مرتكزًا لمواجهة السلالية ومزاعم الاستعلاء والتسيُّد الهاشمي.

---

(15) مشروع الحوثيين في إحياء الامامة وتغيير الهوية.. قراءة سياسية في خمس وثائق حوثية، عبدالله الأمين، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: 2024/6/24م: ص-12 25، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/Y2VTXoNz

(16) هل ينجح عبدالملك في تقديم جماعته لقيادة المحور الإيراني؟، أشرف الفلاحي، عربي21، في: 2024/10/6م، متوفر على الرابط: https://arabi21.com/story/1631171

(17) سفير إيراني جديد لدى الحوثي بعد فراغ طويل، توفيق الشنواح، إندبندنت عربي، في: 2024/9/1م، متوفر على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/node/606937

(18) يعود ظهور فكرة الأقيال إلى ما قبل عام 2015م، في حديث للباحث مع أحد ناشطي المجتمع المدني، وتحديدًا في عام 2013م.

ويلاحظ أنَّ هذا التيَّار لا يجد قبولًا مِن الجماعات والحركات الإسلامية بصفة عامَّة؛ إذ يمجِّد تاريخ اليمن بثقافته قبل الإسلام؛ ويرى آخرون أنَّ «الأقيال» تعبير عن تخندق عنصري مضادٍ، يزيد مِن إشكاليَّات النسيج الاجتماعي اليمني[19].

الهويَّات المناطقية والقبلية:

ضمن مشهد مسار التحوُّلات الاجتماعية المرتبطة بالواقع السياسي والحقوقي انبعثت خلال عام 2024م الانتماءات المناطقية والولاءات القبلية تعبيرًا عن هويَّات في كينونتها الاجتماعية ووظيفتها السياسية، فقد ظهرت تكتُّلات تعبِّر عن نطاقاتها الجغرافيَّة عابرة التنظيمات السياسية، فبعد إنشاء «مجلس حضرموت الوطني»، في يونيو 2023م، تشكَّل في محافظة شبوة «مجلس شبوة الوطني»، في يناير 2024م، وفي أغسطس تشكَّل في مأرب «مؤتمر مأرب الجامع»، هذه المكوِّنات المناطقية تعبِّر في نطاقها عن هويَّتها ضمن الهويَّة الوطنية الجامعة، وتهدف إلى توحيد الصفِّ في مناطقها وفقًا لمرجعيَّات بناء الدولة، ومساندة لـ«التحالف العربي» الداعم للشرعية، وتطالب بتأكيد حقِّها في إدارة شئونها المحلِّية ومواردها، وحضورها في التسويات السياسية لبناء الدولة، وصنع القرار السياسي فيه[20]، كما تسعى التكوينات التهامية لتحقيق حضورها السياسي[21]، لشعورها بالتهميش السياسي والجغرافي[22].

---

(19) حركة أقيال اليمنية.. إحياء هوية أم عنصرية مضادة؟، ميساء شجاع الدين، العربي الجديد، في: 2024/11/15م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/ZDFTr0Is

(20) انظر: بيانات ووثائق الإشهار للمكونات:

- مكونات وشخصيات في حضرموت تعلن إنشاء مجلس حضرموت الوطني، صحيفة الرياض، في: 2024/6/2م، متوفر على الرابط التالي: https://alriyadh.com/2018751
- الإعلان عن تأسيس مجلس شبوة الوطني (بيان)، يني يمن، في: 2024/1/16م، متوفر على الرابط التالي: https://yeniyemen.net/p-264471
- مؤتمر مأرب الجامع يعلن قيادة رئاسته وأمانته العامة، بلقيس نت، في: 2024/11/18م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/gxucKkF9

(21) الحديدة.. إعلان عن تشكيل لجنة تحضيرية لإقامة مؤتمر جامع للمكونات التهامية، يمن شباب نت، في: 2024/11/24م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/8SYNebu8

(22) نقاشات هامة في عمَّان يقودها الحراك التهامي لحماية الثوابت الوطنية، يمن اتحادي، في: 2024/11/13م، متوفر على الرابط التالي: https://yemenetihadi.net/public/local/81685

ويطالب مكوِّن «مؤتمر حضرموت الجامع»، منذ يوليو 2024م، بأن يمنح أبناء حضرموت حقَّهم بالمشاركة في الإدارة المحلِّية وادارة مواردهم، ويسعى أن يكون الممثِّل السياسي لحضرموت في اتِّجاه تحقيق الحكم الذاتي[23]. وتزامن ذلك التصعيد مع إعلان رئيس مجلس القيادة الرئاسي، د. رشاد العليمي، في يوليو 2024م، اعتزامه القيام بزيارة محافظة حضرموت للمرَّة الثانية منذ تولِّيه منصبه في إبريل 2022م، حيث بادر «مؤتمر حضرموت الجامع» إلى إعلان رفضه للزيارة، لعدم وفاء الرئيس بوعوده التي أطلقها في زيارته الأولى في يونيو 2023م، بمنح حضرموت الإدارة الذاتية، وهدَّد المؤتمر -في بيان له- بفرض الأمر الواقع، وكثَّف ذلك بتحرُّك قبلي عبر «حلف قبائل حضرموت»، الذي أعلن رفضه الزيارة، مطالبًا بمنح أبناء حضرموت حقوقهم، والاعتراف بشرعيَّته في تمثيل حقوق حضرموت، ممهلًا الحكومة (48) ساعة، ما لم سيتمُّ فرض إجراءات السيطرة على الأرض والثروة، معزِّزًا ذلك بانتشار العشرات مِن مقاتلي القبائل[24].

وتحظي هذه التوجُّهات بدعم «المجلس الانتقالي الجنوبي»، الذي يُعلن منح حضرموت الحكم الذاتي في «إطار الدولة الجنوبية الفدرالية»[25]. ومِن جهة أخرى ذهبت الهبَّة الحضرمية الثانية إلى أنَّ جميع المكوِّنات الحضرمية فاقدة شرعيَّتها لتمثيل حضرموت، معتبرًا أنَّ «الانتقالي» وحده الحاضنة والممثِّل للجنوبيين[26]. وهذا مؤشِّر على انقسام النسيج الاجتماعي في إطار النطاقات الجغرافيَّة فيما يتَّصل بأهدافها وارتباطاتها سياسيًّا بمحاور الانقسام داخل إطراف الصراع.

---

(23) انظر: حول بيان 13 يوليو والأنشطة والفعاليات للمؤتمر حضرموت الجامع خلال الفترة يوليو-ديسمبر 2024م، مؤتمر حضرموت الجامع، متوفر على الرابط التالي:
https://www.facebook.com/hadhramoutich

(24) تصعيد ضد زيارة الرئيس العليمي لحضرموت.. تجاذبات سياسية حقوقية عنوانها نفط المسيلة، محمد الحضرمي، خيوط نت، في: 2024/8/4م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.khuyut.com/blog/alalimi-visiting-hadhramout

(25) اليمن: ما الذي لم يقله بيان لقاء الانتقالي في حضرموت؟، القدس العربي، في: 2024/8/26م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/SU3rPtzl

(26) الشيخ حسن الجابري.. يوجه رسالة لأبناء الجنوب والمجلس الانتقالي، موقع الهبة الحضرمية الثانية، في: 2024/12/12م، متوفر على الرابط التالي: https://www.facebook.com/share/v/18kPPshvUw/

ورافق هذه التحوُّلات في الهويَّة تحوُّلات اجتماعية وانبعاث للقبيلة كهويَّة وبنية تنظيمية، وتصاعدت أنشطتها إزاء الشأن العام، وتجاه أجهزة السلطة[27]، وفي تفاعلاتها البينية، وإن بشكل متفاوت ما بين مناطق سيطرة مجلس القيادة الرئاسي ومناطق سيطرة المجلس السياسي (التابع لجماعة الحوثي)، فعلى مستوى مناطق سيطرة مجلس القيادة الرئاسي برز إلى العلن تنامي نشاط التكوينات القبلية بمفاعيل سياسية، تلتحف بهويَّتها الجغرافية والاجتماعية، وتتباين في توجُّهاتها إزاء القضايا الجغرافية والوطنية، في تأكيد لحجم الانقسامات العميقة في بنية نسيج المجتمع، والتنافس المحموم بين الأطراف السياسية في جذب الولاءات القبلية وتوظيفها.

ففي محافظة شبوة، برزت أحلاف قبلية متشابهة في الأسماء، ومتباينة في التوجُّهات، وفي مقدِّمتها «حلف أبناء قبائل شبوة»[28]، الذي لا ينسجم في وجوده مع «حلف قبائل شبوة»، الموالي لـ«الانتقالي»، وكلًّا مِنهما يرى في الآخر مصدرًا لتمزيق النسيج الاجتماعي[29]؛ وتشهد المحافظة جولات مِن الصراعات القبلية المسلَّحة بين بعض القبائل[30].

وفي محافظة حضرموت تنشط الأحلاف والتكوينات القبلية، وفي مقدِّمتها «حلف قبائل حضرموت»، الذي يرأسه وكيل محافظة حضرموت، عمرو بن حبريش، وذلك إلى جانب رئاسته لـ«مؤتمر حضرموت الجامع»، ويتبنَّى الحلف المواقف والتحرُّكات التصعيدية، وتجييش قطاعات واسعة مِن المجتمع قبليًّا في مواجهة السلطة المحلِّية في المحافظة، ومجلس القيادة الرئاسي، منذ يوليو 2024م، بإعلان مطالب تتَّصل

---

(27) دراسة لعلاقة القبيلة اليمنية بالتعددية السياسية والحزبية.. الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي، محمد محسن الظاهري، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر، 2004م: ص150.

(28) الإعلان عن تشكيل حلف أبناء وقبائل شبوة في مؤشر على تصاعد حد الاستقطاب جنوبي اليمن، يمن فيوتشر، في: 2023/7/11م، متوفر على الرابط التالي: https://yemenfuture.net/news/15483

(29) حلف قبائل شبوة يصدر بيانًا حول مستجدات الأوضاع في شبوة، عدن الغد، في: 2024/10/17م، متوفر على الرابط التالي: https://adengad.net/news/761794

(30) ترصد بعض التقارير انخراط أكثر مِن (11) قبيلة في إحداث عنف بينية تستند إلى ثارات قديمة. انظر: الانتقالي يغرق محافظة شبوة بالانفلات الأمني والثارات القبلية، المهرية نت، في: 2024/7/9م، متوفر على الرابط التالي: https://almahriah.net/reports/39405

بالشراكة في الإدارة المحلِّية وإدارة الموارد، ومنح حضرموت الحكم الذاتي[31].

وفي أقصى شرقي اليمن، بمحافظة المهرة، تستمرُّ لجنة الاعتصامات بوجهتها القبلية، بقيادة الشيخ على الحريزي، في تقديم نفسها كحامية للركن الشرقي للبلاد، ضدَّ ما تسمِّيه «الاحتلال السعودي- الإماراتي»، الساعي لطمس هويَّة وكيان الدولة اليمنية. وتستنفر القبائل المهرية في تصعيد مستمرٍّ، لرفض بناء تشكيلات عسكرية تتبع دول «التحالف العربي» في المحافظة[32]. وترتبط قيادة لجنة الاعتصامات بعلاقات مع سلطنة عُمان، ضمن توازنات ومواجهات سياسات دولتي «التحالف العربي»، في اليمن. ويبرز أيضًا في المحافظة المجلس العام لأبناء محافظتي المهرة وسقطرى، والذي يرأسه محمَّد عبدالله آل عفرار، والذي يعلِن عن دفاعه عن هويَّته اليمنية، ويُطالب بإقليم مستقلٍّ للمحافظتين على حدود 1967م، وهي حدود السلطنة العفرية في إطار الدولة اليمنية الجامعة[33]. ويعيش هذان التكتُّلان مواجهة مع محاولة «الانتقالي» السيطرة على المحافظة.

وفي محافظة أبين، يرتفع صوت التوجُّهات القبلية لأبناء المحافظة بالمطالبة بالتمثيل العادل في السلطة والثروة، جرَّاء التهميش الممنهج تجاههم -بحسب مطالبهم، خاصَّة مِن قبل «الانتقالي»، الشريك في مجلس القيادة الرئاسي[34].

وتواجه البنية القبلية في محافظة سقطرى، الكائنة في المحيط الهندي، عمليَّات لتغيير هويَّتها الاجتماعية مِن قبل السلطة المحلِّية الموالية لـ«الانتقالي»، وذلك بصدور

---

(31) انظر: نشاط حلف قبائل حضرموت منذ يوليو- ديسمبر 2024م، حلف قبائل حضرموت، متوفر على الرابط التالي: https://www.facebook.com/Hadramout.Confederacy

(32) اعتصام المهرة.. ست سنوات من النضال ضد الاحتلال الجديد، المهرية نت، في: 2024/6/25م، متوفر على الرابط التالي: https://almahriah.net/reports/39020

(33) رئيس المجلس العام لأبناء المهرة محمد عبدالله آل عفرار: هدفنا تحقيق إقليم على حدود 1967م في إطار الجمهورية اليمنية، صحيفة القدس العربي، في: 2023/2/10م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/tFU37W57

(34) قبائل أبين تعقد اجتماعًا موسعًا في عدن تنديدًا بإقصاء أبناء المحافظة والاختطافات التي تطالهم، الموقع بوست، في: 2024/6/28م، متوفر على الرابط التالي: https://mail.almawqeapost.net/news/99164

قرارات، في يوليو 2024م، استهدفت إعادة هيكلة تنظيم المشيخة. وقد أفضى ذلك إلى حراك قبلي يرفض هذه الإجراءات التي تستهدف تفكيك التركيبة الاجتماعية، وإثارة الصراعات داخل النسيج الاجتماعي، مؤكِّدًا على تمسُّكه بالنظام القبلي القائم في المحافظة[35].

ولا تُستثنى محافظة مأرب مِن مفاعيل النشاط القبلي مُتعدِّد التوجُّهات، ما بين اتِّجاه متأزِّم في علاقته مع السلطة المحلِّية بالمحافظة، كما حدث حين تمَّ إعلان رفع الزيادة السعرية للمشتقَّات النفطية، أواخر العام 2023م؛ واتِّجاه داعم ومؤازر للسلطة المحلِّية ولمؤسَّسات الدولة في القيام بواجباتها في تحقيق الأمن[36]. وتأكيدًا لحضور مأرب في التوازنات السياسية على مستوى مسار إعادة بناء الدولة، كان للحراك القبلي دور في إشهار «مؤتمر مأرب الجامع». وتطفو إلى السطح بين فينة وأخرى مواجهات مسلَّحة ومحدودة بين بعض القبائل في مناطق مأرب[37].

وعلى مستوى سيطرة المجلس السياسي الأعلى، التابع لجماعة الحوثي، شهد عام 2024م تحوُّلات في طبيعة العلاقة ما بين جماعة الحوثي والبنية القبلية، واتَّسعت الصراعات ذات الهويَّة القبلية في مواجهة الأجهزة الحوثية، وبلغت أن تكون مواجهات مسلَّحة كما في البيضاء[38]، وما بين عناصر الأجهزة الحوثية فيما بينها، عبر توظيف الانتماء القبلي في تصفية حساباتها في عمران والحديدة وماوية في تعز[39]، وبتوظيف الصراعات والنزاعات القبلية والعائلية للنيل ممَّن يخالف توجُّهات سلطة الحوثيين في

(35) قبائل سقطرى تواصل تحركها ضد محاولات تفكيك التركيبة المجتمعية لأبناء الأرخبيل، يمن إيكو، في: 2024/7/28م، متوفر على الرابط التالي: https://yemeneco.org/archives/86552

(36) مأرب.. قبائل عبيدة والوادي تعلن رفضها للأعمال التخريبية (وثيقة)، المهرية نت، في: 2024/2/9م، متوفر على الرابط التالي: https://almahriah.net/local/35659

(37) اشتباكات قبلية عنيفة في وادي عبيدة بمحافظة مأرب، يني يمن، في: 2024/9/21م، متوفر على الرابط التالي: https://yeniyemen.net/p-274591

(38) قتلى وجرحى في مواجهات عنيفة بين القبائل ومليشيات الحوثي بمحافظة البيضاء، يني يمن، في: 2024/8/7م، متوفر على الرابط التالي: https://yeniyemen.net/p-273646

(39) معارك الجبهة الداخلية.. نار تحرق ميلشيات الحوثي باليمن، العين الإخبارية، في: 2024/5/13م، متوفر على الرابط التالي: https://al.ain.com/article/yemen-hothis-fire

محافظات صنعاء وإب والجوف[40]، وللاستفادة مِن الصراعات لكسب المال وتفكيك البنية القبلية الاجتماعية وإضعاف روابطها[41].

وتتبلور بعض التوجُّهات القبلية في شكل تجمُّعات ومواقف ترفض مخرجات الأجهزة التنفيذية والقضائية، في قضايا تخصُّ أبناء المناطق القبلية، مثل اعتصام قبائل الحداء[42]، وقبائل إب[43]، ومواقف قبائل عنس مِن قرار رئيس المجلس السياسي بالعفو عن قاتل أحد أبناء قبيلتهم، رغم صدور حكم باتٍّ بإعدام الجاني مؤيَّدٍ مِن أعلى درجة قضائية[44].

ثانيًا: الهوية الثقافية.. تقويض الداخل وتجريف الخارج:

تعرَّف الهُويَّة الثقافية بأنَّها نظام مِن القيم والتصوُّرات التي يتميَّز بها مجتمع ما تبعًا لخصوصيَّاته التاريخية والحضارية(٤٥)، وتخضع الهُويَّة الثقافية للمجتمع اليمني لعملية تقويض وتجريف لعناصر تكوينها الفكري والمادي بشكل مستمرٍّ، منذ انقلاب سبتمبر 2014م، مِن قبل أطراف الصراع والتدخُّلات الخارجية القائمة فيه؛ إذ تستمرُّ عملية تطييف المجتمع مِن قبل جماعة الحوثي في مناطق سيطرتها، وذلك عبر تكريس منهجها الفكري الاعتقادي كوعاء ثقافي للمجتمع، لتعزيز روابط الانتماء

(40) سكان إب اليمنية يرفضون تأجيج الحوثي للنزاعات القبلية، صحيفة الشرق الأوسط، في: 2024/12/18م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/oE7n9DHG

(41) انقلابيو اليمن يشعلون مزيدًا من الصراعات القبلية، صحيفة الشرق الأوسط، في: 2024/11/4م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/nFHFVu6M

(42) صنعاء.. قبائل الحدأ ترفع اعتصامها المسلح من أمام معسكر الصيانة، العاصمة أونلاين، في: 2024/3/12م، متوفر على الرابط التالي: https://alasimahonline.com/sanaa/18042

(43) قبائل إب تصعد في قضية الشيخ صادق أبو شعر وتهدد بتنفيذ القصاص بالقوة، مأرب برس، في: 2024/12/9م، متوفر على الرابط التالي: https://marebpress.net/news_details.php?sid=208160

(44) قبائل عنس تمهل جماعة الحوثي 48 ساعة لإلغاء قرارها بالعفو عن قاتل أحد أبنائها، شيروان المهرة، في: 2024/12/19م، متوفر على الرابط التالي: https://sherwinalmahra.com/23901

(45) الهوية الثقافية وتحديات العولمة، جمال نصار، مركز الجزيرة للدراسات، في: 2015/1/28م، متوفر على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/01/20151289524371594 8.html

الوجداني والفكري بنظرية «الولاية»، وبأنَّهم قرناء القرآن، وبتشويه المرجعيَّات المذهبية الأخرى[46]، وعناصر الثقافة التاريخية للمجتمع اليمني، مسخِّرة في ذلك كلَّ إمكاناتها وإستراتيجيَّاتها للسيطرة وتطويع المجتمع بشكل عام، وتنشئة جيل متشرِّب لفكرها ومتشبِّع بنظريَّتها الثقافية السياسية.

لذا ينصرف جلُّ اهتمام جماعة الحوثي نحو مؤسَّسات التنشئة الاجتماعية، لتوطين قيمها الثقافية الطائفية[47]؛ وبشكل أكبر في مؤسَّسات التعليم بمراحله، وذلك مِن خلال تغيير المناهج الدراسية، والدورات الثقافية، وفتح المراكز الثقافية، وإقامة الفعاليَّات الخاصَّة بها، وفرض حصص الإرشاد التربوي في المدارس والجامعات[48]، وتغيير أسماء المدارس بأسماء شخصيَّات قيادية وفكرية وعسكرية تابعه لها، بل ومِن خارج سياق الجغرافيا اليمنية[49]، وتنظيم الدورات الثقافية لموظَّفي الجهاز المؤسَّسي المدني والعسكري، والحرص على تنظيم الاحتفالات بيوم «الولاية»، في شهر ذي الحجَّة مِن كلِّ عام، والاحتفالات بذكرى مولد واستشهاد رموزها العقائدية، وتمجيد يوم 21 سبتمبر 2014م، وتقديمه باعتباره يومًا للعزَّة والكرامة والمجد لليمنيين، وتقزيم رمزية ومرجعية ثورة 26 سبتمبر 1962م، والتي قامت ضدَّ النظام الإمامي الكهنوتي في الشمال.

وفي مقابل هذه السياسات اتَّسعت مساحة رفض المشروع الحوثي، وتمَّ التعبير عن ذلك بالمظاهر الاحتفالية الشعبية، بذكرى الثانية والخمسين لثورة 26 سبتمبر 1962م، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وفي المحافظات التي تحت سيطرة الجماعة؛ وتمَّ رفع الأعلام على المنازل وإشعال الشعلة الرمزية في الساحات وقمم الجبال[50].

---

(46) مشروع الحوثيين في إحياء الإمامة وتغيير الهوية.. قراءة سياسية في خمس وثائق حوثية، عبدالله الأمين، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق: ص26.

(47) التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن للفترة سبتمبر 2023م- يوليو 2024م، مجلس الأمن الدولي، مرجع سابق: ص11، 46.

(48) كيف يجري تقويض الهوية اليمنية، على عبدالجواد، مجلة المجتمع، في: 2024/6/30م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/xP1BaU3R

(49) تغيير أسماء مدارس يمنية إلى أخرى طائفية، صحيفة الشرق الأوسط، في: 2024/12/7م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/VD2WzGHD

(50) دلالات الاحتفاء الشعبي الواسع بذكرى ثورة الـ26 من سبتمبر، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: 2024/9/27م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/x6YLDOqE

وعلى مستوى مناطق سيطرة مجلس القيادة الرئاسي، يستمرُّ المجلس الانتقالي الجنوبي في توطين هويَّة ثقافية سياسية موجَّهة نحو المجتمع في أغلب تلك المحافظات، تعمد إلى سلخ روابط الانتماء الوطني الجامع، وتتلخَّص في العمل على تعديل المناهج التعليمية، وتعميم النشيد الوطني الجنوبي المستحدث، ومنع تنظيم احتفالات ذكرى عيد الوحدة اليمنية 22 مايو 1990م، ومنع تنظيم احتفالات ذكرى عيد ثورة 26 سبتمبر 1962م[51].

وتنبري تعز، بمؤسَّساتها الحكومية وغير الحكومية، ومحافظة مأرب، والجاليات اليمنية في الخارج، بتنظيم الاحتفال بأعياد الثورة اليمنية: 26 سبتمبر 1962م، و14 أكتوبر 1963م[52]، والوحدة اليمنية 22 مايو 1990م.

ويتعرَّض الموروث اليمني الثقافي التاريخي الاجتماعي باستمرار لعملية التجريف، ومِن ذلك تهريب الآثار، والاتجار بها، فقد رُصِدت مئات القطع الأثرية اليمنية معروضة للبيع في مزادات عالمية[53]. وتعاني محافظة سقطرى مِن عمليّات طمس لهويَّتها الثقافية اليمنية، مِن خلال اختيار فرق فنِّية مِن خارجها للمشاركة في مهرجان زايد بالإمارات، ومِن سعي هذه الأخيرة إلى فرض موروثها على الهويَّة الثقافية السقطرية، عبر تنظيم فعاليَّات (مهرجان الهجن)، وتغيير عادات الزواج، وشكل اللبس السقطري، وتنظيم برامج عن تاريخ الإمارات لصغار السنِّ عبر مدرِّسين أجانب، والعبث بالمعالم الأثرية والحيوية[54].

(51) الانتقالي يصدر تعميمًا بمنع الاحتفالات بذكرى 26 سبتمبر في عدن، الجنوب اليوم، في: 2024/9/23م، متوفر على الرابط التالي: https://www.aljanoobalyoum.net/85074

(52) دلالات الاحتفاء الشعبي الواسع بذكرى ثورة الـ26 مِن سبتمبر، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق.

(53) التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن للفترة سبتمبر 2023م- يوليو 2024م، مجلس الأمن الدولي، مرجع سابق: ص37.

(54) سقطرى.. مواطنون يحذرون من استمرار الإمارات في تجريف الهوية السقطرية، عدن نيوز، في: 2024/11/19م، متوفر على الرابط التالي: https://adennews.net/152468

ثالثًا: الحراك الاجتماعي الطبقي والمكاني:

تتجلَّي تحوُّلات الحراك الاجتماعي الطبقي والمكاني خلال عام 2024م في:

1- اتِّساع مظاهر الهيكلة الطبقية للمجتمع:

تسعى جماعة الحوثي إلى تسييد الإثنية العرقية ضمن هويَّة بنية المجتمع، طبقًا لمقولاتها في التمييز السلالي، بوصفها مِن «آل البيت»، المنسوب للرسول (صلَّى الله عليه وسلَّم)، ومِن ذرِّية علي بن أبي طالب، لتكريس نظريَّتها السياسية[55]، فامتدَّ الأمر إلى الاحتكار الوظيفي والقيادي للمؤسَّسات التابعة للسلطة التنفيذية والقضائية. ولعلَّ التشكيل الحكومي، في أغسطس 2024م، يؤكِّد ذلك التمييز السلالي، فثلثا أعضاء التشكيلة الوزارية تنتمي لسلالة زعيم الجماعة[56]، وكذلك تعيين معظم القضاة في مجلس القضاء الأعلى، وفي المحاكم بمختلف درجاتها[57]، مِن ذات السلالة[58]. وهذا بدوره يعمِّق الفروق الطبقية، ويضع هويَّة وبنية المجتمع في خارطة التمييز لصالح جماعة تميِّز نفسها، إثنيًّا واعتقاديًّا ووجوديًّا.

ومِن مظاهر الطبقية الاجتماعية اتِّساع مساحة الفقر الاقتصادي متعدِّد الأبعاد، في بلد يقع ضمن مؤشِّرات الفقر، منذ ما قبل عام 2014م، إذ كان يُصنَّف في المرتبة (138) ضمن مؤشِّرات الفقر المدقع. وبعد الصراع اتَّسعت المشكلة الاقتصادية، حيث انخفض نصيب الفرد حتَّى بداية عام 2024م مِن الناتج المحلِّي بمقدار 54%. وبحسب التقارير الدولية خلال العام 2024م تدهورت سبل العيش

---

(55) مشروع الحوثيين في إحياء الإمامة وتغيير الهوية.. قراءة سياسية في خمس وثائق حوثية، عبدالله الأمين، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق: ص-15 20.

(56) تغييرات الحوثي الجذرية.. توسيع نفوذ وإقصاء للشركاء، صحيفة الشرق الأوسط، في: 2024/8/13م، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/wfq0f

(57) رئيس وأعضاء مجلس القضاء يؤدون اليمين القانونية، الإعلام الأمني اليمني (حوثي)، في: 2024/9/17م، متوفر على الرابط التالي: https://smc.gov.ye/archives/57259

(58) صدور قرار رئيس مجلس القضاء بنقل عدد من القضاة، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) الخاضعة لسلطة الحوثيين، في: 2024/10/16م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.saba.ye/ar/news3384359.htm

الأكثر مِن 54% مِن السكَّان[59]، وصار عدد اليمنيين المحتاجين للمساعدة الغذائية، ويعيشون حالة انعدام غذائي، يتراوح ما بين (17-18.2) مليون شخص، أي حوالي ثلثي سكَّان اليمن[60].

وتزداد الفجوة مع تنامي شبح الإفلاس لأصحاب المتاجر الصغيرة والمتوسِّطة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية[61]، وفي مناطق سيطرة جماعة الحوثي، بسبب هجرة رؤوس الأموال وتدهور الاقتصاد وتراجع القدرة الشرائية للمواطن[62].

2- حركة النزوح السكاني:

تعدُّ فئة النازحين مِن أشدِّ الفئات معاناة، لفقدان الانتماء والهويَّة التي تربطهم بمجتمعهم الأصلي، وصعوبة التكيُّف مع المجتمع الجديد، وانفكاك الروابط الأسرية والتفاعلات الاجتماعية المنسجمة، وانعدام الأمن والاستقرار لمخاطر العنف والاستغلال والتمييز في بيئتهم الجديدة، وصعوبة الحصول على الخدمات وفرص العمل[63].

وتُظهِر مؤشِّرات حركة النزوح الاجتماعي، خلال عام 2024م، أنَّ عدد الأسر النازحة بلغ (69,935) أسرة، مِن (20) محافظة، داخل المحافظات نفسها أو إلى محافظات أخرى. و93.8% مِن الأسر نزحت بسبب كوارث المناخ ومتغيِّراته، وباقي

(59) تقرير مؤشرات قياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن، البرنامج الإنمائي في الأمم المتحدة، في: 2024/2/26م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/qyas-alfqr-mtdd-alabad-fy-alymn

(60) تحذيرات دولية: ملايين اليمنيين مهددون بخطر المجاعة في اليمن 2024م، صحيفة الشرق الأوسط، في: 2024/1/17م، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/c6mluz

(61) شبح الإفلاس يهدد أصحاب المحلات الصغيرة والمتوسطة مع موجة إغلاق المحلات التجارية في عدن، الصباح اليمني، في: 2024/12/12م، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/asx8i/

(62) أغلقت الكثير من المحلات المعروفة في صنعاء، وفي أكبر شوارعها التجارية، والأمر مرشح للمزيد.

(63) التأثيرات الاجتماعية للنزوح، عمون نت، في: 2023/6/17م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.ammonnews.net/article/733126

الأسر بسبب الصراع الدائر في البلاد وتداعياته[64]، والظروف الاقتصادية والخدمية، والقضايا الاجتماعية[65]، وفي مقدِّمتها قضايا الثأر.

جدول (18): يوضِّح حركة النزوح الجديد للأسر، للفترة يناير- أكتوبر 2024م[66]:

الشهر	عدد الأسر
يناير	339
فبراير	293
مارس	237
إبريل	228
مايو	328
يونيو	161
يوليو	296
أغسطس	380
سبتمبر	424
أكتوبر	263
الإجمالي	**2,949 أسرة**

وتشهد حركة النزوح للأسر عدم استقرار في أماكن النزوح[67]، لعدم توفُّر مساكن رسمية لبعض النازحين، وعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم اليومية مِن الغذاء،

(64) الأمم المتحدة: نزوح 489 ألف شخص باليمن منذ مطلع العام، سكوب24، في: 2024/10/2م، متوفر على الرابط التالي: https://www.scope24.net/ar/south-news./11654.html

(65) انظر: تقارير مستجدات الأزمة الإنسانية والأشخاص المنتقلين في اليمن وذلك للفترة يناير- سبتمبر 2024م، على موقع المنظمة الدولية للهجرة على الرابط التالي: https://yemen.iom.int

(66) انظر: تقارير مستجدات الأزمة الإنسانية والأشخاص المنتقلين في اليمن، وذلك للفترة يناير- أكتوبر 2024م، على موقع المنظمة الدولية للهجرة على الرابط التالي: https://yemen.iom.int

(67) انظر حول مؤشرات عدم الاستقرار للأسر النازحة تقرير تتبع النزوح والمغادرة بمحافظة مأرب- سبتمبر 2024م، الوحدة التنفيذية لإدارة مجتمعات النازحين، متوفر على الرابط التالي: https://www.exu-marib.com/displacement-tracking/

ولعدم توفُّر الوثائق المدنية لدى البعض[68]، إضافة إلى صعوبات الاندماج الاجتماعي ضمن أنماط القيم المحلِّية للمجتمعات المضيفة.

3- الهجرة واللجوء إلى الخارج:

وتؤكِّد مصادر حكومية أنَّ عدد المغتربين اليمنين تنامى بفعل الصراع الدائر في البلاد، وتجاوز (7) مليون مغترب، يتوزَّعون في دول الخليج العربي والأردن ومصر والسودان، وبعض الدول الافريقية، والإسلامية في آسيا ومِنها تركيا، وفي أوربَّا وأمريكا، ويتمُّ التعامل معهم كمغتربين أكثر مِن كون بعضهم في حالة اللجوء.

ويواجه اليمني في بلد الاغتراب تشتُّتًا بين معاناة نفسية للاغتراب القسري ورغبة في العودة المكلفة سياسيًّا وثقافيًّا وأمنيًّا، فهو معرَّض لفقدان الهويَّة برمزية الوطن وقيمه الاجتماعية لمتغيِّرات سياسية يعايشها، وأنماط ثقافية يتشرَّبها في المهجر، ولضعف روابط الانتماء الاجتماعي والوطني، خاصَّة في ظلِّ استمرار الصراع وتداعياته[69].

وترصد التقارير عودة حوالي (40,880) مهاجر يمني مِن السعودية، عبر منفذ الوديعة بحضرموت، خلال الفترة (يناير إلى أكتوبر 2024م).

(68) اليمن: الفيضانات الكارثية تزيد من معاناة ملايين النازحين وتفاقم أزمة إنسانية مستمرة، أخبار الأمم المتحدة، في: 2024/8/30م، متوفر على الرابط التالي:
https://news.un.org/ar/story/2024/08/1133976

(69) انظر: اليمنيون بالخارج.. يهزمهم الحنين إلى الديار وتخيفهم العودة، محمد عبدالملك، الجزيرة نت، في: 2018/11/22م، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/zwcdj

جدول (19) يوضِّح أعداد المهاجرين العائدين مِن السعودية ولا يحملون وثائق رسمية للهجرة، للفترة يناير- أكتوبر 2024م[70]:

الشهر	عدد العائدين
يناير	5.015
فبراير	2.939
مارس	3.944
إبريل	4.769
مايو	3.921
يونيو	3.479
يوليو	4.135
أغسطس	4.065
سبتمبر	3.925
أكتوبر	3.321
الإجمالي	**39.513**

ويشكو اليمنيون العائدون مِن معاناتهم في سبيل توفير لقمة العيش لهم ولأسرهم، وما يكتنف رحلتهم عبر الحدود مِن مخاطر تهدِّد حياتهم، ومِن تضاؤل فرص العمل، وتعرُّضهم لإجراءات الإجلاء لوضعهم غير القانوني[71]. ويزداد الوضع مأساة خارج النطاق العربي، فمنذ إعلان الهدنة في إبريل 2022م، بين طرفي الصراع، صنَّفت بعض الدول الأوربّية اليمن بلد آمنًا، وقرَّرت عدم منح اللجوء لليمنيين، بعد أن كان متاحًا في فترة سابقة، وحصر اللجوء بالقضايا الشخصية فقط[72].

---

(70) المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، تقارير سجل مراقبة التدفق للمهاجرين غير اليمنيين واليمنيين العائدين من المملكة العربية السعودية من الفترة يناير- أكتوبر 2024م. تجميع الباحث.

(71) يمثل الاتصال واستطلاع أعداد من المهاجرين اليمنيين العائدين من المحيط الإقليمي مصدر توثيق للمعلومات للمركز.

(72) تقرير: كيف أصبح اليمن آمنًا في التصنيفات الأوربية، يمن فيوتشر، في: 2024/5/26م، متوفر على الرابط التالي: https://yemenfuture.net/news/23029

4- المهاجرون واللاجئون إلى اليمن:

يُعانى اليمن، دولة ومجتمعًا، رغم مآسيه، مِن ظاهرة الهجرة إلى جغرافيَّته الضائقة بسكَّانها؛ فقد قدِّر عدد المهاجرين إلى اليمن، في يناير 2024م، بحوالي: (38,000) مهاجر، يفتقرون للأمن الغذائي والاجتماعي[73]، وينتمون لجنسيَّات مختلفة[74]. وتتنامى احتمالات ومخاطر موجات الهجرة مِن القرن الأفريقي على الأمن الوطني والاجتماعي، نظرًا لاستغلالهم في التجنيد مع المليشيَّات في الصراع ضدَّ الحكومة الشرعية، ومع عصابات تجَّار المخدَّرات في الداخل أو على مستوى المناطق الحدودية مع السعودية وعُمان[75].

رابعًا: الفعل الاجتماعي المدني والجماهيري:

مِن بين أهمِّ الفواعل المؤثِّرة اليوم في الهوية المجتمعية للمجتمع اليمني منظَّمات المجتمع المدني التي تعمل على تماسك الهويَّة مِن منطلق التثقيف أو التدريب أو الإعانات الإنسانية، بحيث يمكنها تعزيز المفاهيم والتقاليد والأعراف، مِن خلال جهود وحراك مجتمعي وجماهيري، وفيما يلي أبرز المحاور:

1- منظَّمات المجتمع المدني..تجريف الهوية وتحوير الوظيفة:

تخضع منظَّمات المجتمع المدني المحلِّية لعمليَّات تجريف لهويَّتها التنظيمية،

(73) المجتمع الإنساني يناشد المانحين مساعدة ملايين المحتاجين إلى المساعدات في اليمن، مكتب تنسيق الشئون الإنسانية- اليمن، في: 2024/2/1م، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/cnenp

(74) مفوضية اللاجئين: أكثر من 60 ألف لاجئ تحتضنهم اليمن خلال النصف الأول من عام 2024م، الموقع بوست، في:2024/8/28م، متوفر على الرابط التالي:https://almawqeapost.net/news/101096

(75) التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن للفترة سبتمبر 2023م- يوليو 2024م، مجلس الأمن الدولي، مرجع سابق: ص11.

وتحوير لوظيفتها في تحقيق متطلَّبات التنمية المستدامة، والارتقاء بالحقوق المدنية، منذ انقلاب 21 سبتمبر 2014م. ففي مناطق سيطرة جماعة الحوثي خضعت المنظَّمات لعمليَّات تضييق أجبر بعضها على الإغلاق المؤقَّت أو الكلِّي لمقارّها، أو تقليص أنشطتها، واعتقل بعض العاملين في المنظمات المحلِّية والدولية، وأطلقت تهم التجسُّس لبعضهم[76].

وتسجِّل بعض منظَّمات المجتمع المدني اليمنية حضورًا مِن خارج سياق الهوية الجغرافية اليمنية، في اهتمامها بقضايا المجتمع اليمني، مِن خلال إعلان تشكيل الائتلافات المتعلِّقة بحقوق الإنسان[77]، وتلك المتَّصلة بقضايا التنمية المستدامة، وبتنظيم الفعاليات الوطنية المختلفة، ولعلَّ أبرزها تنظيم مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، ومقرُّه إسطنبول، نهاية نوفمبر 2024م، مؤتمرًا دوليًّا، بعنوان (اليمن في السياسات والسرديات الإعلامية الدولية)، بهدف استيضاح طبيعة سرديات وسائل الإعلام الدولية عن الأزمة في اليمن، وعرض السردية اليمنية عن النزاع المسلَّح في اليمن، ومتطلَّبات استعادة الدولة وبناء السلام المستدام[78].

2- الفعل الاجتماعي الجماهيري:

دخل عام 2024م حاملًا معه متغيِّرات على المستوى الداخلي، تمثَّلت في أزمات خدمية واقتصادية واجتماعية، ومتغيِّرات إقليمية مِنها الحرب الإسرائيلية على قطاع غزَّة منذ أكتوبر 2023م، وعلى جنوب لبنان منذ سبتمبر 2024م. وتشكَّل بناء على

(76) قمع المجتمع المدني في اليمن: حرب فوق الحرب، عبير محسن، درج ميديا، في: 2024/8/26م، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/5r4ou/

(77) (افتحوا الطريق) حملة حقوقية ممتدة تدافع عن حقوق المدنيين واحتياجاتهم الأساسية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، في: 2024/1/29م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/1hs5Ijyc

(78) إسطنبول: انعقاد مؤتمر (اليمن في السياسات والسرديات الإعلامية العالمية)، وكالة الأناضول، في: 2024/11/28م، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/00wo0

تلك المتغيِّرات أنواع مِن الفعل الاجتماعي الجماهيري المتعدد تعبيرًا عن مطالب داخلية ومواقف قومية.

فقد نشطت المظاهرات الحقوقية في مناطق الحكومة اليمنية للمطالبة بإصلاحات اقتصادية[79]، وذلك جرَّاء إقرار البنك المركزي معالجات للاختلالات الاقتصادية المصرفية، وأخرى لرفع سعر المشتقَّات النفطية[80]، وتدني المستوى المعيشي، وتدهور قيمة الريال اليمني، وتدهور خدمة الكهرباء[81]، ورفض بعض القرارات الإدارية[82]، ورفض إجراءات الأجهزة الأمنية[83]، وتنظيم إضرابات مِن قبل المعلِّمين في حضرموت وعدن للمطالبة بإعادة هيكلة الأجور بما يتناسب والوضع الاقتصادي[84].

كما انبعثت مظاهرات احتجاجية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي واعتصامات ترفض سلوك الأجهزة الأمنية في التعامل مع بعض القضايا الجنائية والاعتقالات[85]، وعرضًا لمطالب حقوقية اقتصادية؛ وقد رصدت بعض المصادر أكثر مِن (20) تظاهرة

(79) مظاهرات يمنية تؤيد الإصلاحات المصرفية وترفض التدخلات الأممية، صحيفة الشرق الأوسط، في: 2024/7/15م، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/hxj9pu

(80) اتفاق ينهي الأزمة.. قبائل مأرب تسمح بمرور ناقلات النفط والغاز من منشأة صافر، نيوز يمن، في: 2024/1/3م، متوفر على الرابط التالي: https://newsyemen.news/new/96325

(81) شملت محافظات تعز وأبين وعدن وتستمر بتوسع في حضرموت منذ يوليو الماضي. انظر: مظاهرات غاضبة في مدن ساحل حضرموت احتجاجًا على تردي الخدمات الأساسية، يمن مونيتور، في: 2024/10/24م، متوفر على الرابط التالي: https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/125169

(82) سقطرى.. مظاهرة شعبية تطالب برحيل المحافظ نتيجة تدهور الوضع المعيشي، المهرية نت، في: 2024/5/16م، متوفر على الرابط التالي: https://almahriah.net/local/38073

(83) مظاهرات احتجاجية ضد الانتقالي في عدن تم تفريقها بالرصاص، عربي21، في: 2024/8/4م، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/6kpkt

(84) بدأت إضرابات حضرموت في فبراير الماضي وفي عدن في ديسمبر الماضي. انظر: المدرسون يوقفون العملية التعليمية في عدن احتجاجًا على توقف الرواتب، يمن فويس، في: 2024/12/3م، متوفر على الرابط التالي: https://ye-voice.com/news197111.html

(85) قبائل الحدأ تعتصم في سبعين صنعاء والمقدشي يقدم لها بندق السيد، صحافة24، في: 2024/1/27م، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/gti7y

احتجاجية حقوقية ومطلبية في مواجهة سلطة الجماعة خلال عام 2024م[86].

وعلى المستوى الوطني، في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية وسيطرة جماعة الحوثي، شهدت الجغرافيا اليمنية تفاعلًا جماهيريًّا احتجاجيًّا، مِن خلال المظاهرات والوقفات، مساندة لنضال الشعب الفلسطيني للدفاع عن وجوده وأرضه تجاه الاحتلال الإسرائيلي، وتنديدًا بالمجازر التي تقوم بها إسرائيل في قطاع غزَّة منذ أكتوبر2023م[87]، والعدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان منذ سبتمبر 2024م[88]، وتأكيدًا على مركزية القضية الفلسطينية لدى الشعب اليمني، وعضد الروابط العربية تجاه قضايا الأمَّة.

كما شهد عام 2024م، إطلاق مبادرات اجتماعية إيجابية، مِنها تحت وسم (#افتحوا-الطريق) لإعادة الحياة في شريان الجغرافيا المقطَّعة، إذ تبنَّت سبع منظَّمات يمنية، في يناير، حملة مناصرة إلكترونية[89] تطالب بفتح الطرقات، ولم تحقِّق سوى بعض أهدافها[90]، لكنَّها نجحت في تحريك هذا الملفِّ، ولفتت أنظار الحكومة وجماعة الحوثي لحجم السخط الشعبي. ثمَّ أطلقت حملة إلكترونية جماهيرية معزَّزة بتحرُّك ميداني إلى مناطق التماس، توِّجت في يونيو بإعلان فتح طريق صنعاء-البيضاء-مأرب[91]، وطريق الحوبان- مدينة تعز مِن قبل الجانبين[92]، في حين فشلت محاولات

(86) ما الهدف من مبادرات فتح الطرق بين المحافظات، بلقيس نت، في: 2024/6/8م، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/sybqo

(87) مظاهرات حاشدة في عدة مدن يمينة تنديدًا بهجوم الاحتلال الصهيوني على رفح جنوبي قطاع غزة، المهرة بوست، في:2024/5/10م، متوفر على الرابط التالي:https://almahrahpost.com/news/43857

(88) مظاهرات في 14 محافظة يمنية تضامنًا مع غزة ولبنان، الجزيرة نت، في: 2024/11/8م، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/laosx

(89) (افتحوا الطريق) حملة حقوقية ممتدة تدافع عن حقوق المدنيين واحتياجاتهم الأساسية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مرجع سابق.

(90) فتح الطريق بين مأرب وصنعاء والحوثيون يرحبون بشروط، الجزيرة نت، في: 2024/2/22م، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/hvwvd

(91) ما الهدف من مبادرات فتح الطرقات بين المحافظات، بلقيس نت، مرجع سابق.

(92) آخرها فك الحصار عن تعز.. مبادرات لفتح الطرق الرئيسة في اليمن، الجزيرة نت، في: 2024/6/13م، متوفر على الرابط التالي: https://n9.cl/5brkqw

فتح طريق إب- الضالع- عدن، منذ مارس[93].

واستمرَّ الفعل الاجتماعي، خلال عام 2024م، في اجتراح المبادرات التنموية، مِن بناء السدود والحواجز المائية، وشقِّ الطرقات ورصفها، وبناء المدارس وترميمها، عبر التمويل الذاتي الاجتماعي في بعضها؛ وهي وإن كانت بمثابة مبادرات تكاملية إيجابية إلَّا أنَّها عبَّرت عن عجز السلطات في تقديم خدماتها للمواطنين[94].

وقد تصدَّر الشباب الفعل الجماهيري المتعدِّد في نطاقاتهم الجغرافية على مستوى اليمن، ما يؤكِّد على حيوية الشباب والاعتماد عليه كمرتكز للبناء والتنمية وإحداث الأثر الإيجابي في المجتمع، بشكل يتجاوز النظرة السلبية إليه باعتباره وقودًا للصراعات.

(93) الدكتور العودي يشرح لـ«الموقع بوست» تفاصيل تعثر فتح طريق صنعاء الضالع والجهات المانعة، الموقع بوست، في: 2024/3/14م، متوفر على الرابط التالي: https://almawqeapost.net/news/95906

(94) المبادرات الاجتماعية في ريمة إنجاز وإعجاز، 26 سبتمبر نت، في: 2024/2/4م، متوفر على الرابط التالي: https://www.26sep.net/index.php/local/72957

رؤية مستقبلية:

بدت تحوُّلات المشهد عام 2024م أعمق وأوضح لحالة تشظِّي المجتمع اليمني، على مستوى هويَّته وبنيته وتركيبة علاقاته الداخلية، وأنماط تفاعلاته السياسية، وتفاقم مشاكله المجتمعية، مِن جرَّاء امتداد آثار الصراع إلى الجوانب القيمية والحياتية في الواقع الاجتماعي.

مِن هنا تبرز التحدِّيات المستقبلية للمجتمع اليمني في تآكل النسيج الاجتماعي في هويَّته وبنيته، وأوضاعه المتباينة عامَّة، مرتبطة باستمرار الصراع وخارطته وامتداداته، مع تفاقم الظروف الإنسانية والاقتصادية والخدمية والأمنية، مضافًا إليها تعمُّق التدخُّلات الخارجية وارتباطاتها بمحاور الانقسام الداخلي المتصارعة.

هذا وتبدو احتمالات التحوُّلات المستقبلية تتأرجح في الساحة اليمنية ما بين مشهد التشاؤم والتفاؤل على النحو الآتي:

- **مشهد التشاؤم:** استمرار الانقسام السلطوي لجغرافيا الدولة، وتباطؤ الحلِّ للصراع، نحو مزيد مِن التشرذم والتشظِّي: وهذا سيعين بانبعاث الهويَّات الفرعية، بارتباطاتها الجغرافية والمذهبية والاجتماعية والفكرية، وعودتها إلى أطرها التقليدية لمرحلة ما قبل الدولة اليمنية الجامعة، ممَّا يرشِّح الوضع لصراعات مسلَّحة بين السلطة وتلك العصبيات الفرعية، أو فيما بينها، وتفاقم مشكلات النسيج الاجتماعي والوضع الإنساني.
- **مشهد التفاؤل:** الإسراع في خطوات حلِّ الصراع واستعادة الدولة وتوحيد السلطات، وتحويل تلك الانبعاثات الهوياتية إلى مرتكز لبناء متوازن لتقاسم السلطة والثروة، على قاعدة اللَّامركزية سياسيًّا

وإداريًّا، ما يُعزِّز التكامل الوطني الاجتماعي واستقرار المجتمع، خاصَّة أنَّ هناك مجال شعبي واسع في الواقع الاجتماعي يتمسَّك بالقيم الوطنية الجامعة.

وأخيرًا، وفي ضوء ما سبق، ومِن أجل تعزيز فرص الأمل المجتمعي، واستنهاضًا للمسئولية الوطنية، نوصي بالآتي:

- الحفاظ على التنوُّع كجزء أساسي لتكامل الهويَّة اليمنية.
- الإسراع في خطوات وعمليَّات حلِّ الصراع وتوحيد سلطة الدولة، انطلاقًا مِن مخرجات الحوار الوطني 2013م، كقاعدة لبناء الدولة الفدرالية.
- ضبط دور التوجَّهات الخارجية قي تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي لما فيه مصلحة اليمن والإقليم والعالم.
- تعزيز قدرات مؤسَّسات الدولة تنظيميًّا وطبقيًّا للارتقاء بمستوى تقديم الحماية الاجتماعية متعدِّد الأوجه.
- دعم التوجُّهات والمبادرات الهادفة إلى تمتين روابط الهوية الوطنية الجامعة، وسدِّ بعض الاختلالات في الحاجات الاجتماعية.

7

قطاعات الخدمات العامّة

مقدِّمة

يُعد قطاع الخدمات العامَّة مِن الركائز الأساسية التي تحدِّد جودة حياة الأفراد في أيِّ دولة؛ ومِن أبرز هذه الخدمات: الصحَّة، والكهرباء، والاتِّصالات. وفي اليمن، يواجه هذا القطاع تحدِّيات كبيرة نتيجة النزاع المستمر الذي أثَّر على جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ما يعكس الواقع الصعب الذي يعيشه المواطنون في هذه المجالات الثلاث.

يتناول هذا الفصل واقع هذه القطاعات الحيوية في اليمن، خلال عام 2024م، مع التركيز على الواقع والتحدِّيات التي تواجهها، والإجراءات التي تُتَّخذ لتخفيف هذه الصعوبات. كما يطرح رؤية مستقبلية لهذه القطاعات وتوصيات لتطوير هذه الخدمات، وسبل تحقيق تحسينات حقيقية تلبِّي احتياجات المواطنين في ظلِّ الظروف الراهنة.

أوَّلًا: قطاع الصحَّة العامَّة:

يُعاني قطاع الصحَّة العامَّة تدهورًا كبيرًا ووضعًا سيِّئًا للغاية، بسبب النزاع المسلَّح المستمر، منذ عام 2014م، والظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني مِنها اليمن عمومًا، وقد شهدت البلاد تفشِّي العديد مِن الأمراض والأوبئة، مثل الكوليرا والحمّيات الأخرى، إلى جانب نقص حادٍّ في الخدمات الطبِّية الأساسية. ويستعرض هذا البند الوضع الصحِّي في اليمن خلال عام 2024م، مع التركيز على أبرز المؤشِّرات الصحِّية، مثل معدَّلات الوفيَّات، والأمراض المنتشرة، وتوفُّر الرعاية الصحِّية، وكذلك التحدِّيات التي يواجهها هذا القطاع.

واقع الأطباء والمشافي:

أدَّت الحرب المستمرة إلى تدهور كبير في الخدمات الصحِّية في المستشفيات الحكومية، ما أسهم في ظهور العديد مِن المستشفيات الخاصَّة التي تفتقر إلى المعايير المطلوبة، وتفرض رسومًا مرتفعة على المواطنين. ورغم مرور أكثر مِن عشر سنوات على النزاع، لا يزال 51% فقط مِن المنشآت الصحِّية تعمل بكامل طاقتها، بينما جرى إغلاق أكثر مِن (247) مرفقًا صحيًّا وفقًا للتقارير الرسمية[1].

وأظهرت نتائج مسح شامل أجرته وزارة الصحَّة والسكُّان أنَّ المنشآت الصحِّية في اليمن، والتي يصل عددها إلى نحو (4,207)، بحاجة ماسَّة إلى تعزيز الكوادر الطبِّية المؤهَّلة، خاصَّة في المستشفيات والمراكز الصحِّية المنتشرة على مستوى المديريَّات والمحافظات. وتُصنِّف وزارة الصحَّة هذه المنشآت إلى ثلاثة مستويات: (3,928) مركزًا صحِّيًّا، و(243) مستشفى، و(36) مجمعًا صحِّيًّا. أمَّا المستشفيات الخاصَّة فهي تتوزَّع بين (181) مستشفى، و(323) مستوصفًا، و(731) مركزًا طبِّيًّا، بالإضافة إلى (1,296) مختبرًا و(2,884) عيادة عامَّة وتخصُّصية[2].

وفيما يتعلَّق بالكادر الطبِّي، نال الكثير مِنه أضرار جمَّة، حيث تسبَّبت الحرب بهجرة الأطباء الأكفَّاء إلى الخارج، بحثًا عن فرص أفضل، ولا يوجد إحصائيَّة تظهر أعداد الأطباء الذين غادروا اليمن منذ اندلاع الحرب، لكنَّ المؤشِّرات تُظهر افتقار المشافي إلى الأطبَّاء المتخصِّصين الذين كانوا يمثِّلون سابقًا كفاءات مشهودًا لها، ثمَّ دفعتهم الظروف إلى الهجرة، خاصَّة إلى دول الخليج وأوربَّا؛ بينما يكافح الأطبَّاء في الداخل متَّحدين الظروف الصعبة، ويواجهون معاناة عدم انتظام مرتَّباتهم في المستشفيات الحكومية، خصوصًا في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

---

(1) الصحة العالمية تحذر: 17 مليون يمني يحتاجون للمساعدة، جسور بوست، في: 2024/1/23م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/QBsMMSAQ

(2) الهجرة تفرغ اليمن من أطبائها، محمد راجح، موقع خيوط، في: 2020/4/6م، متوفر على الرابط التالي: https://www.khuyut.com/blog/6706

وفي إحصائية سابقة، صدرت عام 2016م، بيَّنت أنَّ عدد الأطباء في اليمن يبلغ حوالي (4,840) طبيبًا، ونحو (12,897) ممرِّضًا، وأنَّ هناك (16,852) سريرًا، و(1,704) أخصَّائيًّا، ومِن هؤلاء الأخصَّائيِّين، يتوزَّع العدد كالتالي: (651) في صنعاء، و(457) في عدن، و(157) في حضرموت، فيما تسجِّل محافظة ريمة أقلَّ عدد بوجود اثنين فقط مِن الأخصَّائيِّين. وتظهر الإحصائيَّات أنَّ هناك طبيبًا لكلِّ (4,000) نسمة، وأخصَّائيًّا لكلِّ (8,000) نسمة؛ لكنَّ في بعض المناطق النائية، يوجد بها طبيب لكلِّ (14,634) نسمة، وأخصَّائي لكلِّ (80,000) نسمة، ما يفاقم مِن مشكلة نقص الرعاية الصحِّية[3].

ورغم هذه التحدِّيات، تمَّ إجراء بعض التحسينات لبعض المستشفيات، وذلك مِن خلال برامج إعادة التأهيل، المقدَّم مِن الدعم الخارجي، واستفاد مِنها (15) مستشفى ومركزًا طبِّيًا، حيث تمَّ توفير أجهزة طبِّية وأدوية لـ(9) مراكز صحِّية. كما دعم البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن القطاع الصحِّي عبر توفير (80) جهازًا طبِّيًا لمستشفى الأمومة في سقطرى، و(62) جهازًا لمستشفيات مأرب، بالإضافة إلى معدَّات متقدِّمة لمراكز غسيل الكلى والعناية المركَّزة في المهرة[4].

وجرى توفير سيَّارات إسعاف لعدد مِن المنشآت الطبِّية، في محافظات متعدِّدة، ما ساهم في تحسين الوصول إلى الرعاية الصحِّية في تلك المناطق. وفي محافظة عدن، تمَّ الاحتفال بمرور عام على تشغيل وإدارة مستشفى عدن العام، ومركز القلب، حيث استفاد مِن المشروع أكثر مِن (200) ألف مراجع، حتَّى سبتمبر 2023م، وأُجريت (4,802) عملية جراحية في المستشفى. وفي محافظة تعز، افتُتحت أقسام جديدة للعناية المركَّزة، وبنك دم، في المستشفى اليمني السويدي، بدعم مِن منظَّمة رعاية الأطفال، ما يعدُّ خطوة مهمَّة نحو تحسين الخدمات الصحِّية في المنطقة.

---

(3) نفس المرجع السابق.

(4) البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن يدعم المنشآت الصحية في 14 محافظة يمنية، الموقع الرسمي للبرنامج، على الرابط التالي: https://sdrpy.gov.sa/ar/node/3564

مؤشّرات الوضع الصحّي:

بعد أكثر مِن عشر سنوات مِن الصراع، تعاظمت احتياجات أكثر مِن نصف سكَّان البلاد للمساعدة الإنسانية، أيَّ ما يقارب (18.2) مليون نسمة. وبحسب صندوق الأمم المتَّحدة للسكَّان فإنَّ نحو (17.8) مليون يمني يحتاج للمساعدة في مجال الرعاية الصحِّية في عام 2024م، مِن بينهم (5.5) مليون مِن النساء في سنِّ الإنجاب، يواجهن تحدِّيات في الوصول إلى خدمات الصحِّة الإنجابية، و(2.7) مليون مِن النساء الحوامل والمرضعات بحاجة للمعالجة مِن سوء التغذية الحاد. ومِن بين كلِّ خمس مرافق صحِّية تعمل في البلد يُقدِّم واحد مِنها فقط خدمات الأمومة والطفولة الصحِّية، ما يُبرز الحاجة المُلحَّة لرعاية صحِّية بكفاءة عالية[5].

وقد أوضح وزير الصحَّة العامَّة والسكَّان في الحكومة الشرعية، قاسم بحيبح، أنَّ تراجع التمويل الدولي أثَّر بشكل سلبي على الوضع الصحِّي والغذائي، وباتت حياة الكثير مِن الأطفال والنساء مهدَّدة؛ محذِّرًا مِن أنَّ تراجع التمويل قد يتسبَّب في إغلاق قرابة (1,000) مركز صحِّي، مع انعدام خدمات التحصين والتغذية، ورعاية النساء الحوامل، فيما نصف أطفال اليمن تحت سنِّ (5) سنوات يعانون حاليًّا مِن سوء تغذية مزمن[6].

وسبق أن قدَّرت الأمم المتَّحدة، مطلع 2024م، موازنتها لتقديم الخدمات الصحِّية للنساء والأطفال، بـ(70) مليون دولار أمريكي، لكنَّها حصلت فقط على 37% مِن التمويل المطلوب. وشمل الدعم الذي قدَّمه صندوق الأمم المتَّحدة للسكَّان ما يقرب مِن مليوني شخص في اليمن بخدمات الحماية والصحَّة الإنجابية، مِن خلال دعم (103) مرفق صحِّي، و(36) مساحة آمنة للنساء والفتيات، وثمانية دور إيواء، وسبعة مراكز متخصِّصة بالرعاية الصحِّية النفسية [7].

---

(5) تقرير الوضع الإنساني، موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان، في: 2024/4/30م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/mUE775dP

(6) وزير الصحة اليمني: تراجع التمويل الدولي يهدد بإغلاق 1000 مركز صحي، محمد عبده، الجزيرة نت، في: 2024/8/13م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/E5OX7Bki

(7) تقرير الوضع الإنساني، موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مرجع سابق.

ونتيجة لنقص التمويل الدولي، أعلن برنامج الغذاء العالمي استبعاد 50% مِن الأطفال المشمولين بالتغذية المدرسية، خلال شهر نوفمبر 2024م، لكنَّه كشف عن تقديم وجبات طازجة لعدد (31.8) ألف طفل، في (32) مدرسة، في كلٍّ مِن عدن وصنعاء، خلال ذات الفترة، في إطار مشروع المطبخ الصحِّي[8].

وفي شهر ديسمبر 2024م، قام مدير عام منظَّمة الصحَّة العالمية، «تيدروس أدهانوم غيبريسوس»، بزيارة هي الأولى إلى اليمن، بدأها بسلسلة لقاءات عقدها في عدن مع وزير الخارجية اليمني، شائع الزنداني؛ وانتقل إلى العاصمة صنعاء، وبحث مع الطرفين مستوى التعاون في القطاع الصحِّي على وجه الخصوص، وأهمِّية تعزيزه بما يخدم الاحتياجات الملحَّة في هذا القطاع[9].

تفشي الأمراض والأوبئة:

ترسم التقارير الصحِّية صورة قاتمة يسودها تفشِّي الأمراض والأوبئة، خلال عام 2024م، فقد سجَّلت اليمن عودة أمراض وأوبئة كانت في فترات سابقة في حكم المنقرضة داخل أراضيها، بفعل جهود الوقاية والعلاج التي بذلتها الدولة على مدى عقود مِن الزمن؛ كما سجَّلت ظهور أمراض أخرى مستجدَّة، غير مألوفة، بين السكَّان، حيث كشفت منظَّمة «أطباء بلا حدود»، لأوَّل مرَّة، عن انتشار داء هجرة اليرقات الجلدي (أنكلستوما)، بمحافظة الحديدة غربي البلاد[10].

كما تزايدت حالات الإصابة بداء الليشمانيا، في العاصمة صنعاء، الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، وهو مرض طفيلي جلدي مُعدٍ، يُصيب أشدَّ المجموعات فقرًا في اليمن. كما أنَّ وباء الكوليرا هو الآخر عاد للانتشار في مناطق واسعة مِن اليمن،

---

(8) برنامج الغذاء العالمي يقلص مساعداته للمدارس اليمنية، العين الإخبارية، في: 2024/12/24م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/aJVxbd0x

(9) مدير منظمة الصحة العالمية في أول زيارة له إلى اليمن، برام برس، في: 2024/12/24م، متوفر على الرابط التالي: https://barran.press/news/topic/7001

(10) لأول مرة.. انتشار داء «أنكلستوما» الجلدي غرب اليمن، الأناضول، في: 2024/12/18م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/3yxQNUfm

مستفيدًا مِن تداعيات حرب مستمرَّة منذ أكثر مِن (10) سنوات، وهذا يُهدِّد بمضاعفة معاناة الكثير مِن السكَّان الذين يعانون الفقر والحرمان وعجز المرافق الصحِّية. هذا الانتشار الجديد لهذه الأمراض والأوبئة، دفع الأمم المتَّحدة إلى التحذير مِن عواقب صحِّية وإنسانية لمرض الكوليرا في اليمن، حيث أعرب وكيل الأمين العام للأمم المتَّحدة للشئون الإنسانية، «مارتن غريفيث»، عن قلقه العميق إزاء تفشِّي وباء الكوليرا الذي يتفاقم بسرعة، مضيفًا في إحاطته لمجلس الأمن الدولي، في 13 مايو: «أنَّه يتمُّ الإبلاغ عن حالات الكوليرا يوميًّا، ليصل العدد الإجمالي إلى حوالي (40) ألفًا، بما في ذلك (160) حالة وفاة منذ مطلع العام»[11].

ووفقًا لبيان منظَّمة الصحَّة العالمية، فإنَّ اليمن يحمل أكبر عبء للإصابات بالكوليرا على مستوى العالم؛ فبين عامي 2017م و2020م، سجَّلت اليمن أكبر تفشٍّ للكوليرا في التاريخ الحديث[12]. وحتَّى 1 ديسمبر 2024م، أبلغ اليمن عن (249,900) حالة مشتبه في إصابتها بالكوليرا، ووقعت (861) وفاة مرتبطة بالكوليرا منذ بداية العام. ويُمثِّل ذلك 35% مِن العبء العالمي للكوليرا، و18% مِن الوفيات المُبلَّغ عنها عالميًّا. وقد ارتفع عدد الحالات والوفيات، المبلَّغ عنها في نوفمبر 2024م، بنسبة 37% و27% مقارنة بالشهر نفسه مِن عام 2023م. ويرتبط الارتفاع في عدد الحالات هذا العام بتحديث البيانات مِن اليمن، حيث تمَّ إضافة بيانات أكثر تفصيلًا مِن جميع المحافظات اليمنية[13].

في محافظة تعز لوحدها، رصدت السلطات الصحِّية بالمحافظة، منذ مطلع 2024م، وحتَّى بداية شهر ديسمبر مِن نفس العام، (8.782) حالة يشتبه بإصابتها بالمرض، مِنها (1,020) حالة تمَّ التأكُّد مِنها مخبريًّا، مع وفاة (52) حالة، بحسب تصريح مدير إدارة الترصُّد الوبائي بمكتب وزارة الصحة بالمحافظة[14].

---

(11) موجة كوليرا في اليمن تزيد تأزيم الوضع الصحي المتدهور، صحيفة العرب، في: 2024/6/22م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/b7cwIkWR

(12) الصحة العالمية: 18% من وفيات الكوليرا في العالم سُجِلت في اليمن، موقع الأمم المتحدة، في: 2024/12/23م، متوفر على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2024/12/1137721

(13) الكوليرا تفتك باليمنيين وسط معاناة قطاع الصحة بالبلاد، الجزيرة نت، في: 2024/11/30م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/WNEAckLF

(14) نفس المرجع السابق.

وتعاني اليمن مِن ارتفاع معدَّلات وفيَّات الأمَّهات، وفقًا لما أورده الصندوق الأممي للسكَّان، فإنَّ امرأة واحدة تموت كلَّ ساعتين بسبب الحمل أو الولادة؛ فيما تؤكِّد منظَّمة الصحَّة العالمية أنَّ وفيَّات الأمومة في اليمن تمثِّل الرقم الأعلى في إقليم شرق البحر المتوسِّط. وتُورِد المنظَّمة الأممية أنَّ أكثر مِن مليون امرأة حامل في اليمن يُعانين مِن سوء التغذية، وهنَّ معرَّضات لإنجاب أطفال يُعانون مِن مضاعفات صحِّية مُزمنة، كما أنَّ قرابة مليوني امرأة حامل ومرضع لديهنَّ فرص رعاية صحِّية محدودة، أو قد تكون معدومة خلال عام 2024م[15].

وفي مطلع ديسمبر، أعلنت منظَّمة الصحَّة العالمية، عن رصد (1.051.287) حالة مشتبه بها مِن الملاريا، و(13,739) حالة مشتبه بها مِن حمَّى الضنك؛ وتعتبر اليمن واحدة مِن بين (6) بلدان في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسِّط ذات مستوى انتقال مرتفع للملاريا، كما أنَّها تمثِّل غالبية الحالات المسجَّلة في شبه الجزيرة العربية.

وبلغ إجمالي حالات الوفاة بمرض الحصبة (280)، منذ مطلع 2024م وحتَّى نهاية نوفمبر مِن ذات العام، وفق ما أعلنت منظَّمة الصحَّة العالمية؛ كما رصدت (33) ألف حالة اشتباه بالإصابة بالمرض نفسه[16].

في أغسطس 2024م، حذَّر فريق عمل تابع للأمم المتَّحدة مِن زيادة معدَّلات سوء التغذية بشكل حادٍّ في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية، مع وجود مستويات حرجة للغاية مِن سوء التغذية في بعض مناطق جنوب البلاد؛ مشيرًا إلى أنَّ عدد الأطفال (دون سنِّ الخامسة)، الذين يعانون مِن سوء التغذية الحاد أو الهزال، ارتفع بنسبة 34%، مقارنة بالعام السابق، في جميع مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، وأنَّ هذا يؤثِّر على أكثر مِن (600,000) طفل، مِن بينهم (120,000) طفل يُعانون مِن سوء التغذية الحاد[17].

---

(15) الحرب تضاعف تحديات الصحة الإنجابية في اليمن، العربي الجديد، في: 2024/12/16م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/aikeY2UN

(16) الصحة العالمية.. مليون إصابة بالملاريا في اليمن خلال 2024م، العربية نت، في: 2024/12/3م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/4CQhVT0k

(17) أزمة سوء التغذية في اليمن: تهديد متزايد لحياة الأطفال، الموقع الرسمي لليونيسيف.

أمَّا بخصوص الإصابة بمرض السرطان، فقد كشف وزير الصحَّة العامَّة والسكَّان، أواخر ديسمبر، أنَّ السلطات ترصد سنويًّا (30) ألف حالة إصابة بمرض السرطان في البلاد، ما أدَّى لانعكاسات سلبية على واقع القطاع الصحِّي الذي يواجه تحدِّيات كبيرة بفعل تداعيات الحرب، موضحًا أنَّ ارتفاع عدد الإصابات بالمرض يستلزم وضع إستراتيجية لمكافحته[18].

الصحَّة النفسية:

يُعاني معظم اليمنيين ضغوطًا مستمرَّة، وصدمات نفسية مريعة، جرَّاء أهوال الحرب والاقتتال، وفقدان ذويهم وأقربائهم، أو ما ترتَّب على ذلك مِن أزمات إنسانية واقتصادية فادحة، تتعلَّق بانعدام الأمن الغذائي وتفشِّي الأمراض وتلاشي الأمل والأمن والخدمات الأساسية، وكذلك تفاقم الفقر والبطالة وانعدام الفرص.

ويُقدَّر عدد الأشخاص الذين يُعانون مِن الصدمات النفسية والإجهاد الناجم عن النزاع المستمرِّ بنحو (7) ملايين شخص، بحسب إحصائية حديثة لمنظَّمة الصحَّة العالمية، بينما يحتاج جميعهم إلى دعم صحيٍّ نفسي، ولا يتمكَّن مِن الوصول المستمرِّ للخدمات سوى (120) ألفًا فقط، ويُوجد (46) طبيبًا نفسيًّا فقط في أنحاء اليمن، أي بمعدَّل طبيب واحد لكلِّ (700) ألف شخص[19].

وتظهر تقارير المنظَّمات الأممية أنَّ معدَّلات انتشار الاضطرابات النفسية في اليمن تختلف بين الجنسين، إلَّا أنَّها لا تورد إحصائيَّات تكشف مدى هذه التباينات.

(18) 30 ألف حالة إصابة بالسرطان سنويا، الجزيرة نت، في: 2024/12/30م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/huN2u49B

(19) النضال الصامت: أزمة الصحة النفسية في اليمن، موقع منظمة الصحة العالمية، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/hsTc8CRB

حملات التحصين:

تتحاشى المنظَّمات الدولية والأممية الحديث بصورة مباشرة عن السبب الرئيس وراء تدهور الحالة العامَّة لعمليَّات التحصين في مناطق الكثافة السكَّانية الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، بسبب الحرب والتحريض ضدَّ عمليَّات التحصين واللقاحات التي تصل حدَّ تجريم وتحريم اللقاحات، وربطها بـ«مؤامرات» عالمية. وقد تسبَّب منع الحوثيين لحملات تحصين الأطفال منذ أربع سنوات في تسجيل (257) حالة إصابة بشلل الأطفال عام 2024م، بحسب تأكيد منظَّمة اليونيسيف[20].

ومع بدء الجولة الثانية مِن حملة اللقاحات، في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، والتي تستهدف أكثر مِن (1.3) مليون طفل دون سنِّ الخامسة، أشار ممثِّل اليونيسيف في اليمن، «بيتر هوكينز»، إلى نجاح الجولة الأولى مِن حملة اللقاحات في الوصول إلى (1.3) مليون طفل يمني في المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية، خلال شهر فبراير، حيث تتعاون منظَّمة الصحَّة العالمية و«اليونيسيف» بشكل وثيق مع الحكومة الشرعية والشركاء والمجتمعات، لضمان وصول هذه الحملة إلى كلِّ طفل ممكن، لتعزيز مناعته ضدَّ شلل الأطفال[21].

تفتقر مخيَّمات النزوح للمرافق الصحِّية، ويعيش الكثير مِن النازحين في حالة مِن المرض والفقر، مع عجزهم عن الحصول على الرعاية التي يحتاجونها، والجميع يُعاني، لكنَّ المرأة هي الأكثر معاناة، حيث تجد صعوبة في الوصول إلى الرعاية الصحِّية الإنجابية في المخيَّمات، ويتسبَّب نقص تلك الخدمات بمخاطر صحِّية كبيرة خلال مدَّة الحمل والولادة، ما يؤدِّي إلى ارتفاع عدد حالات الوفاة.

منظَّمة الهجرة الدولية حذَّرت مِن انتشار الأمراض المستوطنة في مخيَّمات النازحين، بمناطق مختلفة مِن اليمن. وقالت: إنَّ نصف مليون نازح ومهاجر، وأفراد

(20) اليمن: 257 إصابة بشلل الأطفال واتهام للحوثيين بمنع التطعيم، صحيفة الشرق الأوسط، في: 2024/7/17م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/hodCio9r

(21) اليمن: 257 إصابة بشلل الأطفال واتهام للحوثيين بمنع التطعيم، صحيفة الشرق الأوسط، مرجع سابق.

المجتمع المضيف في محافظة مأرب والساحل الغربي وشمال اليمن، يواجهون خطر انتشار الأمراض المستوطنة على نطاق واسع[22].

ثانيًا: قطاع الكهرباء:

تعتبر أزمة الكهرباء في اليمن مِن أبرز التحدِّيات التي تواجه البلاد في ظلِّ الحرب المستمرَّة منذ عام 2014م. فقد أثَّر الصراع المستمرُّ بشكل كبير على كافَّة جوانب الحياة، وكان لقطاع الكهرباء نصيب كبير مِن هذه الأضرار. ففي مناطق سيطرة جماعة الحوثي صار الناس يعتمدون على ألواح الطاقة الشمسية والكهرباء التجارية عالية الكلفة، وفي مناطق سيطرة الحكومة الشرعية يعتمد الناس على الطاقة الشمسية وعلى كهرباء حكومية متقطِّعة.

ويعود جذر أزمة الكهرباء في اليمن إلى الأضرار التي لحقت بالبنى التحتيَّة للكهرباء، والنقص في أعمال الصيانة ما أدَّى إلى تدهور المعدَّات والأجهزة، وأزمات الوقود المتكرِّرة. غير أنَّ السبب الأبرز كما هو الحال في مدينة عدن يعود إلى الفساد المستشري في قطاع الكهرباء الحكومي حيث يجري شراء الطاقة أو الوقود مِن الشركات الخاصَّة. وتتجلَّى السمة البارزة للفساد في إبرام عقود شراء الطاقة أو الوقود مِن الشركات الخاصَّة دون مناقصات بحسب ما ينصُّ عليه القانون.

ولقد أوضح البنك الدولي واقع قطاع الكهرباء، في وثيقته عام 2017م، بعنوان «نحو خطَّة للتعافي وإعادة الإعمار في اليمن»، أنَّ البيانات المتوفِّرة في عام 2015م تُظهِر أنَّ مستويات الأضرار المادِّية في البنى التحتيَّة لقطاع الطاقة تجاوزت 50%، في مدن مثل صنعاء وتعز وزنجبار؛ وقد تقلَّصت إمدادات الكهرباء إلى النصف في هذه المدن وغيرها منذ بدية الصراع[23]. كما تضرَّرت خطوط النقل، وأدَّى نقص الوقود

(22) نازحو اليمن عرضة لانتشار الأمراض المستوطنة، المشاهد نت، في: 2024/4/10م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/wvSmkHRC

(23) الطاقة الكهربائية في اليمن: ثمن الفوضى وغياب الرؤية والإرادة والإدارة، محمد الميتمي، صحيفة العرب اللندنية، في: 2024/7/16م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/6Uow4cCl

وانقطاع إمداداته إلى حدوث تعطُّل شديد في عمليَّات معظم محطَّات توليد الكهرباء. وهذا الضرر الفادح كما يفيد البنك قد حدث في السنة الأولى مِن الحرب. والآن بعد مرور أكثر مِن عشر سنوات مِن الحرب، فإنَّ الأضرار قد تضاعفت بمرَّات عدَّة، حتَّى أصاب الاقتصاد اليمني بالشلل. وغدا الحصول على خدمة الكهرباء العامَّة، والتزوُّد بضوئها، أمرًا صعب المنال. كما أنَّ قِدم الشبكة الكهربائية يخلِّف فاقدًا في إنتاج الطاقة يُقدَّر بنحو 30%، بالإضافة إلى أنَّ وجود سرقات للكهرباء مِن خارج العدَّادات، والمولِّدات المنهكة، تُكلِّف ميزانية الدولة خسائر باهظة، فضلًا عن التخلُّف المستمرّ عن سداد الفواتير مِن طرف القطاعات العامَّة والخاصَّة[24].

ولم تكن محطَّات توليد الكهرباء بعيدة عن انخراط جماعة الحوثي في الحرب الدائرة في فلسطين، فقد استهدف العدوان الإسرائيلي محطَّتي رأس الكثيب وميناء رأس عيسى بمحافظة الحديدة، بغارتين جوِّيَّتين، خلال عام 2024م، الأولى في 19 أغسطس، والثانية في 29 سبتمبر، ما أدَّى إلى تضرُّر 90% مِنها. أمَّا الهجوم على محطَّة رأس الكثيب فقد أسفر عن خروج المحطَّة عن الخدمة بعد تضرُّر كنترول الغلَّايات، وتصل الأحمال الكهربائية في الحديدة إلى (42) ميجاوات، فيما المتوفِّر لا يتجاوز (10) ميجاوات، وهو ما يُغطِّي 50% فقط مِن احتياجات السكَّان. كما شهدت العاصمة صنعاء، وبعض المحافظات الأخرى، في 19 ديسمبر، انقطاعًا واسعًا للتيَّار الكهربائي، نتيجة ضربات إسرائيلية أخرى استهدفت محطَّتي كهرباء حزيز وذهبان المركزيَّتين جنوب وشمال العاصمة صنعاء[25].

وفي العاصمة المؤقَّتة عدن، تتفاقم أزمة الكهرباء، وتظهر بوضوح مع اقتراب فصل الصيف، جرَّاء نفاد الوقود، وتأخُّر وصول الكمِّيَّات المشتراة. فمع اشتداد حرارة صيف 2024م، وتحديدًا في شهر مايو، بلغت ساعات الإطفاء ذروتها، إذ غرقت المدينة معظم ساعات يوم 13 مايو في ظلام دامس، ووصلت ساعات الإطفاء في بعض المناطق ما بين (-20 22) ساعة في اليوم، وفي مناطق أخرى إلى (12) ساعة في اليوم، مع ارتفاع

---

(24) نفس المرجع السابق.

(25) بعد قصف إسرائيلي.. الحوثي تعلن عودة الكهرباء بجميع المحافظات، صحيفة القدس العربي، في: 2024/12/20م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/9S2z6EzU

درجات الحرارة. الأمر الذي فاقم مِن معاناة السكَّان في المدينة الساحلية، التي تعتمد خدماتها بدرجة رئيسة على الكهرباء.

ونتج عن ذلك اندلاع موجة غضب شعبي، وتصاعد حركة الاحتجاجات التي امتدَّت إلى محافظات لحج وأبين وحضرموت. وقام محتجُّون بإضرام النار في إطارات السيَّارات، وبإغلاق بعض الشوارع، في عدَّة مديريَّات بعدن، ونجم عن ذلك نزول قوَّات الأمن على متن سيَّارات مدرَّعة لتفريق المتظاهرين. وتزامن مع تلك الاحتجاجات حملة إلكترونية في منصَّات التواصل الاجتماعي[26].

وشهدت الأيَّام الأخيرة مِن شهر ديسمبر 2024م، وفي ذروة الشتاء، تدهورًا ملحوظًا في خدمة الكهرباء في العاصمة المؤقَّتة عدن والمحافظات المجاورة لها، حيث ارتفعت ساعات انقطاع التيَّار الكهربائي عن المنازل إلى أكثر مِن (8) ساعات مقابل ساعتين فقط يعود فيها التيَّار. وفي محافظة أبين المجاورة، خيَّم الظلام على مديريَّات المنطقة الوسطى، بسبب نفاد مادَّة الديزل في محطَّة الكهرباء بمدينة لودر، والتي تُغذِّي أربع مديريَّات هي: لودر، مودية، الوضيع، ومكيراس.

كما تعدُّ مشكلة الكهرباء، مادَّة خصبة لتبادل الملاسنات والاتِّهامات، بين الحكومة و«المجلس الانتقالي الجنوبي» الذي يسيطر عمليًّا على المدينة؛ حيث اتَّهم المجلس الذي يُشارك في الحكومة، ويتولَّى مقعد وزارة الكهرباء وإدارة مدينة عدن، الحكومة بتأخير سداد قيمة شحنة الديزل في السفينة الراسية في ميناء الزيت بعدن، رغم أنَّه تمَّ إقرار المناقصة في شهر أبريل[27]. وفي المقابل ردَّت لجنة المناقصات الحكومية على هذه الاتِّهامات وأوضحت «أنَّ الحكومة سدَّدت كامل قيمة الشحنة الأولى، البالغة كمِّيَّتها (33) ألف طن متري في حينه، كما قامت بتسديد 50% مِن قيمة الشحنة الثانية، البالغة كمِّيَّتها (60) ألف طن متري، قبل دخول الباخرة إلى ميناء الزيت، وأيضًا تمَّ

(26) غضب واشتباكات في عدن باليمن بسبب انقطاع الكهرباء، المونيتور، في: 2024/5/16م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/ar96N5Xd

(27) اليمن: هدوء نسبي بعدن عقب موجة احتجاجات شعبية غاضبة من تزايد انقطاع الكهرباء، صحيفة القدس العربي، في: 2024/5/14م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/bYH8sUCo

التعزيز ببقيَّة قيمة الشحنة الثانية (50%) مِن قبل وزارة المالية في 4 يونيو، قبل تفريغ الشحنة»[28].

وتضخُّ محافظة مأرب، بتوجيه مِن محافظ المحافظة عضو مجلس القيادة الرئاسي، الشيخ سلطان العرادة، يوميًّا لمحطَّة توليد كهرباء عدن (9,000) برميل نفط خام يوميًّا، حسب تأكيد خطاب موجَّه إلى وزير النفط، مِن قبل شركة النفط اليمنية، أي أنَّ الفاتورة التي تدفعها مأرب يوميًّا حسب تسعيرة سعر النفط -(82) دولار- ما يزيد عن (1.2) مليار ريال يمني يوميًّا، أي أكثر مِن (36) مليار ريال يمني شهريًّا، لتشغيل محطَّة توليد كهرباء عدن بترو مسيلة[29].

وفي محافظة حضرموت، شرق اليمن، تفاقمت أزمة الكهرباء مع توقُّف شركة بترومسيلة الوطنية للنفط عن تزويد محطَّات توليد الطاقة بالوقود، نتيجة خلافات مع حلف قبائل حضرموت الذي يقود احتجاجات شعبية منذ مطلع أغسطس، للمطالبة بمنع تصدير النفط، وتخفيض أسعار الديزل لمحطَّات الكهرباء.

وخلال شهر أبريل، شهدت الكهرباء بمحافظة مأرب ضعفًا شديدًا في الخدمة، نتيجة اعتماد المحطَّة الغازية، على توربين واحد في تقديم الخدمة، والذي لا تتعدَّى قدرته (90) ميجاوات. وأرجع مدير عام كهرباء مأرب أسباب الانطفاءات المتكرِّرة إلى زيادة الحمولات، حيث وصل إجمالي الحمولات -خلال شهر أبريل- ما بين (130- 140) ميجاوات، ولم يسبق أن وصل الحمل إلى هذه الدرجة في شهر أبريل خلال السنوات الماضية[30].

---

(28) الحكومة تؤكد سداد كامل قيمة شحنتي وقود الكهرباء ضمن الإجراءات التصحيحية، وكالة الأنباء اليمنية- سبأ (الرسمية)، في: 2024/6/6م، متوفر على الرابط التالي: https://www.sabanew.net/story/ar/112345

(29) تصرف مأرب يوميا على كهرباء عدن أكثر من مليار و200 مليون ريال، مأرب برس، في: 2024/5/5م، متوفر على الرابط التالي: https://www.marebpress.net/news_details.php?sid=203088

(30) مدير كهرباء مأرب يتحدث عن حلول عاجلة لمواجهة العجز في الطاقة، يمن ديلي، في: 2024/4/17م، متوفر على الرابط التالي: https://ydn.news/?p=36964

كهرباء عدن «ثقب أسود»:

مع التوسُّع العمراني، والكثافة السكَّانية الكبيرة، وتراكمات السنوات الماضية، زادت الحاجة للطاقة الكهربائية في عدن، فإجمالي الطاقة التي تحتاجها المدينة يصل إلى (650) ميغاوات، في حين أنَّ ما تنتجه المحطَّات أقلُّ مِن (150) ميغاوات يوميًّا، أي ما يقارب 30% فقط مِن الاحتياج، بحسب ما أوضحت مؤسَّسة الكهرباء في عدن لوسائل الإعلام[31].

وخلال صيف 2024م، زاد حجم الطلب على الطاقة إلى (730) ميغاوات، بينما حجم التوليد المتاح لا يزيد على (280) ميغاوات، وصار الحديث لا يتوقَّف عن حجم الفساد في هذا القطاع، وعن عجز الحكومات المتعاقبة على حلِّ هذه المعضلة[32].

مِن جانب آخر، شهدت المدينة تصاعدًا لأدخنة محطَّات الكهرباء لنحو شهر صيف 2024م، نتيجة الوقود الأكثر رداءة، والمستخدم في تشغيلها، وفقًا لتأكيد مصدرين في المصافي وكهرباء عدن؛ قال الأوَّل مِنهما إنَّ معظم النفط المستورد في السنوات الأخيرة يخالف المواصفات التي تضعها المصافي، وهو نفط رديء ويكلِّف البلد كثيرًا في صيانة محطَّات الكهرباء، وكذلك وسائل النقل التي تستهلك هذا الوقود[33].

ورغم أنَّ المملكة العربية السعودية قدَّمت -في يوليو 2024م- دعمًا ماليًّا جديدًا، على دفعتين، للحكومة اليمنية، مِن أجل الموازنة العامَّة وشراء المشتقَّات النفطية، لكنَّ الحكومة -وبعد أن انتهى الدعم السعودي- وقفت عاجزة عن توفير كمِّيَّات كافية مِن الوقود لتشغيل محطَّات التوليد، بما فيها المحطَّة الغازية، والتي تعمل أيضًا بالبترول الخام المنتج مِن محافظات مأرب أو شبوة أو حضرموت.

---

(31) انقطاع الكهرباء في محافظتي عدن ولحج يضع الحكومة في مأزق، عبدالرب الفتاحي، صحيفة الإرادة، في: 2024/8/5م، متوفر على الرابط التالي: https://alerada.net/2021/08/05/135211

(32) كهرباء اليمن.. «ثقب أسود» يبتلع نحو مليار دولار سنويًا، محمد الغباري، عروبة22، في: 2024/7/6م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/2qJsoPp5

(33) فساد استيراد الوقود في عدن.. الملف المحمي بتشكيلات مسلحة ورؤوس في أعلى الهرم، نائف القداسي، المصدر أونلاين، في: 2024/12/3م، متوفر على الرابط التالي: https://almasdaronline.com/articles/306805

وتجدر الإشارة إلى أنَّه في أوَّل مقابلة أجراها رئيس الوزراء، أحمد عوض بن مبارك، عقب تعيينه في فبراير 2024م، قال: إنَّ اليمن تحرق يوميًّا نحو مليوني دولار في سماء عدن، وإنَّ الحكومة أنفقت عام 2023م فقط أكثر مِن تريليون وعشرة مليار ريال يمني في الكهرباء، مشيرًا إلى أنَّ 31% مِن إيرادات الدولة تستهلكها الكهرباء، وأنَّ حجم ما أُنفِق عليها «لو أنفِق بطريقة سليمة لكان معنا محطَّات إستراتيجية»[34].

ولعلَّ بعضًا مِن الأمل يلوح مِن ثنايا الإصلاحات التي قادتها الحكومة في شراء وقود الكهرباء، حيث أفاد تقرير رسمي صادر عن وزارة الكهرباء في عدن بتحقيق وفرٍ شهري قدره (20) مليون دولار، منذ تشكيل لجنة المناقصات التي أنشأها رئيس الحكومة «بن مبارك»، وذكرت أنَّ هذا الوفر المالي أسهم بشكل ملموس في تقليل الأعباء المالية على الحكومة، وتحسين كفاءة عمليَّات توليد الكهرباء، وتعزيز الخدمة المقدَّمة للمواطنين[35]. ومع ذلك، فما زالت كهرباء عدن ثقبًا أسودًا يستنزف موارد الدولة، ومازالت المدينة تُعاني بشدَّة مِن انقطاع الكهرباء، وتشهد بين فترة وأخرى احتجاجات ومطالبات بحلِّ المعضلة، وسط تساؤلات: أين ذهبت تلك الأموال الضخمة؟

محطَّات الطاقة الشمسية:

شهد منتصف عام 2024م، تدشين أوَّل محطَّة بالطاقة الشمسية، في منطقة بئر أحمد مترامية الأطراف غربي عدن، وتمتدُّ المحطَّة على مساحة (1.6) مليون متر مربَّع، بدعم مِن دولة الإمارات العربية المتَّحدة، وتولِّد ما بين (20%- 30%) مِن إجمالي الطاقة للمحطَّة، البالغة (120) ميغاوات، بموجب اتِّفاقية تعاون مشترك بين وزارة الكهرباء والطاقة وشركة أبو ظبي لطاقة المستقبل «مصدر». وفي حفل التدشين أوضح رئيس الحكومة اليمنية، «بن مبارك»، أنَّ المشروع يعكس رؤية الحكومة لتحويل قطاع الكهرباء إلى فرصة استثمارية بالتعاون مع القطاع الخاص، مؤكِّدًا أنَّ الحكومة تسعى

(34) رئيس الوزراء في مقابلة تلفزيونية: أنفقنا العام الماضي أكثر من تريليون و10 مليار ريال، المصدر أونلاين، في: 2024/5/16م، متوفر على الرابط التالي: https://almasdaronline.com/articles/294918

(35) الحكومة اليمنية تجني ثمرة الإصلاحات في شراء وقود الكهرباء، صحيفة الشرق الأوسط، في: 2024/7/31م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/RhSkR4xo

إلى إيجاد حلول جذرية لمشكلة الكهرباء. وتبلغ كلفة المشروع في المرحلة الأولى قرابة (100) مليون دولار، لتوليد (120) ميغاوات، على أن تصل في المرحلة الثانية إلى (600) ميغاوات، بحسب مدير عام كهرباء عدن، سالم الوليدي[36].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ محطَّة الطاقة الشمسية في مديرية البريقة تعرَّضت، في سبتمبر، لتلف (198) لوحًا شمسيًّا، بسبب إصابتها برصاص راجع مِن الهواء، ناجم عن إطلاق النار العشوائي، ما أدَّى إلى منع اللجنة الأمنية إطلاق النار، ومعاقبة المخالفين بالسجن وغرامة قدرها (500) ألف ريال يمني[37].

وفي 8 أغسطس، وضع محافظ شبوة، عوض بن الوزير، حجر الأساس لمشروع أوَّل محطَّة كهربائية بالطاقة الشمسية في المحافظة، بقدرة (53) ميغاوات، بتمويل إماراتي. وتقام المحطَّة على مساحة إجمالية تقدَّر بـ(600) ألف متر مربَّع، في الجهة الشمالية الغربية مِن عاصمة المحافظة «عتق»، وتشمل تركيب أكثر مِن (120) لوح شمسي. ولاحقًا أعلنت الشركة المشغِّلة إلكتروميكا الدولية إيقاف العمل بالمشروع نتيجة التهديدات الأمنية[38].

الكهرباء التجارية:

عندما بدأت الكهرباء التجارية في الظهور منذ عام 2017م، وجد الناس فيها بديلًا، لهذا واصلت انتشارها. ومع حلول عام 2019م، صارت المحطَّات التجارية منتشرة في كلِّ المدن اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي. وفي مدينة تعز عند إدخال التيَّار إلى المنازل، تفرض شركات الكهرباء التجارية على المشتركين شراء العدَّادات التي تقوم بتوفيرها، وتبلغ قيمتها ما بين (12- 30) ألف ريال يمني، كما تفرض اشتراكًا شهريًّا

(36) بدعم إماراتي.. بدء التشغيل التجريبي لأول محطة طاقة شمسية في عدن، موقع إرم بزنس، في: 2024/3/4م، متوفر على الرابط التالي: https://www.erembusiness.com/energy/xv8159ndzf

(37) اليمن: أمنية عدن تتوعد بملاحقة مطلقي النار بعد تضرر ألواح محطة الكهرباء الشمسية، يمن فيوتشر، في: 2024/9/10م، متوفر على الرابط التالي: https://yemenfuture.net/news/25834

(38) وضع حجر الأساس لمحطة الطاقة الشمسية الإماراتية بشبوة اليمنية، العين الإخبارية، في: 2024/8/8م، متوفر على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/foundation-stone-uae-solar-energy

قد يصل إلى (18) ألف ريال يمني. وتقوم بعض الشركات التجارية بتحصيل الفواتير كلَّ أسبوع، وبعضها كلَّ نصف شهر. وتجني جماعة الحوثي مِن هذه الشركات أرباحًا طائلة، مِن خلال الضرائب التي تفرضها عليها، وأيضًا مِن خلال تأجير البنية التحتية التابعة للدولة، والشركات التي تتبعها[39].

وقد شنَّت اللجنة الرئيسة لمولّدات الكهرباء الخاصَّة، التابعة للحوثيين، حملات ميدانية أغلقت خلالها (234) محطَّة تجارية مِن أصل (400)، بزعم ارتكاب مخالفات، لكنَّ عاملين في هذا القطاع أكَّدوا أنَّ الهدف هو الاستحواذ على هذه المحطَّات، وتحويلها إلى أداة جديدة للجباية. وهدَّدت كيانات نقابية، تتولَّى مهمَّة الدفاع عن حقوق ملَّاك المحطَّات، بقطع خدمة الكهرباء في حال استمرَّت الانتهاكات مِن قبل جماعة الحوثي ضدَّهم. ووفقًا لبيان مشترك لقطاع توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية بالغرفة التجارية فإنَّ الخدمة لن تكون متوفِّرة إذا لم يوضع حدٌّ لتجاوزات نافذين داخل الجماعة[40]، ولفت البيان إلى مواصلة وزير الكهرباء في سلطة الحوثيين استهداف ما تبقَّى مِن المستثمرين في قطاع الكهرباء الخاصَّة، عبر شنّ سلسلة حملات تعسُّفية وابتزاز وإغلاق لمنشآتهم التجارية، إضافة إلى وضعه الكثير مِن الصعوبات والعراقيل أمامهم[41].

ولا يقتصر الفساد على الاستحواذ على المحطَّات واستثمارها لصالح الجماعة، بل يمتدُّ إلى منح استثناءات للمحطَّات المملوكة لأفراد مرتبطين بجماعة الحوثي، والسماح لها بتجاوز القيود وتشغيل مولّداتها داخل الأحياء السكنية، دون التزام بأيِّ معايير سلامة.

(39) تلاشي الكهرباء الحكومية في اليمن يضيء على رقعة ظلام واسعة، السفير العربي، في: 2024/5/27م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/nHCylYPm

(40) مالكو مولّدات الكهرباء في مواجهة مع تعسف الحوثيين، صحيفة الشرق الأوسط، في: 2024/8/7م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/5i7nknfi

(41) نفس المرجع السابق.

ثالثًا: قطاع الاتِّصالات:

تُعدّ منظومة الاتِّصالات في أيّ دولة مِن البنى التحتية الحيوية التي تؤثّر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثِّل وسيلة أساسية للتواصل، وتبادل المعلومات، ودعم قطاعات متعدِّدة، مثل التعليم والصحَّة والأعمال. وأصبحت منظومة الاتِّصالات أحد العناصر الأساسية في الحفاظ على تواصل المواطنين، وتيسير حياتهم اليومية، في ظلّ الظروف الصعبة. وخلال السنوات الماضية، شهد قطاع الاتِّصالات في اليمن تحدِّيات كبيرة، ابتداءً مِن تعطُّل البنية التحتية بسبب النزاع المسلَّح، مرورًا بالتأثيرات الاقتصادية التي أدَّت إلى نقص الموارد وصعوبة توفير خدمات الاتِّصالات بشكل مستمر.

وقد كثَّفت الحكومة الشرعية تحرُّكاتها لإعادة رسم قطاع الاتِّصالات الحيوي، في خطوة لكسر سيطرة جماعة الحوثي على القطاع الإستراتيجي الذي يدرُّ عوائد مالية معتبرة، ويعدُّ واحدًا مِن أهمّ الموارد المالية للجماعة. وفي فبراير 2024م، وجَّهت الحكومة الشرعية شركات ومؤسَّسات الاتِّصالات بالوقف الفوري لأيّ تعامل مع جماعة الحوثي، ونقل مقرَّاتها إداريًّا وفنّيًّا وماليًّا إلى العاصمة المؤقَّتة عدن، واستكمال الإجراءات اللازمة لتصحيح أوضاعها والحصول على التراخيص اللازمة[42].

شركات الاتِّصالات.. انقسام مؤسَّسي:

يُمثِّل قطاع الاتِّصالات شريانًا حيويًّا للاقتصاد اليمني، فقد شهدت مساهمة القطاع في الناتج الاقتصادي نموًّا مطَّردًا بمتوسِّط 7%، بين عامي 2015م و2018م. وقبل اندلاع الحرب، كانت الاتِّصالات توفِّر ثاني أكبر مصدر للإيرادات بعد عائدات النفط، واليوم تشكِّل الضرائب والرسوم المفروضة على شركات الاتِّصالات حصَّة

(42) اليمن: الحكومة المعترف بها توجه شركات الاتصالات بنقل مقراتها إلى عدن، يمن فيوتشر، في: 2024/6/8م، متوفر على الرابط التالي: https://yemenfuture.net/news/23392

كبيرة جدًّا مِن الإيرادات العامَّة لجماعة الحوثي، والتي تُقدَّر بأكثر مِن (150) مليون دولار[43].

وقد عانت شركات الاتِّصالات مِن حالة الانقسام المؤسَّسي التي تُعاني مِنها اليمن عمومًا، بين سلطتي صنعاء وعدن، وتكبَّدت الشركات العاملة خسائر مالية كبيرة جرَّاء ازدواج السياسات والمطالبات المالية مِن قبل سلطات صنعاء وعدن، ومصادرة الأصول والابتزاز مِن قبل بعض الوحدات الأمنية وبعض المليشيَّات، ليصل الأمر بإحدى الشركات (وهي شركة واي) إلى إعلان إفلاسها، في مارس ٢٠٢٠م، وترك تجهيزاتها ومقرَّاتها في صنعاء، والترتيب لبدء العمل مِن جديد في عدن، باستخدام تقنيَّة الجيل الرابع (4G)[44].

جدول (20): يوضِّح تنازع السلطات على الشركات، و انقسامها بين صنعاء التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، ومدينة عدن التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية.

الشركة	الملكية	المدينة
المؤسَّسة العامَّة للاتِّصالات	حكومي	صنعاء/ عدن
تيليمن	حكومي	صنعاء
سبأفون	قطاع خاص	صنعاء/ عدن
يمن موبايل	قطاع خاص	صنعاء
عدن نت	حكومي	عدن
يمن نت	حكومي	صنعاء
واي	قطاع خاص	عدن
إم تي إن	قطاع خاص	صنعاء/ عدن

(43) إصلاح قطاع الاتصالات في اليمن، مركز النمو الدولي، صالح فضل، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/zJzH1BP7

(44) نفس المرجع السابق.

إطلاق خدمة «ستارلينك»:

يُعدُّ الحدث الأبرز في قطاع الاتِّصالات -خلال عام 2024م، في اليمن- إعلان الحكومة الشرعية، مطلع أغسطس، إطلاق خدمة الإنترنت عبر الأقمار الصناعية «ستارلينك»، حيث دُشِّنت الخدمة رسميًّا في الأوَّل مِن سبتمبر كأوَّل دولة في الشرق الأوسط تتمتَّع بخدمة الوصول الكامل للإنترنت عبر الأقمار الصناعية. وقد استعرضت الحكومة الشرعية، في اجتماعها يوم 25 أغسطس، التقرير المقدَّم مِن المؤسَّسة العامَّة للاتِّصالات السلكية واللاسلكية، حول التفاصيل التي تضمَّنها الترخيص الموقَّع مع «ستارلينك» والخدمات التي سيتم تقديمها مِن خلال المؤسَّسة، باعتبارها وكيلًا معتمدًا لتقديم الخدمة، وأكَّدت انتهاء كلِّ الإجراءات المتعلِّقة بإطلاق خدمات «ستارلينك» في اليمن، ما سيُحقِّق تقديم خدمة الإنترنت الفضائي بأسعار منافسة للفئات كافَّة، وبسرعات عالية الجودة[45].

وأجرت الحكومة الشرعية، في وقت سابق، مفاوضات مع شركة «ستارلينك»، التي يملكها الملياردير الأمريكي «إيلون ماسك»، لتزويد المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة الشرعية بخدمة الإنترنت الفضائي، كأحد الحلول لكسر سيطرة جماعة الحوثي على قطاع الاتِّصالات. وسبق لخدمة «ستارلينك» أن دخلت اليمن، حيث بيعت العديد مِن أجهزة الشركة في السوق السوداء، وهو الأمر الذي جعل القائم بأعمال وزير الاتِّصالات، واعد باذيب، يدعو مَن لديهم أجهزة إلى سرعة تسجيلها لدى مؤسَّسة الاتِّصالات لتتَّخذ صفة قانونية.

وفي أواخر ديسمبر، أعلن مجلس الأعمال السعودي اليمني باتِّحاد الغرف السعودية عن إطلاق (6) مبادرات لتعزيز التبادلات التجارية والاستثمارية بين البلدين، مِن ضمنها شركة للاتِّصالات عبر شبكة الاتِّصالات الفضائية «ستارلينك».

---

(45) صراع بين الحكومة والحوثيين على قطاع الاتصالات، فخر العزب، صحيفة الأيام، في: 2024/8/28م، متوفر على الرابط التالي: https://www.alayyam.info/news/9XHI281Y-5B4MSV-4D92

وفي ردٍّ لجماعة الحوثي على إطلاق الحكومة الشرعية للشراكة مع «ستارلينك»، حذَّرت المواطنين في مناطق سيطرتها مِن التعامل مع الشركة، وذكرت في بيانها أنَّ «تقديم خدمات الإنترنت مِن قبل شركة أجنبية في اليمن يقوِّض القدرة على حماية خصوصيَّة المواطنين وبياناتهم»[46].

الاتِّصالات تحت سلطة جماعة الحوثي:

في يونيو 2024م، فرضت شركات الاتِّصالات، في العاصمة صنعاء، الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، جرعة جديدة في أسعار خدمات الاتِّصالات والإنترنت. وأظهرت الزيادة السعرية تخفيض باقة الإنترنت (12) جيجا، والتي كان سعرها (4,400) ريال يمني، إلى (8) جيجا بسعر (3,900) ريال يمني؛ فيما خفَّضت باقة (25) جيجا، التي كانت بسعر (9,000) ريال يمني، إلى باقة (20) جيجا بسعر (9,700) ريال يمني؛ وقلَّصت باقة (6) جيجا، التي كان سعرها (2,400) ريال يمني، إلى (4) جيجا بسعر (2,000) ريال يمني. وجاءت بذريعة سدِّ نفقات تحسين الخدمة والصيانة والتوسعة والتهيئة لمواكبة الأجيال المحدَّثة[47].

وكانت هذه القرارات قد أثارت موجة غضب واسعة مِن قبل المشتركين في عموم البلاد، ودعوا لمقاطعة الشركات كليًّا ردًّا على تلك القرارات في ظلِّ رداءة الخدمة، وارتفاع أسعارها. وهو ما دفع الشركة إلى التراجع عنها تحت ضغط الاحتجاجات المستمرَّة.

وتفوق إيرادات سلطات جماعة الحوثي التي تتحصَّلها مِن شركات الاتِّصالات مبلغ تريليون ريال يمني سنويًّا. ووفقًا لما ذكره القيادي في الجماعة، علي المداني، فإنَّ إجمالي إيرادات الجماعة تبلغ (146,435.305.664) ريال يمني مِن شركة يمن موبايل

(46) ما المخاوف والتساؤلات التي تثيرها معارضة الحوثيين للإنترنت الفضائي؟، بي. بي. سي.، في: 2024/9/28م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/IePhdj9G

(47) شركات الاتصالات في صنعاء تفرض جرعة سعرية جديدة على خدمات الاتصالات والإنترنت، برار برس، في: 2024/6/29م، متوفر على الرابط التالي: https://barran.press/news/topic/3537

فقط، فضلًا عن شركات الاتِّصالات الخلوية الأخرى، كسبأفون، ويو تيليكوم، وواي تيليكوم[48].

وقد اتَّهم تقرير لجنة العقوبات، التابعة لمجلس الأمن الدولي، الصادر في نوفمبر، جماعة الحوثي باستغلال قطاع الاتِّصالات والإنترنت لطلب الأموال العامَّة لطائراتهم المسيَّرة التي تشكِّل «القوَّة الجوية»، ولقوَّاتهم للدفاع الساحلي، وذلك عن طريق إرسال ملايين الرسائل إلى المشتركين في شركات الاتِّصالات[49].

وفيما يتعلَّق بمستوى خدمة الاتِّصالات، تُعاني اليمن صعوبة في نطاقات تغطية خدمات الإنترنت في مختلف أنحاء البلاد، مِن تقطُّع وضعف الانتشار، خاصَّة في المناطق البعيدة عن مراكز المدن. وفي أواخر سبتمبر تعرَّض كابل الاتِّصالات لعمل تخريبي بمديرية مرخة السفلى، شمال غرب محافظة شبوة، ما تسبَّب بخروج خدمات الإنترنت والاتِّصالات عن مديريَّات عدَّة في محافظتي شبوة ومأرب. وفي أكتوبر، شهدت خدمات الاتِّصالات والإنترنت انقطاعًا لمدَّة أسبوع عن مديريَّات مرخة وبيحان وعسيلان وعين، شمال غرب شبوة، ومديرية حريب جنوب مأرب، جرَّاء عمل تخريبي تعرَّض له كابل الألياف الضوئية بين مديريَّتي حصوين والغيضة، بمحافظة المهرة.

وتبيّن تقارير اقتصادية، استنادًا لبيانات رسمية في قطاع الاتِّصالات وتقنية المعلومات، أنَّ لدى اليمن أسوأ اتِّصال بالشبكة على مستوى الشرق الأوسط، ورابع أسوأ اتِّصال على مستوى العالم، حيث يتَّصل فقط ما يقارب ربع اليمنيين في عدد محدود مِن المراكز الحضرية بواحدة مِن أبطأ خدمات الإنترنت في العالم[50].

---

(48) المداني: تريليون ريال إيرادات سلطة صنعاء من الاتصالات سنويًا، موقع النقار، في: 2024/3/14م، متوفر على الرابط التالي: https://www.alnkkar.com/news12071.html

(49) تقرير الخبراء الأممي لعام 2023م، متوفر على الرابط التالي: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n22/770/94/pdf/n2277094.pdf

(50) الإنترنت في اليمن الأبطأ والأغلى في العالم.. معلومات وأرقام صادمة، شبوة برس، في: 2018/5/2م، متوفر على الرابط التالي: https://shabwaah-press.info/news/51205

رؤية مستقبلية:

في القطاع الصحِّي، يواجه اليمن أزمة صحِّية خانقة نتيجة لتراجع التمويل الدولي، واستمرار الصراع المسلَّح. وحوالي (18.2) مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، مِنهم (17.8) مليون بحاجة إلى رعاية صحِّية. وسجَّلت البلاد عودة أمراض مثل الكوليرا والملاريا والحصبة، ما يزيد مِن الأعباء الصحِّية. وقد أدَّى نقص التمويل إلى إغلاق آلاف المرافق الصحِّية، وتفاقم الأوضاع الإنسانية. ويبدو أنَّ قطاع الصحَّة سيستمرُّ في مواجهة العديد مِن الصعوبات في المستقبل القريب، وقد يصل لمراحل خطيرة ما لم تتَّخذ خطوات جادَّة لمعالجة هذه التحدِّيات، أهمُّها: حصول قدر مقبول مِن الاستقرار السياسي، واستمرار الدعم الدولي، وتعزيز دور المنظَّمات الدولية والمحلِّية، وإعادة تأهيل المنشآت الصحِّية، وتنفيذ إستراتيجيَّات مستدامة لمكافحة الأوبئة مِن خلال تحسين شبكات المراقبة والوقاية مِن الأمراض.

وفي قطاع الكهرباء، يُعاني اليمن مِن أزمات مستمرَّة، حيث انخفضت قدرة التوليد لتغطِّي 30% فقط مِن احتياجات اليمن، وتعاني المناطق المحرَّرة، مثل عدن، مِن انقطاعات طويلة تصل إلى (12) ساعة يوميًّا، بينما يعتمد السكَّان في المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي على الكهرباء التجارية والطاقة الشمسية. ويبدو أنَّ الفساد المستشري، وأزمات الوقود، ستستمرُّ ما لم تتَّحقَّق إصلاحات عميقة لتجفيف منابع وشبكات الفساد، وإعادة النظر في العقود المبرمة في شراء المشتقَّات، ووضع إستراتيجية حقيقية لمعالجة الكهرباء، وتوسيع محطَّات الطاقة الشمسية. ومِن المرجَّح أن تستمرَّ المناطق الريفية والنائية في معاناتها نتيجة انقطاع الكهرباء المتكرِّر، وعلى المدى القريب، لا تتوفَّر حلول فورية لهذه المناطق إلَّا مِن خلال مبادرات محلِّية أو دعم خارجي. ولذا فإنَّ تحسُّن الوضع الأمني والسياسي في هذه المناطق، قد يسهم في جلب مشاريع إعادة تأهيل محطَّات الكهرباء المتضرِّرة، وإعادة تشغيلها جزئيًّا، ما يساعد على تقليل الانقطاع المستمر.

في قطاع الاتِّصالات الذي يواجه تحدِّيات كبيرة بسبب النزاع المستمر، أطلقت الحكومة الشرعية خدمة «ستارلينك» للإنترنت الفضائي لتحدِّي سيطرة الحوثيين على الاتِّصالات، ورغم إدخال تقنيَّات جديدة، يُعاني السكَّان مِن سوء الخدمات وارتفاع أسعار الإنترنت، ويبدو أنَّ جماعة الحوثي ستستمرُّ في استغلال هذا القطاع ماليًّا لدعم أنشطتها العسكرية، ما يزيد مِن تفاقم الأزمة في ظلِّ ضعف البنية التحتية. ويبقى أنَّ الحكومة الشرعية بحاجة للعمل الجاد لتوفير حلول عملية وسيادية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات، للشركات الصغيرة والمتوسِّطة، لتعزيز العمل الرقمي، وإصلاح الأبراج المعطَّلة، وفتح باب التنافس مع القطاع الخاص.

أوضاع المرأة والطفل

8

أوضاع المرأة والطفل

مقدِّمة

يعيش اليمن واحدة مِن أسوأ الأزمات الإنسانية في العصر الحديث، فقد أدَّت أكثر مِن عشر سنوات مِن الصراع المسلَّح إلى تفاقم الأوضاع بالنسبة للسكَّان، وكان تأثير الأزمة الأكبر على المرأة والطفل، حيث يُعاني الأطفال مِن تسرُّب عن التعليم وسوء التغذية، بينما تواجه النساء تحدِّيات اقتصادية واجتماعية وصحِّية متزايدة، والاحتياجات الإنسانية في اليمن لا تتراجع. وقد بات (18.2) مليون شخص، بما في ذلك (9.8) مليون طفل[1]، يحتاجون إلى شكل مِن أشكال المساعدة الإنسانية خلال عام 2024م[2].

أوَّلا: وضع المرأة:

- في جانب التعليم:

تبلغ نسبة حصول النساء والفتيات على التعليم 35%، ونسبة التحاقهم بالتعليم العالي 5.7%، مقابل 18% للذكور، ونسبة التحاق الفتيات في التعليم الأساسي 42%، مقابل 84% للذكور، وتنخفض إلى 23% في المرحلة الثانوية مقابل 43% للذكور، وتقلُّ فرص التعليم للفتيات في المناطق الريفية[3].

---

(1) انظر: Humanitarian Action for Children 2025 - Yemen, UNICEF for Children, 5 Dec 2024, at: https://2u.pw/XyU7th8g, and: https://2u.pw/XyU7th8g, https://short-link.me/PQbd

(2) انظر: Situation Report #03 Humanitarian Crisis in Yemen, UNFPA, 23 October 2024, at: https://2u.pw/NvwKqaMy, and look at: https://short-link.me/PQbq

(3) تعليم المرأة.. مفتاح التقدم في اليمن، المجتمع، في: 2024/4/17م، متوفر على الرابط التالي:

شكل (24):

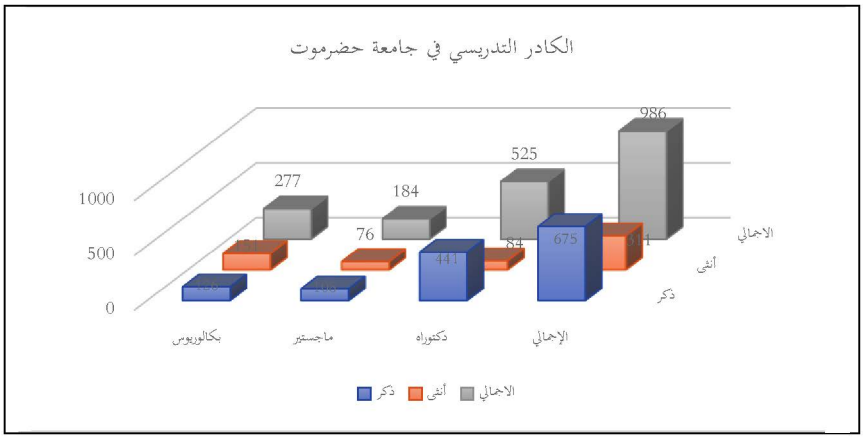

وتتعرَّض بعض الطالبات الجامعيات والأكاديميَّات للتحريض في كلٍّ مِن تعز وصنعاء، بينما يدفع الوضع في حضرموت وذمار بالنساء للتعليم والعمل أفضل مِن السابق[4]. ورغم ذلك، لا تزال حصَّة النساء الأكاديميات محدودة مقارنة بالرجال، فنجد عدد الرجال الأكاديميين، في جامعة حضرموت -مثلًا، (675)، مقابل (311) مِن الإناث. أمَّا على مستوى الطلَّاب، فتبلغ نسبة الطالبات 40.6% في مرحلة البكالوريوس، مقابل 59.4% للذكور[5]. وفي جامعة تعز، بلغ عدد الطلاَّب (14.093)، بنسبة 64%، بينما بلغ عدد الطالبات (7.929)، بنسبة 36%، لذات المستوى، بمعدَّل نمو -1% للفتيات[6].

وتعاني اليمن مِن مستوًا عالٍ في الأمِّية، مع تدنٍّ في نسبة الالتحاق بالتعليم، وارتفاع في نسبة المتسرِّبين مِنه. وقد بلغ عدد الأمِّيين، ضمن الفئة العمرية مِن

/324088/https://mugtama.com/04

(4) المرأة اليمنية في الأوساط الأكاديمية: رحلة نضال شاقة، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 2024/8/19م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/puQOoY0t

(5) انظر: جامعة حضرموت: https://2u.pw/e7YGTdJd

(6) عزوف عن التعليم الجامعي.. تراجع الملتحقين بجامعة صنعاء بنسبة 80%، العاصمة، في: 2024/11/27م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/JeOxsw2V والخطة الإستراتيجية لجامعة تعز (2024م- 2029م).

(10) سنوات وأكثر، (6.3) مليون، وتزيد نسبة الأمِّية بين النساء عن 60% في بعض المحافظات، وفي الحديدة تعدُّ الأعلى، بنسبة 62% أي (1.2) مليون[7]. ويعدُّ معدَّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء اللاتي تزوَّجن قبل سنِّ (15) عامًا الأدنى، بنسبة تصل إلى 42%[8].

وهناك تراجع في الإقبال على التعليم في الجامعات اليمنية، بنسبة بلغت نحو 80%، وذلك بسبب الظروف المعيشية وارتفاع تكاليف التعليم الجامعي؛ وقد أُغلِق عدد مِن أقسام الدراسات الإنسانية بسبب قلَّة الملتحقين في بعض الجامعات اليمنية، ومِنها جامعة عدن وجامعة تعز وجامعة شبوة[9]. ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى أنَّ غالبية الملتحقين بهذه التخصُّصات هنَّ الطالبات، ونتيجة عزوف العديد مِن الأسر عن إرسال بناتهنَّ للدراسة الجامعية لعدم توفُّر السكن الآمن، وارتفاع تكاليف المواصلات مِن أماكن استقرارهنَّ إلى الجامعة، والتي ما تكون عادة بعيدة[10].

- في جانب الصحَّة:

يُعاني قطاع الصحَّة مِن تحدِّيات كبيرة تؤثِّر بشكل مباشر على المستفيدين مِن خدماته، خاصَّة النساء اللَّاتي يتحمَّلن العبء الأكبر، لا سيَّما في المناطق الريفية والقريبة مِن خطوط التماس؛ ويعود ذلك إلى نقص الكادر الطبِّي ونقص الإمدادات الإغاثية، نتيجة القيود المفروضة على حركة أعمال الإغاثة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي وهجرة الكوادر الطبِّية.

---

(7) بسبب الحرب وعدم الاستقرار.. ملايين الأطفال محرومون من التعليم في اليمن، يورو نيوز، في: 2024/3/31م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/cKWdZwba والأمِّية في اليمن.. إقبال بشغف على محوها وعثرات تراكمها سنوات الحرب، بلقيس، في: 2024/1/8م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/NvwKqaMy

(8) انظر: Yemen MICS-EAGLE Factsheet 2024, Oct_2024, at: https://2u.pw/RdAkuD6p

(9) جراء المعاناة.. تراجع خطير في الإقبال على الجامعات اليمنية، المنتصف، في: 2024/11/30م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/cx4fi3tr

(10) تقارير صادمة: 80% من الطلاب يتخلون عن الجامعات اليمنية لهذا السبب، الجنوب اليمني، في: 2024/11/30م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/08MGh2tk

وقد أعلنت منظَّمة الصحَّة العالمية أنَّ أكثر مِن (13) مليون طفل وامرأة في اليمن بحاجة ماسَّة للخدمات الصحِّية خلال 2024م، ويشكِّلن النساء ما نسبته 24%، فيما يشكِّل الأطفال نسبة 50%[11].

شكل (25):

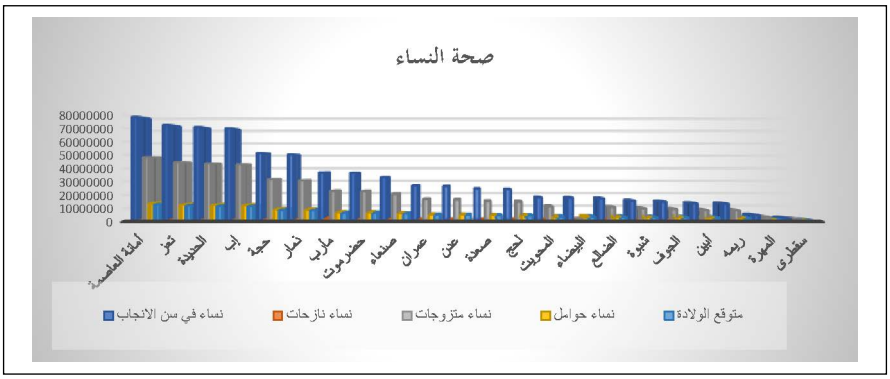

ويوضِّح الرسم البياني أنَّ النساء في سنِّ الإنجاب والحوامل والمتوقَّع ولادتهنَّ، في مختلف محافظات الجمهورية، كأعلى حالات يشكِّلن 11% في أمانة العاصمة، و10% في كلٍّ مِن الحديدة وتعز وإب، وكأدنى حالات يشكِّلن 1% في ريمة والمهرة وسقطرى[12].

ومِن بين (17.8) مليون شخص يحتاجون إلى مساعدة في الرعاية الصحِّية خلال 2024م، هناك (5.5) مليون امرأة في سنِّ الإنجاب (15- 49) سنة، ويواجهن تحدِّيات في الوصول إلى خدمات الصحِّة الإنجابية. وتشير الإحصاءات المباشرة على موقع وزارة الصحَّة إلى أنَّ 40% مِن الخدمات غير متوفِّرة، و36% متوفِّرة بشكل جزئي، و24% متوفِّرة بشكل كلِّي؛ وهذا يعكس عدم تلقِّي الأمهات والمواليد للرعاية الكافية[13].

---

(11) أكثر من 13 مليون طفل وامرأة في اليمن بحاجة للخدمات الصحية خلال 2024م، قناة الجزائر الدولية، في: 2024/4/8م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/EdBt4zZ7

(12) المؤشِّرات السكَّانية 2024م، وزارة الصحة اليمنية، على الرابط: https://2u.pw/35BeQnzX

(13) اليمن: نظام مراقبة وتوافر الموارد والخدمات الصحية (هيرامز)، وزارة الصحة، على الرابط: https://2u.pw/C2lkj7Np ويمكن النظر إلى: https://2u.pw/X4ozMlfL، https://2u.pw/4fnM3wJE

وترتفع خصوبة المراهقات، حيث تبلغ (62) و(54) ولادة لكلِّ (1,000) مراهقة على التوالي[14].

وسجِّلت حالة وفاة لامرأة كلَّ ساعتين أثناء الولادة، لمسبِّبات يمكن علاجها، فأقلُّ مِن نصف الولادات تتمُّ بمساعدة طبِّية مؤهَّلة، وثلث الولادات تتمُّ بمرافق صحِّية، وتعاني النساء في سنِّ الإنجاب، خاصَّة الحوامل والمرضعات، مِن وصول محدود أو منعدم للرعاية الصحِّية الإنجابية[15].

وألقى الوضع القائم بضلاله على الصحِّة النفسية للنساء، خاصَّة مع شحَّة الرعاية النفسية التي يحتاجها (7) مليون شخص، مِنهم نساء وأطفال[16]. وقد قدَّمت اليونيسف، عبر شبكة مِن الوسائل الثابتة والمتنقِّلة، خدمات نفسية لنحو (14.674)، مِنهم (8,278) امرأة[17].

- في جانب التغذية:

في جانب سوء التغذية، كشف تقريرا برنامج الغذاء العالمي، الصادران في أغسطس وديسمبر 2024م، عن ارتفاع معدَّلات انعدام الأمن الغذائي في اليمن إلى مستويات قياسية، حيث يُعاني 62% مِن الأسر مِن استهلاك غير كافٍ للطعام، وانخفض بنسبة 1% مع نهاية العام، ولكنَّه لا يزال يمثِّل زيادة كبيرة بنسبة 31% مقارنة بالعام الماضي؛ فيما بلغ الحرمان الشديد 36%، نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية وتقليص المساعدات[18]، إذ يحتاج (5.3) مليون فتى و(5.1) مليون فتاة إلى مساعدات

---

(14) واقع الصحة في اليمن، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أبريل 2024م، على الرابط:
https://2u.pw/nAv8kRdB

(15) انظر : Humanitarian response in Yemen, UNFPA, 2024, p5, at : https://2u.pw/Jf7HDDab

(16) معالجة أزمة الصحة النفسية الخفية في اليمن، صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، في: 2024/1/8م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/00uwDGj4

(17) انظر: UNICEF Yemen Humanitarian Situation Report No. 3: July to September 2024, 24 Nov 2024, p5, at: https://2u.pw/p3pjWclu

(18) انظر: WFP Yemen Food Security Update, August 2024, WFP, Aug 2024, at: https://2u.pw/l5HiR8ui, and look at: Dec 2024, https://2u.pw/k1uGPvK5

غذائية[19]. ويتوقَّع أن تحتاج (2.7) مليون امرأة حامل ومرضعة إلى العلاج مِن سوء التغذية الحاد[20]، فيما يتعرَّضن لخطر ولادة أطفال حديثي الولادة مصابين بأمراض خطيرة[21].

ويفتقر (15.3) مليون شخص إلى الوصول إلى المياه الآمنة[22]، وارتفع هذا العدد إلى (17.4) مليون مع نهاية العام 2024م[23]. ويوجد (4.7) مليون فتى و(4.5) مليون فتاة في حاجَّة ماسَّة إلى المياه والصرف الصحِّي والنظافة الصحِّية[24]. وبالرغم مِن جهود بعض المنظَّمات لتوفير خدمة المياه[25]، إلاَّ أنَّ (1.4) مليون شخص فقط يحصلون على كمِّية ونوعية كافية مِن مياه الشرب والاحتياجات المنزلية، بينما (650) ألف شخص يحصلون على خدمات الصرف الصحِّي المناسبة[26].

وفي ظلِّ معاناة آلاف المعاقين اليمنيين مِن البؤس والحرمان، وغياب الرعاية والمساعدات الإنسانية، زاد عددهم نتيجة الألغام التي زرعتها جماعة الحوثي، فيما يتعرَّضون لمصادرة حقوقهم المادِّية والمعنوية مِن قبل جماعة الحوثي. يأتي ذلك مع إقرار الجماعة بوجود نحو (16) ألف حالة إعاقة مِن النساء والأطفال تحتاج إلى تأهيل حركي، وأكثر مِن (460) ألفًا في حاجَّة إلى أجهزة مُعينة تساعدهم على الحركة، بينما يحتاج أكثر مِن (153) ألف معاقٍ إلى أطراف صناعية أو أجهزة تقويمية[27].

---

(19) انظر: Growing Up in A Changing Climate: The Impact on Children in The Middle East and North Africa, UNICEF, 18 Dec 2024, P9, 24, at: https://2u.pw/dUBt3PxI

(20) انظر: Issue1, Jan=March2024, Situation Report, UNFPA Response in Yemen, at: https://2u.pw/0oPCRREk, and look at: https://2u.pw/XEhWsmY5

(21) انظر: Reproductive Health, at: https://2u.pw/maV2Cosx

(22) انظر: Humanitarian Action for Children, Yemen, UNICEF for every child, 11 Dec 2024, p2, at: https://2u.pw/qgLPVWhc

(23) انظر: Yemen Humanitarian Needs Overview 2024, OCHA, January 2024, p56, at: https://2u.pw/xMYCey2L

(24) انظر: Growing up in a changing climate, p18, Ibid.

(25) انظر: Humanitarian Situation Report No. 2 Reporting Period 1 January to 30 June 2024, 8 September 2024, at: https://short-link.me/NpSW

(26) انظر: Humanitarian Action for Children, Ibid.

(27) انقلابيو اليمن يخضِعون أطفالا معاقين للتعبئة الطائفية، الشرق الأوسط، في: 2024/12/5م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/JtXGfFJQ

- في جانب العلاقات الأسرية:

هناك ارتفاع في نسبة العنوسة بين الفتيات، في ظلِّ انتشار ظاهرة الطلاق والتشجيع عليها مِن قِبل بعض النساء لبعضهن، ومحاولة بعض الأسر الحفاظ على الفتيات دون زواج للاستفادة مِن خدماتهنَّ ودخولهنَّ المادِّية[28]، وغلاء المهور، وانتشار بعض الخطابات المحرِّضة ضدَّ النساء المتعلِّمات والعاملات ما أدَّى لعزوف الشباب عن الزواج بهنَّ.

وهناك عودة للحديث عن ظاهرة الزواج السياحي[29] للواجهة مجدَّدًا، إثر تصاعد النقاش حول زواج اليمنيَّات مِن عُمانيين. وحسب متابعات لصحيفة «4 مايو»، الإلكترونية، فقد أفاد عاملون في منفذ شحن الحدودي، الرابط بين اليمن وسلطنة عُمان، بأنَّ عشرات الفتيات يمررن شهريًّا في المنفذ، في طريقهنَّ إلى عُمان ودول خليجية أخرى، تحت يافطة زواجهنَّ مِن مواطني دول خليجية، وأنَّهن يعدن بعد فترة قصيرة لا تتجاوز الشهرين، بعد أن يتركها زوجها الخليجي تاركًا لها مبلغًا ماليًّا وورقة طلاقها، ويتمُّ الزواج في أحد الفنادق، دون أن تعرف الفتاة أسرة زوجها، لتضطرَّ الفتاة للعودة إلى اليمن[30]. وقد سجِّلت حوالي (459) حالة زواج في المحافظات المحرَّرة، وأكثر مِن (1,000) تصريح زواج، منذ بداية العام مِن عُمانيين، مِن (عدن- حضرموت- المهرة)، وبعض المناطق الشمالية، بينما كانت أقلَّ مِن ذلك سابقًا[31].

وهناك أسباب تقود الفتيات لهذا الزواج تعود لتردِّي الأوضاع الاقتصادية، ما يجعل بعض الأسر تلجأ إلى تزويجهنَّ مِن سائحين أو مواطنين غير يمنيين، مقابل مهور أو مكاسب مادِّية تعتبر مِن وجهة نظر الأسرة مغرية. ومِن الأسباب -أيضًا- قلَّة الوعي،

---

(28) ممارسات عائلية تعمق العنوسة في اليمن، المشاهد، في: 2024/9/7م، متوفر على الرابط التالي: https://almushahid.net/126045/

(29) هو نوع مِن أنواع الزواج، يجري فيه عقد زواج اليمنيَّات مِن غير اليمنيين لفترة محدَّدة «مؤقَّتًا»، وينتشر غالبًا بشكل موسمي بفصل الصيف عند توارد السياح إلى اليمن، ولا يسجَّل هذا النوع مِن الزواج بشكل رسمي عادة.

(30) تزايد ظاهرة الزواج السياحي في اليمن.. ودعوات بضرورة تدخل الجهات الحكومية والقانونية، صحيفة 4 مايو الإلكترونية، في: 2024/4/4م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/mOKkRyO7

(31) زهرات اليمن.. ضحايا الفقر والحرب والزواج المختلط، صحيفة الأيام، في: 2024/10/23م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/03egmoye

وعدم إدراك الأسر والفتيات للآثار السلبية لهذا الزواج؛ كما أنَّ ضعف التنظيم القانوني لمثل هذه الزيجات يسمح بإتمامها دون ضمانات أو حقوق واضحة، إضافة لانتشار الأمِّية وضعف التعليم.

وتتمثَّل آثار هذا الزواج في: انتهاك حقوق المرأة لافتقار الزواج إلى الضمانات القانونية، ما يجعلها عرضة للاستغلال المادِّي والمعنوي؛ والعديد مِن هذه الزيجات تنتهي بالطلاق بعد فترة قصيرة، ما يترك الفتاة في وضع اجتماعي واقتصادي صعب؛ إضافة إلى تولُّد نظرة سلبية لدى المجتمع تجاه المرأة المطلَّقة، خاصَّة بعد زواج قصير؛ والأثر الأكبر في حال نتج عن هذا الزواج أطفال مع عدم اعتراف الزوج بهم، ما يُسبِّب مشكلات قانونية واجتماعية لهؤلاء الأطفال، كفقد النسب والنفقة وغير ذلك.

وفي شأن الطلاق، لا توجد مؤشِّرات لإحصاءات دقيقة لعام 2024م، ولكن استنادًا إلى ما يتمُّ تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي، مِن بعض المختصِّين، وما تمَّ جمعه مِن آراء، فهناك مؤشِّرات بازدياد ظاهرة الطلاق والخلع، نتيجة استمرار التدهور الاقتصادي وما ترتَّب عليه مِن ضغوط مادِّية ونفسية على الأسر اليمنية، يُضاف إلى ذلك غياب لغة الحوار بين الأزواج، وإعطاء الأولوية للقات ومجالسه على الأسرة، إلى جانب انتشار ظاهرة «المرأة المستقلَّة»، التي تدعمها بعض المنظَّمات الخارجية العاملة في اليمن، والتي تُعتبر متناقضة مع عادات وتقاليد المجتمع.

كما لعبت وسائل التواصل الاجتماعي التي تروِّج فكرة مشاركة التجارب الشخصية علنًا، بهدف الحصول على التعاطف أو الدعم، وكذا الاستخدام الخاطئ لها، دورًا في تفكك الأسرة، مع محاولة البعض تقليد بعض الظواهر الجديدة المنتشرة على منصَّات التواصل الاجتماعي، والتي لا تعكس الحقيقة، ولا تتناسب مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع اليمني. مِن ذلك ظاهرة خلق حفلات بمناسبات دخيلة ومكلفة، والاحتفال بالطلاق ونشر صور الاحتفال به على وسائل التواصل، والذي يصفه البعض بأنَّه وسيلة للتعبير عن التحرُّر مِن الزواج، ورسالة إلى المحيط الاجتماعي بأنَّ المرأة قد تخلَّصت مِن قوامة الزوج التي كانت الضحيَّة فيها. ولهذه الظواهر انعكاسات سلبية على المجتمع عامَّة، والشابَّات المقْدمات على الزواج خاصَّة، لأنَّ مِن شأنها أن تجعل الفتيات مستهترات، لا يتمتَّعن بالصبر في حياتهنَّ

الزوجية، فيطلبن الطلاق لأبسط مشكلة تواجههنَّ[32].

- في جانب القات والنزوح:

وفي جانب آخر، ازداد مدى تعاطي القات -خلال 2024م- انتشارًا بين النساء، خاصَّة في الفئة العمرية (14- 40) عامًا، ووصلت نسبة النساء اللواتي يتعاطين القات في بعض المناطق إلى 70%، بينما وصلت نسبة التعاطي بين الرجال إلى 95%. وممَّا سهَّل زيادة التعاطي بين النساء تسويق وبيع القات عبر وسائل التواصل الاجتماعي[33].

ولا تزال الحرب تتسبَّب في نزوح أعداد كبيرة مِن النساء، رغم مضي سنوات على الهدنة، ورغم الجهود الدولية المبذولة؛ ومِن بين (4.5) مليون نازح، تُشكِّل النساء والأطفال 80%، يُقيم 83% مِنهم في المناطق الريفية[34]، والكثير مِنهم لا يحصلون على حقوقهم. ويوجد 26% مِن الأسر النازحة تعولها نساء[35].

شكل (26):

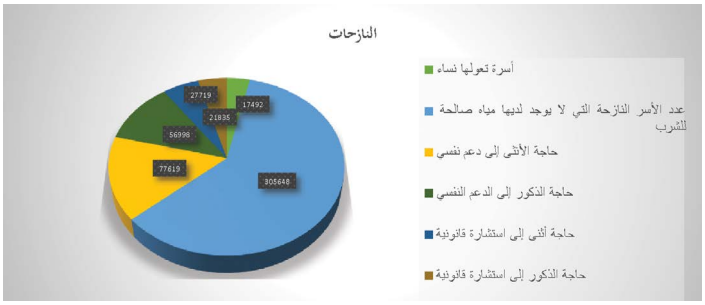

مِن الشكل أعلاه، وحسب تقرير الوحدة التنفيذية لإدارة مخيَّمات النازحين

(32) مقابلات مع مبحوثين في اليمن، في: 2024/12/10م، ويمكن الاطلاع أيضا على: https://pw.2u//:https/WMrpL27k and look at: https://2u.pw/d15JXXtV ويمكن مشاهدة: https://2u.pw/NvXPajtx

(33) تقرير: انتشار مخيف لمضغ القات بين النساء اليمنيات فاقمته الحرب، يمن فيوتشر، في: 2024/10/27م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/4AKKEPZx

(34) لمحة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2024م، منظمة الأوتشا، يناير 2024م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/NpEw

(35) انظر: Humanitarian Action for Children 2025, UNICEF, 5 Dec 2024, at: https://short-link.me/PPRd

(حكومية)، الصادر في مايو 2 024م، يُوجد (17,492) أسرة تعولها نساء، وتحتاج (77,619) امرأة نازحة إلى دعم نفسي و(27,719) امرأة نازحة بحاجة إلى استشارة قانونية، وهناك 70% مِن النساء الحوامل لا يحصلن على رعاية صحِّية[36].

في جانب الانتهاكات:

في جانب الانتهاكات المتعلِّقة بالنساء، يعكس الشكل أدناه رصد اللجنة الوطنية لانتهاكات حقوق الإنسان، منذ 1 أغسطس 2023م وحتَّى 31 يوليو 2024م، حيث رُصِدت حوالي (3,055) حالة ادِّعاء بالانتهاك في مختلف المحافظات، موزَّعة على أكثر مِن (36) نوعًا مِن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد بلغ عدد الضحايا فيها (13,028) ضحيَّة مِن الجنسين، بينهم (13) امرأة قتيلة، و(69) مصابة.

شكل (27):

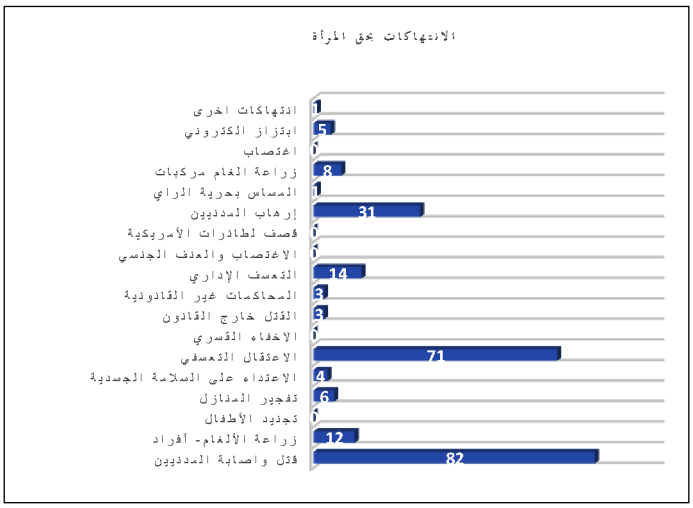

(36) احتياجات النازحين مهددة بالإخلاء، بران، في: 2024/5/27م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/8uOPKBy4 وللمزيد انظر: https://www.exuye.org/

وتوزَّعت مسئولية الانتهاكات بين أطراف النزاع كما في الشكل أدناه؛ وتتحمَّل جماعة الحوثي المسئولية الكبرى بنسبة 63.35%، وتتحمَّل الحكومة الشرعية نسبة 8.79%، بينما تتحمَّل جهات أخرى باقي المسئولية. وقد قتلت جماعة الحوثي (5) نساء في تعز نتيجة القصف الذي تقوم به للمدينة[37]، وأخرى في الحديدة[38]. كما اختطفت الجماعة (3) فتيات في عمران[39]، وصحفيَّة في صنعاء[40]. وقامت الجماعة بتفجير (8) منازل، وكان مِن بين الضحايا (3) قتلى نساء، و(3) جريحات أخريات[41].

وتواجه النساء قيودًا على التنقُّل في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي[42]، كما يواجهن التوقيف والاستجواب في نقاط «المجلس الانتقالي الجنوبي»؛ وقد تعرَّضت (5) نساء للابتزاز الإلكتروني على خلفية أغراض مختلفة[43].

---

(37) التقرير الدوري الثاني عشر، اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، في: 2024/9/11م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/eoM9wrpr

(38) مليشيات الحوثي ترتكب جريمة بشعة باغتيال امرأة نازحة في الحديدة، عدن الغد، في: 2024/12/29م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/NpF1

(39) بتهمة الغناء.. جماعة الحوثي تختطف 3 فنانات بمحافظة عمران، مينا منتور، في: 2024/7/8م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/CJVEJtVc

(40) مصير مجهول.. ماذا قال اليمنيون عن اختطاف وتغييب الحوثيين للناشطة الإعلامية «سحر الخولاني»؟، العاصمة، في: 2024/12/4م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/NpF3

(41) ضحايا تفجير منازل رداع، المشاهد، في: 2024/3/20م، متوفر على الرابط التالي: https://almushahid.net/121397/

(42) انظر: Joint Statement on Women Human Rights Defenders for International Women's Day, 6 March 2024.

(43) اليمن: «تدمرت حياتي بالكامل».. العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في اليمن، منظمة العفو الدولية، في: 2024/11/5م، ص4 و27، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/PPS7 للمزيد يمكن النظر إلى: https://short-link.me/PPS0, https://short-link.me/NpFr, https://short-link.me/Np-h

شكل (28):

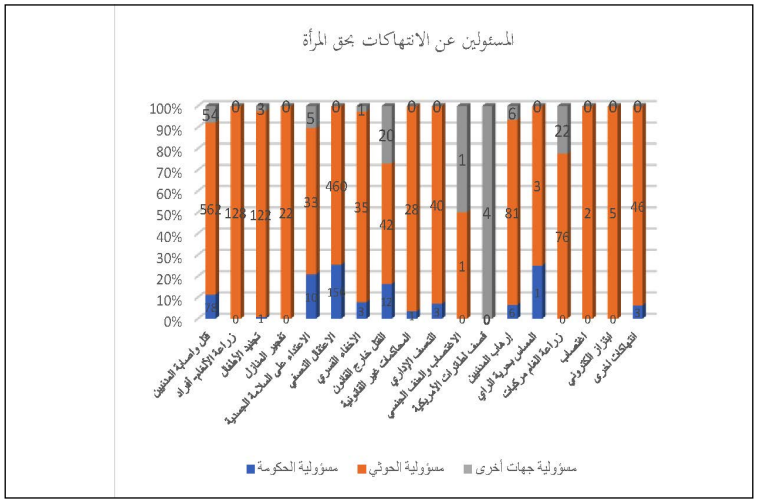

- في الجانب الثقافي والمدني:

خلال العام 2024م، كان للمرأة مشاركة أوسع، مقارنة بالأعوام السابقة، في الإنتاج والتأليف والتسويق والإعلان وغيرها[44]. أمَّا مناصب صنع القرار في وسائل الإعلام فلا تزال المرأة لم تأخذ حصَّتها مِنها بعد، مع وجود امرأة واحدة فقط في منصب بمجلس إدارة النقابة، والمكوَّن مِن (12) عضوًا، ويوجد (300) صحفية مِن بين (1,700) عضو في النقابة. وتقود المرأة منظَّمات المجتمع المدني المرتبط بالإعلام[45].

وأظهر تقرير لبرنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي أنَّ أصوات النساء في اليمن يحتاج أن يكون أقوى[46]، كون حضورها يقتصر على قيادة منظَّمات المجتمع المدني التي تُعنى بالسلام، كرابطة أمَّهات المختطفين وغيرها مِن المنظَّمات[47]. وقد قيَّم مؤشِّر المرأة

(44) انظر: Women in Yemeni Drama: Progress Amidst Challenges During Ramadan Productions, YWVP, at: https://short-link.me/NpFN

(45) انظر: Research Study A Gender Analysis of the Media Landscape in Yemen, May 2024, IMS MENA 2024, p25,32, at: https://short-link.me/PPSQ

(46) مشاركة المرأة في العمل بالقطاع الحكومي في اليمن، المرأة في التنمية والسلام، في: 2024/8/13م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/PPT9

(47) تمكين المرأة اليمنية بين عوائق القانون وتحديات المجتمع، المشاهد، في: 2024/9/3م، متوفر على الرابط التالي: https://almushahid.net/125929/

والسلام والأمن (WPS)، لعام 2023م/2024م، حوالي (177) دولة بناءً على وضع المرأة فيها ودورها في تعزيز السلام والأمن، وأظهر أنَّ اليمن في المرتبة ما قبل الأخيرة (176)، بمؤشِّر (0.287)[48]، ما يبرز التحدِّيات التي تواجه المرأة في مستويات عدَّة.

- في الجانب الاقتصادي والعمل:

وتتحمَّل النساء مسئولية إعالة أسرهنَّ، فوفقًا لتقديرات منظَّمة العمل الدولية، لعام 2024م، بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 5.1%، مقابل 61.6% للرجال، وذلك ضمن الفئة العمرية (15- 60) عامًا. ومع نقص الخدمات الأساسية وانقطاع الرواتب، اضطرَّت النساء إلى المشاركة في سوق العمل، وذلك لتأمين مصدر دخل لأنفسهنَّ ولعائلاتهنَّ[49]؛ بينما تبلغ الأصول المالية للنساء المساهمات في قطاع الأعمال 11% فقط[50]. وتمتلك النساء عددًا أقلَّ مِن 2% مِن المؤسَّسات المسجَّلة رسميًّا، و15% مِن غير الرسمية[51]. ومع زيادة عدد الأسر التي تعولها النساء، نتيجة للوضع الذي كان محفِّزًا لانتعاش التجارة الإلكترونية، بدأت النساء تعمل في مجالات كانت مقصورة على الرجال كصيانة الهواتف والتصوير[52]، وشرع بعضهنَّ في حضرموت بممارسة الأعمال التجارية، وهو مشهد غير مألوف قبل الحرب في المنطقة[53].

وقد أدَّى استمرار الوضع المتدهور إلى تدنِّي وضع اليمن في التنمية البشرية للعام 2024م، إذ جاءت في المرتبة (186) بين (193) دولة[54]، واحتلت اليمن المرتبة الأخيرة

(48) تقرير مؤشر المرأة والسلام والأمن: تحليل للتحديات والتطورات العالمية والإقليمية، ذا ليفانت نيوز، في: 2024/3/12م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/PPTd وللمزيد انظر: https://short-link.me/PPTm

(49) انظر: Labour force participation rate by sex and age - ILO modelled estimates, Nov. 2024 (%) — Annual, International Labor Organization, at: https://short-link.me/PQht

(50) تمكين النساء اليمنيات: طموحات واسعة تصطدم بكارثية الواقع، صحيفة الشرق الأوسط، في: 2024/1/2م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/PPTR

(51) انظر: Publication: Power in Perseverance: Understanding the Journey of Women Entrepreneurs in Yemen, open knowledge wbg, 3 June 2024, at: https://short-link.me/NpH9

(52) الحرب وتحول الدور الاجتماعي لليمنيات، صدى، في: 2024/3/14م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/PPU8

(53) دور الشبكات النسائية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في حضرموت، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 2024/9/19م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/NpHl

(54) تقرير دولي يصنف اليمن ضمن أقل البلدان نموا في مؤشر التنمية البشرية، صحيفة أخبار اليوم، في: 2024/3/24م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/PPUo وانظر: https://yemen.un.org/ar/node/265715

في مؤشِّر الفجوة العالمية بين الجنسين، والذي يُصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، ما يجعلها مِن الدول التي يصعب فيها على المرأة المشاركة اقتصاديًّا، وتمكينها سياسيًّا، وحصولها على التعليم الجيِّد. ومِن بين أدنى الدول أداء في المعايير الخاصَّة بالمؤشِّر، حصلت اليمن على المرتبة (155) مِن أصل (156) دولة[55]. وتشير بيانات مؤشِّر المرأة والأعمال والقانون، للعام 2024م، إلى أنَّ اليمن حصلت على (26.9) مِن (100.0)، وهي درجة أقلُّ مِن المتوسَّط الإقليمي الملحوظ (54.7) درجة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[56]

شكل (29):

ويجد التقرير أنَّ الحواجز التي تحول دون تمكين المرأة اقتصاديًّا تتمثَّل في ثلاثة أطر، أهمُّها[57]: درجة الأطر القانونية في (15.0) (WBL 2.0 من 100.0)، ودرجة الأطر الداعمة في (3.3) (WBL 2.0 مِن 100.0)، ودرجة آراء الخبراء في (33.1) (WBL 2.0 مِن 100.0)؛ وكلُّ الدرجات كانت أقلَّ مِن المتوسِّط العالمي: 64.2- 39.5- 65.7، وأقلَّ مِن المتوسِّط الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا: 38.6- 24.9- 66، على التوالي.

(55) انظر: Global Gender Gap 2024: It will take 134 years to reach full parity – Pam, WEFORUM, at: *https://short-link.me/NpI0, and look at: https://short-link.me/NpI2*

(56) انظر: Yemen, Rep. Women, Business and the Law 2024, at: *https://short-link.me/NpIn*

(57) مؤشرات، الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، 2024م، على الرابط التالي: *https://short-link.me/NpIv*

وبالتالي لا تحصل اليمن على درجة مثالية في أيٍّ مِن مؤشَّرات الأطر القانونية في (WBL 2.0)، ما يشير إلى وجود مجال واسع للتحسين في جميع المؤشِّرات[58].

شكل (30):

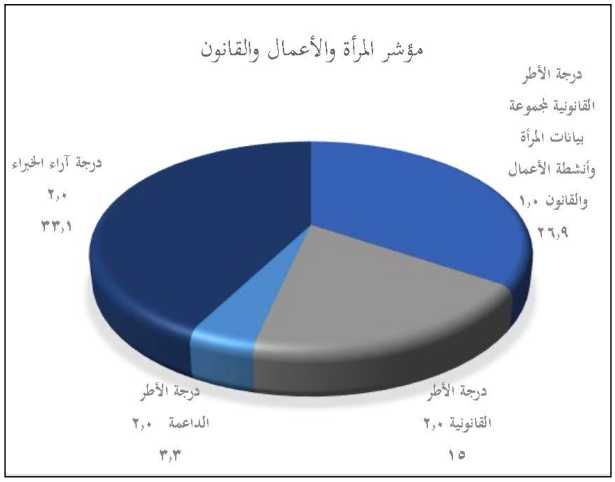

وتعمل حوالي 88% مِن النساء في مجال الزراعة، ولهنَّ مشاركات فعَّالة في زراعة الخضروات، وإنتاج العسل؛ ومع ذلك تعاني النساء مِن محدودية الوصول إلى الأصول الزراعية، حيث لا يمتلك أراض زراعية سوى 13% مِنهن[59].

وسجَّلت اليمن نسبة 6% لتشغيل المرأة، وقد بدأت الحكومة في استكمال دمج المرأة في عملية التنمية المستدامة مع توجيه الدعم مِن قبل المجتمع الدولي لتوفير الفرص، وبناء القدرات المؤسَّساتية للحكومة، لزيادة المشاركة الفاعلة للمرأة في عملية التنمية[60]. وقد لعبت منظَّمات المجتمع المدني دورًا في تمكين النساء خلال العام 2024م في مجالات مختلفة.

(58) انظر: The Index Simulator 2024, UNESCW, at: https://short-link.me/NpIz, and look at: Women, Business and the Law2024, https://wbl.worldbank.org/en/reports

(59) انظر: Publication: Yemen Country Climate and Development Report, 19 Non 2024, World Bank Group, p4, at: https://short-link.me/NpON

(60) حفاوة يمنية بالنساء في يومهن العالمي وتشديد على التمكين، صحيفة الشرق الأوسط، في: 2024/3/8م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/NpOU

جدول (21): مساهمات الجهات الداعمة في مشروع التمكين:

الجهة الداعمة	مشروع التمكين
المنظمة الدولية للهجرة	مشروع مشاركة المرأة (تقديم دورات تدريبية في الحرف اليدوية لـ(77) امرأة في (4) مواقع بمأرب[61].
الاتحاد الأوربّي واليونسكو	برامج إعادة التأهيل الحضري، وتوفير فرص عمل لأكثر مِن (6,200) شاب وشابة، مِن بينهم (657) امرأة، وبرامج تدريبات متخصِّصة في النجارة وصيانة الزخارف الداخلية مِن الحجر الجيري، وبلغت نسبة النساء المشاركات 71%، وذلك لتأهيل المدن التاريخية[62].
مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية	نفذ مشروع التدريب المهني، ودعم مهارات الأعمال لتمكين (1,533) شابًّا وشابَّة، من اكتساب المهارات المهنية والتقنية والتجارية، وذلك في المناطق الريفية[63].
برنامج سبأ للتمكين الاقتصادي للسيِّدات	أسهم في إنشاء أوَّل حاضنة أعمال للنساء في مأرب[64].
صندوق الرعاية الاجتماعية	توفير شبكات الأمان الضرورية.

(61) اليمن: ثمار الصمود.. كيف تصنع النساء الأمل في اليمن الذي مزقته الحرب؟، المنظمة الدولية للهجرة-الأمم المتحدة اليمن، في: 2024/3/8م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/NpP0

(62) انظر: Women Empowerment: A Key Pillar of Societal progress in Yemen, European Union, 7 March 2024, at: https://short-link.me/PQ27

(63) رائدات الأعمال الشابات في اليمن: التدريب المهني في العصر الرقمي، الأمم المتحدة، في: 2024/8/12م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/NpP8

(64) برامج ومبادرات تنموية سعودية لتمكين المرأة والشباب في اليمن، العربية نت، في: 2024/11/21م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/PQ2y

وتتمتَّع النساء في المناطق الحضرية بتمكين أكبر مقارنة بالنساء في المناطق الريفية، وذلك بسبب توفُّر مجموعة مِن العوامل في الحضر، مثل التعليم والخدمات وغيرها، والكثير مِن المنظَّمات التي تدعم النساء[65] (مع وجود سلبيَّات لدى بعض هذه المنظَّمات نظرًا لغياب الرقابة المجتمعية والحكومية).

ولا تفي مخرجات التعليم العالي في اليمن بمتطلَّبات سوق العمل في ظلِّ الاحتياجات الراهنة للمجتمع وتطوُّره؛ حيث أنَّ 70% مِن هذه المخرجات تتركَّز في العلوم الإنسانية، وهي تخصُّصات لا يحتاجها سوق العمل بشكل كبير في الوقت الراهن[66]، وهو ما ينعكس بدوره في ارتفاع معدَّلات البطالة بين النساء؛ إذ تتراوح هذه المعدَّلات بين 29.5% للفئة العمرية (15+)، و38.4% للفئة العمرية (15- 24)، و26% للفئة العمرية (25+)، مقارنة بمعدَّل البطالة بين الذكور لذات الفئات (16.1%- 31.8% 11.7%-) على التوالي[67].

(65) انظر: Women Empowerment, khabar khair, Nov 2024, at: https://short-link.me/PQ2

(66) قيود مجتمعية على تعليم الفتاة تعمق البطالة في اليمن، المشاهد، في: 2024/8/30م، متوفر على الرابط التالي: https://almushahid.net/125813/

(67) انظر: Unemployment rate by sex and age- ILO modelled estimates, Nov. 2024 (%) – Annual, International Labor Organization, at: https://short-link.me/Nq3

ثانيًا: وضع الطفل:

استمرَّ وضع الأطفال، خلال عام 2024م، دون تغيير عن الأعوام السابقة، ما أدَّى إلى تحمُّل الأطفال ندوبًا نفسية ناتجة عن العنف والنزوح، بالإضافة إلى عدم حصولهم على حقوقهم في المجالات المختلفة.

ففي مجال التعليم تأثَّر الأطفال بشكل كبير نتيجة تراكمات الأوضاع المتدهورة وتداعياتها السلبية، فقد بلغ عدد الأطفال في سنِّ الدراسة (10.6) مليون طالب وطالبة [68]، ويعيش أكثر مِن ثلثي الأطفال في مناطق يصعب الوصول إليها[69]، ويوجد (4.5) مليون طفل يمني (أي 1 مِن كلِّ 4)، ضمن الفئة العمرية (5-17)، غير قادر على الذهاب إلى المدرسة، ما يُعرِّض مستقبل الأطفال للخطر، ويزيد مِن مخاطر الحماية[70]. وتُعدُّ الفتيات، في سنِّ المدرسة (6-14) عامًا، مِن بين الفئات الأكثر ضعفًا، والمعرَّضة لخطر فقدان التعليم[71].

ويتلقَّى حوالي (1.3) مليون طفل تعليمهم في فصول دراسية مكتظَّة، وعلى أيادي معلِّمين مثقلين بالأعباء[72]. وهناك (8.6) مليون طفل يحتاجون إلى دعم تعليمي(73)، ما يفاقم وضع (600,426) طفل مِن ذوي الإعاقة الذين يعانون بالفعل مِن نقص المعلِّمين المدرَّبين، وغياب مواد التعلُّم الملائمة[74].

---

(68) اليمن بأرقام أممية: أكثر من 4.5 مليون طفل في اليمن خارج المدرسة، الحرة، في: 2024/5/7م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/PQ2I ويمكن النظر إلى: https://short-link.me/NpPN

(69) انظر: ibid, p64, Yemen Country Climate: Publication.

(70) انظر: https://short-link.me/ umanitarian Action for Children, UNICEF, 5 Dec 2024, at: https://short-link.me/NpQ5, https://short-link.me/PQ34, and look at: https://short-link.me/NpPX

(71) انظر: Nine years of conflict: Yemen's women and girls bear the brunt of uncertainty, care-yemen, 26 March 2024, at: https://short-link.me/NpQ8

(72) صعوبة التضاريس تحرم ثلثي أطفال اليمن من التعليم: 4.5 مليون تلميذ خارج المدارس، صحيفة الشرق الأوسط، في:2024/8/2م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/NpQd, and https://short-link.me/NpQg

(73) انظر: Humanitarian Action for Children, Yemen, ibid

(74) لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية، مرجع سابق.

شكل (8):

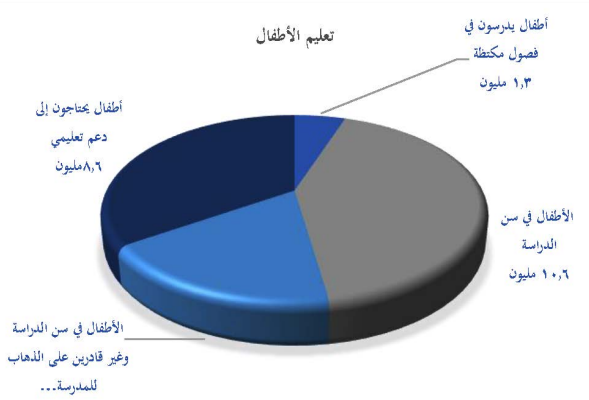

ورغم أنَّ التعليم الأساسي، وفقًا للقانون اليمني، يجب أن يكون خدمة حكومية مجَّانيَّة، إلَّا أنَّ الأسر تتحمَّل أعباء الرسوم المدرسية والتكاليف المرتبطة بالتعليم، والتي قد تصل إلى (50) دولار أمريكي، كمتوسِّط أو أكثر، لكلِّ طالب سنويًّا. ويُعدُّ هذا المبلغ مكلفًا، خاصَّة أنَّ 80% مِن السكَّان يعيشون تحت خطِّ الفقر[75]. ويرى بعض أولياء الأمور أنَّ جودة التعليم لأطفالهم ليست جيِّدة، نظرًا لرحيل المعلِّمين عن قطاع التعليم، خصوصًا في المحافظات الشمالية، والذين يشكِّلون 65% مِن المعلِّمين في البلاد، وإضرابات المعلِّمين منذ بداية العام الدراسي 2023م/2024م، في المحافظات الجنوبية[76]. ورغم الجهود المبذولة لدعم التعليم، بما في ذلك دعم اليونيسف، وإعادة تأهيل (1,116) مدرسة[77]، إلاَّ أنَّ مشكلة تسرُّب الطلاَّب مِن المدارس ما زالت قائمة.

(75) انظر: In Yemen, despite 2 years of truce, the education crisis continues, May 2, 2024, modern diplomacy, at: https://short-link.me/NpQn

(76) انظر: Hanging in the Balance: Yemeni Children's Struggle for Education, Save the Children International, 2024, p14, at: https://short-link.me/NpQo

(77) اليونيسف: وجود 4.5 مليون طفل يمني خارج المدرسة قنبلة موقوتة وادعاءات التواطؤ لتدمير التعليم لا أساس لها من الصحة، الأمم المتحدة، في: 2024/9/16م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/PQ3H, and look at: https://short-link.me/PQ3U, https://short-link.me/NpQT

شكل (10):

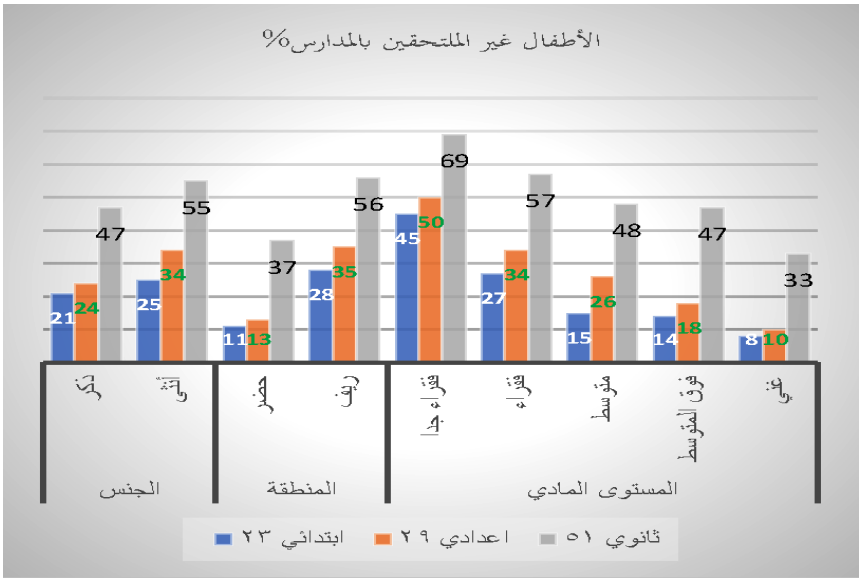

شكل (11):

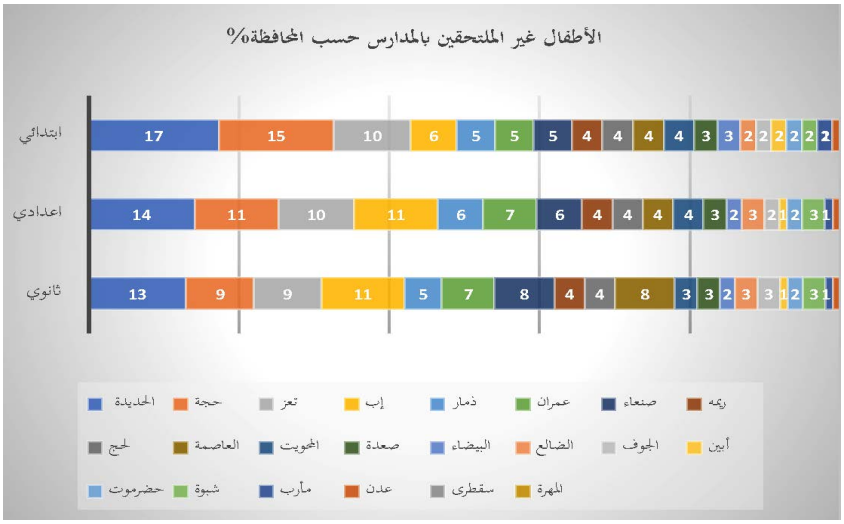

وتبلغ نسبة الأطفال خارج المدرسة في المرحلة الابتدائية حوالي 23%، وفي المرحلة الإعدادية 29%، وفي المرحلة الثانوية العليا 51%، والتسرُّب الأكثر يوجد في الأسر

الفقيرة (-45% -50% 69%)، (22) حالة وفاة لكلِّ (1,000) مولود حي[78].

شكل (12):

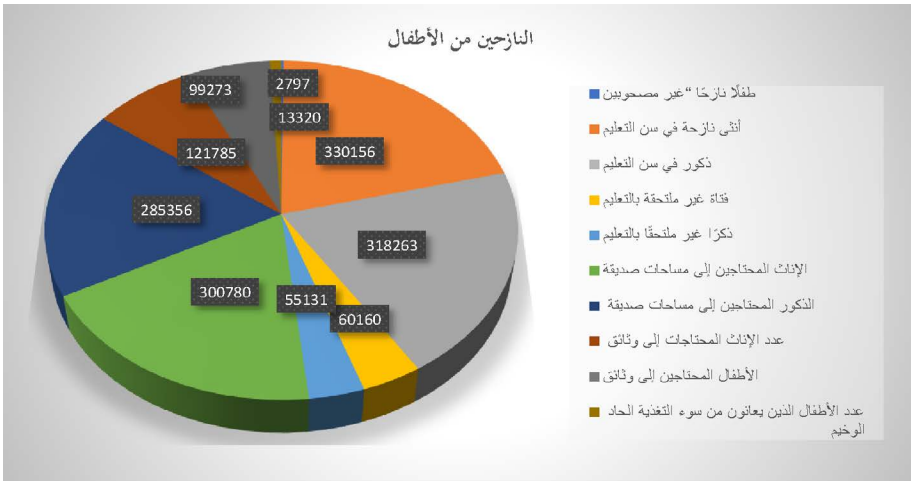

ويعكس الشكل -أعلاه- نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5- 17) عامًا، والذين يعانون مِن صعوبات عاطفية، ومعرفية، وسلوكية؛ والأعلى انتشارًا بين الذكور مِنه بين الإناث، 11% إلى 9%، وبين أطفال الفئة العمرية (5- 9) مقارنة بباقي الفئات 9%، وبين الأسر الفقيرة والمتوسِّطة مِنه في الأسر الغنية، 11% إلى 7%[79].

وقد سجَّل مرض شلل الأطفال عام 2024م، مِن خلال الحالات المبلَّغ عنها، (32) حالة، معظمها في مناطق سيطرة جماعة الحوثي[80]. وبحلول أكتوبر 2024م، واجهت اليمن (19,979) حالة إصابة بالحصبة والحصبة الألمانية، مع (183) حالة وفاة، وذلك في (22) محافظة، حيث يمثِّل الأطفال (دون سنِّ الخامسة) 16% مِن الحالات، و18% مِن الوفيَّات[81].

(78) واقع الصحة في اليمن، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أبريل 2024م، مرجع سابق.
(79) انظر: Yemen MICS-EAGLE Factsheet, P18, ibid.
(80) حملات حوثية في صنعاء لإقناع السكان بمقاطعة اللقاحات، صحيفة الشرق الأوسط، في: 2024/8/2م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/NpSv, and look at: https://short-link.me/NpSE, and: https://short-link.me/NpSx, and: https://short-link.me/PQ5S
(81) انظر: Humanitarian Action for Children, ibid, look at: https://short-link.me/PQ5v

وتعدُّ أنظمة الأطفال الغذائية في اليمن رديئة، إذ لا يجد الحدَّ الأدنى مِن النظام الغذائي المقبول سوى 12% مِن الأطفال فقط[82]. ويُعاني حوالي (2.2) مليون طفل (دون سنِّ الخامسة) مِن سوء التغذية الحاد[83].

ويوجد (1) مِن كلِّ (3) أطفال (دون سنِّ الخامسة)، في الحديدة، يُعانون مِن سوء التغذية، بما في ذلك 10.1% يُعانون مِن سوء التغذية الحاد الوخيم (SAM)، وبالتالي هم معرَّضون لخطر كبير للوفاة[84]. ورغم استأنف برنامج الغذاء العالمي عمله بالدعم إلاَّ أنَّ الأطفال متأثِّرين بتعليق الوقاية مِن سوء التغذية، ولم تتحسَّن نسب المعالجات[85]. ومِن بين (8.9) مليون طفل يوجد (540) ألف طفل (دون سنِّ الخامسة) يحتاجون إلى علاج منقذ للحياة بسبب الهزال الشديد، 10% مِنهم يعانون مِن سوء التغذية الحاد الوخيم[86]. ومِن المتوقَّع أن يعاني أكثر مِن نصف الأطفال (6-59 شهرًا) مِن التقزُّم[87].

مِن جهة أخرى، انتعشت ظاهرة الزواج المبكِّر، أو ما يُسمَّى «زواج القاصرات»، خاصَّة في الأرياف، بنسبة 70%، وفي المدن بنسبة 35%، وتشكِّل الفئة (10-19) عامًا حوالي 75% مِن النساء المتزوِّجات، وحوالي 37% مِن النساء في الفئة (20-24) تزوَّجن قبل سنِّ (18)[88].

---

(82) انظر: YEMEN: Acute Malnutrition Escalates in Government of Yemen (Goy)-Controlled Areas, With an Extremely Critical Situation in Hodeida and Taiz Lowlands, IPC Acute Malnutrition Analysis November 2023– October 2024 Published On 19 August 2024, P11, at: https://short-link.me/NpT6, https://short-link.me/NpTa

(83) انظر: Yemen: Acute Food Insecurity Situation for July -September 2024 and Projection for October 2024 – February 2025 (Partial Analysis), IPC Analysis Portal, at: https://short-link.me/PQ6n, and: https://short-link.me/PQ6h

(84) انظر: Yemen (Partial Analysis), IPC Acute Food Insecurity Analysis, July 2024 - February 2025, Published On 16 October 2024, at: https://short-link.me/PQ6n

(85) انظر: WFP Yemen Situation Report 7and 11, 15 December 2024, WFP, 18 Dec 2024, at: https://short-link.me/PQ6D, and: https://short-link.me/PQ6y

(86) انظر: Overview Situation Yemen, WHO, 2024, at: https://short-link.me/PQ6M, look at: https://short-link.me/NpTN

(87) انظر: Yemen Conflict Enters 10th Year with Over 17 million People in Need of Health Aid, WHO, 25 March 2024, at: https://short-link.me/NpUc

(88) زواج القاصرات يتراجع في العالم ويتمدد في اليمن، العربية المستقلة، في: 2024/10/28م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/NpUI

وفي جانب رياضة الأطفال، قدَّم البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن مشاريع ومبادرات لإعادة تأهيل بعض الصالات والملاعب الرياضية في المدارس التي أنشأها البرنامج في مختلف المحافظات[89]. ورغم الدعم وصيانة ملاعب المدارس إلاَّ أنَّ الطفل اليمني لا يجد المساحة الآمنة والكافية للَّعب خارج المنزل.

ويدفع الجوع الكثير مِن الأطفال إلى التسوُّل في تقاطع الطرقات ومراكز التسوُّق بالمدن، نتيجة انقطاع المرتَّبات في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، وإنهاك القطاع التجاري مِن خلال فرض الضرائب والجبايات، ما أدَّى إلى فقدان الغالبية العظمى مِن السكَّان لأعمالهم[90]. ومع استمرار الوضع الحالي، وانخفاض التحويلات المالية، وتقليص المساعدات الإنسانية، زاد استغلال الأطفال في العمالة، خاصَّة في المناطق الريفية. وهناك معدَّل تسرُّب بنسبة 44% مرتبط بعمالة الأطفال[91]. وتصنَّف اليمن في المرتبة الأولى عربيًّا في عمالة الأطفال التي بلغت 15.9% للفئة (5-17) عامًا (18.1% إناث و13.9% ذكور)[92]. وتزيد النسبة مع التقدُّم في العمر 39.1%، لمن هم دون (18)[93].

في جانب انتهاكات الأطفال، توجد ثغرات في الإحصاءات عامَّة، والصورة ضبابية نوعًا ما. ويمكن القول إنَّ جماعة الحوثي تنتهك حقوق الأطفال، وتستدرجهم تحت شعارات جاذبة، كحرب غزَّة، لتجنيدهم لصالحها[94]. ومِن بين حالات الانتهاك التي تمَّ رصدها، بحسب الشكلين المرفقين، تتحمَّل جماعة الحوثي (126) حالة ادِّعاء تجنيد

(89) دعمًا من إعمار اليمن للرياضة والشباب في المحافظات اليمنية، البرنامج السعودي للتنمية وإعادة الإعمار، في: 2024/11/4م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/NpVo

(90) رقعة الجوع تتسع في صنعاء... والحوثيون مستنفَرون، صحيفة الشرق الأوسط، في: 2024/12/10م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/PQ8G

(91) أكثر من 6 ملايين طفل بحاجة إلى دعم للتعليم في العام المقبل، نافذة اليمن، في: 2024/12/10م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/fqTq8Vzn

(92) انظر: UNICEF Data Warehouse, 2024, at: https://short-link.me/PQ8Y

(93) انظر: Yemen: No Advancement, Findings on the Worst Forms of Child Labor, at: https://short-link.me/NpWc, and look at: https://short-link.me/PQ9c

(94) كيف استغل الحوثيون حرب غزة لتجنيد أطفال اليمن؟، دارج، في: 2024/8/16م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/NpWm

للأطفال (دون 18)، وحالة (1) تتحمَّلها الحكومة الشرعية؛ ومِن حوالي (694) واقعة قتل وإصابة مدنيِّين، هناك (52) حالة قتل أطفال و(118) حالات إصابة، كما يوجد (12) حالة قتل بالألغام و(10) مصابين، واختطاف طفلة في صنعاء واغتصابها[95]، واغتصاب طفل في رداع[96]، وتفجير (8) منازل، كان مِن بين الضحايا فيها (1) طفل و(3) جرحى، كما أصيب سبعة طلَّاب إثر انفجار قنبلة داخل فصل دراسي[97]، واختفاء (3) أطفال في ظروف غامضة في إب، واختطاف (6) أطفال (دون سنِّ 16) في صنعاء[98].

شكل (13):

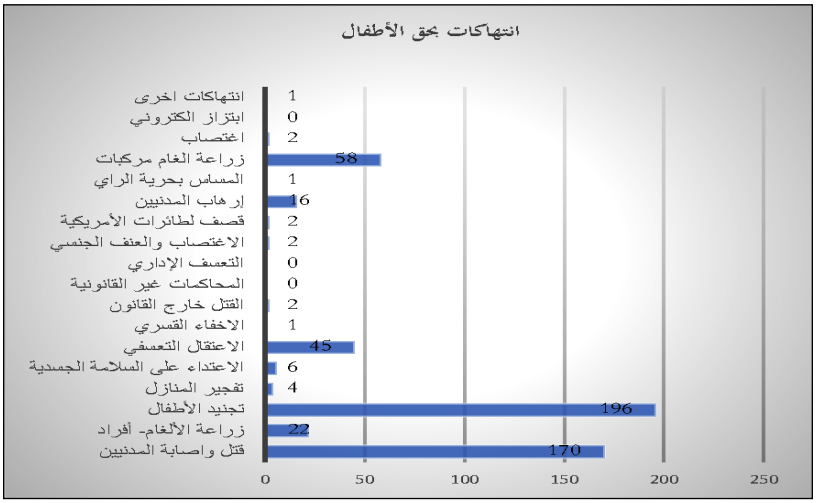

(95) «جنَّات» شرف كل اليمنيين.. استنكار شعبي لجرائم الحوثيين بحق الأطفال، العاصمة، في: 2024/10/30م، متوفر على الرابط التالي: https://short-link.me/NpWs

(96) «اغتصاب الأطفال».. ثقافة «أنصار الله» في اليمن، العاصمة، في: 2024/10/30م، متوفر على الرابط التالي: https://alasimahonline.com/reports/19080

(97) الحرب في صفوف الدراسة.. إصابة 7 أطفال بانفجار قنبلة داخل مدرسة في ذمار، المصدر أونلاين، في: 2024/12/11م، متوفر على الرابط التالي: https://almasdaronline.com/articles/307315

(98) الإحاطة الشهرية لمركز المخا للدراسات الإستراتيجية، يناير 2024م، متوفر على الرابط التالي: https://mokhacenter.org/?p=3646

شكل (14):

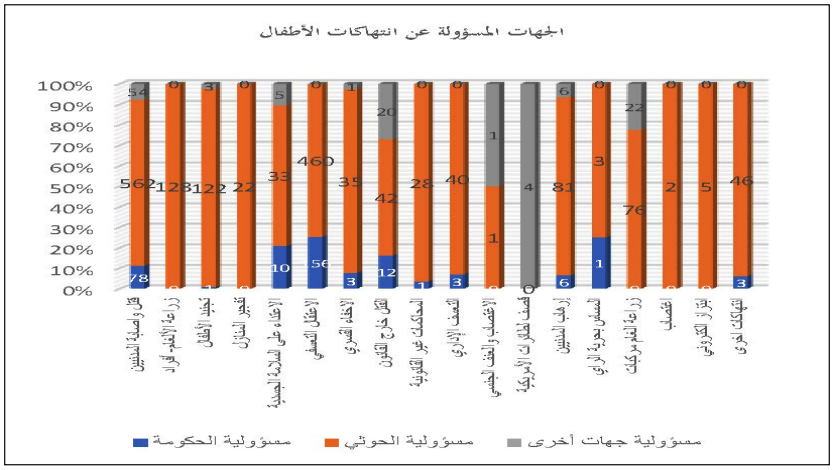

منذ بداية موسم الأمطار في عام 2024م، حصلت فيضانات مفاجئة وأمطار غزيرة، وتأثَّرت أكثر مِن (187) ألف أسرة، في (20) محافظة، وأسفرت عن مقتل (7) أشخاص بينهم طفل في صعدة(99). ويتعرَّض نصف سكَّان اليمن بالفعل لخطر واحد على الأقلِّ يتَّصل بالمناخ، كما تتأثَّر القطاعات المرتبطة بالمناخ(100). وتشير التقديرات إلى أنَّ ما يقرب مِن (400) ألف طفل (دون سن الخامسة) معرَّضون لتغيُّر في درجات الحرارة، وفق قياس الميزان المبلل، وتصل إلى (35) درجة مئوية(101).

واستعرض تقرير الوحدة التنفيذية لإدارة مخيَّمات النازحين (حكومية)، الخاصِّ بالاحتياجات الإنسانية للنازحين، وضع الأطفال، وأشار إلى وجود (9,300) أسرة نازحة يعولها أطفال، و(2,797) طفلًا نازحًا غير مصحوبين، وحوالي (330,156) أنثى و(318,263) ذكر نازحين في سنِّ التعليم؛ وأكَّد احتياج الأطفال لمساحات صديقة مناسبة (300,780) طفلة، و(285,356) طفل، ولوثائق (121,785) طفلة، و(99,273) طفل(102).

---

(99) انظر: Media Advisory: UN and partners support 100s of families affected by heavy rainfall and floods in Sa'dah Governorate, 28 Jul 2024, OCHA, at: https://short-link.me/PQag

(100) مواجهة التحديات المناخية في خضم الصراع: مسارات محتملة لمستقبل اليمن، مجموعة البنك الدولي، في: 2024/11/20م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/2oS33cWl

(101) انظر: Publication: Yemen Country Climate, p7, ibid.

(102) احتياجات النازحين مهددة بالإخلاء، بران، مرجع سابق.

شكل (15):

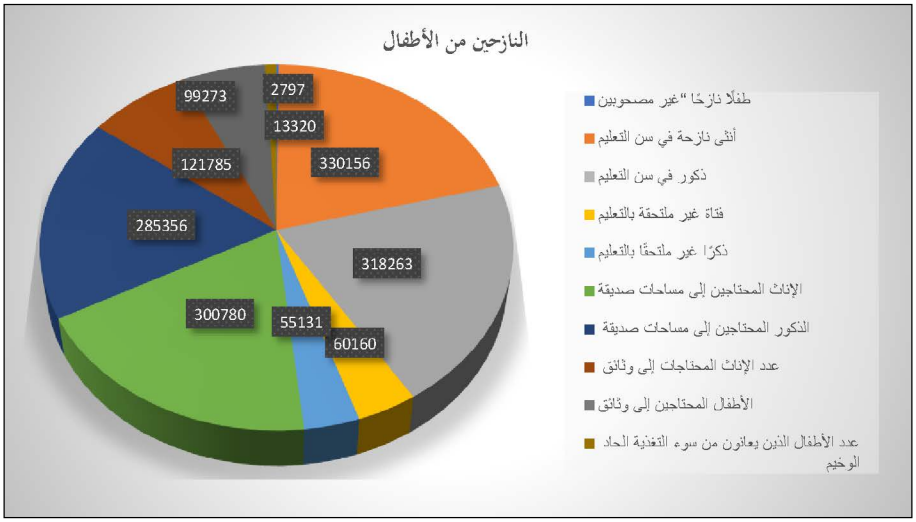
النازحين من الأطفال
99273
2797
13320
330156
121785
285356
318263
300780
55131
60160
طفلًا نازحًا "غير مصحوبين
أنثى نازحة في سن التعليم
ذكور في سن التعليم
فتاة غير ملتحقة بالتعليم
ذكرًا غير ملتحقًا بالتعليم
الإناث المحتاجين إلى مساحات صديقة
الذكور المحتاجين إلى مساحات صديقة
عدد الإناث المحتاجات إلى وثائق
الأطفال المحتاجين إلى وثائق
عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم

رؤية مستقبلية:

يمرُّ اليمن بمرحلة شديدة مِن التدهور في مختلف المجالات، وهذا ينعكس بشكل كبير على واقع المرأة والطفل، ويمكن استشراف رؤية واقع المرأة والطفل في اتِّجاهين، الأوَّل: استمرار الوضع الحالي، والذي تستمرُّ معه معاناة المرأة والطفل، وتتراجع فرصهم في التعليم والصحَّة والتغذية والخدمات، ويظلُّ الأطفال فيه الضحيَّة الأبرز للصراع، مع زيادة انخراطهم في العمالة والتسوُّل والتجنيد، وانتهاك حقوقهم؛ والثاني: تحسُّن الوضع بشكل مؤقَّت، وتزايد الجهود بالاتِّجاه الإيجابي، فقد تحصل المرأة على فرص أكبر في التعليم، ودعم المشاريع المنتجة، كما قد تتحسَّن فرص الأطفال، وتنخفض معدَّلات العنف ضدَّهم، وتتحسَّن فرصهم في الحصول على التعليم، خاصَّة المرحلة الأساسي، ويخفُّ التجنيد والتسوُّل والظواهر السلبية الأخرى. أمَّا في حال استقرَّ الوضع تمامًا، وهو وضع يبدو أنَّه غير متوقَّع في المدى القصير، فسوف تستقرُّ معه المؤشِّرات الخاصَّة بالمرأة والطفل، وتتحسَّن تدريجيًّا.

والخلاصة هي أنَّ مستقبل المرأة والطفل في اليمن يعتمد بشكل عام على المسار الذي ستسلكه البلاد في السنوات القادمة، سواء استمرَّ النزاع أو تحقَّق السلام، وتحسين هذا الو اقع يتطلَّب جهودًا جماعية، محلِّية ودولية، وعليه نوصي بالتالي:

- **الوصول إلى التعليم:** هناك حاجة لإعادة صياغة نظام تعليم الأطفال، بما يحسِّن مِن جودته، مع ضمان وصول التعليم لجميع الأطفال في جميع المناطق، والإلزام به، وإنشاء حاضنات تربوية تحتوي الأطفال، وتجنِّبهم التسوُّل والتجنيد والاستغلال.
- **التمكين الاقتصادي:** توجيه منظَّمات المجتمع المدني نحو برامج تمكين المرأة اقتصاديًا، وبرامج التعليم والتدريب المهني، وفق ما تقتضيه حاجة السوق، والتوسُّع بمساحة تغطية البرامج المنتجة إلى المناطق الريفية.
- **القيادة:** وفقًا للقانون، ومواكبة لتطوُّرات العصر، مِن حقِّ المرأة أن تُعطى مساحة لتولِّي مناصب قيادية، وعلى الدولة تقديم الدعم بتطوير مهاراتهنَّ في هذا الجانب.

- **الرعاية الصحِّية:** تحسين نظام الرعاية الصحِّية للأطفال والنساء، مِن خلال الاستثمار في المستشفيات، والمراكز الصحِّية المختلفة، بما فيها النفسية، وفي المناطق الريفية.
- **التغذية والأمان الغذائي:** توجيه الدعم نحو الزراعة لمكافحة سوء التغذية، خاصَّة في المناطق الأكثر تضرُّرًا، ومحاولة استبدال القات بالخضروات والفواكه.
- **القوانين:** هناك حاجة لإصلاحات قانونية تعزِّز حقوق المرأة، بعد استقرار الأوضاع سياسيًّا، مثل قوانين مكافحة العنف ضدَّ النساء، وتمكينها مِن حقوقها في العمل والميراث، الأمر الذي قد يقود لصياغة حياة أسرية مستقرَّة. وكذا سنّ قوانين لحماية الأطفال عامَّة، وفي مواقع التواصل الاجتماعي خاصَّة، وتقنين استخدام الإنترنت لجوانب التعليم، وفرض الرقابة الأبوية في ذلك.
- **الرقابة:** فرض نظام رقابة على عمل المنظَّمات وبرامجها، وطرق صرف الأموال، ونشر المعلومات والنتائج للجمهور.
- **الإعلام:** توجيه الإعلام والمؤثِّرين نحو التوعية بأهمِّية الترابط الأسري والزواج، وأضرار القات، وغيرها مِن القضايا التي تصبُّ في صالح المجتمع عامَّة، والمرأة والطفل خاصَّة.
- **القطاع الخاص:** يمكن أن يكون له قوَّة دافعة لتحسين وضع المرأة والطفل، مِن خلال خلق فرص اقتصادية، وتعزيز التعليم والرعاية الصحِّية، والمساهمة في التنمية المجتمعية، وتقديم الخدمات، كالكهرباء والماء وغير ذلك.
- **الحدُّ مِن الزواج السياحي:** لا بدَّ مِن وضع قوانين تمنع الزواج السياحي، وتبنِّي سياسات حكومية ترتبط بالاهتمام بشكاوى المتضرِّرات لضمان حقوقهنَّ، إضافة للتوعية المجتمعية بإجراءات الزواج مِن أجنبي بصورة صحيحة، وبخطورة ما يُسمَّى بالزواج السياحي على المرأة والمجتمع.
- **الطلاق والأسرة:** هناك حاجة لضبط ظاهرة ارتفاع حالات الطلاق، والتقليل مِن آثارها السلبية؛ مع ضرورة تقنين عمل المنظَّمات الدولية العاملة في مجال المرأة داخل اليمن، وفحص نوعية البرامج المطروحة، بما يخلق توازنًا بين تمكين المرأة واحترام القيم المجتمعية المحلِّية، وتعزيز فرص الحوار الناضج بين الزوجين، والتوعية بأهمِّية الترابط الأسري، ودعم المشاريع التي تعزِّز التعاون بين الزوجين، بدلًا مِن تشجيع الاستقلالية المفرطة.

9

التغيّرات المناخية والبيئية

المقدِّمة

يُعدُّ التغيُّر المناخي والبيئي مِن أبرز التحدِّيات التي تواجه اليمن في السنوات الأخيرة؛ وتزداد تأثيراته في ظلِّ الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة. وخلال العام 2024م، واجهت اليمن تحدِّيات بيئية متزايدة، بما في ذلك التصحُّر وندرة المياه، ما أدَّى إلى تدهور في الأراضي الزراعية بنسبة كبيرة، حيث تضرَّر حوالي 85% مِن الأراضي الزراعية، وتعرَّضت المحاصيل للتلف[1] . وزاد عدد المتضرِّرين مِن الفيضانات، حيث نزح أكثر مِن (492,877) فردًا في مختلف المناطق[2]. بالإضافة إلى ذلك، تسبَّبت الفيضانات في تدمير سبل العيش الخاصَّة بالمزارعين، وتأثَّر نحو (458,194) رأس مِن الماشية، ما زاد مِن حدَّة الأزمة الغذائية في البلاد[3].

أن تعرَّض شرق اليمن لإعصار «تيج»، الذي ضرب في أكتوبر 2023م برياح قويَّة، أقوى بنسبة 60% مِن إعصاري «تشابالا» و«ميغ» اللَّذين ضربا شرق اليمن في نوفمبر 2015م، لكنَّ أضراره كانت أقلَّ حدَّة مِن هذين الإعصارين، والسبب هو أنَّ التدابير المتَّخذة خلال العقد الأخير ساعدت في التعامل مع مثل هذه الكوارث، ما يدفعنا للاعتقاد

(1) الفيضانات في اليمن تدمر 85% من الأراضي الزراعية، المشهد اليمني، في: 2024/11/11م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/4dw3nnsn

(2) الأمم المتحدة تعلن نزوح 531 ألف شخص في اليمن خلال 2024م، المهرية نت، في: 2025/1/7م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yc5rhrju

(3) تقرير دولي يكشف حجم أضرار الفيضانات في اليمن وما خلفته من احتياجات حرجة، يمنات، في: 2024/11/17م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yc4wwa2s

بأنَّه كلَّما تمَّ اتِّخاذ تدابير مبكِّرة للتعامل مع الكوارث، كلَّما كانت الخسائر أقل [4].

هذا الفصل يتناول طبيعة التغيُّرات المناخية والبيئية خلال العام 2024م، وتحليل الظواهر المرتبطة بها، حيث تواجه اليمن تحدِّيات بيئية ومناخية متزايدة، بما في ذلك الجفاف، وندرة المياه، والتصحُّر، وأنماط الطقس المتغيِّرة، إضافة إلى المشاكل البيئية الناجمة عن غياب تدخُّل الدولة أو السياسات الخاطئة، فضلًا عن التحدِّيات البيئية الأخرى. ويناقش هذا الفصل العلاقة التفاعلية بينهما، كما يتناول أهمَّ تأثيرات هذه الظواهر على البيئة والاقتصاد والمجتمع اليمني، ويستخلص أهمَّ الرؤى والتوصيات المستقبلية لمواجهة هذه التحدِّيات، كما يقدِّم التوصيات لتعزيز القدرة على التكيُّف مع التغيُّرات المناخية.

ولأهمِّية موضوع التغيُّرات المناخية شاركت اليمن في مؤتمر قمَّة الأمم المتَّحدة للمناخ (COP29)، والذي انعقد في العاصمة الأذربيجانية (باكو)، للفترة مِن 11- 22 نوفمبر 2024م[5]. وقد ركَّزت القمَّة بشكل أساسي على قضية التمويل المناخي، حيث يسعى المؤتمر لحشد الموارد اللَّازمة لدعم البلدان في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة[6]، ومواجهة التأثيرات السلبية للتغيُّر المناخي، خاصَّة على الدول الأكثر تأثُّرًا، ومِنها اليمن.

(4) مدى تأثر اليمن بتغير المناخ: كيفية تعزيز إستراتيجيات التكيف، هيلين لاكنر، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 2024/3/13م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/tupfpj35

(5) انطلاق فعال قمة المناخ (COP29) بمشاركة عضو مجلس القيادة د. عبدالله العليمي، وزارة الخارجية وشئون المغتربين- الجمهورية اليمنية، في: 2024/11/12م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/2b8y6cs3

(6) الغازات الدفيئة هي غازات في الغلاف الجوي تحتبس الحرارة وتسبب تأثير الدفيئة، مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز. زيادتها نتيجة الأنشطة البشرية تؤدي إلى الاحتباس الحراري وتغيُّر المناخ.

تعريف التغيُّرات المناخية والبيئية:

تشير التغيُّرات المناخية إلى التحوُّلات طويلة الأمد في درجات الحرارة وأنماط الطقس وهطول الأمطار بسبب العوامل الطبيعية والبشرية. فيمكن أن تكون هذه التحوُّلات طبيعية، بسبب التغيُّرات في نشاط الشمس أو الانفجارات البركانية الكبيرة، ويمكن أن تكون نتيجة أسباب بشرية، فمنذ القرن التاسع عشر كانت الأنشطة البشرية المحرِّك الرئيس لتغيُّر المناخ، ويرجع ذلك أساسًا إلى حرق الوقود الأحفوري، مثل الفحم، والنفط والغاز، والذي ينتج عنها انبعاث غازات تتسبب بالاحتباس الحراري، إذ تعمل كغطاء محيط بالأرض، ما يؤدِّي إلى حبس الحرارة وبالتالي ارتفاع درجات الحرارة.

وبناءً عليه، وعند البحث عن التغيُّرات التي وقعت في اليمن، وتتبُّع آثارها، ينبغي التطرُّق بداية إلى حالة الطقس والمناخ الدائمة، الملازمة للمناطق، بحسب تضاريسها وموقعها الجغرافي، وكذا إلى تأثيرات هذه التغيُّرات المناخية والآثار الناتجة عنها، وتحليلها، ورصد تأثيرات الكوارث الطبيعية، والأضرار الناتجة عنها، في اليمن، للعام 2024م، وعكس بعض المعلومات ذات الصلة إلى جداول ورسومات بيانية كما سيأتي لاحقًا.

أوَّلا: حالة الطقس والمناخ الدائمة الملازمة للمناطق بحسب تضاريسها وموقعها الجغرافي:

تتميَّز اليمن بالتنوُّع الجغرافي، ما يجعل أنماط الطقس والمناخ فيها تتفاوت بشكل كبير بين المناطق والمحافظات. هذا التنوُّع ينعكس في شكل تباينات مناخية واضحة في مختلف المناطق، ويؤثِّر بشكل بالغ على الحياة اليومية والبيئية. في الجدول التالي تمَّ التطرُّق لكلٍّ مِن المرتفعات الجبلية والمناطق الساحلية والمناطق الصحراوية، وتبيين حالة الطقس والمناخ المعتادة والملازمة لهذه المناطق.

جدول (22):

المناطق الجغرافية	حالة الطقس والمناخ
المرتفعات الجبلية	تتمتَّع هذه المناطق بمناخ معتدل، حيث تكون درجات الحرارة أقلُّ مِن المناطق الساحلية والصحراوية. ففي صنعاء، على سبيل المثال، يكون المناخ معتدلًا بسبب ارتفاعها الكبير عن سطح البحر، مع درجات حرارة تتراوح بين (-18 22) درجة مئوية. وهذا المناخ يشجِّع على النشاط الزراعي. لكن تقلُّبات الأمطار قد تكون لها تأثيرات سلبية.
المناطق الساحلية	تتمتَّع المناطق الساحلية بمناخ حار ورطب طوال العام، حيث تصل درجات الحرارة في عدن إلى (30-32) درجة مئوية في الصيف. هذا المناخ الحار يعرِّض المناطق الساحلية لضغوط بيئية، لا سيَّما في ظلِّ قلَّة الأمطار والارتفاع المستمر في درجات الحرارة. وفي حضرموت والمهرة تتعرَّض السواحل لرياح موسمية شديدة تؤدِّي إلى زيادة الرطوبة وتفاقم الوضع البيئي.
المناطق الصحراوية	تتميَّز هذه المناطق بمناخ قاريٍّ، حار جدًّا في الصيف، تتجاوز درجات الحرارة فيه (42) درجة مئوية. كما أنَّها تعاني مِن جفاف مستمر مع قلَّة الأمطار، ما يساهم في تدهور الموارد المائية وتدهور الأراضي الزراعية.

ثانيًا: تأثيرات التغيُّرات المناخية في اليمن، والآثار الناتجة عن هذه التغيُّرات:

الجدول التالي يُبيِّن تأثيرات التغيُّرات المناخية في اليمن، خلال عام 2024م، والآثار الناتجة عن هذه التغيُّرات على مستوى المناطق ومستوى المحافظات، وفقًا للظروف المناخية والتحدِّيات البيئية التي تواجهها[7]:

(7) تأثيرات تغير المناخ على المجتمع اليمني تحليل الوضع البيئي في اليمن أكتوبر 2024م، المركز الديمقراطي العربي، في: 2024/11/6م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/25z5rufv

جدول (23):

المنطقة	المحافظة	التغيرات المناخية	الآثـــار
المناطق الساحلية	عدن الحديدة حضر مو ت ا لسا حل المهرة	ارتفاع مستوى سطح البحر. شهدت محافظة الحديدة أمطارا غزيرة أدت إلى فيضانات شديدة. العواصف المكثفة. الزيادة في درجات الحرارة وتقلص الأمطار. موجات الحر البحرية.	تآكل السواحل وغمر المناطق المنخفضة، ما يُهدِّد المجتمعات الساحلية والأراضي الزراعية. زيادة الملوحة في المياه الجوفية بسبب قلَّة الأمطار. أثَّرت الفيضانات سلبًا على البنى التحتية والموارد الطبيعية وفقد الأرواح. أدَّت الأعاصير المدارية الأكثر تواترًا وشدَّة إلى زيادة الفيضانات وإلحاق أضرار بالبنى التحتية. ازدهار الطحالب الضارَّة، وتبييض المرجان، وانحدار مصائد الأسماك.
المناطق الجبلية	تعز صنعاء إب حجة	زيادة وتيرة أحداث هطول الأمطار الغزيرة. انخفاض الغطاء الثلجي. التغيُّرات في أنماط الأمطار وتغيُّر المواسم الزراعية. شهدت مناطق، مثل إب وتعز، عام 2024م، زيادة في هطول الأمطار بشكل غير معتاد.	زيادة وتيرة الانهيارات الأرضية و ا لفيضا نا ت . انخفاض وفرة المياه للزراعة وتوليد الطاقة الكهرومائية، ما يؤثِّر على سبل العيش والنظم البيئية. التغيُّرات في غلَّة المحاصيل وتوقيت الأنشطة الزراعية أثَّرت على الأمن الغذائي.
المناطق الصحراوية	حضر مو ت الوادي مأرب شبوة الجوف	قلَّة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة. ملوحة التربة وفقدان التربة السطحية. زيادة الجفاف والتصحُّر. عواصف غبارية أكثر تواترًا وشدَّة. ارتفاع درجات الحرارة والإجهاد الحراري.	اتِّساع رقعة المناطق الصحراوية. فقدان الأراضي الرعوية والتنوُّع البيولوجي، ما يحدُّ مِن الإمكانات الزراعية. انخفاض احتياطيَّات المياه الجوفية. العواصف الغبارية تؤثِّر على نوعية الهواء وصحَّة الإنسان. زيادة الطلب على المياه للزراعة والاستهلاك البشري. الهجرة مِن المناطق الريفية نحو المدن.

المصدر: إعداد الباحث.

يشير الجدول أعلاه إلى أنَّ تغيُّر المناخ في اليمن قد أدَّى إلى تغيُّرات ملموسة في كلِّ محافظة، ما يتطلَّب تدخُّلات مستدامة لمواجهة هذه التحدِّيات والتكيُّف مع الأوضاع المناخية المتغيِّرة، وتشمل الحلول تعزيز إدارة المياه والزراعة المستدامة في كافَّة أنحاء اليمن.

ثالثًا: رصد وتحليل تأثيرات التغيُّرات المناخية:

شهدت اليمن -عام 2024م- تغيُّرات مناخية وبيئية ملحوظة، حيث ارتفعت درجات الحرارة، وتزايدت حدَّة الفيضانات والسيول نتيجة للأمطار الغزيرة(8). هذه التغيُّرات كان لها تأثيرات واضحة على الزراعة وإلحاق الأضرار بالمحاصيل الزراعية، وكذا الإضرار بالموارد الطبيعية، كما تسبَّبت الكوارث الطبيعية في تدمير العديد مِن المنازل والبنى التحتية، وتفشِّي الأمراض، ما زاد مِن التحدِّيات التي يواجهها السكَّان المحلِّيون.

ويمكن رصد وتحليل أبرز التغيُّرات المناخية والبيئية في اليمن، خلال 2024م، على النحو التالي:

الفيضانات والسيول والأمطار والعواصف وتأثيراتها حسب المحافظات والمناطق [9]:

- **الحديدة:** كانت مِن أكثر المحافظات تضرُّرًا في 2024م، إذ تسبَّبت الأمطار الغزيرة في زيادة فيضان الأودية وتدمير المحاصيل الزراعية، وتجاوزت الأضرار حدود الفيضانات إلى تدمير الطرق والجسور.

---

(8) تقرير دولي يكشف حجم أضرار الفيضانات في اليمن وما خلفته من احتياجات حرجة، يمنات، في: 2024/11/17م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yc4wwa2s

(9) الظواهر المناخية القاسية تعرض حياة الناس للخطر وتُفاقم أزمة الكوليرا- تقرير اليمن (التقرير الفصلي مِن يوليو إلى سبتمبر 2024م)، مساعد عقلان وسولين المجالي، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 2024/11/11م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/mryjzsyb

- **مأرب:** شهدت مأرب أمطارًا غزيرة، ما أسفر عن تدمير عدَّة مخيَّمات للنازحين، وتدمير محاصيل الذرة، كما أنَّ العديد مِن المنازل في الأحياء السكنية الجديدة تضرَّرت أيضًا بسبب الأمطار الغزيرة.

- **تعـز وإب:** تأثَّرتا بشكل كبير نتيجة انهيارات أرضية ناتجة عن الأمطار الغزيرة، حيث تدمَّرت الأراضي الزراعية، كما تسبَّبت الأمطار الغزيرة في انهيار بعض المناطق الجبلية، ما زاد مِن حجم الأضرار.

- تضرَّرت آلاف المخيَّمات وأماكن الإيواء المخصَّصة للنازحين داخليًّا في جميع أنحاء البلاد، فقد أدَّت الأمطار الغزيرة والفيضانات والرياح القوية في مديريَّات حرض وميدي وحيران وعبس بمحافظة حجَّة، ومحافظة عمران، إلى اقتلاع الخيام وتعطيل الخدمات العامَّة.

- **عـدن:** تعرَّضت -في يونيو 2024م- إلى عاصفة رملية ضخمة، أدَّت إلى تقليل الرؤية بشكل كبير، وزيادة نسبة التلوُّث في الهواء؛ وكانت المناطق الأكثر تأثُّرًا هي الأحياء السكنية والأماكن المفتوحة(10).

(10) للعاصفة الرملية التي تضرب عدن لأوَّل مرَّة، كريتر سكاي، في: 2024/6/24م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/4462495m

التغيُّر السنوي في نسبة هطول الأمطار (مقارنة مع 2023م)[11]:

- **الزيادة في كمِّية الأمطار:** شهد عام 2024م زيادة في هطول الأمطار بنسبة 50% مقارنة بعام 2023م.
- **التأثيـــر:** في عام 2024م، كانت تأثيرات الأمطار أكثر حدَّة، حيث تسبَّبت في أضرار كبيرة، بسبب الفيضانات الشديدة، وأدَّت إلى تدمير المحاصيل الزراعية، وأضرار كبيرة في البنى التحتية، بينما كانت تأثيرات 2023م أقل حدَّة نسبيًّا.

جدول (25):

المنطقة	متوسِّط الهطول (ملم)		التغيُّر عن المعدَّل الطبيعي
	الكمِّية عام 2023م	الكمِّية عام 2024م	
صنعاء	304.2	425.8	0.71
عدن	12.2	78.8	0.15
حضرموت	55	81	0.68
الحديدة	60.8	197.7	0.31
المهرة	21.5	32	0.67
معدَّل الزيادة في هطول الأمطار في عام 2024م مقارنة بعام 2023م	0.51		

المصدر: إعداد الباحث

(11) انظر: موقع توقعات الطقس: https://www.meteoblue.com

رسم بياني يوضِّح نسبة التغيُّر السنوي في نسبة هطول الأمطار

(مقارنة 2023م و2024م) [12]:

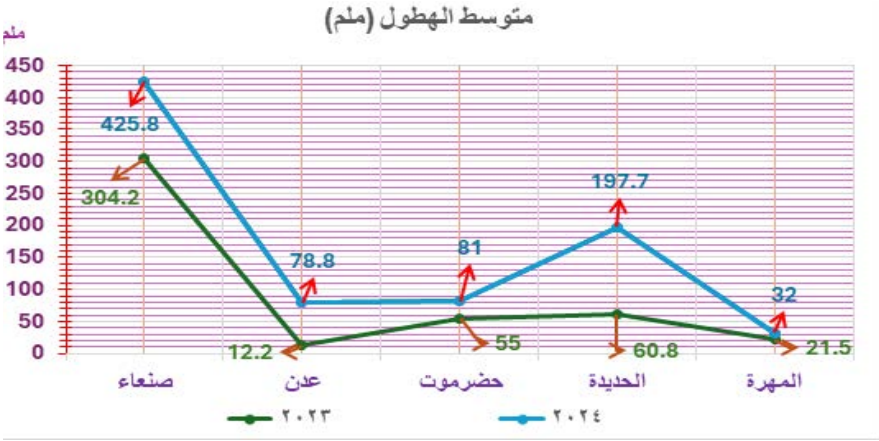

تأثير التغيُّرات المناخية على القطاعات المختلفة:

1- على الأراضي الزراعية والبنى التحتية:

خلَّفت التغيُّرات خسائر فادحة على الزراعة التي تشكِّل مصدرًا رئيسًا للدخل، وشريان حياة، معظم المجتمعات اليمنية. فقد تعرَّضت الأراضي الزراعية لمزيد مِن الأضرار، بسبب الفيضانات والسيول وتجمُّع المياه وارتفاع منسوب المياه الجوفية في بعض المناطق، ما أدَّى إلى تدمير محاصيل القمح والذرة في عدَّة مناطق، ما يهدِّد الأمن الغذائي[13].

ووفقًا لتقييم سريع أجرته منظَّمة الأغذية والزراعة «الفاو»، في أغسطس

(12) الجدول إعداد الباحث.

(13) آثار الفيضانات والسيول على المجتمعات الزراعية في اليمن، مرجع سابق.

وسبتمبر 2024م، دمَّرت الفيضانات نحو (99) ألف هكتار مِن الأراضي الزراعية، وتضرَّر (57,242) هكتارًا أخرى، وهو ما يمثِّل تقريبًا 30% مِن إجمالي المساحات الزراعية الفعلية في اليمن[14].

وكانت الأراضي الزراعية الأكثر تضرُّرًا في الحديدة (77,362) هكتارًا، وحجَّة (20,717) هكتارًا، وهو ما يُمثِّل حوالي 12٪ و9٪ على التوالي مِن إجمالي الأراضي الزراعية[15].

أيضًا الانهيارات الأرضية في بعض المناطق الجبلية أدَّت إلى تدمير الطرق المؤدِّية إلى القرى[16].

غمرت الأمطار الغزيرة في محافظة ريمة المدرَّجات الزراعية، وأدَّت إلى إغلاق العديد مِن الطرق، وجرف الشاحنات المحمَّلة بالمنتجات الزراعية القادمة مِن محافظة صعدة[17].

وفي مديريَّتي الزيدية وبيت الفقيه في الحديدة، غمرت السيول مئات المزارع التي تزرع فيها أشجار المانجو والفلفل والمحاصيل النقدية (أي المدرَّة للدخل). وفي محافظة تعز، دمَّرت السيول الجارفة قنوات الري ومساحات كبيرة مِن الحيازات الزراعية وشبكات إمدادات المياه، بينما طالب المزارعون في عمران بخفض الضرائب حتَّى يتمكَّنوا مِن تعويض خسائرهم. وقد أدَّت الموجة الأخيرة مِن السيول إلى تأجيل الحصاد والزراعة للموسم المقبل، ما هدَّد بتفاقم معدَّلات سوء التغذية، خاصَّة بين الفئات الضعيفة.[18]

---

(14) الظواهر المناخية القاسية تعرض حياة الناس للخطر وتفاقم أزمة الكوليرا- تقرير اليمن، مرجع سابق.
(15) تقرير دولي يكشف حجم أضرار الفيضانات في اليمن وما خلفته من احتياجات حرجة، مرجع سابق.
(16) الانهيارات الصخرية.. موت مرعب يهاجم بعض مناطق اليمن (تقرير)، المهرية نت، في: 2024/11/15م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/3n9svdrz
(17) انظر: الظواهر المناخية القاسية تعرض حياة الناس للخطر وتُفاقم أزمة الكوليرا- تقرير اليمن، مرجع سابق..
(18) انظر: نفس المرجع السابق.

وطمرت السيول مساحات كبيرة مِن الأراضي الزراعية في تهامة، وأتلفت المحاصيل، وجرفت عددًا مِن الألغام التي زرعتها جماعة الحوثي وأوصلتها إلى مناطق زراعية ومأهولة بالسكَّان، وهذه الألغام بحاجة إلى إجراء مسح شامل لنزعها وتطهير الأرض مِنها بشكل كامل[19].

وتعرَّضت البنى التحتية في عدَّة مناطق ل

أضرار كبيرة، حيث تضرَّرت الطرق والجسور في عدَّة مناطق بشدَّة، ما أوقف حركة النقل وأثَّر على وصول الإمدادات الإنسانية[20].

2- على القطاع الصحِّي:

تضرَّرت العديد مِن المستشفيات والمراكز الصحِّية بالفيضانات والسيول في بعض المناطق، ما أثَّر على تقديم الخدمات الطبِّية، كما ألحقت الفيضانات أضرارًا بالبنى التحتية الحيوية، بما في ذلك تدمير الأنظمة الكهربائية، ما أدَّى إلى انقطاع التيَّار الكهرباء وغياب تقديم الرعاية الصحِّية. وهناك أيضًا زيادة ملحوظة في الإصابات الناتجة عن الانهيارات الأرضية والانزلاقات الطينية.

كما تسبَّبت الفيضانات في زيادة تفشِّي الأمراض، مثل الكوليرا والملاريا وحمَّى الضنك، خاصَّة في المناطق التي تضرَّرت بشدَّة؛ وقد تمَّ نقل العديد مِن المصابين إلى المرافق الصحِّية، والتي بدورها كانت تُعاني مِن تدمير جزئي.

فضلًا عن ذلك تسبَّبت العواصف الرملية في زيادة في عدد حالات الأمراض التنفُّسية في المستشفيات، بسبب التلوُّث الهوائي.

---

(19) فيضانات كارثية في اليمن.. 76 قتيلًا وعشرات آلاف المتضررين، العين الإخبارية، في: 2024/8/9م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/3tdjnj87

(20) الفيضانات تعمق معاناة اليمنيين.. تضرر 1.3 مليون شخص خلال عام، العين الإخبارية، في: 2024/11/26م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/2h4xsmct

ويوضِّح الجدول التالي الأمراض التي تفشَّت بسبب الأمطار والفيضانات في 2024م.

جدول (26)

البند	الكوليرا	الملاريا	حمَّى الضنك
الوصف	الكوليرا مرض معوي حادٌّ، يسبِّب إسهالًا مائيًّا شديدًا، ويؤدِّي إلى الجفاف.	الملاريا مرض ينتقل عن طريق البعوض.	مرض فيروسي ينقله البعوض أيضًا.
الإحصاءات	سُجِّلت زيادة ملحوظة في عدد الحالات في العديد مِن المناطق، مثل إب وتعز، حيث ارتفعت أعداد الإصابات بنسبة كبيرة بسبب تلوُّث المياه. في مأرب، رُصِد (591) حالة إصابة، منذ بداية العام، منها (7) حالات وفاة[21]. وفي يوليو2024م، أفادت بيانات وزارة الصحَّة العامَّة والسكَّان أن الإجمالي التراكمي للحالات المشتبه إصابتها بالكوليرا وصلت إلى (186) ألف حالة، خلال ستَّة أشهر، فيما بلغت الوفيَّات المرتبطة أكثر مِن (680) حالة[22].	في عام 2024م، أعلنت وزارة الصحَّة العامَّة والسكَّان عن ارتفاع حادٍّ في عدد حالات الملاريا، في مناطق مثل المهرة وعدن والحديدة. أعلنت منظَّمة الصحَّة العالمية عن رصد أكثر مِن مليون حالة اشتباه بمرض الملاريا في اليمن منذ مطلع عام 2024م[23].	تم الإعلان عن زيادة في عدد الحالات في مدن رئيسة، مثل عدن وتعز، خاصَّة بعد فيضانات عام 2024م. (13.739) حالة مشتبه بها مِن حمَّى الضنك [24].

3- على الوضع الاجتماعي:

فاقمت تبعات التغيُّر المناخي مِن معاناة المواطنين، سيَّما النساء والأطفال في مخيَّمات النزوح، والذين شرَّدت بهم حرب جماعة الحوثي[25].

(21) الظواهر المناخية القاسية تعرض حياة الناس للخطر وتفاقم أزمة الكوليرا، مرجع سابق.
(22) تقرير دولي يكشف حجم أضرار الفيضانات في اليمن وما خلفته من احتياجات حرجة، مرجع سابق.
(23) الصحة العالمية.. مليون إصابة بالملاريا في اليمن خلال 2024م، العربية نت، في: 2024/12/3م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/mr2ajze2
(24) حملة مكافحة مصادر البرقات تحمي 4 ملايين يمني من الأمراض المنقولة بالبعوض (2024م)، منظمة الصحة العالمية- المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، في: 2024/12/2م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/mr45yrr2
(25) فيضانات كارثية في اليمن.. 76 قتيلا وعشرات آلاف المتضررين، العين الإخبارية، في: 2024/8/9م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/3tdjnj87

وفي الفترة يوليو- سبتمبر 2024م، تعرَّضت بعض مناطق في اليمن لدمار بسبب الأمطار الغزيرة والسيول العارمة؛ ووفقًا للأمم المتَّحدة، فقد مُني أكثر مِن نصف مليون يمني بخسائر كبيرة شملت وفيَّات، فضلًا عن تعطُّل الخدمات العامَّة[26].

تكمن نقاط ضعف تعامل اليمن مع الأزمة في شدَّة هطول الأمطار، وليس في كمِّيَّتها، إلى جانب الإطار الزمني القصير لحدوث السيول.

بحلول منتصف أغسطس 2024م، بلغ عدد القتلى المدنيين زهاء الـ(100) شخص، فضلاً عن إصابة (600) آخرين، وتضرُّر حوالي (69,500) أسرة بفقدان منازلهم أو سبل عيشهم، فضلًا عن نزوح أكثر مِن (6,000) أسرة في الحديدة، و(3,500) أسرة في حجَّة، وأكثر مِن (7,000) أسرة في مأرب[27]. وكانت المنازل الأكثر عرضة للانهيار في مناطق مثل تهامة والجوف، نظرًا لأنَّ 80% مِن عموم المنازل في هذه المناطق هي بيوت طينية بالأساس[28]. كما تضرَّرت (800) أسرة مِن الأمطار الغزيرة في عمران، بحيث أصبحت (300) أسرة مِنها تقطن في مخيَّمات للنازحين داخليًّا؛ أما في صعدة، فقد أثَّرت الفيضانات على (2,000) أسرة، وألحقت أضرارًا بألف مأوى، وأسفرت عن وفاة ثلاثة مِن النازحين داخليًّا[29].

(26) الظواهر المناخية القاسية تعرض حياة الناس للخطر وتُفاقم أزمة الكوليرا- مصدر سابق
(27) نفس المرجع السابق.
(28) نفس المرجع السابق.
(29) نفس المرجع السابق.

ويعدُّ النازحون الأكثر تضرُّرًا، فقد حذَّرت المفوضيَّة السامية للأمم المتَّحدة لشئون اللاجئين مِن تأثير الأمطار على الظروف المعيشية للنازحين داخليًّا، ممَّن شردهم النزاع المسلَّح، حيث أصبحت 85% مِن الأسر النازحة غير قادرة على تلبية احتياجاتها الغذائية اليومية[30].

وبالمجمل، فقد تضرَّر أكثر مِن (1.3) مليون شخص بسبب الفيضانات(31)، وتضرَّرت أكثر مِن (187,000) أسرة في (20) محافظة، نتيجة للأمطار الغزيرة(32)، وأسفرت الفيضانات عن مقتل (240) شخصًا، وإصابة (635) آخرين(33)، وتسبَّبت الفيضانات في نزوح حوالي (500,000) شخص مِن مناطقهم بسبب الأضرار الكبيرة[34].

4- على الثروة الحيوانية:

تأثَّر أكثر مِن (458,194) رأس مِن الأغنام والماعز، وفقًا لنفس التقييم الذي أجرته منظَّمة الأغذية والزراعة، وكانت الحديدة والجوف وحجَّة الأكثر تضرُّرًا، وهذه المناطق مِن أهمّ مناطق الرعي وإنتاج المواشي، ويعدُّ إنتاج المواشي وبيعها موردًا مهمًّا لسبل العيش، خاصَّة في الجوف، حيث تعتمد نحو 20٪ مِن الأسر على الماشية كمصدر دخل أساسي[35].

---

(30) احتياجات ملايين النازحين تتنامى وسط الفيضانات الكارثية وحالة الطوارئ الإنسانية المطولة، مفوضية اللاجئين، في: 2024/8/30م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/ys5j9vvh

(31) اليمن.. تضرر أكثر من 1.3 مليون شخص نتيجة الأمطار هذا العام، العربية نت، في: 2024/11/25م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yu5vhx7z

(32) نفس المرجع السابق.

(33) تقرير دولي يكشف حجم أضرار الفيضانات في اليمن وما خلفته من احتياجات حرجة، يمنات، مرجع سابق.

(34) نفس المصدر السابق.

(35) نفس المصدر السابق.

جـــدول (27):

التقدير	الحديدة	الجوف	حجَّة
عدد الرؤوس المتضرِّرة	361,106	50,664	46,424
عدد الرؤوس المتبقِّية	5,657,327	1,215,936	1,114,176
النسبة الضرر إلى أصل الكمِّية الموجودة	6%	4%	4%

المصدر: إعداد الباحث

رسم بياني توضيحي لعدد الرؤوس المتضرِّرة والمتبقِّية مِن الأغنام والماعز لمحافظات (الحديدة- الجوف- حجَّة):

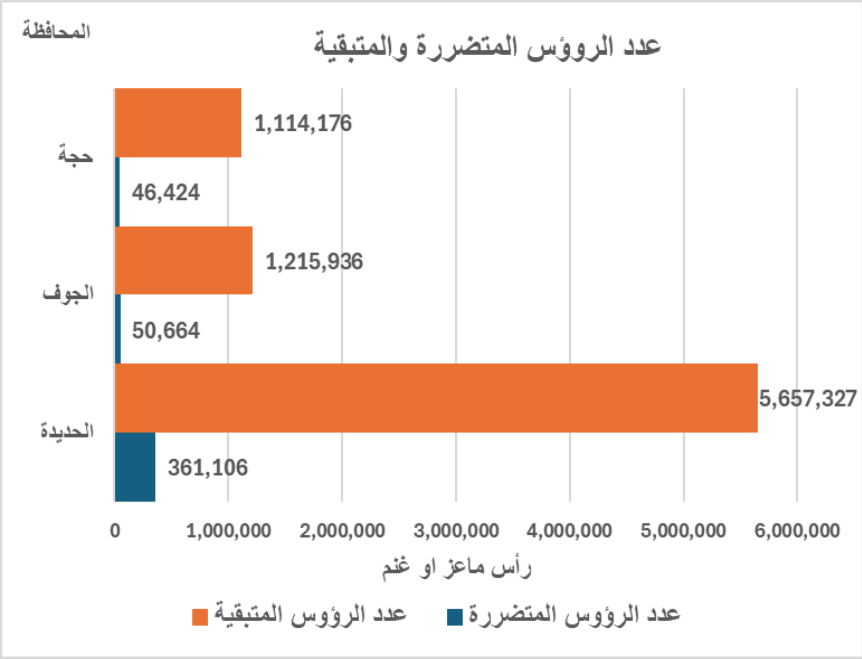

5- على الجانب الاقتصادي:

تسبَّبت الفيضانات التي شهدتها اليمن، في عام 2024م المنصرم، في تدمير الأراضي الزراعية والمحاصيل، ما أدَّى إلى زيادة معدَّلات الفقر والبطالة في المناطق المتضرِّرة؛ كما أدَّت إلى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام، ما زاد مِن معاناة السكَّان. وقد كشفت فيضانات الأمطار ضعف البنى التحتية، وأدت إلى إتلاف المزيد مِن البنى التحتية المتهالكة أصلًا، وإلى تدمير المنازل والملاجئ، وخسائر كبيرة في الممتلكات الخاصَّة.

ففي نوفمبر 2024م، أعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي، د. رشاد العليمي، عن تكبُّد البلاد خسائر فادحة نتيجة الفيضانات التي ضربتها خلال الفترة الممتدَّة بين أبريل وأغسطس 2024م، وقدِّرت الخسائر بنحو (350) مليون دولار[36]. وقالت الأمم المتَّحدة، في بيان لها: ليست هناك أرقام نهائية لتأثير الفيضانات التي تسبَّبت في أضرار جسيمة للبنى التحتية ونزوح العديد مِن السكَّان[37].

تغيُّرات درجات الحرارة والتصحُّر وأزمة المياه:

1- تغيُّرات درجات الحرارة:

في عام 2024م، شهدت اليمن تغيُّرات ملحوظة في درجات الحرارة، حيث كانت هناك زيادة ملحوظة في درجات الحرارة، وانخفاض في هطول الأمطار، في معظم أنحاء

(36) العليمي يحذِّر مِن كارثة اقتصادية في اليمن ويدعو للمساعدة، موقع المنشر، في: 2024/11/4م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/23zd47xe

(37) فيضانات كارثية في اليمن.. 76 قتيلًا وعشرات آلاف المتضررين، العين الإخبارية، في: 2024/8/9م، متوفر على الرابط التالي:https://tinyurl.com/3tdjnj87

البلاد، مقارنة بالسنوات السابقة. هذه الزيادة في درجات الحرارة كان لها تأثيرات مباشرة على الزراعة، والموارد المائية، والحياة اليومية للمواطنين. ومع تصاعد الحرارة واجهت البلاد تحدِّيات كبيرة في إدارة المياه، وتأثَّرت الإنتاجية الزراعية بشكل كبير، بسبب الجفاف ونقص الأمطار والتصحُّر.

وقد أظهرت البيانات المناخية ارتفاعًا ملحوظًا في متوسِّط درجات الحرارة لعام 2024م بمعدَّل (1.6°c)، مقارنة بالمعدَّلات الطبيعية. هذا الارتفاع أثَّر بشكل خاص على المناطق الساحلية والداخلية[38].

جدول (28):

المنطقة	متوسط درجة الحرارة (C°)		التغير عن المعدل الطبيعي
	القيمة لعام ٢٠٢٣م	القيمة لعام ٢٠٢٤م	
صنعاء	18.7	19.9	+1.2
عدن	30.1	31.8	+1.7
حضرموت	27.95	29.55	+1.6
الحديدة	31.6	33.4	+1.8
المهرة	227.3	28.9	+1.6
متوسِّط ارتفاع درجة الحرارة للعام C^0			+١,٥٨

المصدر: إعداد الباحث

(38) موقع توقُّعات الطقس: https://www.meteoblue.com

رسم بياني يوضِّح متوسِّط درجات الحرارة في اليمن (مقارنة بين 2023م و2024م):

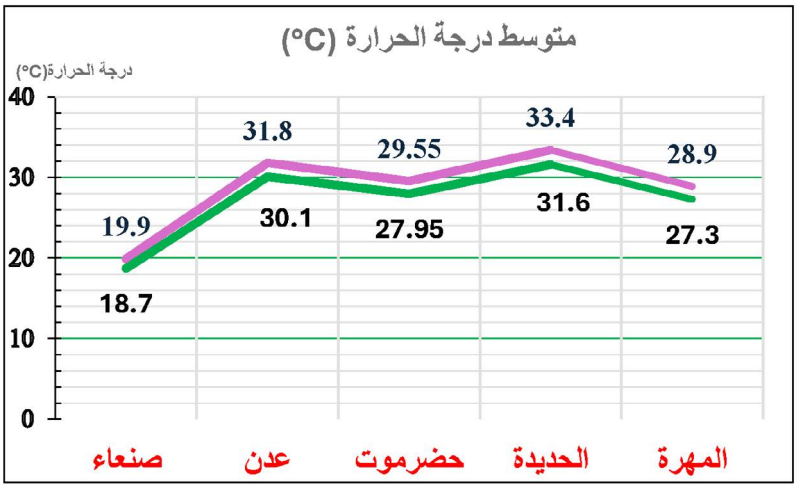

2- أسباب تغيُّرات درجات الحرارة:

كانت تغيُّرات درجات الحرارة في اليمن عام 2024م نتيجة عدَّة عوامل طبيعية وبشرية متداخلة، تتضمَّن تأثيرات التغيُّر المناخي الذي يُعاني مِنه العالم بشكل عام. ويمكن تلخيص الأسباب الرئيسة لهذه التغيُّرات فيما يلي:

التغيُّر المناخي العالمي: مثل ظاهرة الاحتباس الحراري، وزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة التي تساهم في زيادة حرارة الأرض، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتغيُّر أنماط هطول الأمطار[39].

النشاط البشري: المؤدِّي إلى تلوُّث الهواء وتدهور الأراضي الزراعية وإزالة الغابات، ما يزيد مِن حدَّة التغيُّرات المناخية[40].

(39) تأثيرات تغير المناخ على المجتمع اليمني تحليل الوضع البيئي في اليمن أكتوبر 2024م، المركز الديمقراطي العربي، مرجع سابق.
(40) نفس المرجع السابق.

تغيُّرات الأنماط المناخية: ومِن ذلك ظاهرة النينيو، فقد تأثرت اليمن جزئيًّا بظاهرة النينيو في عام 2024م، وهي ظاهرة طبيعية تؤدِّي إلى ارتفاع درجات حرارة البحر، ما يساهم في زيادة درجات الحرارة. كما تؤثِّر هذه الظاهرة في معدَّل هطول الأمطار، في مقابل زيادة في حدَّة الجفاف[41].

التصحُّر وأزمة المياه: فقد شهدت اليمن توسُّعًا سريعًا في المناطق الصحراوية على حساب الأراضي الزراعية والمراعي؛ وهذا التصحُّر ناتج عن عدَّة عوامل، مِنها: الإفراط في الرعي، وقطع الأشجار، وتغيُّر أنماط هطول الأمطار. كما يُعاني اليمن مِن نقص حادٍّ في المياه الصالحة للشرب، وتلوُّث مصادر المياه الجوفية والسطحية، وهذا يؤدِّي إلى انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، ويحدُّ مِن قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الأساسية[42].

(41) ظاهرة النينيو تنحسر لكن آثارها تستمر، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، في: 2024/3/5م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/3msdbpwv

(42) تأثيرات تغير المناخ على المجتمع اليمني تحليل الوضع البيئي في اليمن أكتوبر 2024م، المركز الديمقراطي العربي، مرجع سابق.

رابعًا: الدور المحليِّ والمساهمات الدولية في مواجهة التغيُّرات المناخية:

الدور المحلي:

تسعى المجتمعات المحلِّية في اليمن إلى تبنِّي حلول مناخية مستدامة، مثل[43]:

- **إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة:** مِن خلال زراعة الأشجار المقاومة للجفاف وتطبيق تقنيَّات الزراعة المستدامة.
- **إدارة الموارد المائية:** بتحسين تقنيَّات حصاد المياه وتخزينها، بالإضافة إلى استخدام تقنيَّات الري الحديثة لتقليل استهلاك المياه.
- **التوعية والتدريب:** مِن خلال برامج تدريبية لزيادة الوعي حول تأثيرات تغيُّر المناخ وتدريب المجتمعات على ممارسات التكيُّف والتخفيف.

ومِن المبادرات المحلِّية في هذا الشأن:

- **مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي:** يعمل هذا المشروع على دعم المزارعين في مواجهة تأثيرات تغيُّر المناخ، مِن خلال تحسين الإنتاجية الزراعية وتوفير تقنيَّات ري مستدامة[44].
- **برنامج الصمود الريفي (3):** يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز سبل العيش والأمن الغذائي، والتكيُّف المناخي في اليمن، مِن خلال دعم المجتمعات المحلِّية، وبتمويل مشترك مِن الاتِّحاد الأوربِّي وحكومة السويد[45].

---

(43) المرجع السابق نفسه.

(44) دعم المزارعين لمواجهة تأثير تغير المناخ في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في: 2024/11/13م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/4e9vamv6

(45) البرنامج المشترك لدعم سبل العيش والأمن الغذائي والتكيف المناخي في اليمن (الصمود الريفي III)، برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي: https://tinyurl.com/356a87ka

الحاجة إلى نهج أكثر استدامة:

أكَّدت مفوضيَّة اللاجئين الحاجة إلى دعم عالمي أكثر منهجية واستدامة، لدول مثل اليمن، أحد أكثر بلدان العالم عرضة لتغيُّر المناخ، كما أنَّها مِن بين أقل البلدان استعدادًا للتخفيف مِن آثار الظروف الجوِّية القاسية، والكوارث الناجمة عن تغيُّر المناخ، أو التكيُّف معها، حيث أصبحت هذه الكوارث أكثر تواترًا. وتشير المفوضية إلى أنَّها تعمل على زيادة المساعدات النقدية بوصفها شريان حياة بالغ الأهمِّية للفئات الأكثر ضعفًا، كي تتمكَّن مِن تغطية الاحتياجات الأساسية، والاستجابة للأزمات الفورية، والحصول على الوثائق وإصلاح الملاجئ المتضرِّرة. كما أنَّها تعمل على تعزيز الحلول طويلة الأجل، بما فيها إعادة تأهيل المنازل للعائدين مِن النازحين داخليًّا، وتحسين مرافق المجتمع المضيف، والمبادرات الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي.

ومع ذلك، تنبِّه المفوضية إلى عدم كفاية الموارد المتاحة بهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة؛ فحتَّى 31 يوليو 2024م، لم يتلقَّ نداء المفوضية -البالغ (354) مليون دولار- سوى 21% مِن التمويل المطلوب. وقد ناشدت المفوضية المجتمع الدولي لتعزيز دعمه وتضامنه مع الشعب اليمني، مؤكِّدة أنَّ العالم لا يمكنه أن يتجاهل أزمة اليمن بعد الآن. «الدعم المستدام والمنسَّق أمر حيوي في هذه اللحظة، حيث إنَّ ملايين الأرواح مهدَّدة»[46].

ومع ذلك، تبقى هذه المساعدات غير كافية لتلبية الاحتياجات العاجلة التي تواجه اليمن، ففي شهر يوليو 2024م، بلغ عدد منظَّمات العمل الإغاثي الفاعلة في اليمن (113) منظَّمة، تعمل في مختلف المناطق مِن أجل تنفيذ خطَّة الاستجابة الإنسانية. ومِن بين هذه المنظَّمات (31) منظَّمة تعمل في مجال المياه والصرف الصحِّي. ورغم كلِّ الآمال، إلَّا أنَّه لم يتم تمويل سوى 29.4% مِن متطلَّبات الخطَّة البالغة قيمتها (2.71) مليار دولار[47]. ما يعني أنَّ جميع المنظَّمات الإغاثية العاملة في اليمن تعاني مِن نقص ادٍّ في التمويل[48].

---

(46) اليمن.. الفيضانات الكارثية تزيد من معاناة ملايين النازحين وتفاقم أزمة إنسانية مستمرة، أخبار الأمم المتحدة، في: 2024/8/30م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/3jc9zjhs

(47) خطَّة الاستجابة الإنسانية (YHRP) لعام 2024م.

(48) من النخيل إلى الرمال: كيف يدمر تغير المناخ اليمن الأخضر؟، منتدى فكرة- معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، في: 2024/10/16م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/39xsja9n

خامسًا: التوقُّعات المستقبلية للتغيُّرات المناخية:

هناك تحذيرات وتوقُّعات بشأن التغيُّرات المناخية في اليمن، لما بعد عام 2024م، إذ تُشير التقارير التي صدرت عن برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي، ومجموعة البنك الدولي، إلى أنَّ اليمن سيواجه تحدِّيات مناخية متزايدة، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة، وتغيُّر أنماط هطول الأمطار، وزيادة في الظواهر الجوِّية المتطرِّفة، مثل الفيضانات والأعاصير[49].

ومِن بين توقُّعات التغيُّرات المناخية في اليمن ما يلي:

- ارتفاع درجات الحرارة: مِن المتوقَّع أن تستمر درجات الحرارة في الارتفاع، ما سيؤثِّر على الزراعة، وسيزيد مِن ندرة المياه، ويؤدِّي إلى تدهور الأراضي الزراعية.
- **تغيُّر أنماط هطول الأمطار:** تتوقَّع التقارير زيادة في الفترات الجافَّة، تليها أمطار غزيرة، ما سيسبِّب فيضانات مفاجئة وتآكلًا للتربة.
- **زيادة الظواهر الجوِّية المتطرِّفة:** مِن المتوقَّع زيادة في تواتر وشدَّة الأعاصير المدارية والفيضانات، وهذ بدوره يهدِّد البنى التحتية والمجتمعات المحِّلية.

هذه التحدِّيات التي يواجهها اليمنيون تتزايد بشكل مستمرٍّ مع تدمير سبل العيش، وارتفاع احتياجات المساعدات الإنسانية، والوضع في المخيَّمات والمناطق الريفية، ويزيد الأمر تعقيدًا تلوُّث المياه، وتدمير المرافق الأساسية، ما يستدعي استجابة عاجلة مِن الحكومة اليمنية والمنظَّمات الإنسانية لتوفير المأوى، والغذاء، والمياه، والصرف الصحِّي، والمواد الطبِّية، للمساعدة في تخفيف معاناة المتضرِّرين.

(49) تقرير المناخ والتنمية الخاص باليمن: https://tinyurl.com/525sdnj2

رؤية مستقبلية:

يتَّضح مِمَّا سبق أنَّ التغيُّرات المناخية والبيئية تمثِّل تحدِّيًا كبيرًا لليمن، حيث تتعرَّض البلاد لارتفاع درجات الحرارة، وقلَّة هطول الأمطار، وزيادة التصحُّر، وتدهور الموارد المائية، وفي ذات الوقت فيضانات مفاجئة؛ ويبدو أنَّ اليمن في ظلِّ تطرُّف التغيُّرات المناخية التي بات يتعرَّض لها بشدَّة، في السنوات القليلة الماضية، بحاجة إلى تبنِّي إستراتيجيَّات طويلة المدى، لتحسين القدرة على التكيُّف مع هذه التغيُّرات، ومِن أهمِّ التوصيات في هذا الشأن ما يلي:

- **تحسين السياسات الحكومية والتخطيط البيئي:** وذلك مِن خلال تطوير خطط إستراتيجية وطنية للتعامل مع التغيُّرات المناخية، تتضمَّن إجراءات وقائية وآليات التكيُّف الفعَّالة، ووضع أطر تشريعية تدعم الحفاظ على البيئة، وتدفع نحو الاستدامة البيئية في جميع القطاعات؛ وتحسين البنى التحتية للمناطق المتأثِّرة بالتغيُّرات المناخية بصورة أكثر مِن غيرها مِن مناطق اليمن.
- **تحفيز المجتمع المحلِّي على المشاركة في التكيُّف المناخي والبيئي مِن خلال:** تكثيف التوعية والتدريب المجتمعي حول التأثيرات السلبية للتغيُّر المناخي وكيفية التعامل معها، ودعم المجتمعات المحلِّية في تبنِّي حلول مبتكرة، مثل إعادة تشجير الأراضي المتدهورة وزراعة الأشجار المثمرة، وإنتاج آليَّات تكيُّف محلِّية مستدامة وغير مكلفة.
- **توسيع التعاون الدولي والإقليمي:** تعزيز الشراكات مع المنظَّمات الدولية التابعة للأمم المتَّحدة، والبنك الدولي، للحصول على التمويلات والمساعدات اللَّازمة، واستكشاف فرص تمويل مشاريع الطاقة المتجدِّدة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، لتحسين الطاقة المستدامة في البلاد، والتأكيد على تعزيز التعاون الإقليمي مع دول الجوار لمواجهة تحدِّيات التغيُّر المناخي المشتركة، خاصَّة فيما يتعلَّق بالمياه والزراعة.

10

المشهد الإعلامي والثقافي

المقدِّمة

يلعب الإعلام والثقافة أدوارًا مُهمَّة في حياة المجتمعات؛ وغالبًا ما يكون لهما حضور مكثَّف في أوقات الازمات والحروب، وخصوصًا الإعلام، إذ يعتبر مِن الأدوات الرئيسة في استقطاب وتوجيه الرأي العام، والتأثير عليه، في المواضيع التي يجري التنازع حولها. وعلى هذا فقد شكَّل الإعلام والثقافة في عام 2024م فضاءً للصراع والاشتباك الجاري في اليمن.

ويتناول هذا الفصل أبرز التحوُّلات في المشهدين الإعلامي والثقافي خلال عام 2024م، عن النحو التالي:

أوَّلًا: المشهد الإعلامي:

شهد عام 2024م تراجعًا في الاشتباكات العسكرية بين أطراف الصراع، ومع هذا بقي الاشتباك الإعلامي على أشدِّه، فخلال العام جرى تجييش وسائل الإعلام، وتدشين الحملات الرقمية، مِن كلِّ طرف، في مواجهة الطرف الآخر. ولرصد التحوُّلات في المشهد الإعلامي نستعرض الخارطة الإعلامية في اليمن، موزَّعة على مناطق الحكومة الشرعية والمناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي. ونرصد أبرز الحملات الإعلامية الرقمية المتبادلة خلال العام، ثمَّ نستعرض السرديَّات الإعلامية الأكثر حضورًا في التناولات الإعلامية لكلِّ طرف.

واقع خارطة الوسائل الإعلامية:

رصد التقرير وجود ما يقرب مِن (252) وسيلة إعلامية تمارس العمل الإعلامي على الساحة اليمنية، وهي كما يلي:

1- وسائل إعلام في مناطق الحكومة الشرعية:

تتوزَّع الخارطة الإعلامية للحكومة الشرعية في حوالي (156) وسيلة، مِنها (16) قناة فضائية: (4) قنوات حكومية، و(7) قنوات تابعة للأحزاب الداعمة للشرعية، و(5) أهلية؛ كما تصدر في المحافظات التابعة للشرعية (6) صحف مطبوعة: (4) يومية، و(2) أسبوعية. وتنتشر في مناطق الشرعية (30) محطَّة إذاعية، ويُغطِّي الفضاء الإلكتروني (المواقع الإخبارية) ما يصل إلى (104) مواقع: مِنها (74) تمثِّل الخطَّ السياسي للشرعية، و(30) موقعًا مستقلًّا.

جدول (1): يوضِّح الصحف المطبوعة في مناطق السلطة الشرعية:

اسم الصحيفة	ملكيتها	دورية الصدور
عدن الغد	أهلية	يومية
الأيَّام	أهلية	يومية
14 أكتوبر	حكومية	يومية
الأمناء	المجلس الانتقالي الجنوبي	يومية
عدن تايم	الانتقالي	أسبوعية
26سبتمبر	حكومية	أسبوعية

جدول (2): يوضِّح القنوات الفضائية المملوكة للحكومة الشرعية والقريبة مِنها:

القناة	ملكيتها
اليمن الفضائية	حكومية
عدن	حكومية
المهرة	حكومية
حضرموت	حكومية
سهيل	محسوبة على الإصلاح
يمن شباب	أهلية
بلقيس	أهلية
المهرية	أهلية
عدن المستقلة	الانتقالي
الجمهورية	المقاومة الوطنية
اليمن اليوم	المؤتمر
السعيدة	أهلية
حضرموت	أهلية
يمن سما	أهلية
جيل المستقبل	أهلية
المغترب اليمني	أهلية

جدول (3): يوضِّح الإذاعات التابعة للحكومة الشرعية:

الإذاعة	ملكيتها
البرنامج العام	حكومية
تعز	حكومية
سيئون	حكومية
المكلَّا	حكومية
المهرة	حكومية
شبوة	حكومية
مأرب	حكومية
الاتِّحادية	إصلاح
ناس إف.إم.	إصلاح
الجوف	حكومية
الأولى	إصلاح
صوت المقاومة	المقاومة الوطنية
وطني إف.إم.	إصلاح
صعدة إف.إم.	حكومية
هنا عدن	الانتقالي
لحج	حكومية
جامعة عدن التعليمية	حكومية
بندرعدن	مجتمعية
لنا	مجتمعية
هنا أبين	مجتمعية
رؤية	مجتمعية
المستقبل	مجتمعية
نما	مجتمعية
الرشد	مجتمعة
نورالإيمان	مجتمعية
تريم	مجتمعية
الأمل	مجتمعية
نهضة	مجتمعية
حلم	مجتمعية
سلامتك	مجتمعية

2- الوسائل الإعلامية التابعة لجماعة الحوثي:

تتوزَّع الوسائل الإعلامية في مناطق جماعة الحوثي على (96) وسيلة إعلامية، مِنها: (14) قناة تلفزيونية، تتوزَّع إلى (6) قنوات تابعة لسلطة الجماعة، و(8) قنوات أهلية، مِنها قناة أُطلِقت في 2024م، وهي قناة «ريف اليمن» الزراعية[1]، وهناك قناة أطلقتها الجماعة في نهاية أغسطس 2024م، باسم «قناة الرسول الأعظم»، واستمرَّ بثُّها لشهر واحد، ثمَّ توقَّفت.

وتنتشر الإذاعات في مناطق جماعة الحوثي، فهناك (27) محطَّة إذاعية، وتصدر في صنعاء (5) صحف، مِنها: (2) يومية، و(3) أسبوعية. وأطلقت جماعة الحوثي ما يقارب (49) موقعًا إخباريًّا بشكل منتظم.

جدول (4): يوضِّح الصحف المطبوعة التابعة لجماعة الحوثي:

الصحيفة	ملكيتها	دورية الصدور
الثورة	تحت سلطة الحوثيين	يومية
26سبتمبر	تحت سلطة الحوثيين	أسبوعية
لا	أهلية	يومية
الميثاق	حزبية "مؤتمرية"، تتبع جناح "المؤتمر" المتحالف مع الحوثي	أسبوعية
المراسل	حوثية	أسبوعية

(1) انطلاق قناة «ريف اليمن» الفضائية الخاصة كأول قناة تعنى بالجانب الزراعي والريف اليمني، موقع الهوية، في:2024/8/1م، متوفر على الرابط التالي: https://www.alhawyah.com/news/news/114489

جدول (5): يوضِّح القنوات التابعة لجماعة الحوثي:

القناة	ملكيتها
اليمن	تحت سلطة الحوثيين
عدن	تحت سلطة الحوثيين
سبأ	تحت سلطة الحوثيين
الإيمان	تحت سلطة الحوثيين
اليمن الوثائقية	تحت سلطة الحوثيين
التعليمية	تحت سلطة الحوثيين
اليمن اليوم	جناح "المؤتمر" المتحالف مع الحوثي
الهويَّة	أهلية
الساحات	أهلية
اللحظة	أهلية
المسيرة	حوثية
المسيرة مباشر	حوثية
الريف	أهلية
الرسول الأعظم	حوثية

جدول (6): توضيح الإذاعات التابعة لجماعة الحوثي:

الإذاعـــة	ملكيتها
صنعاء	تحت سلطة الحوثيين
عدن	تحت سلطة الحوثيين
إب	تحت سلطة الحوثيين
تعز	تحت سلطة الحوثيين
الحديدة	تحت سلطة الحوثيين
إب	تحت سلطة الحوثيين
ريمة	تحت سلطة الحوثيين
صعدة	تحت سلطة الحوثيين
المحويت	تحت سلطة الحوثيين
حجَّة	تحت سلطة الحوثيين
الجوف	تحت سلطة الحوثيين
مأرب	تحت سلطة الحوثيين
وطن	تحت سلطة الحوثيين
جامعة صنعاء التعليمية	تحت سلطة الحوثيين
21 سبتمبر	حوثية
سام إف.إم.	حوثية
المسيرة	حوثية
الهوية	أهلية
يمن إف.إم.	حوثية
يمن تايمز	أهلية
حياة	مجتمعية
برق	مجتمعية
طيرمانة	مجتمعية
هوا اليمن	مجتمعية
ألوان	مجتمعية
آفاق	مجتمعية
الرسالة	مجتمعية

الحملات الرقمية التي تبنَّاها كلٌّ طرف:

انطلقت في مواقع التواصل الاجتماعي حملات رقمية متنوِّعة، خلال العام 2024م، عكست تلك الحملات الأولويَّات التي يسعى إليها كلٌّ مِن الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي لتعبئة الرأي العام بها، ورصدها التقرير كما يلي:

1- الحملات الخاصَّة بالشرعية:

تنوعَّت الموضوعات والمناسبات التي تصدَّرت الحملات الرقمية لوسائل الإعلام التابعة للشرعية أو الموالية لها، على مواقع التواصل الاجتماعي، وكانت بالصور التالية:

الشهر	الحملة
يناير	#الحوثي_مصدر_الإرهاب
فبراير	#يوم_الخط_المسند
مارس	#تفجير_المنازل_نهج_حوثي
أبريل	#عام_على_تصفية_الباني
مايو	#من_تمسك_بالحوثي_أهانه
مايو	#قحطان_مفتاح_السلام
مايو	#عيد_الوحدة_اليمنية
يوليو	#الشعب_يريد_رفع_العقوبات
يوليو	#فجر_الديمقراطيه_17_يوليو
سبتمبر	#نكبة_اليمن_21سبتمبر
سبتمبر	#26سبتمبر_ثورة_متجدِّدة
نوفمبر	#لا_لتطييف_التعليم

2- الحملات الخاصة بجماعة الحوثي:

أطلقت جماعة الحوثي حملات رقمية متسلسلة حول الموضوعات والمناسبات التي تهدف إلى حشد الرأي العام حولها، وكانت على النحو التالي:

الشهر	الحملة
يناير	#أمريكا_أمُّ_الإرهاب
فبراير	#السيد_حسين_بدرالدين_الحوثي #شهيد_القرآن
أبريل	#طوفان_الأحرار #يوم_القدس_العالمي
ابريل	#علم_وجهاد.
مايو	#الشعار_سلاح_وموقف
يوليو	#جريمة_القرن
أغسطس	#غزة_300يوم_حرب_إبادة
سبتمبر	#المولد_النبوي_الشريف
سبتمبر	#٢١سبتمبر_حرية_واستقلال
أكتوبر	#طوفان_نحو_التحرير
نوفمبر	#الذكرى_السنوية_للشهيد
ديسمبر	#الولايات_المتحدة_الإرهابية
ديسمبر	#جرائم_السجون_الصهيوأمريكية

مسارات التغطية الإعلامية:

لكسب نقاط في المعركة الإعلامية المستعرة استخدمت وسائل الإعلام، التابعة لكلٍّ مِن الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي، إستراتيجيَّات سردية لإنتاج خطابها الإعلامي في مواجهة الإعلام الآخر؛ وقد تنوَّعت أهداف تلك الإستراتيجيات وفقًا لأهمِّية القضايا التي يُوليها القائمون عليها، وذلك على النحو التالي:

1- مسارات تغطية الأحداث في وسائل الإعلام التابعة للشرعية:

استحوذت عمليَّات استهداف جماعة الحوثي لحركة الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب، وغارات الطيران الأمريكي والبريطاني على مواقع وأهداف داخل مناطق سيطرة الحوثيين، على جانب كبير مِن أجندة التغطيات الإخبارية لوسائل الإعلام التابعة للشرعية مطلع عام 2024م، حيث ركَّزت التغطية الإعلامية على إظهار الآثار التي أحدثتها عمليَّات الجماعة في البحر الأحمر، وانعكاساتها الاقتصادية على كافَّة المستويات، الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذه السردية عمدت وسائل الشرعية إلى لوم ومحاججة القوى الدولية التي ترعى ملفَّ المفاوضات في اليمن والعمل الإنساني، مبيِّنة أنَّ إيقاف عملية تحرير محافظة الحديدة أدَّى لسيطرة الجماعة على الممرَّات الدولية في البحر الأحمر، وهو ما مكَّنها مِن الهجوم على طرق السفن التجارية وقرصنتها[2].

كما قامت التغطية الإعلامية لوسائل إعلام الحكومة الشرعية بالتركيز على الإدانات والاستنكارات التي أصدرتها الولايات المتَّحدة الأمريكية وبريطانيا، وبعض الدول الأوربِّية، ضدَّ جماعة الحوثي، خصوصًا بعد عمليَّاتها العسكرية في البحر الأحمر. وسعت تلك الوسائل، مِن خلال هذا التناول المكثَّف لبيانات الإدانات الدولية الرافضة لأعمال وتصرُّفات الجماعة، إلى إظهار مدى الخطر الذي تمثِّله الجماعة على المستوى الدولي باعتبارها مليشيا للقرصنة وخلق الفوضى والاضطرابات.

---

(2) السعدي: دعم الحكومة اليمنية كفيل بوقف تهديد الملاحة في البحر الأحمر، موقع وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ)، في: 2024/2/8م، متوفر على الرابط التالي: https://www.sabanew.net/story/ar/106462

ومع اشتداد الصراع في البحر الأحمر توسَّعت وسائل الإعلام التابعة للحكومة الشرعية في ترويج أطروحة (الحوثي ذراع إيرانية في الجزيرة العربية)، في مجمل تغطياتها الإعلامية، وهو تكتيك -بل إستراتيجية- خطابية تقوم بها وسائل إعلام الشرعية، لتوضيح أنَّها في مهمَّة مقدَّسة لاستعادة الدولة مِن قبضة المليشيات المرتبطة بالمشروع الإيراني التوسُّعي؛ إضافة إلى أنَّها توجِّه خطابًا استدعائيًّا لدول الإقليم، وبالأخص الخليج العربي، تظهر مِن خلاله أطماع إيران في الجزيرة العربية. ومِن عناوين هذه التغطيات: (كيف تدعم طهران الحوثيين في هجماتهم البحرية؟ وماذا تعمل سفينة تجسُّس قبالة سواحل عدن؟)[3]، (الحوثي.. ذراع إيرانية تزجُّ باليمنيين نحو الحروب والمجاعة)[4].

وفي مسار آخر للتغطية، أوضحت وسائل الإعلام التابعة للشرعية مدى إمعان جماعة الحوثي في زيادة معاناة اليمنيين، وذلك مِن خلال رفضها لفتح الطرق بين المدن لتسهيل تنقُّلات المواطنين، ومِن أمثلة تلك التغطيات: (مبادرة فتح طريق مأرب صنعاء.. «تخبُّط حوثي» وردَّة فعل تفضح الجماعة وتؤكِّد عدم جدِّيتها في إنهاء معاناة اليمنيين)[5].

وعرَّجت وسائل الإعلام التابعة للشرعية على تصريحات المبعوث الأممي إلى اليمن، «هانس جروندبرج»، والتي أشار فيها إلى تعقُّد مسار المفاوضات بسبب الصراعات الإقليمية وهجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر.

وفي إطار معركتها مع جماعة الحوثي، سعت وسائل الإعلام التابعة للشرعية إلى فضح الأسلوب القمعي والاستبدادي لجماعة الحوثي، مركِّزة على الجرائم التي ترتكبها

---

(3) كيف تدعم طهران الحوثيين في هجماتهم البحرية؟ وماذا تعمل سفينة تجسس قبالة سواحل عدن؟، مأرب برس، في: 2024/1/24م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.marebpress.net/news_details.php?sid=200336

(4) الحوثي.. ذراع إيرانية تزج باليمنيين نحو الحروب والمجاعة، نيوز يمن، في: 2024/2/8م، متوفر على الرابط التالي: https://newsyemen.news/new/96956

(5) مبادرة فتح طريق مأرب صنعاء.. «تخبط حوثي» وردة فعل تفضح الجماعة وتؤكد عدم جديتها في إنهاء معاناة اليمنيين، مأرب برس، في: 2024/2/29م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.marebpress.net/news_details.php?sid=201440

الجماعة بحقِّ المواطنين في مناطق سيطرتها، مثل تفجير المنازل والإعدامات والإتاوات الإجبارية والاعتقالات التعسُّفية واقتحام المنازل ومصادرة الحقوق. وقد كانت أحداث مدينة رداع القضية التي توقَّفت عليها وسائل الإعلام التابعة للشرعية، في الربع الأوَّل مِن عام 2024م، حيث اعتبرتها مجزرة بحقِّ المواطنين تؤكِّد طبيعة مشروع الجماعة وسياستها الإجرامية في إدارة الدولة، وتقدِّم نموذجًا واضحًا لسلوكها الدموي الممنهج في التعامل مع الشعب اليمني[6].

وفي هذا السياق، التفتت وسائل الإعلام التابعة للشرعية إلى فضيحة المبيدات الإسرائيلية المسرطنة، التي تورَّطت فيها قيادات مِن جماعة الحوثي، وبيَّنت سرديَّات التناول أنَّ فضيحة المبيدات الزراعية منتهية الصلاحية، والمحظورة دوليًّا، بواسطة شركات مملوكة لقيادات نافذة في جماعة الحوثي، تندرج ضمن أعمال القتل المتعمَّد والممنهج الذي تمارسه بحقِّ اليمنيين منذ انقلابها على الدولة[7].

واهتمَّت التغطيات الإخبارية لوسائل الإعلام التابعة للشرعية باحتفالات الشعب اليمني، داخل الوطن وخارجه، بمرور (34) عامًا على قيام الوحدة بين شطري البلاد، في 22 مايو 1990م.

وشكَّلت قرارات البنك المركزي اليمني بعدن، والتي قصدت محاصرة جماعة الحوثي اقتصاديًّا، وقرارات وزارة النقل المتعلِّقة بالخطوط الجوِّية اليمنية، زخمًا كبيرًا للتَّعاطي الإعلامي مِن قبل وسائل الإعلام التابعة للشرعية، حيث اعتبرتها قاصمة لقطاعهم المصرفي والمالي. وفي هذا المسار اهتمَّت الوسائل بتغطيات المظاهرات الشعبية المؤيِّدة للقرارات الاقتصادية التي اتَّخذها البنك المركزي بعدن.

مِن جهة أخرى، تعاطت الوسائل مع جولة المفاوضات التي جرت في مسقط بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي بشأن الأسرى والمختطفين، برعاية الأمم المتَّحدة، بعد تأجيل لثلاث مرَّات، مع تعنُّت جماعة الحوثي بشأن السياسي المختطف محمَّد قحطان.

---

(6) مجزرة رداع.. صورة جلية للنزعة الإجرامية الحوثية، وكالة 2 ديسمبر، في: 2024/3/23م، متوفر على الرابط التالي: https://www.2dec.net/news66742.html

(7) الحكومة: ذراع إيران أدخلت 90 صنفًا من المبيدات القاتلة إلى اليمن، نيوز يمن، في: 2024/4/23م، متوفر على الرابط التالي: https://www.newsyemen.net/new/98328

وكثَّفت تلك الوسائل، في كلٍّ مِن مأرب وتعز وسيئون، مِن تغطياتها الإخبارية لاحتفالات الشعب اليمني بأعياد ثورتي 26 سبتمبر و14 أكتوبر، مع تركيزها على الأعمال القمعيَّة التي تقوم بها جماعة الحوثي ضدَّ المواطنين في مناطق سيطرتها لمنعهم مِن تلك الاحتفالات، وبالأخص منها 26 سبتمبر.

ومع سقوط نظام حكم الأسد في سوريا، وتولِّي المعارضة السورية الحكم في الشهر الأخير مِن 2024م، عمدت وسائل الإعلام التابعة للشرعية إلى تصدير تصريحات نارية للقادة العسكريين في جبهات القتال التي توقَّفت المعارك فيها، إذ أكَّدت هذه التصريحات أنَّ قوَّات الشرعية على مستوى عالٍ مِن الاستعداد والجاهزية لتحرير المحافظات الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي؛ ومِن نماذج ذلك التكتيك: (قائد محور البقع وألوية التوحيد لـ«26 سبتمبر»: جاهزون ومستعدُّون في أيِّ وقت لمعركة الحسم الكبرى)[8]، (تجييش يمني يوحي بمعركة قريبة لتحرير الحديدة)[9].

2- مسارات تغطية الأحداث في وسائل الإعلام التابعة لجماعة الحوثي:

ركَّزت الوسائل الإعلامية التابعة لجماعة الحوثي، في الربع الأوَّل مِن العام 2024م، على تغطية عمليَّاتها العسكرية في البحر الأحمر وباب المندب، وضرباتها بالصواريخ والطائرات المسيَّرة على إسرائيل؛ وقد شكَّلت هذه العمليَّات المادَّة الرئيسة لحملات الجماعة الإعلامية والدعائية مِن أجل أعمالها التعبوية والتحشيدية التي بدأت تنحسر وتأخذ اتِّجاهات انعكاسية ضدَّ الجماعة، وبالتالي كان «طوفان الأقصى» هو محور ارتكاز التعاطي الإعلامي لجماعة الحوثي.

(8) قائد محور البقع وألوية التوحيد لـ«26 سبتمبر»: جاهزون ومستعدون في أي وقت لمعركة الحسم الكبرى، سبتمبر نت، في: 2024/8/17م، متوفر على الرابط التالي:
13155-1/17/08/https://www.26sepnews.net/2024

(9) تجييش يمني يوحي بمعركة قريبة لتحرير الحديدة، صحيفة الأيام، في: 2024/11/4م، متوفر على الرابط التالي: *https://www.alayyam.info/news/A06P6YPA-1J92I4-BB3F*

وقد أعطى دخول الولايات المتَّحدة الأمريكية وبريطانيا خطَّ الاشتباك في البحر الأحمر، وبِدء ضرباتهما على أهداف مدنية وعسكرية في اليمن، في 12 يناير 2024م، وسائل الإعلام التابعة لجماعة الحوثي اندفاعة كبيرة، فأصبحت تخاطب الرأي العام، المحلِّي والعربي والدولي، بأنَّها في حرب مباشرة مع القوى العظمى في العالم، مِن أجل غزَّة؛ ونتيجة لذلك أصبحت وسائل الإعلام التابعة لها وسائل إعلام حربية مُهمَّتها الأساسية تغطية أعمال الجماعة العسكرية وأنشطتها التعبوية.

وفي عملها الإعلامي المواكب لهذه الأحداث العسكرية، عمدت وسائل إعلام الجماعة إلى تكتيك جديد يقوم على توزيع الظهور بين زعيم الجماعة، عبدالملك الحوثي، الذي أصبح يظهر بشكل أسبوعي في كلمات متلفزة، وبين الناطق العسكري باسم القوَّات التابعة للجماعة، يحيى سريع، والذي بات يظهر في إيجازات عن عمليَّات الجماعة العسكرية، بعد أن كانت وسائل إعلام الجماعة تقوم، قبل معركة «طوفان الأقصى»، ببثِّ بلاغات يحيى سريع فقط، دون عرض أو بثِّ خطابات لأيِّ قيادات أخرى. وهو تكتيك يهدف إلى تمجيد وإظهار القوَّة العسكرية للحوثيين، وأنَّهم أصبحوا يضربون إسرائيل، ويصارعون الولايات المتَّحدة وبريطانيا في البحر.

وفي إطار صراعها مع الحكومة الشرعية، سخَّرت الجماعة وسائلها الإعلامية لإدارة معاركها الاقتصادية، وخصوصًا معركة البنك المركزي، التي اندلعت في منتصف فبراير 2024م، واستمرَّت حتَّى 22 يوليو 2024م، باستلام المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، «هانس غروندبرغ»، اتِّفاقًا مكتوبًا، بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي، يتضمَّن عدَّة تدابير لخفض التصعيد في القطاع المصرفي، والخطوط الجوية اليمنية.

وفي سياقات المعركة الاقتصادية، مثَّل الانهيار الكبير لسعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار في مناطق الشرعية منصَّة لوسائل إعلام جماعة الحوثي، تدير مِن خلالها معركة يوميَّة تقصف فيها عقول المواطنين، سواء في مناطقها أو في مناطق الشرعية، بحالات انهيار الريال، مستخدمة ألفاظًا وسياقات لغوية توحي بفداحة الأمر، مثل: (انهيار قياسي، سقوط كبير، نزيف جديد، انهيار مخيف للعملة، سقوط كارثي، عدن في مجاعة لانهيار العملة).

وفي مطلع شهر مايو، اتَّجهت وسائل الإعلام التابعة لجماعة الحوثي لصناعة أجندة وسرديَّات إخبارية وإعلامية جديدة تُعزِّز أُطروحاتها الحربية والعسكرية، وأيضًا تمثِّل فضاءات جديدة لإشغال الرأي العام؛ وقد اعتمدت في ذلك على الجانب الأمني الاستخباراتي، وذلك للإثارة التي يخلقها في أذهان الجماهير، وبدأت هذه السرديَّات بأخبار القبض على خليَّة تجسُّس تُسمَّى (قوَّة-400)، واتَّهمت فيها مجموعة مِن اليمنيين بالتجسُّس لصالح الأمريكيين والإسرائيليين، وزعمت وسائل إعلام الحوثيين أنَّ لهذه المجموعة علاقة بـ«عمَّار صالح»، شقيق عضو مجلس القيادة الرئاسي «طارق صالح».

وفي مطلع يونيو 2024م، شنَّت جماعة الحوثي حملة اعتقالات لعشرات مِن موظَّفي الأمم المتَّحدة والمنظَّمات المحلِّية والدولية في مناطق سيطرتها، بتهمة التخابر مع الأعداء، ونشرت وسائل إعلام الجماعة سلاسل مصوَّرة مِن عدَّة أجزاء، تشمل الاعترافات المزعومة للمتَّهمين المعتقلين، وقد ركَّزت في تلك الاعترافات على توضيح مدى تغلغل النفوذ الأمريكي والإسرائيلي في مختلف قطاعات الدولة اليمنية الزراعية، والاقتصادية، والدبلوماسية، والثقافية.

في 10 يوليو 2024م، تبنَّت جماعة الحوثي هجومًا بطائرة مسيَّرة على مدينة «تل أبيب» بفلسطين، ما أسفر عن مقتل شخص إسرائيلي وإصابة ثمانية آخرين، وهو ما دفع إسرائيل للردِّ على الهجوم بقصف عنيف لميناء الحديدة؛ وشكَّل هذا الحدث تحوُّلًا متصاعدًا في تغطيات وسائل إعلام الحوثيين، حيث ارتفعت نبرة التعظيم والفخر في مسارات التغطية «هناك عدوان ثلاثي على اليمن»، و«صنعاء وحدها تواجه هذا العدوان الغاشم». وفي ثنايا هذه التغطيات حرصت وسائل الإعلام التابعة لجماعة الحوثي على وصم قيادة وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي بالعمالة لأمريكا وإسرائيل، وهو تكتيك دعائي الغرض مِنه تحقير الطرف الآخر وتشويه صورته.

ثانيًا: المشهد الثقافي:

تنوَّعت الأنشطة والفعاليات الثقافية في عام 2024م، وتوزَّعت بين فعاليَّات داخلية وأخرى خارجية، ويمكن تناولها فيما يلي:

1- المشهد الثقافي في محافظات الحكومة الشرعية:

تركَّزت الأنشطة الثقافية والفنِّية في محافظات الحكومة الشرعية في المهرجانات الفنِّية والتراثية، وخصوصًا في محافظات حضرموت والمهرة وشبوة وسقطرى، وتضمَّنت تلك المهرجانات التي نظَّمتها مكاتب الثقافة أنشطة وبرامج ثقافية وفنِّية تهدف إلى التعريف بالموروث الحضاري والشعبي لكلِّ محافظة.

ومِن الفعاليات الثقافية التي شهدتها محافظات الشرعية معارض الكتاب المحلِّية، حيث نظَّمت مكاتب الثقافة في محافظة حضرموت معرض سيئون الأوَّل للكتاب، والذي احتوى على (15) ألف عنوان، وفي محافظة شبوة نظَّمت الهيئة العامَّة للكتاب ومكتب الثقافة بالمحافظة معرض شبوة الخامس للكتاب، وفي محافظة المهرة نظَّمت جامعة المهرة بالتنسيق مع الهيئة العامَّة للكتاب معرضًا للكتاب.

وفي مجال الشعر، شهدت محافظات الشرعية عددًا مِن الصباحيات والأمسيات الشعرية، وشارك فيها الشعراء الشباب. كما نظَّمت معارض تشكيلية في إطار المهرجانات الفنِّية والتراثية والسياحية التي أقيمت في مختلف محافظات الشرعية.

وفي الجانب السياحي، شهدت محافظة حضرموت انطلاق مهرجان البلدة السياحي، والذي تنظِّمه المحافظة سنويًّا، ويتضمَّن المهرجان: ندوات ثقافية وعروض تراثية ومعارض للصور الفوتوغرافية والفنون التشكيلية ومسرحًا للعائلات والأطفال ومنافسات رياضية.

وبالنسبة للمشاركات الثقافية الخارجية، شاركت الهيئة العامَّة للكتاب في معرض الرياض الدولي الذي أقيم في أكتوبر 2024م، كما شاركت في معرض الكويت الدولي للكتاب في نوفمبر 2024م. كما شاركت اليمن في الدورة السادسة لمهرجان الإكليل الثقافي، والذي عقد في العاصمة المغربية الرباط، في ديسمبر 2024م. وأقيم معرض للفنِّ التشكيلي اليمني في قصر الأمم المتَّحدة بمدينة جنيف بسويسرا. وشاركت اليمن في مهرجان التعاون الدولي باليابان، وذلك مِن خلال عروض فنِّية وفلكلورية شعبية. واحتفت العاصمة المصرية القاهرة بفعاليَّة يمنية فنِّية ضمن فعاليات مهرجان ومؤتمر الموسيقى العربية في دورته الثانية والثلاثين. وأقيمت (أيَّام اليمن) في العاصمة السعودية (الرياض).

وفي قطاع السينما والمسرح، أنهى المخرج اليمني، محمَّد طالب، تصوير فيلمه (يوم في ذاكرة رصيف)، في العاصمة المصرية (القاهرة)، والذي يتناول معاناة المواطنين وحياتهم في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي. وفيما يتعلَّق بالإنجازات الثقافية في العام 2024م، فقد فاز الفيلم اليمني (المرهقون) بجائزة كبرى في مهرجان الدار البيضاء السينمائي للفيلم العربي، في دورته الخامسة؛ كما حصل الفيلم اليمني (السطل) على جائزة أفضل إخراج في نفس المهرجان.

ومنحت النمسا الصحفي اليمني، عبدالرزاق العزعزي، جائزة الإنجاز متعدِّد الثقافات للعام 2024م. وفازت اليمن بالجائزة الأولى عن السهرة الفنِّية (نغم يمني في باريس)، في المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون بدورته الرابعة في تونس. وفي الأدب، فاز ثلاثة أدباء يمنيين بجائزة محمَّد عبدالولي للرواية، والتي انطلقت في عام 2022م برعاية دار عناوين للنشر.

أمَّا في مجال الإصدارات الثقافية، فقد أمكن تسجيل (15) إصدارًا، توزَّعت على النحو التالي: (10) كتب منوَّعة (سياسية، نقد، تاريخ، إعلام، دراسات أكاديمية.. الخ)، و(4) دواوين شعرية، ورواية واحدة.

2- المشهد الثقافي في المحافظات الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي:

تمحور العمل الثقافي في المحافظات الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي بشكل رئيس حول المناسبات الثقافية الخاصَّة بالجماعة، فقد ارتبطت مختلف الأنشطة الثقافية، كالندوات والمهرجانات والأمسيات والصباحيات الشعرية والمعارض التشكيلية والمسابقات والإصدارات، بنهج الجماعة الثقافي والفكري.

وفي مسار آخر للعمل الثقافي، نظَّمت الجماعة أنشطة وفعاليَّات ثقافية مساندة لفلسطين، ومعركة «طوفان الأقصى» بغزَّة، كما أطلقت فعاليَّات ثقافية أخرى متنوِّعة، مِنها: (5) فعاليَّات شعرية، توزَّعت في (3) صباحيَّات شعرية حول: «طوفان الأقصى»، والمولد النبوي، و14 أكتوبر. ونظَّمت أمسية شعرية واحدة حول غزَّة و«طوفان الأقصى». كما افتتحت (5) معارض تشكيلية ورسوم كاريكاتير تمحورت كلُّها حول فلسطين و«طوفان الأقصى»، كما عقدت ندوتين بمناسبة اليوم العالمي للغة العربية.

وشهد العام 2024، إطلاق مهرجان الرسول الاعظم وهو فعالية تنظمها الجماعة سنويا، وتتضمن مسابقات في القرآن الكريم والشعر والانشاد، كما أطلقت الجماعة المهرجان الأول للأفلام القصيرة والذي نظمته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسة العامة للمسرح والسينما بوزارة الثقافة تحت شعار «لستم وحدكم»، وشارك فيه 12 فيلما للمنافسة على أفضل ثلاثة أعمال متكاملة، وأفضل سيناريو، وممثل، وتصوير، ومونتاج، وإخراج، وموسيقى تصويرية» وتتمحور جميعها حول إبراز الدور البطولي لمعركة « طوفان الأقصى».

كما شهدت العاصمة صنعاء أعمال المؤتمر الوطني الأوَّل للمسرح اليمني، والذي نظَّمته المؤسَّسة العامَّة للمسرح والسينما، وناقش المؤتمر الوضع الراهن للمسرح اليمني والصعوبات والتحدِّيات التي تواجهه، ووضع الحلول والمعالجات المقترحة للنهوض بمستوى الفنِّ والمسرح والدراما اليمنية.

أمَّا الإصدارات الثقافية، فقد سُجِّل (12) إصدارًا في مناطق جماعة الحوثي، توزَّعت على النحو التالي: (4) كتب متنوِّعة (سياسية، نقد، تاريخ، إعلام، دراسات أكاديمية،.. الخ)، (5) مجلَّات ثقافية، وديوان شعري، ورواية واحدة، ومجموعة قصصية واحدة.

وبالنسبة للمشاركات الثقافية الخارجية فقد سجَّلت الجماعة مشاركتين، الأوَّل في العاصمة الإيرانية (طهران)، مِن خلال افتتاح جناح اليمن في الدورة الـ(35) لمعرض طهران الدولي للكتاب، والثانية كانت في العاصمة الليبية (طرابلس)، في المؤتمر الدولي الأوَّل للتراث المادي وغير المادي، وقد مثَّل اليمن فيه مركز الهدهد للدراسات الأثرية، وهو مؤسَّسة ثقافية مقرُّها في العاصمة صنعاء، الخاضعة لجماعة الحوثي.

رؤية مستقبلية:

لم يختلف العمل الإعلامي في مساراته في العام 2024م، عن الأعوام السابقة، حيث ظلَّت التعبئة والدعاية والكراهية ورفض الآخر هي السمة الأساسية للخطاب الإعلامي، وذلك بفعل الحرب والصراع وتعثُّر عملية السلام، واستخدام أطراف الصراع وسائل الإعلام لتأجيج وزيادة حدَّة الصراع، لكونها لا تلتزم بالمسئولية المهنيَّة في تغطياتها وتناولاتها للأحداث في مختلف المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والأمنية، و إنَّما تسعى إلى تحقيق أهداف وأجندة المتصارعين.

كما أنَّ طول فترة الهدنة الهشَّة، وفترة اللا حرب، ساهما في زيادة اعتماد الأطراف المتحاربة على وسائل الإعلام في عمليَّات الحشد والحشد المضاد، وكان ذلك جليًّا في التناولات الإعلامية لقضايا البنك المركزي وطيران اليمنية، إذ شكَّلت وسائل الإعلام الساحة الرئيسة لإدارة التناولات.

وفي اتِّجاه آخر، أثَّر دخول أطراف دولية، مثل الولايات المتَّحدة وبريطانيا وإسرائيل، عام 2024م، في تنفيذ ضربات عسكرية في اليمن، على أداء وسائل الإعلام التابعة لجماعة الحوثي، إذ تحوَّلت إلى وسائل للدعاية والإعلام الحربي الذي يَطبَع العمل الإعلامي بطابع واحد.

ويبدو أنَّه مع استمرار الحرب والصراع في اليمن، سيسعى كلٌّ مِن طرفي الصراع، الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي، إلى توسيع خارطتهما الإعلامية مِن الوسائل الإعلامية، خصوصًا القنوات الفضائية والمواقع الإخبارية؛ ويؤكِّد ذلك الارتفاع الحاصل في عدد القنوات والمواقع كلَّ عام جديد، إضافة إلى سيطرة القالب الدعائي القائم على التشويه والمبالغة والتهويل على الخطاب الإعلامي في حالة استمرار الحرب والصراع. ويبدو أيضًا أنَّ الحرب الإعلامية ستظلُّ في أوجها بفعل بروز ظاهرة (الإعلام) و(الإعلام المضاد).

وبالنسبة للفعل الثقافي سيظلُّ الانحسار والتراجع هو الحاضر في كافَّة الأنشطة والفعاليَّات، ويرجع ذلك إلى الهامشية التي عمدت السلطات السياسية إلى فرضها على هذا القطاع، حيث ضمَّتها إلى وزارت أخرى سيادية، إضافة إلى تشظِّي اتِّحاد الأدباء والكتَّاب، والذي ساهم في غياب الكثير مِن الأنشطة الثقافية الفاعلة.